مصر المعاصرة

السنة السابعة والسبعون ــ العدد ٤٠٤ ــ ابريل ١٩٨٦

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

ابريل ١٩٨٦
العـــــدد ٤٠٤
السنة السابعة والسبعون
القـــاهرة

الثمن ٢٠٠ قرش

اعضـــاء الجمعية

اعضاء الجمعية أربع فئات : الأعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا ســـنويا والأعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والأعضاء الفخريون الذين أدوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والأعضـــاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون فى الخارج يســـهمون فى أعمال الجمعيـــة ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الأعضاء مجلة مصر المعاصره بدون مقابل .

الاشـــتراك فى المجـــلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشـــا فى جمهوريه مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى أو عشرين دولارا أمريكيا) . للبـــلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو او المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء المشتركين ثلاثمائة وخمسون قرشا فى جمهورية مصر العربية (خمسة وثلاثون شلنا انجليزيا أو خمسة دولارات) فى البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل أو ترجمـــة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى ســـكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـــ ١٦ شارع رمسيس بالقـــاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

الفهـــرس

مقالات باللغة العربية

الصفحة

ـ د. **احمـــد الصـــفتى** : حصـــاد السنين والنهج التنموى الجديد ١٦٣

ـ د. **كريمـــــة كـــريم** : الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى (اجتهادات تحليلية من تقارير المعايشة فى بعض القرى المصرية) . ١٨١

ـ د. **عبدالمعطى السيدالبهواشى** : عوامل التهرب من ضرائب الدخل ١٩٩

ـ د. **عبدالمطلب على عبدالمطلب** : اتجاهات التنمية الصـناعية فى مصر خلال فترة السبعينات ٢٢١

ـ د. **نازلى معـوض احمـد** : حرب الفضاء وقضـية الحد من التسلح النووى ٢٢٩

ـ د. **ابراهيم صـبحى عـلى** : دراسـة تحليلية للعلاقـة بين المسـتويات الغذائيـة من البروتين الحيوانى والمـواد العلفيـة فى الزراعة المصرية ٢٩٥

مقالات باللغة الأجنبية

ـ د. **حســـــن على** : الخلـول محـل الأيدى العاملة والتغـيرات التكنولوجيـة فى الزراعة المصرية ١٠٥

ـ د. **صـــالح بســيونى** : السـد العـالى وأثـره على الاقتصـاد السـياسى وتغيير البيئـة ١١٢

ـ د. **نبيـل محـــارب** : سياسة تنمية اسواق المال . ١٣٥

ـ د. **احمـد رفعت خفـاجى** : النائب العام الاشتراكى . . ١٦٩

حصاد السنين والنهج التنموى الجديد

د. احمد الصفتى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

مقدمة :

الدعم قضية قديمة تعود إلى بداية الأربعينات مع دخول مصر كشريك فى مغارم وليس مغانم ، الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا العظمى ، وتبلورت فكرة الدعم فى نهاية الأربعينات فى عقد اجتماعى غير معلن ، بين الحكومة والشعب ، يتم بمقتضاه أن تتكفل الحكومة بدعم بعض السلع الأساسية ، كالزيت والسكر ، وتثبيت سعر رغيف الخبز وتشغيل الخريجين ووقف ارتفاع إيجارات المساكن أو الأراضى الزراعية ، فى مقابل أن يتخلى الشعب ، وبصفة خاصة نقابات العمال ، عن العمل فى السياسة أو المشاركة فى الحكم أو المطالبة بإقامة حياة ديمقراطية سليمة أو زيادة الأجور أو الاعتراض على شكل وطبيعة علاقات مصر الدولية . وهذا العقد الاجتماعى ، غير المعلن ، باركته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج النقطة الرابعة ، وعملت القوى الوطنية فى مصر على إنجاحه على أمل استبدال النفوذ العسكرى الإنجليزى بنفوذ اقتصادى أمريكى والبدء فى خطة طموحة للتنمية ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى ساعدت أوربا على إعادة بناء مادمرته الحرب وكانت من أوائل الدول التى نادت بحقوق الإنسان .

ومع سياسة الدعم وتجميد الأجور ، أو عدم زيادتها بنفس الزيادة فى الأسعار ، تمكنت الدولة من تشغيل أكبر قدر ممكن من الأيدى العاملة قبل الثورة وحتى نهاية الستينات . ونجحت لعبة الدعم كقضية سياسية بالدرجة الأولى ضد مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور وكنا نسمع من حكومات ماقبل الثورة دفاعاً عن عدم زيادة الأجور النقدية بنفس نسبة الزيادة فى الأسعار ، ماتتحمله الدولة من أجل تثبيت سعر رغيف الخبز بخمسة مليمات فى حين كان يكلف الدولة فى ذلك الوقت ستة مليمات(١) واستمرت حكومات الثورة فى استخدام لعبة الدعم وتخفيض الإيجارات (أى دعم غير مباشر يتم تمويله ذاتياً بواسطة أصحاب العقارات) وذلك حتى لايطالب العمال بزيادة الأجور وبذلك تتمكن الدولة من زيادة إعداد العاملين والبدء فى خطة طموحه للتصنيع يتم تمويلها من فائض الإنتاج ، وذلك

---

(١) تجدر الاشارة الى أن هذا الخبز المدعم لم يكن يستفيد منه سوى ٣٥٪ فقط من السكان حيث كان سكان الريف والأحياء الفقيرة فى المدن يقومون بصنع الخبز فى منازلهم توفيرا للتكلف .

بتكرار الحديث عن أن مصر أرخص بلد فى العالم وأنه لايوجد بلد آخر يباع فيه رغيف الخبز بخمسة مليمات ، وأن الأجر الذى يحصل عليه العامل ليس فقط الأجر النقدى الذى يحصل عليه ولكن أيضاً ما يحصل عليه من دعم مباشر وغير مباشر هو وأسرته .

ولكن ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى وهجرة بعض المهارات إلى الدول العربية وزيادة دخول دخول العاملين فى قطاع المال والتجارة ولدى شركات الانفتاح ، ارتفعت الأسعار وتزايدت اختناقات التوزيع ومن ثم زيادة الواردات وازدهار قطاع المال والتجارة الذى يستفيد ولا يتضرر من التضخم ، ومع انفلات الأسعار وانخفاض الأجر الحقيقى للعاملين بالحكومة والقطاع العام ، وتطلعهم إلى مستوى معيشى أفضل ، لايمكن تحقيقه فى ظل الأجور المنخفضة ، بل وتقليدهم للنمط الاستهلاكى لزملائهم المهاجرين للدول العربية أو لدى شركات الانفتاح ، لجأ العاملون بالحكومة والقطاع العام ، كل بطريقته الخاصة ، إلى الأعمال الإضافية وتعاطى العمولات والإكراميات وعقد الصفقات وأعمال السمسرة والتخليص والإتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام ، ومع هذا المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله الأفراد فى الأعمال الإضافية أو الطفيلية الأخرى ، انخفضت الإنتاجية وتدهورت جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات ، مع مزيد من التضخم واختناقات التوزيع وزيادة الواردات وازدهار قطاع المال وتجارة الاستيراد وتدبير العملة ، ومع انخفاض الإنتاجية لم تتمكن الدولة من زيادة الأجور بما يتلاءم مع زيادة الأسعار وفى المقابل توسعت الدولة فى سياسة الدعم ، وكانت النتيجة بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية وهدر الإمكانية(٢) ، أن تضاعف حجم الدعم عشرات المرات دون أن يكون هناك فائض فى الإنتاج يتحمل عبء هذا الدعم المرتفع . وهكذا تحول الدعم من سلاح فعال مع الحكومة تحقق به أهدافها الطموحة إلى سلاح ضد الحكومة جعلها عاجزة عن تحقيق أهداف المجتمع .

وعلينا هنا أن نسجل الخطأ الاستراتيجى الذى وقعت فيه الحكومة ، فقد استخدم الدعم بهدف زيادة الإنتاج والوصول بمستوى التشغيل الكامل عن طريق انخفاض الأجر الحقيقى . ولكن ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى وهجرة بعض المهارات إلى البلدان العربية وزيادة دخول العاملين فى قطاع المال وتجارة الاستيراد وازدهار عمليات السمسرة والتخليص بسبب اختناقات التوزيع والإتجار فى السلع المدعمة . وما ترتب على ذلك من عدم مقدرة الدولة على السيطرة على الأسعار أو تطلعات الأفراد وتقليدهم للأنماط الاستهلاكية الجديدة ، كان من الخطأ الجسيم استمرار سياسة الدعم فى مقابل تجميد الأجور ، بل كان يجب اتباع سياسة الأجور المرنة والتخلص تدريجياً من الدعم .

الدعم والمشكلات السبعة :

الدعم وما تسبب فيه من خلل هيكل الأجور والأسعار ، كان على رأس المشكلات السبعة التى حددها الرئيس مبارك منذ توليه المسئولية ومطالبته للخبراء والمختصين بمناقشة هذه المشكلات السبعة

(٢) لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الدعم والاجور والأسعار والانتاجية ، انظر « سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى » . د. أحمد الصفتى ، المؤتمر الاقتصادى الكبير ، رئاسة الجمهورية ، فبراير ١٩٨٢ .

علمياً وعمليا واقتراح الحلول المناسبة لها . ومن خلال المناقشات التى دارت حول هذه المشكلات تبين لرجل الشارع أن جميع المسئولين والمختصين . هكذا على ما يبدو ، على إلمام كامل بهذه المشكلات ومدى خطورتها على تقدم الاقتصاد المصرى ، وكيفية التصدى لها وعلاجها . ويبقى السؤال الحائر الذى يتردد على ألسنة الجميع وهو مادام التشخيص معروف والعلاج مضمون ، فلماذا وصل بنا الأمر إلى ما هو عليه ؟ وما هى المعوقات الحقيقية التى تحول دون العلاج الفعال وحقن الاقتصاد المصرى بالجرعة المناسبة من العلاج أو إجراء عملية جراحية إذا كان هذا ضرورياً ، بدلا من هذه الوصفات العامة التى نسمعها بين الحين والحين . وأما إذا كان ترشيد الإنفاق يعنى ضغط الإنفاق وعدم الإسراف فى المال العام وشد الأحزمة على البطون ، ووصول الدعم إلى مستحقيه لا يعنى أكثر من تحديد من هؤلاء المستحقين ومطالبتهم بالتواجد ببطاقاتهم الخضراء أو الحمراء لاستلام الدعم ، دون سماسرة أو وسطاء فما أسهل أن يتحول الكثيرون فجأة إلى خبراء فى الاقتصاد .

وليس غريباً أن يعانى الاقتصاد المصرى من كل هذه المشكلات دفعة واحدة ، فهى فى مجموعها قضايا متداخلة ومتشابكة(٣) ، فالاقتصاد القوى كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . فقد تكون إحدى هذه المشكلات دون غيرها هى التى تسببت فى حدوث غيرها من المشكلات وتفاعلت معها لإحداث غيرها بحيث لم يعد معروفا السبب المباشر من الآثار الجانبية(٤) ، وعلى هذا يكون من الخطأ الجسيم محاولة التصدى لأى من هذه المشكلات فى معزل عن بقية المشكلات الأخرى ، اقتصادية كانت أو اجتماعية . ما هو مطلوب إذن هو التصدى لكل ما نعانى منه دفعة واحدة ومن خلال منظار شامل قادر على تفسير منطق لما لدينا من بيانات وما نعانى منه من خلل اقتصادى واجتماعى وكيفية معالجة هذا الخلل .

محنة الفكر المحاسبى :

ولكن مع التشبث بالجزئيات دون الكليات ، كان من البديهى أن تبرز المشكلة السكانية مع مناقشة أى من المشكلات التى نعانى منها ، ليس من منطلق أن السكان هم عصب التنمية التى لا تكون إلا بهم ومن أجلهم ، ولكن من منطلق أن السكان أحد المتغيرات التى تعوق جهود التنمية . وهذه النظرة الجديدة للسكان فى انسجام تام مع الفكر التنموى السائد فى مصر والذى ينظر إلى العملية الإنمائية وكأنها مجرد رقم محاسبى يتكون من بسط ومقام فى البسط يكون الدخل أو الإنتاج وفى المقام يكون السكان ، الأمر الذى يعنى أن العمل على زيادة معدل نمو البسط ، أى الدخل ، بمقدار ١٠ ٪ مثلا يكون مساويا ، من الوجهة المحاسبية ، لخفض معدل نمو المقام ، أى السكان ، بنفس النسبة .

---

(٣) لمزيد من التفصيل حول العلاقة الوطيدة بين الدعم والاجور والأسعار وبقية المشكلات السبعة ، انظر سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى ، مرجع سبق ذكره .

(٤) هل يكون الدعم هو أصل المشاكل ؟ سوف يتضح هذا بعد قليل ، ولكن لا يكفى التخلص من الدعم أو ترشيده أو وصوله الى مستحقيه حتى نتخلص تلقائيا من كل المشاكل التى نعانى منها ، لأن وجود الدعم ترتب عليه خلل فى هيكل الأجور والأسعار والانتاجية وما لم يكن الحل شامل ومن خلال صفقة متكاملة ، سوف يكون حل مشكلة الدعم على حساب تفاقم المشكلات الأخرى . باختصار شديد نحن فى حاجة الى عقد اجتماعى جديد يتلائم وطبيعة المرحلة الجديدة ، وسوف نناقش هذا بالتفصيل .

وأما العمل على زيادة معـدل نمو الدخل أو الإنتاج فهى تعنى بالضرورة زيادة الاستثمار ، الأمر الذى يعنى أما التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل الاستهلاك فى المستقبل ، وأما العمل على جذب المزيد من القروض والاستثمارات الأجنبية التى تتطلب ضمانات وتنازلات من نوع خاص وأما عن كيفية توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وهى من كبرى المسائل التى تشغل بال الاقتصاديين ، فقد تم اتباع قاعدة المرور الشهيرة والتى تقضى باعطاء الأولويه للقادم من جهة اليمين . وعندما تفاقمت المشاكل وأصابتنا الدوار من هذه السياسة التى تسببت فى خلل هيكل الأجور والأسعار والإنتاجية وعدم التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى، وصفوا لنـا الأسبرين والمسكنات وأخيرا أقراص الأمان الموضعية . وذلك لأنه إذا كان العمل على زيادة معـدل نمو البسط ، أى الدخل يبدو صعبا وشاقا ، فان العمل على خفض معـدل نمو المقام ، أى السكان يبدو أكثر جاذبية و لن يترتب عليه أى مساس بالبسط فى المدى القصير لأن القوى العاملة لسنوات عديدة قادمة قد ولدت بالفعل .

والفـكر المحاسبى ، فى حقيقة الأمر ، هو الفـكر الوحيد القادر على مسايرة كل ما نعانى منه من مشكلات التعايش معها . لأن هذا الفـكر الفريد فى التنمية لا يهتم كثيرا بما يجب أن يكون عليه الوضع الأمثل Ex-ante ، ولـكنه يهتم فقط بما هو قائم بالفعل وثابت فى الدفاتر ، منه وإليه Ex-post . وأما عن مفهوم الـكفاءة والرشادة ، عدالة التوزيع ، الاستقرار الاقتصادى أو التوازن الاجتماعى ، فهذه كلها أمور غير واردة فى مفهوم الفـكر المحاسبى . وأما عن التوازن الدقيق بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية أخرى ، فهذا أيضاً شرط غير ضرورى لتحقيق التوازن الحسابى والذى يتحقق دائماً بسبب ما يعرف ببنود الموازنة كالقروض وحركة رأس المـال . فعلى سبيل المثال ، يتم تحديد الأجور والأسعار والإنتاجية بالشكل المحاسبى التـالى :

بعد حصر إيرادات الدولة وتوزيع المخصصات على الأبواب الثلاثة فى الموازنة العامة وإضافة أعباء الديون الخارجية والمحلية والعلاوات الدورية وتـكلفة تعيين فائض الخريجين ، يتم تحديد ما إذا كان هناك فائض يمـكن تخصيصه لزيادة أجور العاملين بالحـكومة والقطاع العام أم لا . ولـكن مع وجود العجز المزمن فى الموازنة العامة ، تبقى الأجور جامدة على ما هى عليه، وليس فى الإمـكان أبدع مما كان ، مع الوعد التقليدى المتـكرر بتثبيت الأسعار وربط الأجر بالإنتاجية .

ومما يثير الدهشة ، أنه فى حالة تدخل رئيس الجمهورية وإصدار توجيه بزيادة الأجور ، لأسباب سياسية أو اجتماعية ، تنشط اللجنة الوزارية المـكلفة باعداد الموازنة العامة بدراسة البدائل المتاحة وتدبير المبالغ المطلوبة . وهنا فقط يبدأ الحديث المعاد عن ضرورة ترشيد الإنفاق العـام ومحاربة التسيب الضريبى ومنح الحوافز للعاملين بمصلحة الضرائب والجمارك لزيادة المتحصلات والتأكيد على ضرورة وصول الدعم إلى مستحقيه وترشيده .

ومع وجود العجز المزمن فى الموازنة العامة وضرورة اللجوء إلى التمويل بالعجز ، ترتفع الأسعار ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقى للداملين بالحكومة والقطاع العام مما يعنى بالضرورة عدم المساس بالدعم حيث أصبح الموظفون من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة إلى استمرار الدعم . ومع زيادة أعباء الدعم وضرورة اللجوء إلى الاقتراض الخارجى وزيادة أعباء الديون لا يمكن زيادة الأجور وبالتالى لم يكن من العدل الموافقة على زيادة إيجارات المساكن القديمة ومن ثم ضرورة استمرار الدعم حيث أصبح أصحاب العقارات القديمة من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة إلى استمرار الدعم . ومع زيادة الأسعار العالمية وزيادة السكان وتزايد عبء الدعم لم يكن من المناسب زيادة أسعار توريد بعض الحاصلات الزراعية التقليدية حتى لا تتزايد أعباء الموازنة العامة ، وفى المقابل بقيت إيجارات الأراضى الزراعية على ما هى عليه ومن ثم ضرورة استمرار الدعم حيث أصبح أصحاب الأراضى الزراعية المؤجرة للغير من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة إلى الدعم . ومع زيادة أعباء الدعم وضرورة اللجوء إلى الاقتراض الخارجى وزيادة أعباء الديون وضرورة اللجوء إلى التمويل بالعجز ، لم يكن من الممكن زيادة الأجور أو تثبيت الأسعار وبالتالى الدخول فى حلقة لا تنتهى فى التضخم واختناقات التوزيع وانخفاض الإنتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات ومزيد من هدر الإمكانية(٥).

ولم تعد الأجور محرك لزيادة الإنتاجية أو اكتساب مهارات جديدة ولم تعد الأسعار النسبية مرآة صادقة لندرة الموارد أو الأساس الصحيح للحساب الرشيد فى مجالى الاستهلاك والإنتاج . وانفصمت العلاقة بين العمل الدؤوب المنتج وكيفية الحصول على الدخل وتبددت الطاقة الإنتاجية للأفراد فى البحث عن مصادر إضافية للدخل ، مثل الأعمال الإضافية أو التفضيلية ، أو الحصول على عمولات وإكراميات وعقد الصفقات . ومع زيادة حجم الدخول الإضافية والتفضيلية ، من ناحية ، وانخفاض الإنتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات من ناحية أخرى ، ترتفع الأسعار وتتزايد اختناقات التوزيع ومن ثم ازدهار عمليات السمسرة والتخليص وتجارة الاستيراد والعملة والاتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام .

ومع الفكر المحاسبى ، تعايشت المتناقضات وتبلورت ، وأصبحنا نأخذ من الشرق ما لم يعد يؤخذ به فى الدول الاشتراكية ، ونأخذ من الغرب ما ليس معمولا به الآن فى الدول الرأسمالية . فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نقول بمجانية التعليم الجامعى انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص ، فالتعليم كالماء والهواء حق لكل مواطن ، ولكننا فى نفس الوقت تركنا التعليم الأساسى مرتعاً لجشع أصحاب المدارس الخاصة ونقف مكتوفى الأيدى أمام تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية . ونعترض على زيادة الأجور والمرتبات وإيجارات المساكن القديمة والأراضى الزراعية وأسعار بعض الحاصلات التقليدية خوفاً من التضخم ، ولكننا فى نفس الوقت تركنا تجار الموت ومقاولى الهدم وبعض كبار صغار

---

(٥) لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الاجور والأسعار والانتاجية ، انظر « سيناريو هدر الامكانية وميكانيكة الاقتصاد القومى » ، د. أحمد الصفتى ، المؤتمر الاقتصادى الكبير ، رئاسة الجمهورية ، فبراير ١٩٨٢ .

الموظفين ، أو صغار كبار الموظفين ، وتجار العملة ، يتقاضى الواحد منهم فى الصفقة الواحدة أكثر مما يتقاضاه القاضى مدى حياته أو أستاذ الجامعة أو ضابط كبير بالشرطة أو القوات المسلحة ونقول وهذا حق ، بأن القطاعين العام والخاص هما توأمان أو جناحان أو ساقان للاقتصاد المصرى ، ولـكننا تركنا إحدى هاتين الساقين تصاب بدمور فى العضلات ولين فى العظام فى نفس الوقت الذى تركنا فيه الساق الأخرى تصاب بورم طفيلى خبيث ، ويطالبنا البعض بين الحين والحين بقطع هذه الساق أو تلك بحجة أن الاقتصاد الأعرج خير من الاقتصاد الـكسيح . وتدعم السلع الأساسية حفاظاً على مبدأ العدالة الإجتماعية ولـكننا فى نفس الوقت حولنا مدينة بور سعيد الباسلة إلى مدينة حرة ، ولا يدرى أحد هى حرة من من ؟ ولماذا تترك المنصورة وطنطا والقاهرة مدن محتلة ! ، أو لماذا لا نبعث ببعض خبراء الانفتاح الاقتصادى فى مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة مدن حرة هناك ، أم أنهم يريدون منا أن نـكون رأسماليين أكثر من الرأسماليين ؟

ونخفض من أعداد المقبولين بكليات الطب ، وليس الحقوق والآداب ، فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه أجر الطبيب فى الـكشف الواحد إلى أكثر مما يتقاضاه خريج الجامعة فى شهر كامل . وترفع أسعار الدواء على الرغم من تزايد أمراض الصيف ونزلات البرد ، ولـكننا نعترض على زيادة سعر البنزين على الرغم من اختناقات المرور وضياع الوقت المنتج للأفراد فى المواصلات . ونقيم الـكبارى العلوية لراحة راكبى السيارات فى نفس الوقت الذى تركنا فيه المشاة أسفل الـكبارى يخوضون فى مياه المجارى ويتعثرون فى الحفر ومخلفات البناء . ونحذر الفقراء من كثرة الإنجاب حتى لا يزدادوا فقرا على فقر ، فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه أجر الصبى ، سبعة سنوات ، إلى أكثر مما يتقاضاه المدرس أو المهندس أو الطبيب حديث التخرج . وندعم الخبز لنقف الساعات الطوال أمام المخابز فلم يعد للوقت قيمة ، علماً بأننا نستقطع هذا الوقت الضائع من ساعات العمل والإنتاج وليس من ساعات الحب والإنجاب « سنة الله التى قد خلت من قبل ، ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

وفى ظل الفكر المحاسبى تفاقمت المشكلات وتعايشت المتناقضات وزادت الفجوة بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرارات من ناحية أخرى ، وتبددت الطاقة الإنتاجية والإبداعية للأفراد . ومع كل هذا الـكم الهائل من المتناقضات كان من البديهى أن تشهد مصر تغيرات اجتماعية سريعة ومتلاحقة ، حيث صعدت طبقات فجأة إلى القمة وهبطت طبقات فى صمت إلى القاع . وفى أثناء عمليات الهبوط والصعود هذه تم العصف بالطبقة المنتجة والتى يبدو أن عليها وحدها أن تتحمل تبعات مثل هذه التنمية التعيسة . ومع هذه التحولات الاجتماعية الهائلة ، اختلت المعايير ، وتداخلت المفاهيم ، وتوترت العلاقات ، وتبعثرت الجهود وتشتت القلوب واختلط الصالح بالطالح والرشد مع الغى .

ولكن ليس معنى هذا كله أننى أعترض على التحول الاشتراكى فى الستينات أو الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات أو أننى أشكك فى أن مصر تعانى من مشكلة سكانية حادة متلازمة ومتزامنة مع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ولكننى فقط أردت أن أقول ، ليس بهذه الطريقة يكون الحل ولا من خلال هذا الفكر المتخبط يكون العلاج .

نحو نهج تنموى جديد :

أنا لا أتفق مع الرأى القائل بأن مانعانى منه يرجع إلى قرارات التأميم والتحول الاشتراكى فى الستينات . ولا أتفق مع الرأى القائل بأن مانعانى منه يعود إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومحاولات بيع هضبة الهرم فى السبعينات . ولكننى أرى أن كل مانعانى منه يعود إلى عدم الاتساق وخلل هيكل الأجور والأسعار ، والذى يعود فى الأساس إلى خلل الفكر المحاسبى فى التنمية والذى بدأ العمل به فى بداية الأربعينات مع دخول مصر كشريك فى مغارم ، وليس مغانم ، الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا العظمى .

المهم أولا وقبل كل شىء هو الاتساق الاقتصادى والتوازن الدقيق بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى . ولا يهم بعد ذلك أن كنا نجد أنفسنا مع مزيد من التحول الاشتراكى والضوابط الاجتماعية ، أو مع مزيد من التحول الرأسمالى وحرية الممارسات الفردية . علينا أولا أن نحدد وبوضوح شديد ماذا نريد ؟ ولمن نريده ، وكيف نحققه ؟ وبمن نستعين وبمن لانستعين ؟ وماهو النهج القويم الذى نسلكه ويتلاءم مع قدراتنا الحقيقية والطاقة الكامنة فينا ، ويتفق مع قيمنا الدينية والروحية الراسخة فى وجداننا ، وعمق تجاربنا وتجارب من سبقونا وكانت لهم نفس ظروفنا وذلك حتى يكون لهذا النهج الجديد قوى الاتزان والاستقرار والدفع الذاتى المبدع والخلاق . ومن هنا نستطيع أن نحدد وبوضوح المغارم والمغانم لكل فرد من أفراد المجتمع ، وما يجب أن تكون عليه شكل العلاقات والتشابكات بين عناصر الإنتاج والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من ناحية وبين المؤسسات المالية والتشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى . وفى هذه الحالة فقط تصبح عملية وضع البرامج الشاملة للإصلاح المالى والاقتصادى مجرد عملية صياغة معادلات وحسابات وتفصيلات وجداول رقمية وزمنية، وإن كانت معقدة بعض الشىء إلا أنها مجرد تحصيل حاصل .

هذا وإن كان القلب والفؤاد وماهوى فى الجهة اليسرى من الجسم ، فإن رجاحة العقل وحلاوة اللسان ومنع هوى النفس من التردى إلى المجهول فى الجهة اليمنى ، ولكن تبقى الرأس والقيادة والرأى السديد فى الوسط ، « ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لايعلمون » .

وسوف أكتفى فى هذه الورقة بطرح ومناقشة قضيتين هامتين ، على أمل أن تتبلور المناقشات فى صياغة نهج تنموى جديد لمصر يتلاءم وطبيعة المرحلة الجديدة فى ظل المتغيرات الراهنة والمتوقعة ، على ضوء العلاقات الدولية المتشابكة والمعقدة .

القضية الأولى :

وتتعلق بحقيقة ماإذا كنا نبحث عن كثرة الحياة أم عن جودة الحياة ، وفى حالة استحالة الجمع بين الجودة والكثرة ، فلمن تكون الأولوية ؟

فأنا مثلا أمتلك سيارة مكيفة الهواء ، ولكننى لا أبلغ بها مكاناً ، إلا بشق الأنفس . وكنت فى بداية الستينات أرى أن ركوب التاكسى ترف لاينبغى طالما أجد مكاناً مريحاً فى المواصلات العامة . فما الفائدة التى عادت علينا من كل هذا الكم الهائل من اليسارات العامة والخاصة ؟ .

عشرة آلاف مليون جنيه أراها تائهه فى الزحام ، على جانبى الطريق وفوق الأرصفة ، أما متردية وأما مترنحة ، معطلة للإنتاج ومبددة للطاقة والراحة .

وليست المشكلة فى التزايد السكانى ، فالذين ينجبون بكثرة ليس لديهم سيارات يزاحمون بها أحد ، أو مخلفات استهلاكية أو عقارية يتركونها عرض الطريق . وليسوا مسئولين عن عمليات الحفر المستمر بسبب أعطال التليفونات أو مد الكابلات الجديدة ، فليس لديهم تليفونات أو الأمل فى الحصول على التليفونات الفورية لضيق ذات اليد . ولا أعتقد أن أياً منهم من الحماقة بحيث يفضل أن يكون له تليفون أبكم أخرس لاينطق ، على أن يكون له ولد يملأ البيت مرحاً وأملا وحياة . لأنه مالم يكن البديل له على الأقل نفس قيمة المبدول ، كانت الصفقة خاسرة . وهذا مبدأ عام ، وسوف أعود لهذه النقطة بعد قليل .

عشرة آلاف مليون جنيه ضائعة فى الزحام ، كانت أكثر من كافية لإقامة مصانع متطورة لصناعة السيارات وكل ما يترتب عليها أو يتكامل معها من صناعات ، لإنتاج كل ما تحتاج إليه من سيارات وقطع غيار ، مع خلق مليون فرصة عمل جديدة وزيادة فى الدخل القومى وفى الاستثمار وفى قدرة الدولة على تجديد شبكات الطرق وإقامة المزيد من الكبارى العلوية والسفلية ولا داعى لمقولة انظر حولك ، أو انظر خلفك !

ولقد نظرت حولى ، فأنا رجل مسالم أستجيب لكل نداء يصدر من أجهزة الأعلام ، فماذا وجدت ؟

وجدت الأسرة الصغيرة تستهلك أكثر مما تنتج بفضل الدعم ، ووجدت الأسرة الكبيرة تنتج أكثر مما تستهلك ، ولايخدعكم الدعم فلا يصل إليهم ، فهم يعيشون فى الأزقة والحوارى الضيقة حيث لا تتواجد الجمعيات التعاونية . ووجدت أبناء الأسرة الصغيرة من خريجى الجامعات فى انتظار خطابات التعيين من الحكومة وعقود العمل من الخارج والرغبة الشديدة فى الهجرة إلى البلدان المتقدمة حيث الاستهلاك المرتفع . ووجدت أبناء الأسرة الكبيرة ، متعلمين وغير متعلمين ، فى صفوف المنتجين ، فمنهم العامل والفلاح والمدرس والمهندس والقاضى وأستاذ الجامعة وأبناء القوات المسلحة وأما الوحيد فيعفى من التجنيد ، بالإضافة إلى كونه ليس فى حاجة إلى العمل أو الادخار أو البحث عن شقة لأنه سوف يرث شقة أبيه والتى لايتجاوز إيجارها فى الشهر عشرة جنيهات وقد يحصل الأب على مكافأة من الدولة لاكتفاءه بولد واحد . وهنا قد يكون البديل معقول بالنسبة إلى المبدول وهو الولد الثانى من وجهة النظر الفردية الكسولة ، ولكن ليس من وجهة نظر مجتمع يريد تأكيد ذاته ومكانته بين الأمم .

ووجدت المجتمعات ذات النمو السكانى المرتفع يكثر فيها التراحم والتعاطف والانتماء والمودة والتمسك بالقيم الدينية والروحية . ووجدت المجتمعات ذات النمو السكانى المنخفض يكثر فيها التنافر والتناحر والاكتئاب النفسى والشذوذ الجنسى وارتفاع معدلات الجريمة والانتحار وعبادة الطاغوت .

نعم ، قد يكون استهلاك الأسرة الصغيرة أكبر ، ولكنها ليست أسعد ، فليس بالخبز وحده يعيش الإنسان .

والأسرة المصرية ، هل هى فى حاجة لمن يرشدها فى قرار الحب والإنجاب ؟ أم لمن يرشدها فى قرار الاستهلاك ؟ حب الولد يعنى الكثير ، فماذا يعنى استهلاك الـ Eye liner ولاكتويل ومستحضرات مسخ الوجه المستوردة ؟ ماذا كان يعيب الحنه والكحل أو حتى هباب الفرن ؟ على الأقل إنتاج محلى . حب الولد يعنى الكثير ، فماذا يعنى سر شويبس ؟ ماذا كان يعيب العرقسوس والخروب ؟ صحيح أن شويبس تزغزغ الزور ، ولكنها لاتزغزغ القلب أو العقل أو ميزان المدفوعات !

هل نحن نبحث عن تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة ، أم نبحث عن تكنولوجيا الاستهلاك المتردية وفن الإعلان الرخيص وأفلام الجنس الهابطة ؟ ثم يصفوا لنا أقراص الأمان الموضعية أفنستبدل الطيب بالخبيث ، نحن إذن قوم مسرفون ، « قل لايستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ، فاتقوا الله يا أولى الألباب لعلكم تفلحون » وسوف أعود إلى هذه النقطة بعد قليل .

وليست مصادفة أننا نحن الاقتصاديون نستخدم كلمة « سلع » بمعنى goods وليس كلمة « طيبات التى ذكرت فى القرآن الكريم ، مع أن كلمة good الإنجليزية مأخوذة من الجود العربى .

القضية الثانية :

وتتعلق بحقيقة ما إذا كانت زيادة الإنتاج تكون من زيادة الاستثمارات أم أن زيادةالاستثمارات هى التى يجب أن تكون من زيادة الإنتاج ؟

وليست المسألة بهذا الشكل مجرد جدل فلسفى كمسألة البيضة والفرخة ، ولكن الأمر جد خطير . لأنه لو كانت الأولى ، فلا أمل فى زيادة الإنتاج أو الإنتاجية مهما بلغ حجم القروض والمعونات أو الاستثمارات الأجنبية أو جهود تنظيم الأسرة . وأما إذا كانت الثانية ، فالأمل كبير فى زيادة الإنتاج والاستثمار حتى بدون قروض أو استثمارات أجنبية أو تنظيم الأسرة ، كيف هذا ؟

لأن أى زيادة فى الاستثمار غير مصاحبة أو مترتبة على زيادة حقيقية فى الإنتاج المحلى يترتب عليها زيادة فى الدخل النقدى قبل أن يتولد عنها زيادة فى الإنتاج الحقيقى بفترة زمنية تتراوح مابين سنتين إلى خمسةسنوات.ومع أنهذه الزيادةفى الاستثمار سوف يتم تمويلها من القروض أو الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الدخل النقدى المتولد عنها يكون دائماً أكبر ، بفعل مايعرف بالمضاعف الاستثمارى ، الأمر الذى يعنى وبالضرورة ارتفاع الأسعار واختناقات التوزيع وزيادة الواردات وازدهار نشاط السماسرة

والوسطاء وقطاع المال وتجارة الاستيراد . ومع زيادة الواردات وجمود الإنتاج المحلى وعدم منافسة الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية ، يتزايد عجز ميزان المدفوعات ومن ثم ضرورة اللجوء إلى جذب المزيد من القروض والاستثمارات الأجنبية والدخول فى حلقة لاتنتهى من التضخم واختناقات التوزيع مع تضخم الدخول الطفيلية فى قطاع المال وتجارة الاستيراد وتدبير العملة .

ومع التضخم وزيادة أسعار الفائدة ، ينخفض معدل عائد رأس المال فى القطاعات الإنتاجية بعد خصم التضخم ، ولكن مع زيادة هامش الربح فى قطاع المال وتجارة الاستيراد ، الذى يستفيد ولايتضرر من التضخم ، يتدفق رأس المال الوطنى والأجنبى بفعل قانون الأوانى المستطرقة إلى قطاع المال والتجارة . ومع انخفاض نصيب العامل من رأس المال فى القطاعات الإنتاجية ، تنخفض الإنتاجية مع مزيد من تدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات . ومع انخفاض الإنتاجية لا يمكن زيادة الأجور بما يتلائم مع زيادة الأسعار ومع انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بالحكومة والقطاع العام من ناحية وزيادة دخول العاملين بقطاع المال والتجارة ولدى شركات الانفتاح وتضخم الدخول الطفيلية من ناحية أخرى ، تنفصم العلاقة بين العمل المنتج الدؤوب وبين كيفية الحصول على الدخل وتزدهر أعمال السمسرة والتخليص والعمولات والإكراميات وعقد الصفقات والإتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام . ومع خلل هيكل الأجور والأسعار والدخول ، تتوتر العلاقات وتتداخل المفاهيم وتهتز القيم ، وزاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر ، ودنيا زحمة ومعدش رحمة وتبلدت المشاعر والأحاسيس . وبعد أن كنا نسمع : أراك عصى الدمع ، شيمتك الصبر ، أصبحنا نسمع : حبة فوق ، وحبة تحت ، ونصفق للذين خرموا التعريفة ودهنوا الهوا دوكو ولبسوا الحمار بمبرز . وحدث كل هذا فى حضور الخواجة شويبس ودون أن يدرى عبس !

ومع زيادة رأس المال الأجنبى ، المتمكن والمتمرس والعارف بديناميكيات الأجور والأسعار والإنتاجية ، وفعل الملوح العجيب مع بعض كبار صغار الموظفين ، أو صغار كبار الموظفين ، بالحكومة والقطاع العام ، ينخفض معدل عائد رأس المال الوطنى فى جميع القطاعات بما فى ذلك قطاع المال والتجارة . ولما كان عائد رأس المال الوطنى هو المعين الأول للمدخرات الوطنية ، ينخفض معدل الاستثمار وبالتالى معدل النمو الحقيق .

وهذا ما أكدته الدراسات الإحصائية التى قام بها هو ليس تشنرى H. Chenery نائب رئيس البنك الدولى السابق ، والتى ربما تكون قد تسببت فى فقدانه لمنصبه فى البنك . فقد اكتشف تشنرى وجود ارتباط إحصائى عكس قوى بين حجم القروض والمعونات والاستثمارات الأجنبية وبين معدل النمو الحقيق . فكلما زاد حجم المعونة الخارجية ، فى شكل قروض أو منح أو استثمارات أجنبية ، التى تحصل عليها دولة ما كلما انخفض معدل النمو الحقيق فى هذه الدولة .

وكل ما ذكرته أمره سهل ويمكن التغلب عليه باستخدام التوليفة المناسبة من أدوات السياسة المالية والنقدية . ولكن مالا يمكن التغلب عليه أو احتواءه بأى حال من الأحوال فيكن فى حقيقة

أنه مع زيادة رأس المال الأجنبى وضرورة اللجوء إلى جذب المزيد لسد العجز المصاحب فى ميزان المدفوعات ، مهما بلغ حجم الضمانات والتنازلات لرأس المال الأجنبى ، فلابد وأن يأتى الوقت لامحالة الذى يكون فيه إجمالى رأس المال الجديد فى شكل قروض ومعونات أو استثمارات جديدة أقل من إجمالى رأس المال الخارج فى شكل فوائد وأقساط وأرباح وعوائد تملك . الأمر الذى يعنى استمرار تدهور ميزان المدفوعات وقيمة العملة الوطنية ومزيد من التضخم وانخفاض الإنتاجية وهدر الإمكانية وقبل أن نتدبر الأمر ونتفهم جيداً ماذا حدث نكون قد وصلنا إلى النقطة التى يكون فيها متوسط إنتاج العامل ومتوسط استهلاك الفرد أقل مما كانا عليه قبل البدء فى سياسة الاستثمارات الأجنبية ، مهما كان معدل نمو السكان أو جهود تنظيم الأسرة .

والتاريخ خير شاهد على ما أقول ، حيث كان عائد رأس المال الأجنبى يمثل ٣٠٪ من إجمالى عائد رأس المال (الوطنى والأجنبى) خلال الفترة مابين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥١ وكان عائد رأس المال الأجنبى الذى لايعاد استثماره ، أى يتم تصديره للخارج ، يمثل ١٥٪ من إجمالى عائد رأس المال (الوطنى والأجنبى) وكان من البديهى أن يترتب على تصدير عائد رأس المال الأجنبى إلى الخارج مع تهريب جزء من عائد رأس المال الوطنى إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالى وبالتالى انخفاض معدل النمو الحقيقى. ففى خلال الفترة مابين عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩١٤ كان معدل التراكم الرأسمالى فى مصر ١و٧ ٪ سنوياً ، فى حين كان من الممكن أن يكون ٣و٧٪ سنوياً خلال نفس الفترة فيما لو أعيد استثمار عائد رأس المال بدلا من تصدير جزء كبير منه . وفى خلال الفترة مابين عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٥٠ كان معدل التراكم الرأسمالى ١و٤ ٪ سنوياً ، أى أقل من معدل نمو السكان ، فى حين كان من الممكن أن يكون ٤ ٪ سنوياً .

وإذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة ، كتلك الحسابات المعروفة فى الفولكلور الأمريكى باسم حسابات منهاتن ، أو المعروفة فى الفولكلور المصرى باسم حسبه برما ، لوجدنا أنه لولا الاستثمارات الأجنبية التى دخلت مصر فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر تطبيقاً لمعاهدة لندن عام ١٨٤١ والتى فرضت على مصر بعد هزيمتها العسكرية ، لكان إجمالى رأس المال العامل فى مصر اليوم ٢٦ ضعف ماهو عليه الآن ، ولكان متوسط استهلاك الفرد اليوم ثمانية أمثال ماهو عليه الآن . وهذا بالطبع بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية التى كانت سوف تترتب على هذا . أى أنه كما كانت تقول جدتى « اللى كلناه بط بط ، طلع علينا وز وز . »[٦].

وأما إذا كانت الزيادة فى الاستثمار مصاحبة أو مترتبة على زيادة حقيقية فى الإنتاج المحلى ، فالأمر يختلف تمام الاختلاف . وإذا ماتم الإنتاج بحيث تحصل العمالة على نصيبها العادل ويتم استهلاكه بالكامل ويحصل رأس المال ، بأشكاله المختلفة ، على نصيبه العادل ويتم إعادة استثماره بالكامل ،

(٦) البراهين الرياضية ، والحسابات الخاصة بحسبة برما موجودة فى دراسة « المال والبنون وحتمية التوازن الذهبى » المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الاسلامى ، اسلام آباد ، مارس ١٩٨٣ .

كل على شاكلته ، فلابد وأن يصل المجتمع ، لامحالة ، إلى النقطة التى يكون فيها استهلاك الفرد أقصى مايمكن فى أى زمان ومكان ، مهما كانت نقطة البداية أو معدل نمو السكان وبصرف النظر عن المستوى التكنولوجى السائد فى المجتمع أو نظام الملكية فيه . ولهذا تعرف هذه القاعدة العجيبة باسم القاعدة الذهبية(٧) .

وعند الاتزان ، فى ظل القاعدة الذهبية ، يتساوى معدل نمو السكان ، أيا كان هذا المعدل ، مع معدل التفضيل الزمنى فى المجتمع ، مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى وبالضرورة أن تكون كل فئات المجتمع مستهلكة بقدر ماهى منتجة . وذلك نظراً لتوافر الشروط الخاصة بمعدل الاستثمار الأمثل ، ليس فقط بالمفهوم الاستاتيكى الثابت Ceteris Paribus ولكن أيضاً بالمفهوم الديناميكى المتحرك Mutatis Mutandis عند جميع نقاط المسار الذى يسير فيه المجتمع وصولا للاتزان الذهبى . هذا بالإضافة إلى أن استهلاك الفرد عند الاتزان سوف يكون أكبر ما يمكن وبالتالى فسوف يكون مساوياً أما يسميه الفيلسوف الإنجليزى فرانك رامزى بالنعيم Bless أو مايطلق عليه فلاسفة الإغريق بالعمر الذهبى Golden Age .

الحب والحب وحتمية التوازن الذهبى :

والقاعدة الذهبية تحمل معها خبراً سارا لأنصار تحديد النسل ، لأنه مع زيادة نصيب العامل من رأس المال وصولا للاتزان الذهبى ، يرتفع الأجر الحقيقى للعامل ، ولما كانت الأجور سوف يتم تخصصها بالكامل للاستهلاك ، يرتفع الطلب على السلع والخدمات الترفية والتى تكون فى حاجة إلى وقت للاستمتاع بها . ولما كان وقت الأسرة محدد ، فى أى زمان ومكان ، بأربعة وعشرين ساعة فقط ، فإن الأسرة سوف تواجه مشكلة توزيع الوقت المتبقى لديها ، بعد استبعاد الوقت المخصص للراحة والنوم ، مابين العمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى ، أو تربية الأطفال والاستمتاع بهم .

ولكن زيادة الأجر الحقيقى تعنى وبالضرورة انخفاض التكلفة الحقيقية للحصول على الوحدة الواحدة من الاستهلاك الترفى ، مما يعنى وتبعاً لقانون الطلب أن يزداد الوقت المخصص للعمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى وينخفض الوقت المخصص لتربية الأطفال والاستمتاع بهم وبذلك ينخفض معدل نمو السكان . ونظراً لأن القاعدة الذهبية تعمل وبطريقة تلقائية على تساوى معدل نمو السكان مع معدل عائد رأس المال مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع فإن معدل نمو السكان ومعدل عائد رأس المال سوف يكونان أقل مايمكن ، الأمر الذى يعنى أن استهلاك الفرد عند استهلاك الفرد عند الاتزان الذهبى سوف يكون أقصى مايمكن فى أى زمان ومكان . والعجيب أن هذا يعنى أيضاً أن ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له عرفته البشرية شكلا وعملا واتزاناً ، وسبحان الله الذى يمحق الربا ويربى الصدقات .

---

(٧) البراهين الرياضية والاقتصادية الخاصة بالقاعدة الذهبية ، وغيرها من النتائج ، موجودة فى « دراسة السكان والتنمية وتحدى الثمانينات » ومنذ أن تقدمت بها أمام المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ابريل ١٩٨٢ ، لم أسمع ان اقتصاديا واحدا قد اعترض على صحتها أو المقدمات التى بنيت عليها .

والقاعدة الذهبية حتمية ، لأن أى انحراف عن القاعدة الذهبية ، يميناً أو يساراً ، سواء بالزيادة أو النقصان ، سوف يترتب عليه أن يصل المجتمع إلى اتزان مضغوط يكون فيه استهلاك الفرد منخفض ، مهما كان معدل نمو السكان أو نقطة البداية أو حجم القروض والاستثمارات الأجنبية . وذلك لأنه عند مثل هذا الاتزان المضغوط لن يتساوى معدل نمو السكان ، أيا كان هذا المعدل وأيا كانت جهود تنظيم الأسرة ، مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع ، أو مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى وبالضرورة أن تكون بعض فئات المجتمع مستهلكة أكثر مما هى منتجة والفئات الأخرى منتجة أكثر مما هى مستهلكة . ومن البديهى أن تضغط الفئة التى تنتج أكثر مما تستهلك لإحداث تغيير يكون فى صالحها ، ولا بد لها أن تنجح نظراً لانشغال الفئة الأخرى بما هى فيه من بذخ وترف . وعندما يتم التغيير المطلوب وإن كان فى الاتجاه الصحيح للقاعدة الذهبية ، إلا أنه سوف يتخطاها إلى الجهة الأخرى المعاكسة نظراً لديناميكية التغيير ذاتها . وبذلك يتأرجح المجتمع حول القاعدة الذهبية كما يتأرجح البندول حول وضع الاتزان الرأسى . ومع تأرجح المجتمع يمينا ويساراً تصعد طبقات فجأة إلى القمة وتهبط طبقات فى صمت إلى القاع . وفى أثناء عمليات الصعود والهبوط هذه يتم العصف بالطبقة المنتجة والتى يبدو أن عليها وحدها أن تتحمل تبعات مثل هذه التنمية التعيسة . ولكن وكما أن البندول لابد له وأن يستقر فى النهاية عند وضع الاتزان الرأسى ، أما بفعل فاعل ، وأما بفعل قانون الجاذبية الطبيعى ، فإن المجتمع أيضاً لابد له وأن يستقر فى النهاية عند القاعدة الذهبية ، إما بإرادته الواعية ، وإما بطريق التجربة والخطأ بفعل قانون تناقص الغلة الاقتصادى وعندما يستقر المجتمع عند الاتزان الذهبى ، يعيش عصره الذهبى ويبقى فيه إلى أن تحدث من التغيرات الخارجية ماتخرج المجتمع من الاتزان وتبدأ قصة الأرجحة من جديد .

ولقد شهدت مصر خلال تاريخها العريق العديد من هذه العصور الذهبية ، أذكر منها على سبيل المثال ، عصر بناة الأهرام ، والفترة التى أعقبت السنوات السبع العجاف وحتى خروج بنى إسرائيل من مصر ، حيث بدأت شعوب العالم تتغنى بالأنشودة التى تقول : إذا جاع العالم أطعمته مصر وإذا جاعت مصر لن يطعمها أحد . وهذه الأنشودة التى سجلها أبو التاريخ هيرودوت إنما كانت تعنى أن إنتاج مصر كان من الوفرة بحيث يكفى كل سكان العالم وإن سكان مصر كانوا من الكثرة وإن أنماطهم الاستهلاكية كانت من البذخ والترف بحيث لايكفيهم كل إنتاج العالم . ويلاحظ أن شعوب العالم اليوم تتغنى بأنشودة مماثلة بالنسبة للولايات المتحدة-الأمريكية .

كما شهدت مصر عصراً ذهبياً طويلا خلال الفترة الممتدة من بداية الفتح الإسلامى وحتى قرب انتهاء الدولة الفاطمية ، وأيضاً خلال العصر المملوكى الأول . وكانت آخر هذه العصور الذهبية التى شهدتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر مع تجربة محمد على الرائدة للنهوض بمصر . وكان من الممكن أن تشهد مصر عصراً ذهبياً جديداً فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة لولا الانفتاح الاستهلاكى ، ولكننا لم نفقد الفرصة بعد والبداية الجديدة فى هذا المجال مطمئنة .

وأخيراً ، فالقاعدة الذهبية بسيطة ومنطقية وأخلاقية أيضاً بالإضافة إلى كونها حتمية . فكل مانقوله القاعدة الذهبية أن يعمل كل جيل بمساعدة رأس المال الذى تركه له الجيل السابق له على أن

يستهلك فقط مقدار ماساهم به فى الإنتاج ، وأما رأس المال وكل نصيبه العادل فيتركه لأبناءه ، أى الجيل القادم من بعده .

والفلاح المصرى يدرك هذه الحقيقة ، فالفلاح الذى يأخذ بقرة جاره لتساعده فى الإنتاج مقابل تسمينها والعناية بها ، لايحق له أن يذبحها ، ولكن إذا ولدت فيحق له أن يشرب لبنها واقتسام ولدها ولكن تبقى البقرة ونصف ولدها ملكاً لصاحبها الذى أعطاها إياه . ومهما كان مقدار المال الذى ورثناه عن آبائنا أو مقدار ماسوف نورثه لأبنائنا يبقى الله صاحب المال « هو الأول ، والآخر » وهو خير الوارثين . وهذه هى نظرية الاستخلاف كما جاءت فى القرآن الكريم والتوراة .

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن كلمة Capital والتى منها استمد النظام الرأسمالى وجوده وكيانه مأخوذة من الكلمة اللاتينيه Chapel أو Kopel وهى تعنى بقرة ، ورأس المال فى العربية مأخوذة من رؤوس الإبل أو البقر والبقرات السبع فى القرآن رمز ، وعندما تحدث الدكتور المحجوب عن القطط السمان التى تحولت إلى بقرات سمان ، لم يكن يدرى أحد أنه كان يتنبأ بأحداث يناير لأن البقرات السمان طعام شهى للبطون الخاوية ، ولكننا لم نتعظ وتركنا البقرات السمان تلعب وترتع فى أقواتنا وأقدارنا وكانت أحداث يناير وكان ماكان بعدها ، ولكن الحمد لله انتهت سبعة سنوات كاملة على أحداث يناير ، وكنت قد تنبأت للدكتور المحجوب فى عام ٨٢ بأنه سيعود فى عام ١٩٨٤ بعد مرور سبعة سنوات كاملة على أحداث يناير ليبدأ مع الحزب الوطنى الديمقراطى الجديد بقيادة الرئيس مبارك سبعة سنوات جديدة من الخير والبركات ،

ولم يكن هذا رجما بالغيب ولكن كان عن تحليل ديناميكى دقيق لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمصر ، وأتمنى للدكتور المحجوب أن يحطاط هذه المرة من الأرانب السمان التى تتحول إلى فيلة .

ومن واقع الاقتصاد المصرى والطاقة الكامنة فيه ، أرى أنه من خلال تصحيح خلل هيكل الأجور والأسعار وإعادة التوازن للفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى، يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية الحالية إلى ضعف ماهى عليه . ويكفى معرفة أن زيادة الكفاءة الإنتاجية إلى ضعف ماهى عليه ، وهذا ممكن ، يعنى وببساطة شديدة زيادة إضافية فى الإنتاج مقدارها ٢٥ مليار جنيه سنوياً ، كان من الممكن فقط الحصول عليها من استثمارات إضافية مقدارها ٧٥ مليار جنيه وبدون حدوث أى من المضاعفات والأعراض التى ذكرتها والتى مازال الاقتصاد المصرى يعانى منها .

خاتمة :

ومن كل ماسبق يتضح لنا بما لايدع مجالا للشك فى أن حقيقة ماتعانى منه مصر يمكن فى الأساس فى خلل هيكل الأجور والأسعار وازدواجية التقييم وعدم الاتساق بين الأهداف والغايات والوسائل ، والذى يعود أساساً إلى خلل الفكر التنموى السائد فى مصر منذ بداية الأربعينات مع دخول مصر

كشريك فى مغارم ، وليس مغانم ، الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا العظمى ، والذى تبلور فى نهاية الأربعينات عن عقد اجتماعى جديد يتم بمقتضاه أن تتكفل الحكومة بتوفير رغيف الخبز ودعم السلع الأساسية وتشغيل الخريجين ووقف ارتفاع إيجارات المساكن أو الأراضى الزراعية فى مقابل أن يتخلى الشعب عن العمل بالسياسة أو المشاركة فى الحكم أو المطالبة بإقامة حياة ديمقراطية سليمة أو الاعتراض على طبيعة وشكل علاقات مصر الدولية(٨) وفى ظل الفكر المحاسبى فى التنمية ، والذى يهتم فقط بما هو قائم بالفعل وثابت فى الدفاتر ، منه وإليه ، وليس بما يجب أن يكون عليه الوضع الأمثل ، تفاقمت المشكلات وتعايشت المتناقضات وزادت الفجوة بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى ، وتبددت الطاقة الإنتاجية المبدعة والخلاقة للأفراد . ومع التحولات الاجتماعية الهائلة التى صاحبت خلل هيكل الأجور والأسعار ، صعدت طبقات فجأة إلى القمة وهبطت طبقات فى صمت إلى القاع . وفى أثناء عمليات الهبوط والصعود هذه ، التى حدثت فى الأربعينات والستينات والسبعينات ، تم العصف بالطبقة المنتجة والتى كان عليها وحدها أن تتحمل تبعات التنمية. ومع هذه التحولات الاجتماعية الهائلة ، اختلت المعايير وتداخلت المفاهيم ، وتوترت العلاقات ، وتبعثرت الجهود وتشتت القلوب واختلط الصالح بالطالح والرشد مع الغى وتأرجحت مصر يميناً ويساراً مرة ثم يميناً تارة أخرى ، ورقصنا على السلالم ، « لا اللى فوق شافونا ، ولا اللى تحت حسوا بينا » وأصبحنا نأخذ من الشرق مالم يعد يؤخذ به فى الدول الاشتراكية ، ونأخذ من الغرب ماليس معمولا به الآن فى الدول الرأسمالية .

ودعونا نعترف أننا جميعاً ، كأغلبية أو كمعارضة ، لم يحاول أى منا أن يقتحم العقبة ، « وما أدراك ما العقبة ؟ . ، فك رقبة » ولكننا اكتفينا بالتلويح وبالتجريح فريق منا يقول هذه أغلال ناصرية ومحرم علينا الاقتراب منها ، وفريق يقول هذه أغلال ساداتية ولاندرى ماذا نفعل فيها ، وفريق ثالث ينتظر ويتربص بنا الدوائر « عليهم دائرة السوء » ولئن سألتهم عن شىء ليقولن الدعم والسكان ولا أمل لنا إلا بالاستثمارات الأجنبية ، « أنظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا » .

إنما مثل الاستثمارات الأجنبية « كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء » أو «كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين إلا فى ضلال » ويلمزونك فى الدعم فإن أكلوا منه سكتوا وتيمموا الخبيث منه يوزعونه على البطاقات الحمراء والخضراء ، وما كان لهم يصل إليهم وما كان للناس لايصل ، إلا مافسد من الفراخ واللحوم المجمدة ، » وإن يكن ميته فهم فيه شركاء » وأما دعوة أنصار تحديدالنسل ، فأرى أنها لا تختلف فى مضمونها كثيراً عن دعوة القرد لقطتين يقتسم لهما قطعة من الجبن ، وكلما رجحت إحدى الكفتين أكل منها قطعة فترجع الكفة الأخرى فيأكل منها قطعة حتى تلاشت قطعة الجبن وماتت القطتين جوعاً وحسرة . وكما كانت تقول جدتى « جاءوا ماحبوش ضاعوا ماخلفوش ، ولايخشوش » .

(٨) هذا العقد الاجتماعى باركته الولايات المتحدة الامريكية من خلال برنامج النقطة الرابعة ، على أمل أن يتم استبدال النفوذ العسكرى الانجليزى فى المنطقة بنفوذ اقتصادى أمريكى .

وحتى لاتتكرر مأساة القطتين مع أولادنا وأموالنا أقول لأنصار تحديد النسل لاتقتلوا فينا الحب فنفقد القدرة على إنتاج الحب ، واتركونا نعمل ونحب لننتج الحب والحب ، ويزداد مالدينا من مال وبنين حتى تستكمل الأرض زينتها مصداقاً لقوله تعالى « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » وأما الباقيات الصالحات فأرى أنها إنما تعنى الاستثمار الباقى والنافع فى شتى مجالات العلوم والفنون والمعرفة وإعلاء كلمة الله لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » وفى قراءة ابن عباس « وماخلقت الجن والإنس إلا ليعرفون »، فالمعرفة الحقة بأمور الدين والدنيا عبادة مابعدها عبادة . وأما عن التوازن الدقيق بين المال والبنون فهو حتمية أزلية كما أوضحته فى هذه الدراسة . وكفى بالله شهيدا إذ يقول « والسماء رفعها ووضع الميزان ، ألا تطغوا فى الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان» أى أن الشرط الكافى والضرورى لكى يتحقق للفرد أقصى استهلاك ممكن فى أى زمان ومكان هو ألانطغى فى الميزان ، أن نستهلك فقط بقدر مانساهم به فى الإنتاج وأن نعيد استثمار كل عائد رأس المال بلا زيادة أو نقصان ، كل على شاكلته ، فيعاد استثمار عائد العلم والمعرفة فى اكتساب المزيد من العلم والمعرفة • وعائد البحوث والتدريب فى المزيد من البحوث والتدريب .

ولكن ماذا عن الأجور التى يحصل عليها العاملون بالحكومة والقطاع العام ، والتى يجب استهلاكها بالكامل ، هل تمثل عائدا عادلا لمساهمته العمالة فى الأنتاج ، وهل هى كافية لكى يتفرغ . العامل ذهنياً وجسدياً ونفسياً لما يكلف به من أعمال ورغبته الصادقة فى التطوير ؟ وإيجارات المساكن القديمة، والتى يجب إعادة استثمارها بالكامل فى قطاع الإسكان ، هل تمثل عائداً عادلا لمساهمة رأس المال ؟ وإيجارات الأراضى الزراعية وتسعير بعض الحاصلات التقليدية ، والتى يجب إعادة استثمار عائدها فى التكثيف الأفقى والرأسى فى الزراعة ، هل تمثل عائداً عادلا للأرض والجهد الفلاح ؟ وماذا عن التسيب والتهرب الضريبى وعقد الصفقات وتعاطى العمولات والإكراميات والدخول الطفيلية فى قطاع وتجارة الاستيراد وتدبير العملة ؟

هل فرغنا من بحث كل هذه المسائل حتى يقولون بأن أولادنا فلذات أكبادنا التى تمشى على الأرض هم أسى البلاء وسبب كل ما نحن فيه من عناء . أن يقولون إلا كذبا . وفى هذا الصدد يقول العلامة عبد الرحمن بن خلدون صاحب أول نظرية فى العمران البشرى(٩) .

نرقع دنيـــانا بتمزيق دينـــا فلا دينـــا يبـــقى ، ولا مانـــرقع

المشكلة مع الدراسات السكانية الحديثة التى يسند عليها أنصار تحديد النسل(١٠) أنها تعالج مشكلة هى بطبيعتها طويلة المدى ولكن باستخدام أدوات التحاليل قصيرة المدى . وهذا أشبه بمن يحاول قتل جمل بعود من الحطب ، فإن لم يصبه فى مقتل ، قصم ظهره وتكون الكارثة .

---

(٩) من تاريخ العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٦٩ ، دار الطبـــاعة اللبنانى ، ببيروت ١٩٨٢ .

(١٠) انظر الفقرة الخاصة بالاحصاء والمنطق والتاريخ . « دراسة السكان والتنميـــة وتحدى الثمانينات » د. أحمد الصفتى ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ابريل ١٩٨٢ .

ولكن ليس معنى كل ما تقدم أننى أشكك فى أن مصر تعانى من مشكلة سكانية حادة متلازمة ومتزامنة مع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، أو أننى أعترض على التحول الاشتراكى فى الستينات أو سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات . ولكننى فقط أردت أن أقول أن ما كان يصلح للستينات وماكان يصلح للسبعينات لم يعد يصلح للثمانينات ولم يعد الفكر المحاسبى فى التنمية قادر على التعايش مع كل مالدينا من مشكلات ، خاصة مع حالة الانفراج الديمقراطى التى تعيشها مصر . المهم أولا وقبل كل شىء هو الاتساق الاقتصادى والتوازن الاجتماعى ، ولايهم بعد ذلك إن كنا نجد أنفسنا مع مزيد من التحول الاشتراكى والضوابط الاجتماعية أو مزيد من التحول الرأسمالى وحرية الممارسات الفردية علينا أولا أن نحدد وبوضوح شديد الغايات والأهداف والوسائل . ماذا نريد ؟ ولمن نريده ، وكيف نحققه ؟ وبمن نستعين ؟ وبمن لانستعين ؟ وماهو النهج التنموى القويم الذى نسلكه ويتلاءم مع قدراتنا الذاتية والطاقة الكامنة فينا ، وقيمنا الدينية والروحية الراسخة فى وجداننا وعمق تجاربنا وتجارب من سبقونا وكانت لهم نفس ظروفنا ، وذلك حتى يكون لهذا النهج الجديد قوى الاتزان والاستقرار والدفع الذاتى المبدع والخلاق .

وأتمنى أن أكون قد نجحت فى إثارة النقاش والحوار حول هذه القضايا ، على أمل أن تتبلور المناقشات فى صياغة نهج تنموى جديد لمصر يتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة فى ظل المتغيرات الراهنة والمتوقعة على ضوء العلاقات الدولية المتشابكة والمعقدة ومالم يكن فى حياتنا مايزغزع القلب معمايزغزغ البطن والفرج ، أصبحت الحياة خاوية وأصبحنا كالأنعام ، بل أضل .

المراجع

باللغة العربية :

د . احمد السيد الصفتى

- سيناريو هدر الإمكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى ، المؤتمر الاقتصادى الكابر ، رئاسة الجمهورية فبراير ١٩٨٢ .
- السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، أبحاث ومداولات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين مايو ١٩٨٢ .
- المال والبنون وحتمية التوازن الذهبى ، المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الإسلامى ، إسلام أباد باكستان ، مارس ١٩٨٣ .
- السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية ، يناير ٨٤
- د . حسن رياض : مصر الناصرية ، باريس ١٩٦٤ .
- د . محمود عبد الفضيل : الجديد فى الاقتصاد المصرى ، أبحاث ومداولات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين القاهرة مايو ١٩٨٢ .

تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، مركز المعلومات ، رقم ١٣ مايو ١٩٨٠ .

باللغة الانجليزية

1 — Frankline M. Fisher, The Identizication Prodlen Magvow-Hill, New York, 1970.

2 — Domestic Resources Mobilization World Bank Report, Washington 1980.

3 — Gunar, Myrdal, The chqllenge of workd Poverty, Award Anti-Poverty Program in outline. New York, 1971.

4 — F. R. Ransy, "A Mathematical theary of savings".

5 — A. E. El-Safty "Adaptive Behavion, Demans & Preferences : Journal of Economic thenry, Academic Press 1976.

6 — A. El-Softy, "The Egyptian Economy in the Mid Eighties. CAPMAS, 1984.

الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى

(اجتهادات تحليلية من تقارير المعايشة فى بعض القرى المصرية)

الدكتورة كريمة كريم
كليه التجارة — جامعة الأزهر

١ — المقدمـــــة :

تعرض الريف المصرى لتغيرات جوهرية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى خلال السنوات العشر الماضية . وترجع هذه التغيرات أساساً إلى اتساع نطاق هجرة العمالة الريفية إلى الدول العربية من ناحية ، وإلى إدخال الكهرباء فى الريف المصرى من ناحية أخرى لما استتبعه ذلك من إمكانية إدخال التليفزيون والوسائل الكهربائية الحديثة من ثلاجات وغسالات ... الخ ، إلى الأسرة الريفية . فإدخال وسائل الاعلام المرئية — كالتليفزيون والفيديو — إلى الريف المصرى أدى إلى تعرض القرية المصرية للعادات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المدينة من خلال ما يبث من برامج وتمثيليات . ولكن لم يكن من الممكن للقرية أن تحاكى المدينة فى بعض أنماطها — خاصة الاقتصادية منها — مالم يكن قد صاحب التعرف على هذه العادات الجديدة القوى الشرائية الملائمة التى تمكن سكان الريف من مجاراة سكان المدن فى هذه العادات . مثال ذلك النمط الإنفاق الخاص بالمأكل والملبس والمسكن . . . . الخ . كما أن تزايد القوى الشرائية نتيجة لهجرة كثير من العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية لم تكن لتؤدى إلى هذه التغيرات الجوهرية فى نمط حياة الأسرة الريفية خلال فترة قصيرة من الزمن كما هو حادث ، مالم يكن قد صاحب ذلك دخول وسائل الأعلام الحديثة للريف . فمن سافر للعمل فى الدول العربية لايصطحب عادة أسرته معه ، وبالتالى فإن انفتاحه وحده على أنماط حياتية مختلفة فى البلد الذى يعمل به لايكفى لإحداث هذه التغيرات الهيكلية فى نمط معيشة الأسرة فى الريف خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة . فمهما تشبع المهاجر بهذه الأنماط المعيشية الجديدة فإن محاولته لنقلها إلى أسرته التى لم تغادر القرية لن تنجح مالم تكن الأسرة نفسها متقبلة لهذا التغيير . وهذا التقبل لهذه الأنماط المعيشية الجديدة والرغبة فى محاكاتها لم يكن ليحدث مالم تدخل وسائل الإعلام المرئية إلى الريف نتيجة لدخول الكهرباء فالتزامن بين هجرة الكثير من العمالة الريفية إلى الدول العربية للعمل هناك ودخول الكهرباء إلى الريف المصرى هو الذى أدى إلى حدوث هذه التغيرات الهيكلية فى الأنماط السلوكية والمعيشية فى الريف المصرى . وأن حدوث أياً من الظاهرتين وحدها — أى دخول الكهرباء أو سفر العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية — لم يكن ليحقق بهذه السرعة هذا القدر الكبير من التغيير الذى يعيشه أهل الريف حالياً .

ورغم أهمية ظاهرة انتشار التعليم فى التأثير على الأنماط المعيشية للأفراد بصفة عامة ، إلا أن هذه الظاهرة لم يكن لها الدور القيادى فى التغيرات السريعة والكبيرة التى حدثت فى الريف المصرى

منذ منتصف السبعينات . ويرجع هذا التصور إلى أن مجانية التعليم فى جميع المراحل سارية فى مصر ، وبالتالى يتمتع بها أهل الريف ، منذ بداية الستينيات . ولكن رغم ذلك لم تحدث هذه الطفرات المعيشية والسلوكية لسكان الريف إلا فى خلال السنوات العشر الأخيرة بصفة عامة . وهذا لايعنى أننا نغفل أهمية أثر التعليم على سلوكيات الأفراد وأنماط معيشتهم ، فهذا لاشك قائم ، ولكن مانود قوله هو أن الجزء الأكبر من التغيرات السريعة فى الريف المصرى على المستوى الاقتصادى والاجتماعى إنما يرجع فى المقام الأول إلى الظاهرتين المذكورتين سابقاً ، أى هجرة العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية وإدخال الكهرباء ، وأن أثر التعليم إنما جاء مدعماً للتغيرات الناتجة من هاتين الظاهرتين وليس كمصدر أساسى لهذه التغيرات .

ورغم التداخل بين ظاهرتى الهجرة للعمل فى الدول العربية وإدخال الكهرباء إلى الريف المصرى من حيث آثارهما على تغير النمط المعيشى فى القرية فى جانبه الكيفى إلا أن الجانب الكمى لهذا التغير الذى حدث ، أى الارتفاع فى مستويات المعيشة ، إنما يرجع أساساً إلى الارتفاع الكبير فى مستويات الدخول المحققة كنتيجة لهجرة العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية . فظاهرة الهجرة هذه لم تؤد فقط إلى ارتفاع دخول من هاجروا وعملوا بالخارج وإنما أدت أيضاً إلى ارتفاع الدخول المحققة فى الداخل نتيجة لما ترتب على الهجرة من نقص فى عرض العمل فى الزراعة وارتفاع أجورها ، بالتالى ، ارتفاعاً كبيراً .

ومن الأهمية أن نوضح ابتداءا أننا فى تحليلنا للآثار الاقتصادية التى حدثت فى الريف المصرى من حيث الجانب الكيفى لنمط المعيشة سنسترشد أساساً بتقارير المعايشة التى قام بها فريق من الباحثين فى ظل بحث يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية عن أثر هجرة العمالة على الأسرة الريفية والريف المصرى ، وذلك فى قريتين فى الوجه القبلى – فى قرية الطيبة فى المنيا ، وقرية أولاد سلامة فى سوهاج – وقرية فى الوجه البحرى وهى قرية الصبيح فى محافظة الشرقية . أما من حيث تقارير التغير الذى حدث فى مستويات الدخول فى الريف المصرى ، وهو مايمثل الجانب الكمى لنمط المعيشة ، فإننا سنعتمد فى ذلك على البيانات المنشورة على المستوى القومى مع وضع فروض معينة يراعى فيها الواقع الفعلى من التجارب الشخصية وذلك لعدم وجود أى بيانات منشورة بعد منتصف السبعينات عن توزيع الدخول فى الريف المصرى أو على المستوى القومى[١] .

وتتمثل أهم الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الريفية فى ثلاث : ارتفاع متوسط الدخل الصافى

(١) هناك تقديرات لتوزيع الدخل فى مصر فى عام ١٩٧٥/٧٤ فقط ، وذلك فى كل من قطاعى الريف والحضر ، وعلى المستوى القومى ، وفيما بين المدن الكبرى (القاهرة ، انجيزة ، الاسكندرية) ومدن كل من الوجهين البحرى والقبلى ، انظر : د. كريمة كريم « توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينيات تقدير وتوقع » ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٢ ، ود. كريمه كريم ، « السياسة الماليـة وتوزيع الدخل فى حضر مصر » ، بحث قدم فى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٥ .

للفرد فى الريف(٢) ، نقص الأيدى العاملة الزراعية وماترتب على ذلك من آثار على الإنتاج الزراعى وتكلفته ، والتغير فى نمط الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى للأسرة الريفية . وبما أن لهذه الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة جوانبها الإيجابية والسلبية بالنسبة للريف المصرى ، فإن مناقشة هذه الآثار إنما يستوجب إجراء تقييم لأهم هذه الجوانب لمعرفة ما إذا كانت ظاهرة الهجرة تعتبر ظاهرة مفيدة أم لا بالنسبة للمجتمع الريفى فى مصر .

وبناء على ذلك سينقسم هذا البحث إلى خمسة أقسام . يتضمن القسم الأول المقدمة . ويشتمل الأقسام الثلاث التالية على الآثار الاقتصادية الثلاث للهجرة . إذ يشتمل القسم الثانى على أثر هجرة العمالة على الدخول فى الريف . والقسم الثالث يتضمن أثر الهجرة على العمالة والإنتاج فى الريف . ويشتمل القسم الرابع على أثر الهجرة على النمط الإنفاق فى الريف . أما القسم الخامس والأخير فيتضمن تقييم الآثار الاقتصادية لهجرة للعمالة على الريف المصرى .

٢ ــ أثر هجرة العمالة على الدخول فى الريف :

كان لهجرة العمالة الريفية للعمل فى الدول العربية آثار كبيرة على الدخول سواء من حيث الحجم المحقق من هذه الدخول أو تنوع مصادرها . أما من حيث أثر الهجرة على مستويات الدخول ، فإننا يجب أن نميز هنا بين الزيادة المحققة فى الدخول للذين هاجروا إلى الدول العربية وعملوا هناك أساساً ، وبين الزيادة فى الدخول التى تحققت لمن لم يهاجروا ، وذلك نتيجة لارتفاع أجر العمالة الريفية ارتفاعاً كبيراً فى السنوات الأخيرة لما ترتب على هجرة أعداد كبيرة من العمالة الزراعية إلى الخارج من انخفاض فى المعروض من هذه العمالة بالمقارنة بالطلب عليها . وعدم وجود بيانات عن الدخول المحققة للعمالة الريفية التى تعمل بالخارج تجعلنا غير قادرين أن نحدد بدقة مقدار هذه الزيادة . فالبيان الخاص بحجم الدخل من البيانات الحساسة التى قلما يرد عليها المبحوث بصراحة وصدق . ولذلك ، فحتى الاستمارات التى تتضمن سؤال المبحوث عن دخله ، يجب أن تؤخذ الإجابات بحذر كبير ، وذلك لأن احتمال الصدق فى الرد على هذا السؤال ضئيل للغاية . وللتغلب على مشكلة عدم وجود أى بيانات عن الدخول المحققة للعمالة الريفية فى الخارج قمنا ، كبديل ، بتقدير الدخل الصافى للفرد فى الريف وذلك بالاعتماد على الحسابات القومية وعلى بيان تحويلات العاملين بالخارج كما ينشره البنك المركزى المصرى . ولقد افترضنا ، كخطوة أولى ، أن نصف تحويلات العاملين فى الخارج تذهب إلى سكان الريف . ولتقدير متوسط صافى دخل الفرد فى الريف بعد أخذ تحويلات العاملين فى الخارج فى الاعتبار ، قمنا بالخطوات التالية :

أولا : تقدير الدخل المحلى الإجمالى لقطاع الريف . فما يوجد فى الحسابات القومية هو الدخل المحلى الإجمالى لقطاع الزراعة فقط ، ورغم أن العاملين بالزراعة يمثلون أغلبية العاملين فى الريف ،

(٢) الدخل الصافى ــ وهو ما يعرف أيضا بالدخل الممكن التصرف فيه ــ يتمثل فى صافى الدخل الذى يحصل عليه الفرد بعد الاستقطاعات من ضريبة ومعاش ... الخ .

وبالتالى دخل الزراعة يمثل الجزء الأكبر من الدخل المحقق فى قطاع الريف ، إلا أن حوالى ٢٢٪ من العاملين فى الريف يعملون خارج قطاع الزراعة(٣) ، وبالتالى فإن الدخول المحققة من هذه الشريحة من العمال الريفيين غير الزراعيين لابد أن تدخل فى أى تقدير خاص بالدخل المحلى الإجمالى المحقق فى قطاع الريف .

ثانياً : يزيد الدخل المحلى الإجمالى عن مجموع صافى دخول الأفراد بمقدار الضرائب والاستقطاعات.

ولقد افترض أن مجموع الدخول الصافية لسكان الريف فى مصر تقل بمقدار الثلث عن الدخل المحلى الإجمالى للقطاع . ولقد وضع هذا الفرض على أساس أن مجموع صافى دخول سكان الريف كان يقل بمقدار ٣٨٪ عن إجمالى الدخل المحلى للقطاع فى عام ١٩٧٥(٤) . وربما أن هناك مايدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه النسبة قد مالت إلى الانخفاض منذ منتصف السبعينات بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، نتيجة لاستفادة بعض المشروعات بالإعفاءات الضريبية ، لذلك فضلنا أن نكون أكثر تحفظاً فى تقديرنا لمجموع صافى الدخول المحققة فى قطاع الريف بجعله يقل بمقدار الثلث فقط عن إجمالى الدخل المحلى المحقق فى القطاع(٥) . ولإمكانية المقارنة بين السنوات ، طبقنا نفس النسبة على السنوات المختارة فى السبعينات والثمانينيات ، بما فيها عام ١٩٧٥ . وبذلك أمكننا تقدير مجموع صافى الدخول المحققة فى الريف قبل إضافة تحويلات العاملين بالخارج ، وأمكننا بالتالى تقدير متوسط دخل الفرد فى الريف قبل إضافة التحويلات (أنظر جدول ١) .

ثالثاً : ينشر البنك المركزى المصرى تحويلات العاملين بالخارج مقسما إلى بندين :

تحويلات نقدية وأخرى عينية ، ويقصد بالأخيرة ما يدخل عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . وما نأخذه على هذا البيان المنشور أنه لا يمثل الزيادة الفعلية فى دخول المواطنين الناتجة من هذه التحويلات نتيجة لثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن بند التحويلات النقدية لا يشمل كافة

---

(٣) انظر :
Karima Korayem, "The Rural — Urban Income Gap in Egypt and Biased Agricultural Pricing Policy", **Social Problems**, Vol. 28, No. 4, April 1981, pp. 417-418.

(٤) كان مجموع صافى دخول سكان الريف فى ١٩٧٥ هو ١٤٩٣ر١ مليون جنيه دكتورة كريمة كريم « توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات ، تقدير وتوقع » ، **مصدر سابق** ، ص ١٥ ، جدول ٢) ، أما قيمة الدخل المحلى لقطاع الريف عام ١٩٧٥ فهو ٢٠٦٨ر٧ مليون جنيه ، حيث كان متوسط الدخل السنوى للفرد فى الريف مقدر بمبلغ ٩٨ر٦ جنيها وعدد سكان الريف كانوا ٢٠٩٨١ مليون نسمة (انظر :
K. Korayem, "The Rural-Urban Income Gap in Egypt" **op. cit.**, Table 1 and Table A in the Appendix.

(٥) واذا أردنا اختبار مدى معقولية هذا الفرض بمقارنته بدول أخرى لوجدنا أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا ، يقل الدخل الصافى على المستوى القومى (Disposable Income) عن الدخل القومى الاجمالى (GNP) بمقدار الثلث . انظر :
R. Ruggles and N. Ruggles, **National Income Accounts and Income Analysis** (New York : McGraw-Hill Book Company Inc.) 1956, 2nd ed., p. 336.

التحويلات النقدية التى ترسل من العاملين فى الخارج إلى مصر . ويرجع ذلك إلى أن هذا البند الذى ينشر فى حسابات البنك المركزى إنما يتضمن فقط تلك التحويلات التى ترسل عن طريق الجهاز المصرفى ويتم صرفها بالعملة المصرية . أما التحويلات النقدية التى ترسل عن طريق الجهاز المصرفى ويسحبها المرسل إليه كعملة صعبة أى دون أن يحولها إلى عملة مصرية (أى يسحبها فى شكل دولارات أو دينارات)، فهذه لا تدخل فى بند التحويلات النقدية . ولاشك أن جزءاً يعتد به من تحويلات العاملين فى الخارج التى ترسل من خلال الجهاز المصرفى يتم سحبها كعملة صعبة ثم تحول إلى عملة مصرية خارج البنوك حيث السعر أعلى . وهذا يعنى أن جزءاً هاماً من التحويلات النقدية للعاملين بالخارج التى تتم من خلال الجهاز المصرفى لا تسجل فى بند التحويلات النقدية كما ينشرها البنك المركزى . والاعتبار الثانى أن البيان المنشور عن التحويلات العينية ، وهو الذى يدخل عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، إنما يشير إلى قيمة هذه التحويلات محسوبة على أساس سعر الصرف المعلن . وهذا يبعد كثيرا عن الواقع . فالصيارفة فى الخارج يشترون العملة الصعبة من العاملين هناك بسعر يزيد عن سعر البيع خارج البنوك فى مصر (أى فى السوق الحرة) وذلك لإغرائهم ببيعها لهم بدلا من تحويلها إلى مصر وبيعها بالسعر المرتفع . أما الاعتبار الثالث فهو أن جزءا من تحويلات العاملين بالخارج لا يأتى من خلال الجهاز المصرفى وإنما يأتى بصحبة العاملين أنفسهم ، أو بصحبة العائدين من معارفهم ، وجزء من هذه التحويلات لا يعرف طريقه إلى البنوك ، إذ يتم تحويله إلى عملة مصرية فى السوق الحرة لارتفاع السعر . أما الجزء الآخر فيودع فى البنوك فى حسابات خاصة ولا يظهر بالتالى فى بند تحويلات العاملين بالخارج كما تظهر فى حسابات البنك المركزى .

وإن كنا لا نستطيع أن نقدم أى تقدير تقريبى للنقص فى تحويلات العاملين الناتج من الاعتبارين الأول والثالث لعدم وجود بيانات أو حتى مؤشرات تمكننا من وضع تقديرات افتراضية على أسس موضوعية نقدر به هذا النقص بصورة تقريبية ، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للاعتبار الثانى وهو الخاص ببند التحويلات العينية كما ينشرها البنك المركزى . إذ يمكن تصحيح هذا الرقم بصورة تقريبية ليقترب من الواقع الفعلى ، وذلك فى ضوء ما يحدث من ممارسات . وعلى ذلك افترضنا أن سعر الصرف الذى يعطيه الصيارفة فى الخارج إلى العاملين المصريين إنما يزيد بمقدار ٥ ٪ فى المتوسط عن السعر الذى كان سيحصل عليه المهاجر لو أرسل التحويلات فى شكل نقدى إلى مصر وتم تحويلها بسعر السوق الحرة خارج البنوك . ولأن سعر الصرف خارج البنوك كان يزيد عن سعر الصرف المعلن بحوالى ٢٠ ٪ حتى سنة ١٩٨٢ : ثم بحوالى ٣٠ ٪ بعد ذلك(٦) ، فلقد تم تصحيح الجزء العينى من تحويلات العاملين بالخارج برفع قيمته بمقدار ٢٥ ٪ قبل ١٩٨٢ و ٣٥ ٪ بعد ذلك . وبعد إجراء هذا التصحيح فى التحويلات العينية ، أضيف نصف إجمالى التحويلات بعد تصحيحها إلى صافى الدخل المحقق فى قطاع الريف الذى قدر فى الخطوة السابقة لنحصل على صافى دخل قطاع الريف بشقيه المحقق فى الداخل والآتى

(٦) حدثت قفزة فى سعر السوق الحرة بالمقارنة الى السعر المعلن بعد سنة ١٩٨٢ نتيجة لقرارات اقتصادية معينة .

الخارج خلال تحويلات العمالة الريفية المهاجرة . وبمعرفة عدد سكان الريف أمكننا حساب متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف بعد إضافة التحويلات .

رابعاً : من تقديرات توزيع الدخل فى الريف لعام ٧٤ / ٧٥ تبين أن ٩٠ ٪ من السكان يحصلون على ٧١,٢ ٪ من دخل قطاع الريف حيث يحصل العشرة فى المائة الغنية على ٢٨,٨ ٪ من دخل القطاع(٧) . فإذا افترضنا أن من يهاجر للعمل فى الخارج يكون عادة من المعدمين أو من ذوى الحيازات الصغيرة والدخول الصغيرة أو ، بصورة أعم ، لا ينتمون إلى العشرة فى المائة الغنية(٨) ، فإن معنى ذلك أن عائد التحويلات إنما يوزع على ٩٠ ٪ فقط من سكان الريف وليس على كل السكان ، وعلى ذلك تم تقدير متوسط الدخل الصافى الذى يحصل عليه ٩٠ ٪ من سكان الريف قبل الحصول على التحويلات (على أساس أنهم يحصلون على ٧١,٢ ٪ من الدخل الصافى المحقق فى قطاع الريف) ، ثم قدر متوسط الدخل الصافى الذى يحصلون عليه بعد إضافة تحويلات العمالة الريفية العاملة بالخارج(٩) .

ويتضمن جدول (١) متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف قبل وبعد تحويلات العاملين بالخارج ومتوسط الدخل الصافى الذى يحصل عليه ٩٠ ٪ من سكان الريف قبل وبعد التحويلات على فرض أن الـ ١٠ ٪ الغنية من السكان لا تحصل على أى شىء من هذه التحويلات ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥(١٠).

---

(٧) انظر : د. كريمة كريم ، « توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات » ، **مرجع سابق** ، جدول (٢) .

(٨) تقارير المعايشة فى القرى الثلاث تؤيد ذلك الفرض .

(٩) على فرض أنها تمثل نصف اجمالى تحويلات العاملين كما ذكرنا مسبقا .

(١٠) وجدير بالذكر أن ما يهمنا أساسا من هذا الجدول هو مقارنة متوسط دخل الفرد قبل وبعد التحويلات ، أى نسبة الزيادة التى حققتها هذه التحويلات فى الدخل ، فى السنوات المذكورة . ولا نستطيع من بيانات الجدول أن نقارن متوسط الدخل الصافى للفرد فى السنوات المختلفة وذلك لاختـــلاف الأساس السعرى المستخدم فى تقدير متوسط دخل الفرد فى هذه السنوات كما هو مذكور فى هوامش جدول (١) .

جدول رقم (١)

متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد فى الريف قبل وبعد تحويلات العاملين بالخارج (بالجنيه)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	٨٥/١٩٨٤
متوسط صافى الدخل للفرد				
١ — متوسط دخل الفرد بدون التحويلات	٣٧,٦ (١)	٦٦,١ (١)	٦٧,٢ (٢)	١٤٢,٨ (٣)
٢ — متوسط دخل الفرد بعد إضافة التحويلات	٣٧,٧	٧٢,١	١١٣,٥	٢١٠,٨
٣ — الزيادة فى الدخل المحققة من التحويلات (سطر ٢ ÷ سطر ١)	٠,٢٪	٩,١٪	٦٨,٩٪	٤٧,٦٪
٤ — متوسط دخل ٩٠٪ من سكان الريف يحصلون على ٧١,٢٪ من دخل قطاع الريف ، قبل التحويلات .	٢٩,٧	٥٢,٣	٥٣,٢	١١٣,٢
٥ — متوسط دخل الـ ٩٠٪ من سكان الريف بعد التحويلات .	٢٩,٨	٥٩,١	١٠٤,٧	١٨٨,٨
٦ — الزيادة فى دخل الـ ٩٠٪ من سكان الريف المحققة من التحويلات (سطر ٥ ÷ سطر ٤)	٠,٣٪	١٣,٠٪	٩٦,٨٪	٦٦,٨٪

(١) بالأسعار الجارية .

(٢) على أساس أسعار ١٩٧٥ .

(٣) على أساس أسعار ٨١/١٩٨٢ .

المصدر : حسب من جدول (٢) فى الملحق كالتالى :

سطر (١) حسب بقسمة سطر (٧) على سطر (٢) فى جدول (٢) بالملحق

سطر (٢) حسب بقسمة سطر (٩) على سطر (٢) فى جدول (٢) بالملحق

سطر (٤) حسب على أساس قسمة ٧١,٢٪ من صافى دخل قطاع الريف فى سطر (٧) فى جدول (٢) بالملحق على ٩٠٪ من سكان الريف فى سطر ٢ فى جدول (٢) بالملحق .

سطر (٥) حسب على أساس قسمة نصف تحويلات العاملين بالخارج بعد إعادة تقييمها (أى ٥٠٪ من سطر ٨ فى جدول (٢) بالملحق) على ٩٠٪ من سكان الريف (فى سطر ٢ فى جدول (٢) بالملحق) ثم إضافة الناتج إلى سطر (٤) من هذا الجدول .

وبالنظر إلى جدول (١) يتضح مدى الارتفاع التى حققته التحويلات من الخارج فى متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ / ٨٥ ، بالمقارنة بالأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٠ . بينما كان حجم التحويلات ضئيل ولم يكن لها بالتالى تأثير يذكر على متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى عام ١٩٧٠ (فلقد أدت التحويلات إلى رفع متوسط الدخل السنوى الصافى فى الريف من ٣٧,٦ جنيهاً إلى ٣٧,٧ جنيهاً فقط ، أى بواقع ٢,٠٪) بدأت التحويلات فى التزايد من ١٩٧٥ وبدأ يتزايد بالتالى تأثيرها على متوسط الدخل الصافى فى الريف . فلقد أدت التحويلات إلى رفع متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى عام ١٩٧٥ من ٦٦,١جنيهاً إلى ٧٢,١ جنيها ، أى بمقدار ٩,١٪ . وفى عام ١٩٨٠ ارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد من ٦٧,٢ جنيها إلى ١١٣,٥ جنيها بواسطة تمويلات العاملين بالخارج ، أى بمقدار ٦٨,٩٪ وفى منتصف الثمانينات ، حيث انخفضت معدلات الهجرة للخارج بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية فى البلاد العربية المستقبلية للعمالة ، انعكس ذلك على أثر تمويلات العاملين بالخارج على متوسط صافى الدخل . إذ أدت التحويلات إلى رفع متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد فى المرتب من ١٤٢,٨ جنيها إلى ٢١٠,٨ جنيها ، أى بمقدار ٤٧,٦٪ فقط فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

فإذا فرضنا أن العشرة فى المائة الغنية من سكان الريف لاتهاجر للعمل فى الخارج ، وبالتالى لاتحصل على أى قدر من تحويلات العاملين بالخارج ، نجد أن أثر التحويلات على متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد أكبر ، كما يتضح من جدول (١) ، مع بقاء تأثير التحويلات هامشى فى ١٩٧٠ . فى عام ١٩٧٥ ، ارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى لل ٩٠ ٪ من سكان الريف الذين يحصلون على ٧١,٢٪ فقط من دخل قطاع الريف — حيث يحصل العشرة فى المائة الغنية على ٢٨,٨٪ من دخل القطاع — من ٥٢,٣ جنيهاً إلى ٥٩,١ جنيهاً ، أى بواقع ١٣,٠٪ . وارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى لهؤلاء السكان من ٥٣,٢ جنيهاً و ١١٣,٢ جنيهاً فى عامى ١٩٨٠ و١٩٨٤/٨٥ إلى ١٠٤,٧ جنيهاً و ١٨٨,٨ جنيهاً أى بنسبة ٩٦,٨٪ و ٦٦,٨ ٪ فى السنتين المذكورتين .

٣ — أثر الهجرة على العمالة والانتاج فى الريف :

من أهم الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الريفية فى الخارج هو الانخفاض فى عرض العمالة الزراعية . وترتب على ذلك ارتفاع الأجر الزراعى من ناحية وانخفاض الإنتاج الزراعى من ناحية أخرى . ويرجع هجرة العمالة الزراعية للعمل بالخارج إلى الظروف الاقتصادية فى المقام الأول . فانخفاض الدخول فى الريف المصرى وضيق سبل المعيشة كان عنصر الطرد الأساسى ، كما كان ارتفاع الدخل المحقق من العمل فى الخارج — رغم كثرة العمل وقسوته أحياناً — عنصر الجذب الرئيسى للأيدى العاملة المصرية . ويتبين من تقارير المعايشة أن السبب الأول وراء الهجرة للخارج هو الدافع الاقتصادى وان كان ذلك يتمثل فى الرغبة فى بناء منزل ، أو عمل مشروع تجارى يدر دخلا ، أو الزواج . . . الخ من الأسباب التى يحتاج تحقيقها إلى حد أدنى من المدخرات من الصعب توفيره من عائد العمل فى مصر .

ولم يصاحب هجرة العمالة الزراعية للعمل فى الخارج تغير بالقدر الكافى فى اتجاه إحلال الآلة محل العمل اليدوى ، فالاستثمار فى شراء الآلات الزراعية من جانب العاملين فى الخارج إنما يقتصر على

شراء أنواع محددة من الآلات تتمثل أساساً فى ماكينات الرى ، والجرارات ، والاراسات . وهذه تحل محل الأيدى العاملة فى جزء محدود فقط من العمليات الزراعية . فعدم توفر الآلات الزراعية المناسبة التى يمكن استخدامها محل الأيدى العاملة فى العمليات الزراعية المتنوعة فى الريف المصرى ، جعلت مشكلة نقص الأيدى العاملة الزراعية تبدو أكثر حدة مما كان يمكن أن تكون عليه لو أن هناك توعية وإرشادا من جانب الخبراء من حيث نوعية الآلات المطلوبة فى العمليات الزراعية المختلفة وكيفية الحصول عليها . فمدخرات العاملين بالخارج يمكن أن تساهم فى تخفيف حدة مشكلة نقص العمالة الزراعية إذا ما وجهت التوجيه السليم من جانب الخبراء بخصوص ماهية نوعية الآلات الزراعية التى تحتاجها القرية المصرية وكيفية الحصول عليها . فلاشك أن اقتصار زيادة المعروض من نوع أو اثنين من الآلات الزراعية ، كما هو حادث الآن ، ليس فى مصلحة المستثمر لأنه يخفض من عائد تأجير هذه الآلة للغير ، مما يعنى تخفيض عائد استثماراته . ولذلك فمن المتوقع أن يستجيب صاحب المدخرات لأى ارشاد وتوجيه فى هذا الاتجاه مما يحقق مزيد من الربح له ومزيد من الفائدة على مستوى القرية ككل .

ولقد أثر نقص الأيدى العاملة الزراعية سلبياً على الإنتاج الزراعى لما أدى إليه من تأخر بعض العمليات الزراعية مثل جنى القطن وشتل الأرز وحصاد الذرة(١١). فالمحصول الذى كان يجمع فى يومين أصبح يجمع فى خمس أيام لحين جمع العمال اللازمين . فمثلا فى حالة القمح نجد أن التأخر فى حصاده يؤدى إلى تقصفه وضياع جزء من المحصول ، ويزداد الفاقد كلما زادت الحيازة(١٢). كما أن نقص العمالة الزراعية وما أدت إليه من ارتفاع كبير فى الأجر أدى إلى عدم قيام بعض منتجى القطن بالجنيه الثانية لارتفاع تكلفتها مما أثر بالتالى فى ناتج المحصول(١٣).

كما أدت نقص العمالة الزراعية بالنسبة للطلب عليها إلى ارتفاع الأجر الزراعى ارتفاعاً كبيراً . فى قرية الطيبة بالمنيا مثلا كان الأجر الأسبوعى للعامل فى الستينات ٢٥ قرشاً ثم وصل إلى حوالى ١٢٥ قرشاً فى سنة ١٩٧٤/٧٥ ، ثم قفز إلى ٣ و ٤ جنيهات فى سنة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، والآن وصل إلى خمس جنيهات ؛ وفى مواسم الحصاد يرتفع أجر العامل إلى ٨ جنيهات إذا ماكان العامل من داخل القرية وإلى ٦ جنيهات إذا ما كان من خارج القرية . ولقد صاحب ارتفاع الأجر قصر يوم العمل الزراعى مما أدى إلى رفع تكلفة ساعة العمل بمقدار أكثر من الارتفاع فى الأجر . وقلة الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع أجرها أدى إلى رفع أجر الصبية أيضاً ، إذ وصل أجر الصبى إلى نصف أجر العامل الزراعى .

وإذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادى للعمالة الزراعية المهاجرة نجدها إما من ذوى الحيازات الصغيرة أو من المعدمين الذين كانوا يعملون أجراء عند الغير . وكثيراً من هؤلاء نجدهم يعملون فى الخارج بأعمال أخرى غير الزراعية . وعند العودة نجد من كان يعمل أجير زراعى قبل هجرته يرفض أن

(١١) د. محمد أبو مندور « التشوه العام ومخاطر المستقبل فى القرية المصرية » **الأهـرام الاقتصادى** ، ٢٦ مارس ١٩٨٤ .
(١٢) من تقرير معايشة قرية الطيبة .
(١٣) د. أبو مندور ، **مرجع سـابق** .

يقوم بنفس العمل مرة أخرى ، فإما أن يشترى قطعة أرض زراعية ويعمل بها ، أو أن يعمل فى مجال آخر غير الزراعة ، كالعمل فى حرفة يكون قد تعلمها فى الخارج ، أو العمل فى مشروع صغير يكون استثمر فيه مدخراته . وهنا يجب أن نفرق بين أمرين فى غاية الأهمية من حيث تفسير عدم عودة كثير من العمالة الزراعية المهاجرة إلى العمل الزراعى مرة أخرى . الأمر الأول أن يكون سبب ذلك هو دونية النظرة إلى هذا النوع من العمل . والأمر الثانى أن يكون السبب هو دونية للنظرة إلى العمل كأجير سواء كان ذلك فى الزراعة أو خارجها . والفرق بين التفسيرين لكبير والخلط بينهما أمراً خطيراً لأهمية الزراعة كنشاط اقتصادى أساسى فى مصر . فالتفسير الأول إنما يعنى حدوث تغيير جوهرى فى هيكل قيم الريفى المصرى الذى نشأ وتربى على أهمية الأرض الزراعية كقيمة اقتصادية (فهى مصدر الرزق الأساسى فى الريف) ، وكقيمة اجتماعية (فهى مصدر الجاه الاجتماعى) ، وأيضاً كقيمة سياسية (فهى مصدر القوة والنفوذ السياسى) . فكيف يمكن لهيكل القيم هذا أن ينقلب رأساً على عقب خلال فترة الهجرة التى مهما طالت مازالت تعتبر فترة محدودة من عمر الفرد ؟ وخطورة هذا التفسير أن الزراعة هى مصدر دخل رئيسى للاقتصاد القومى فى مصر ، والرفض الاجتماعى لها إنما لابد أن يكون له آثاراً اقتصادية خطيرة .

أما التفسير الثانى ، وهو دونية النظرة إلى العمل كأجير سواء كان ذلك فى الزراعة أوخارجها ، فهو يبدو التفسير الصحيح من وجهة نظرنا لعدم إقبال المهاجر الريفى على العمل الزراعى بعد عودته . ويرجع اقتناعنا بهذا التفسير للاعتبارات التالية : أولا ، إذا كان هناك نظرة دونية للزراعة ، لما زاد الطلب على الأرض الزراعية ولما ارتفع سعرها ارتفاعاً كبيراً كما هو حادث الآن . ففى قرية الطيبة بالمنيا ، مثلا ، ارتفع ثمن فدان الأرض الزراعية إلى ١٨ ألف جنيهاً بعد أن كان تسعة آلاف جنيه منذ ٦ سنوات فقط . وفى قرية الصبيح بالشرقية وصل سعر فدان الأرض الزراعية إلى ٢٥ ألف جنيه . ثانياً ، من يمتلك قطعة أرض زراعية لايبيعها لتبين نفقات السفر ، وإنما يدبر تكاليف السفر بطرق أخرى غير بيع الأرض ، مثل بيع مصاغ زوجته أو الاقتراض من الغير . فإذا كان نظرة الريفى إلى الزراعة أصبحت نظرة دونية لكان بيع الأرض الزراعية يأتى فى أعلى القائمة من حيث كيفية تدبير تكاليف السفر . ثالثاً ، تبين تقارير المعايشة أيضاً أن من كان يمتلك أرضاً زراعية قبل الهجرة نجد أنه لايترك العمل بالأرض بعد عودته ، بل يستمر فى العمل بها ثم يقوم بعمل آخر بجانبها ، مثل التجارة فى الغلال ، أو قيادة جرار زراعى يشتريه . فانخفاض العائد من الأرض الزراعية بالمقارنة إلى العائد من الأعمال الأخرى جعل من يمتلك قطعة أرض من المهاجرين يبحث عن مصدر دخل آخر له بعد عودته دون أن يترك العمل فى أرضه . بل تبين تقارير المعايشة أن بعضهم يستثمر مدخراته فى شراء أرض زراعية يضيفها إلى مايمتلكه . وهذا يعنى أنه وغم انخفاض العائد الزراعى إلا أن الارض الزراعية مازالت تحتل مكانة عالية فى هيكل القيم الريفية . بل نجد ضمن حالات المعايشة من كان يمارس حرفة قبل هجرته (كان يعمل نجاراً) وعندما عاد اشترى عدة قراريط من أرض زراعية وعمل بها ، أى غير حرفته إلى الزراعة بعد العودة . ومعنى ذلك أن ترك العمالة الريفية المهاجرة للعمل الزراعى بعد عودتها إنما يتمثل أساساً ، فى تصورنا ، فى هؤلاء الذين

كانوا عمالا أجراء قبل الهجرة ولم يتمكنوا من شراء أرض زراعية بعد عودتهم لارتفاع ثمن الأرض وليس لدونية النظرة إليها .

٤ ــ أثر الهجرة على النمط الانفاقى فى الريف :

يقصد بذلك التغير الذى حدث فى نمط استهلاك واستثمار الأسر الريفية لارتفاع الدخول المحققة نتيجة للتحويلات من الخارج من ناحية ولارتفاع الأجور فى الداخل من ناحية أخرى . وتتمثل أهم التغيرات فى الإنفاق الاستهلاكى فى التغير فى الإنفاق على المأكل ، والملبس ، والمسكن . فكما هو متوقع ، أدى زيادة الدخل إلى زيادة المستهلك من اللحوم (الحمراء والبيضاء) ، والألبان والفواكه ، كما ظهرت أنواع جديدة من المأكولات فى قائمة طعام الأسرة الريفية . كما أدى زيادة الدخل إلى زيادة الإنفاق على الملبس أيضاً وعدم ربط مواعيد شراء الملابس للأسرة بمواعيد جنى المحاصيل كما كان يحدث قبلا ، وإنما أصبح ذلك يرتبط بمواعيد الأجازات التى يأتى فيها المهاجر محملا بالهدايا من الأقمشة والملابس الجاهزة ، أو يرسلها مع أحد المعارف العائدين . وزيادة الإنفاق على الملبس يصدق أيضاً للذين لم يهاجروا نتيجة لارتفاع أجور هؤلاء كما قلنا مسبقاً . فمثلا ، كما يقول أحد تقارير المعايشة ، أن العامل الأجير أصبح يأتى إلى العمل بجلباب مختلف عن الذى يلبسه أثناء العمل . وأصبح من الملاحظ أيضاً نظافة الملابس المدرسية للتلاميذ وحملهم حقائب كتب ، وكل ذلك من المظاهر الحديثة نسبياً فى الريف المصرى . وكما زاد أيضاً الإنفاق على المسكن حيث أصبح نمطالأثاث فى المنزل يقترب من نمط المدينة ، هذا بالإضافة إلى الابتعاد عن استخدام الطوب اللبن فى البناء واستبداله بالطوب الأحمر إذا ما توفرت الإمكانيات المالية . وجدير بالذكر أن التغير فى نمط الإنفاق على المأكل والملبس والمسكن إنما يرجع أيضاً إلى انتشار التليفزيون فى الريف المصرى . ولكن من المهم أن نشير هنا إلى أن هذا التغير فى النمط الإنفاق لم يكن ليحدث مالم يصاحب دخول وسائل الأعلام المرئية الزيادة فى القوى الشرائية إلى المستوى الذى يمكن أهل الريف من مجاراة مايرونه ويتعرفون عليه من وسائل الإعلام المختلفة .

ومن أهم التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى الريف المصرى ، التغير فى نمط الإنفاق الاستثمارى . فأوجه الاستثمار الشائعة فى الريف تغيرت بزيادة حجم المدخرات المحققة لارتفاع الدخول نتيجة لظاهرة الهجرة . فمثلا من أوجه الاستثمار التى أصبحت شائعة الآن ، ولم تكن كذلك قبل ظاهرة الهجرة ، شراء الجرارات ، والعربات النصف نقل ، وعربات نقل الركاب ، وذلك لتأجيرها والحصول على دخل من ورائها . وأصبح من أوجه الاستثمار الشائع أيضاً بناء المازل بالطوب الأحمر بدلا من طوب اللبن ، والتى لم يكن يقوم بها إلا الفئة القليلة القادرة اقتصادياً . ورغم أن الزواج كان ومازال من أوجه استخدام المدخرات ، إلا أن تكلفته ارتفعت كثيراً بعد ظاهرة الهجرة . فمثلا يتراوح قيمة الشبكة والمهر فى قرية الليمة بالمنيا فيما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف جنيه ، وفى قرية صبيح بالشرقية يتراوح ذلك بين ثلاثة آلاف وستة آلاف جنيه للمتعلمة وألف جنيه لغير المتعلمة . كما ارتفع أيضاً تكلفة شراء الأثاث واقترابه من النمط السائد فى المدينة . ومن

أوجه الاستثمارات التى كانت شائعة قبل ظاهرة الهجرة ، حيث كانت المدخرات المحققة صغيرة نسبياً ، تربية الدواجن والطيور بالمنزل . فهذه الظاهرة قلت حالياً كما يقول تقرير المعايشة فى قرية الطيبة . ومن أوجه الاستثمار الحالية أيضاً شراء أرض لبناء مسكن أو لزراعتها . وفى حالات كثيرة لايفرق بين أرض البناء والأرض الزراعية بحيث ترتب على ذلك تقلص الأراضى الزراعية فى القرية لصالح أراضى البناء . ورغم أن الأرض الزراعية لاتعطى عائداً مجزياً بالمقارنة بمصادر الاستثمار الأخرى خاصة إذا ماكانت مساحة الأرض المشتراة صغيرة ، وهو مايحدث عادة ، إلا أنها مازالت تمثل مصدر جذب للمدخرات رغم ارتفاع ثمن الأرض كما ذكرنا مسبقاً . فالأرض الزراعية تشترى لأسباب أخرى غير العائد المادى أساساً . ويتضح ذلك إذا مانظرنا فى تقرير المعايشة لقرية الطيبة عن الأسباب التى دعت بعض المهاجرين إلى شراء أرض ، ومنها : « أنه كان محروماً منها طول عمره وعمر أجداده ، إذ كانوا يعملون بالأجرة ونفسهم يجربوا الملك » ، إقامة منلف ، توقع ارتفاع سعر الأرض فيما بعد ، بناء مسكن بدلا من « العشة » التى كان يقيم بها قبل سفره ، علشان أولاده ، الغيرة . ومن الظواهر الإيجابية لظاهرة الهجرة ، كما يستدل عليها من تقارير المعايشة ، أن كثيراً من المهاجرين على وعى بضرورة استثمارجزء من دخولهم التى حققوها فى الخارج فى مشروعات تدر عليهم دخلا . فى كل الحالات التى تم عرضها فى تقارير المعايشة نجد أن المهاجرين العائدين إما أقاموا فعلا مشروعات تدر عليهم دخلا ، كشراء جرار أو عربة نصف نقل ، أو التجارة فى الغلال . . . الخ ، أو يفكرون فى إقامة مشروع ما ، هذا بجانب ما أنفقه البعض على بناء مسكن أو الزواج . بل فى أحد الحالات المفحوصة التى كانت المدخرات المحققة فيها قليلة لقصر المدة التى أمضاها المهاجر فى العمل بالخارج ، نجد أن المهاجر فضل أن يستثمر هذه المدخرات فى تجارة الغلال على أن يبنى بيته بالطوب الأحمر ، مما يدل على وعى اقتصادى سليم . إذ لم يدفع محاكاته للآخرين إلى التضحية بفرصة إقامة مشروع يدر عليه وعلى أسرته دخلا جارياً .

٥ ــ تقييم الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى :

هناك آثار سلبية وأخرى إيجابية لهجرة العمالة الريفية على القرية المصرية . وتتلخص أهم الآثار الاقتصادية السلبية ، فى زيادة الإنفاق الاستهلاكى فى القرية المصرية ونقص الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع الأسعار . فزيادة الإنفاق الإستهلاكى فى القرية المصرية جاء نتيجة لزيادة الدخول بها . وزيادة الاستهلاك لم يكن ليعتبر أثراً سلبياً إذا ماكان يصحبه زيادة فى الإنتاج الزراعى يسمح بتلك الزيادة فى الاستهلاك . ولكن ماهو حادث هو عدم نمو الإنتاج الزراعى بالقدر الكافى نتيجة للأسباب التى ذكرناها مسبقاً ، ومن أهمها قلة العمالة الزراعية مع عدم تغير الفن الإنتاجى بما يتلاءم مع هذا الانخفاض فى الأيدى العاملة ، وارتفاع الأجر الزراعى مع قصر يوم العمل ، وزحف البناء على الأراضى الزراعية . وترتب على ذلك أن أصبحت القرية المصرية لاتنتج مايكفى حاجاتها الاستهلاكية ولذلك أطلق عليها البعض القول « تحول القرية المصرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة » . وأدت هجرة العمالة إلى النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع الأجر الزراعى مما أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج الزراعى . وترتب على ذلك أحد خيارين : إما ترك أسعار سلع الطعام ، التى هى بحكم طبيعتها

تعتبر سلعاً أساسية ، ترتفع بما يتلاءم مع الارتفاع فى تكاليف الإنتاج ، أو تزيد الدولة من مقدار الدعم الذى تدفعه إذا ما أرادت أن تحتفظ بأسعار السلع الزراعية عند مستوى منخفض ؛ وكلا الخيارين مر .

ومن الآثار السلبية أيضاً لهجرة العمالة الريفية ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب مع قلة العرض . فزيادة الطلب جاءت نتيجة لزيادة القوى الشرائية الناتجة من تحويلات العاملين بالخارج ومن ارتفاع الأجور فى الداخل ارتفاعاً لم يصاحبه زيادة فى الإنتاجية . وقلة العرض جاءت نتيجة لقصور الإنتاج الزراعى كما بينا ، أو على الأقل عدم زيادته بالقدر الكافى ، ووضع الريف فى مرتبة دنيا بالمقارنة بالحضر من حيث سلم أولويات توزيع السلع المختلفة المستوردة والمنتجة محلياً . فعدم ارتباط زيادة الدخول بزيادة الإنتاجية فى الريف المصرى – وهو مايصدق أيضاً على الاقتصاد القومى فى مجموعه – إنما أدى إلى انفصام الارتباط بين جانبى العرض والطلب ، مما ترتب عليه ارتفاع فى الأسعار ليس فى الريف المصرى فحسب ، بل فى الاقتصاد القومى ككل . وجدير بالذكر أن ارتفاع الأسعار فى الريف ليست بظاهرة حديثة مرتبطة بهجرة العمالة للخارج وإنما هى موجودة من قبل ، حيث كانت مستويات الأسعار فى الريف تزيد بمعدلات أكبر من مستويات الأسعار فى الحضر كما يتبين من مقارنة الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى الريف بمثيله فى الحضر ، ولكن لاشك أن ظاهرة الهجرة أضافت إلى حدة هذه المشكلة لأسباب عديدة ، من أهمها زيادة القوى الشرائية الناتجة من تحويلات العاملين بالخارج ، وارتفاع الأجور فى الداخل ، وارتفاع تكلفة الإنتاج ، والقصور فى الإنتاج الزراعى ، وتدهور سعر الصرف بالجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأخرى مما رفع من أسعار السلع المستوردة . هذه الآثار السلبية للهجرة يمكن التغلب على الجزء الأكبر منها إذا ما نجحنا فى زيادة الإنتاج الزراعى بدون زيادة فى تكلفة الإنتاج ، وذلك عن طريق التغلب على مشكلة النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وما أدت إليه من ارتفاع فى الأجور . ويمكن تحقيق ذلك بالتوسع فى استخدام الميكنة فى العمليات الزراعية المختلفة . وهذا يتطلب وضع سياسة واضحة تسمح بضم الحيازات الصغيرة عند القيام ببعض العمليات الزراعية التى يمكن استخدام الميكنة فى القيام بها ، كما يتطلب أيضاً الإرشاد والتوجيه من جانب الخبراء والمتخصصين بخصوص نوعية الآلات التى يمكن استخدامها لتوفير الأيدى العاملة فى الريف المصرى ، وكيفية الحصول عليها ، بل والمساعدة فى تمويلها . فالتحول إلى فن إنتاجى أكثر كثافة فى استخدام رأس المال فى الزراعة هو ، فى تصورنا ، الحل لكثير من السلبيات التى تعيشها القرية المصرية نتيجة لهجرة العمالة الريفية للعمل بالخارج .

وإذا نظرنا إلى إيجابيات الهجرة للعمل بالخارج نجد أن أهم الآثار الاقتصادية الإيجابية تتمثل فيما أحدثته الهجرة من طفرة فى مستويات الدخول والمعيشة لسكان الريف . لقد أحدثت الهجرة طفرة فى دخول ومستويات معيشة كثير من الأسر الريفية التى تمكن أحد أفرادها من السفر للعمل بالخارج ، كما أحدثت أيضاً ارتفاعاً سريعاً وملموساً فى دخول الذين لم يتمكنوا من الهجرة وذلك للارتفاع الذى حدث فى أجور العمالة الزراعية فى الريف . ورغم ارتفاع الأسعار فى الريف ، إلا أن ارتفاع الدخول كان بدرجة أكبر مما انعكس فى ارتفاع مستويات المعيشة لكثير من الأسر الريفية

بدرجة لاتخطئها العين ، وتدعمها تقارير المعايشة . هذه الطفرة فى الدخول لم تكن لتتحقق لو لم يكن باب الهجرة قد فتح أمام العمالة الريفية .

ورغم أنه قد لايكون هناك خلاف فى أن هذه الطفرة فى الدخول التى تحققت من جزاء هجرة العمالة للعمل فى الدول العربية لها آثار اقتصادية إيجابية على الأسرة الريفية والريف المصرى بصفة عامة فى الأجل القصير إلا أن الوضع قد يختلف إذا ما كانت نظرتنا للمدى الطويل . فقد يكون لهذه الزيادة الكبيرة المحققة فى الدخول ومستويات المعيشة آثاراً سلبية فى الأجل الطويل إذا ما كان هذا الانتعاش مؤقت . ففى هذه الحالة يصبح الوضع فى الريف بعد زوال هذا الانتعاش الاقتصادى أسوأ بكثير مما كان عليه قبل حدوثه ، وذلك لأن أهل الريف يكونوا قد ذاقوا وتعودوا على نمط معيشى لم يكونوا يعرفونه من قبل مما يكون له آثاره السلبية الكبيرة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . أما إذا كانت هذه الطفرة فى الدخول قد ارتبطت بخلق قاعدة اقتصادية قادرة على الإنتاج وخلق دخول مقابلة ، فإن هذا الانتعاش ممكن أن يستمر ويبقى حتى بعد انخفاض فرص العمل المتاحة فى الدول العربية . والحكم على ما إذا كان هذا الانتعاش المعيشى فى الريف المصرى له صفة مؤقتة أو دائمة فى الأجل الطويل يتوقف على كيفية التصرف فى هذه الدخول الكبيرة المحققة من العمل فى الخارج . فإذا كانت تقارير المعايشة عن القرى الثلاث المذكورة تعطى مثالا لما يجرى فى الريف المصرى ، فإن هناك مايدعونا إلى التفاؤل بأن لهجرة العمالة الريفية للعمل بالخارج آثاراً إيجابية فى الأجل الطويل. إذ يتضح من تقارير المعايشة أن من هاجروا للعمل فى الخارج حريصين على توجيه جزء من مدخراتهم للاستثمار فى مشروعات تدر عليهم دخلا جارياً . حقيق أن ما يوجه من هذه المدخرات لتنمية الإنتاج الزراعى يبدو محدوداً – كشراء ماكينات للرى ، ودراسات وجرارات زراعية – والدليل على ذلك أنه لم يصاحب ظاهرة الهجرة هذه انتعاش فى الإنتاج الزراعى ، بل بالعكس صحبها زيادة فى الفاقد الزراعى لتأخر بعض العمليات الزراعية ، وارتفاع سعر الأرض الزراعية ، وارتفاع الأجر الزراعى وتكلفة الإنتاج بصفة عامة . . . الخ ، إلا أن العيب فى ذلك يرجع إلى الهيكل القائم للزراعة المصرية والسياسات الزراعية المتبعة التى جعلت الاستثمار فى الزراعة من أقل الأنشطة الاقتصادية إدراراً للدخل على صاحبها . فالحيازات الصغيرة تجعل إمكانية التوسع فى الميكنة الزراعية محدود للغاية فى الزراعة المصرية بوضعها الحالى وذلك لعدم وجود نظام تعاونى كفء يمكن من ضم هذه الحيازات عند القيام بالعمليات الزراعية التى يمكن استخدام الآلات بها . هذا يجعل ضرورة استمرارية الاعتماد على العامل الزراعى فى عمليات كثيرة ، حتى مع قلة الأيدى العاملة وارتفاع الأجر ، مما يرفع من تكلفة الإنتاج الزراعى . هذا من ناحية الهيكل الزراعى القائم وجموده . يضاف إلى ذلك أن سياسات التسعير الجبرى القائمة تجحف من حق الفلاح فى الحصول على العائد المناسب لعمله . لذلك نرى أن محدودية الاستثمار فى النشاط الزراعى يرجع أساساً إلى هيكل النشاط الزراعى القائم وليس إلى دونية النظرة إلى العمل الزراعى والنشاط الزراعى . وعلى ذلك إذا ما تغير النظام الزراعى المطبق فإنه من المتوقع أن تزيد الاستثمارات الموجهة إلى النشاط الزراعى بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فالعبرة هنا ، كما نعلم ، بمدى ربحية النشاط . نخلص من ذلك إلى أن الطفرة التى تحققت فى دخول

الأسر الريفية من هجرة العمالة للعمل بالخارج لها ، فى تصورنا ، آثاراً إيجابية على الريف فى الأجل الطويل إذا ما كان نمط التصرف فى الدخل فى بقية القرى المصرية كما تعكسه تقارير المعايشة فى القرى الثلاث المذكورة . فتخصيص جزء من الدخول فى إقامة مشروعات منتجة – حتى خارج النشاط الزراعى – إنما يبنى أساساً دائماً لأنشطة اقتصادية جديدة مما يعنى خلق فرص عمالة ودخول جديدة .

أما من حيث هجرة العمالة على الريف المصرى فى الأجل القصير فهو أثر إيجابى يقاس بما حققه من ارتفاع فى مستويات معيشة الأسر الريفية وفتحها على عالم جديد لم تكن تعرفه من قبل . فحتى إذا ما أخذ على هذا العالم الجديد أنه عالم استهلاكى أساساً ، يمتلىء بالتليفزيون والفيديو والثلاجات والغسالات . . . الخ ، فإنه يرد على ذلك بأن من حق سكان الريف أن يعيشوا مثلهم مثل سكان الحضر ، فليس من العدالة فى شىء أن يعيب البعض على الريف بأنه أصبح قرية « مستهلكة » بعد أن كانت « منتجة » وينسى أن المدينة تلعب هذا الدور منذ الأزل . فالمدينة والقرية ، كلاهما يجب أن يكون منتجاً ومستهلكاً فى آن واحد ، ويختفى ماتعودنا عليه من تخصيص الأدوار بحيث يكون الريف هو المنتج ، ويعيش على حد الكفاف فى الاستهلاك ، وتكون المدينة هى المستهلكة وتقوم بالحد الأدنى من الإنتاج . فتضييق الفجوة بين القرية والمدينة لإدخال الكهرباء إلى الريف المصرى وارتفاع مستويات الدخول به تعتبر من وجهة نظرنا أهم الأحداث التى نعايشها اليوم والتى سيكون لها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على تطور الاقتصاد والمجتمع المصرى فى الأجل الطويل .

الملحـــق

جـــدول (٢)

تقدير إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف قبل وبعد تحويلات العاملين بالخـــارج

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥/٨٤
١ – تحويلات العاملين بالخارج (بالمليون جنيه)	٢,٥	٢٤٠,٩	١٨٨٧,٢	٢٨٣٥,٧
(أ) نقـــدية	٢,٥	١٨٩,١	٨١٧,٢	٧٢٤,٣
(ب) عينيـــة	–	٥١,٨	١٠٧٠,٠	٢١١١,٤
٢ – سكان الريف (بالألف نسمة)	١٩٠٩١,٤	٢٠٨٨٨,٥	٢٣٢٣٦,٧	٢٦٢٧٠,٨
٣ – الدخل المحلى لقطاع الزراعة بتكلفة عوامل الإنتاج (بالمليون جنيه)	(١) ٧٧٣	(١) ١٤٦٨,٥	(٢) ١٦٦١٠,٠	(٣) ٤١١٥
٤ – متوسط دخل الفرد فى قطاع الزراعة (بالجنيه)	٥١,٩	٩٠,١	٩١,٦	٢٠٠,٨
٥ – متوسط دخل الفرد فى الريف فى الأنشطة غير الزراعية (بالجنيه)	٧٢,٣	١٣٠,٦	١٣٢,٨	٢٦١,٠
٦ – الدخل المحلى لقطاع الريف (بالمليون جنيه)	١٠٧٦,٧	٢٠٦٨,٧	٢٣٣٩,٩	٥٦٢٣,٥
٧ – إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف (بالمليون جنيه)	٧١٨,٢	١٣٧٩,٨	١٥٦٠,٧	٣٧٥٠,٩
٨ – القيمة المصححة لتحويلات العاملين بالخارج (بالمليون جنيه)	٢,٥	٢٥٣,٩	٢١٥٤,٨	٣٥٧٤,٧
٩ – إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف بعد إضافة نصف تحويلات العاملين بالخارج بعد تصحيحها (بالمليون جنيه)	٧١٩,٥	١٥٠٦,٨	٢٦٣٨,١	٥٥٣٨,٣

(١) بالأسعار الجارية .

(٢) على أساس أسعار ١٩٧٥ .

(٣) على أساس أسعار ٨١ ١٩٨٢ .

تابع الملحق :

المصـــدر :

سطر (١) أخذ من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٧٩ العددين ٣ و ٤ . والبنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ١٩٨١ (العدد ٢) و ١٩٨٤ (العدد ٢) .

سطر (٢) حسب كالتالى : حسبت نسبة سكان الريف إلى إجمالى السكان فى تعدادى ١٩٦٦ و١٩٧٦ ، ووجد أنها كانت ٥٨٫٨٪ و ٥٦٫٢٪ على التوالى ، مما يعنى أن معدل الانخفاض فى نسبة سكان الريف إلى إجمالى السكان فيما بين التعدادين كانت ٠٫٢٦٪ سنوياً فى المتوسط . وبناء على ذلك تم حساب السكان خلال الفترة موضع الدراسة ، ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥ على أساس انخفاض هذه النسبة سنوياً بمعدل ٠٫٢٦٪ ابتداء من ١٩٦٦ .

ولقد حصلنا على تقديرات السكان فى السنوات المذكورة ــ باستثناء عام ١٩٨٥ ــ من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ ــ ١٩٨٣ ، صص ١٥ ، ١٦ وحصلنا على تقدير السكان فى عام ١٩٨٥ من : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ (العدد ١) ، ص ٨٢ .

سطر (٣) أخذ من :

K. Korayem, "Rural-Urban Income Gap in Egypt", **op. cit.**, p. 429.

ومن : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ (العدد ١) ، ص ٨٧ .

سطر (٤) حسب بقسمة الدخل الزراعى (سطر (٣) فى الجدول) على السكان الزراعيين ، حيث يمثل السكان الزراعيين ٧٨ ٪ من سكان الريف ، أنظر :

K. Korayem, **op. cit.** pp. 417, 418.

سطر (٥) حسب على أساس أن متوسط دخل الفرد فى الريف فى الأنشطة غير الزراعية أعلى من متوسط دخل الفرد فى الزراعة بمقدار ٤٥٪ بالنسبة للأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، وأعلى بمقدار ٣٠٪ بالنسبة لعام ١٩٨٥/٨٤ ، وذلك لارتفاع متوسط الأجر الزراعى فى هذا العام ارتفاعاً كبيراً بالمقارنة بالسنوات المذكورة فى الفترة الماضية كما يتضح من متوسط الدخل الزراعى فى سطر (٤) فى الجدول ، مما يعنى ضيق الفجوة بين الدخل الزراعى وغير الزراعى . والفرض بأن متوسط الدخل فى الأنشطة غير الزراعية يزيد على نظيره فى الأنشطة الزراعية بمقدار ٤٥ ٪ أساسه أن متوسط دخل الأسرة فى الزراعة يقل بنسبة ٤٠٪ ــ ٥٠ ٪ عن متوسط دخل الأسرة فى الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وبالأخص فى قطاعات المواصلات ، والخدمات ، والتجارة ، وهى الأنشطة الاقتصادية التى يتركز فيها العمالة غير الزراعية فى الريف المصرى ، انظر فى ذلك :

K. Korayem, **ibid.**, p. 418.

سطر (٦) حسب كالتالى : الدخل المحلى لقطاع الريف = الدخل المحلى لقطاع الزراعة (سطر٣) + متوسط دخل الفرد فى الريف فى الأنشطة غير الزراعية (سطر ٥) × سكان الريف غير الزراعيين .

وحسب سكان الريف غير الزراعيين على أساس أنهم يمثلون ٢٢٪ من سكان الريف (سطر ٢) ، حيث أن السكان الزراعيين يمثلون ٧٨ ٪ من سكان الريف كما ذكر من قبل .

سطر (٧) حسب على أساس أنه يساوى ثلثى الدخل المحلى لقطاع الريف (سطر ٦) وذلك للأسباب التى ذكرناها فى قسم (٢) من هذا البحث .

سطر (٨) حسب كالتالى : صحح الجزء العينى من تحويلات العاملين بالخارج :

(سطر ١ (ب)) برفع قيمتها بنسبة ٢٥ ٪ فى الأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ وبنسبة ٣٥ ٪ فى عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . ولقد تمت هذه التصحيحات للأسباب التى ذكرت فى قسم (٢) من هذا البحث .

سطر (٩) حسب على أنه يساوى إجمالى الدخل الصافى لسكان الريف (سطر٧) + ٥٠ ٪ من القيمة المصححة لتحويلات العاملين بالخارج (سطر ٨) .

عوامل التهرب من ضرائب الدخل

دكتور / عبد المعطى السيد البهوانشى
قسم الاقتصـــاد والمالية العامة
كلية التجارة ــ جامعة المنوفية
بشـــبين الـــكوم

التهرب الضريبى ظاهرة عالمية ، توجد حيثما توجد الضرائب ، ويترتب عليها اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات الجزئية والكلية مما قد يترتب عليه استخدام السياسات الاقتصادية بطريقة غير سليمة .

ويمكن القول أن هناك أربعة أشكال محتملة للتهرب من ضرائب الدخل هى :

١ ــ عدم الإعلان أصلا عن النشاط وبالتالى عن الدخل الخاضع للضريبة .

٢ ــ إعلان وتقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للممول ، والتى على أساسها يتم تحديد وعاء الضريبة . وفى هذه الحالة يشتمل التهرب فى إجراءاته على أى أجزاء قد يؤدى إلى الإعلان عن دخل أقل من الدخل الحقيقى ، أو عدم الإفصاح عن الدخل كله أو إخفاء بعض مصادره ، إدعاء وجود من يعولهم (إعطاء بيانات غير حقيقية عن ظروف الممول الشخصية) ، إدعاء وجود مصروفات وهمية ، أو أى إجراء غير قانونى يقلل من تقدير الوعاء الخاضع للضريبة .

٣ ــ تفسير القانون تفسيراً خاطئاً عن قصد حتى يمكن للممول أن يتحمل أقل قدر ممكن من الضرائب . وتشتمل إجراءات التهرب هنا على الاستخدام بقصد الأسعار غير سليمة للضريبة عند تقديم الإقرار وتسديد الضريبة ، أو ادعاء وجود إعفاءات قانونية ، أو استخدام أى إجراء غير قانونى يؤدى إلى خفض الضريبة القانونية المسددة .

٤ ــ اتباع الأساليب الثلاثة السابقة مجتمعة أو بعض من كل منها .

وبصفة عامة ، هناك نوعان من الدخل المتهرب من دفع الضرائب عليها ، أولهما الدخل المتحصل عليه من الأنشطة القانونية ، وثانيهما الدخل المتحصل عليه من أنشطة غير قانونية .

أما عن قرار التهرب من دفع ضريبة الدخل المتولد من الأنشطة القانونية فانه ينبع من سلوك الممول نحو رغبته فى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من دخله ، أو محاولته الحصول على أكبر دخل ممكن بتهربه من دفع الضرائب . وفى هذه الحالة فإن قرار التهرب يتأثر بعوامل تتعلق بسياسة الضرائب والتنظيم الفنى والإدارى لها .

أما فيما يتعلق بقرار التهرب من دفع ضرائب عن الدخل المتولد من مصادر غير قانونية ، فإن ذلك ينبع من أنه مادام المصدر هو نشاط غير قانونى ويجب أن يظل سراً ، فبالتالى فإن الدخل المتولد من هذا المصدر لايجب الإعلان عنه . ويتخذ هذا القرار بطريقة مستقلة عن عوامل السياسة الضريبية والتنظيم الفنى والإدارى لها (١) .

العـــوامل المـــؤثرة فى التهـــرب

هناك نوعين من العوامل التى قد تؤثر على ، وفى التهرب الضريبى على الدخل ، العوامل الذاتية المرتبطة بالضريبة ، والعوامل غير المرتبطة بها .

ويشتمل النوع الأول على عوامل ذاتية فى الضريبة نفسها ، مثل مستوى أسعارها ، وعاءها ، هيكل أسعارها ، معدل الغرامة عن التهرب منها واحتمال اكتشاف أمر التهرب منها .

أما النوع الثانى من العوامل فيشتمل فيما يشتمل على عوامل من أهمها ، اختلال هيكل الأسعار فى المجتمع عن طريق تحديدها إدارياً والرقابة عليها ، مدى ودرجة تعقيد الإجراءات الروتينية والقوانين الرقابية التى تنظم الاقتصاد القومى ، سياسات الإنفاق الحكومى ، مستوى مرتبات موظفى الحكومة والقطاع العام ومدى ملاءمته لتحقيق المستوى الملائم لتحقيق حياة كريمة ، مستوى التعليم مرحلة النمو الاقتصادى ووجود القطاع السرى وحجمه فى المجتمع . هذا بالإضافة إلى معدن الأفراد ومدى إنتمائهم للمجتمع الذين يعيشون فيه وغير ذلك من العوامل .

وإذا كانت العوامل الذاتية والمرتبطة بالضريبة أكثر ارتباطاً بالتهرب من ضريبة الدخل المتولد من الأنشطة القانونية (المشروعة) ، فإن العوامل غير المرتبطة بالضريبة لأكثر ارتباطاً بالتهرب عن دخل الأنشطة غير المشروعة . إلا أن لكلا العوامل آثارها على ، وفى التهرب الضريبى على الدخل بصفة عامة . هذا وقد يكون للعوامل المرتبطة بالضريبة (كارتفاع أسعارها أو شدة التصاعد) الأثر المباشر على زيادة الأنشطة غير المشروعة وبالتالى لايقدم الممول عنها إقراراً ضريبياً عن الدخل المتولد منها . ومن جهة أخرى قد تكون العوامل غير المرتبطة بالضريبة سبباً فى التهرب الضريبى عن الدخل المتولد من أنشطة مشروعة ، وقد يكون أحد هذه المظاهر متمثلا فى زيادة التهرب الضريبى عن أنشطة مشروعة كنتيجة لشعور الممولين بعدم كفاءة الإنفاق الحكومى وما قد يصاحبه من اختلاسات وأعمال غير مشروعة .

العوامل المرتبطة بالضريبة

ســـعر الضريبـــة :

يتوقف مدى فاعلية سعر الضريبة كأداة للحد من أو منع التهرب الضريبى على العلاقة بين سعر الضريبة والتهرب ، أو ما إذا كان ارتفاع سعر الضريبة هو سبب فى التهرب الضريبى أم لا . .

وما زالت هذه العلاقة من الموضوعات الجدلية فيما بين الاقتصاديين ولم يصلوا فيها إلى نتيجة قاطعة نهائية . فمن ناحية هناك اعتقاد عام على أن ارتفاع سعر الضريبة هو السبب الأساسى للتهرب الضريبى ويؤيد هذا الاعتقاد بالملاحظات ، التقارير ، والدراسات التى يقوم بها الخبراء والمجان ، وكذلك بتصريحات بعض واضعى النظم الضريبية . فعلى سبيل المثال كتب Kaldor (٢) فى تقريره عن إصلاح النظام الضريبى الهندى أن الحافز على التهرب من الضرائب يتوقف على الأسعار الحدية للضريبة لأنها تحدد المكاسب من التهرب كنسبة من الدخل المتهرب منه . كما يؤيد هذه النظرة لجنة « دراسة النظام الضريبى فى الهند (٢) » والتى وجدت أن من أهم أسباب التهرب الضريبى من ضريبة الدخل ارتفاع أسعار الضرائب على الدخل .

ويقر كثير من الممولين سواء فى مصر وغيرها من الدول أن ارتفاع أسعار الضرائب الحدية هى من أهم أسباب التهرب ، وأن هذا الارتفاع فى الأسعار على الشرائح العليا من الدخل الخاضع للضريبة أمكن تحمله فقط بسبب وجود التهرب السائد فى المجتمع . كما يؤكد مدير عام مكافحة التهرب الضريبى فى مصر (٣) على أن من أهم أسباب التهرب فى مصر ارتفاع أسعار الضريبة على الدخل كما أقر Tanzi فى دراسته أن ارتفاع أسعار الضرائب على الدخل فى الدول النامية تجعل مشكلة التهرب الضريبى أكثر سوءاً (٤) .

وعلى الجانب الآخر تقر الدراسات المتعلقة بالنظرية التهرب الضريبى بأن زيادة أو ارتفاع أسعار ضرائب الدخل لاتؤدى إلى زيادة التهرب الضريبى بل إلى قلة التهرب الضريبى (٥) .

فهل يمكن القول وبصفة قاطعة أن ارتفاع أسعار الضرائب تعتبر أحد عوامل التهرب الضريبى . بالقطع لايمكن الحكم على ذلك قبل تحليل للدراسات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية الخاصة بالتهرب الضريبى . لمعرفة أثر السعر على التهرب .

منذ بداية السبعينات ظهرت بعض النظريات التى استخدمت النماذج الرياضية فى تحليل التهرب الضريبى ودراسته . ولقد اتبعت هذه النماذج تحليلين أساسيين هما :

١ — المنفعة القصوى المتوقعة نتيجة التهرب الضريبى .

٢ — الدخل الأقصى المتوقع نتيجة التهرب الضريبى .

ولقد تناول Allinghah and Sandmo (٦) التحليل الأول مفترضين أن قرار الإعلان عن الدخل الواقعى هو قرار يؤخذ فى ظل ظرف عدم التيقن من أثر هذا القرار . وعلى ممول الضرائب أن يختار فيما بين أحد خيارين . أولهما أن يعلن دخله الواقعى وفى هذه الحالة عليه أن يقوم بدفع كل الضرائب المستحقة على هذا الدخل . أما ثانيهما فهو أن يعلن الممول عن دخل أقل من دخله الواقعى ، وفى هذه الحالة سوف يواجه باحتمال اكتشاف أمر تهربه وتوقيع الغرامة السائدة عليه. ومشكلة هذا

الممول المتهرب من الضرائب تتمثل فى محاولته تحقيق أقصى منفعة متوقعة ممكنة من دخله بعد دفع الضريبة والغرامة . وبافتراض أن سلوك الممول هو تجنب المخاطر كلما أمكن ذلك وأن دالة المنفعة بالنسبة له دالة متناقصة ولكنها موجبة ، فإن معادلة الحصول على أقصى منفعة متوقعة ممكنة تمثلها المعادلة التالية :

$$م = (١ - ح)(م(ى - ت ى) + ح(م(ى - ت ى) - غ(ى - ى)) \quad (٨)$$

وتعتبر الرموز فى المعادلة عن الآتى :

م = المنفعة القصوى المتوقعة

م = منفعة الدخل الممكن التصرف فيه

ح = احتمال اكتشاف التهرب الضريبى

ى = الدخل الواقعى

ت = معدل الضريبة السائد

ى = الدخل المعلن عنه لأغراض الضريبة

غ = معدل الغرامة عن الدخل غير المعلن عنه

هذا وتتحقق المنفعة القصوى المتوقعة عندما تكون

$$- ت (١ - ح) م(ى ١) - (ت - غ) ح م(ى ٢) = صفر$$

حيث ى ١ = الدخل الممكن التصرف فيه فى حالة عدم اكتشاف أمر التهرب ويساوى (ى - ت ى) ، ى ٢ = الدخل الممكن التصرف فيه فى حالة اكتشاف أمر التهرب ويساوى ى - ت ى - غ (ى - ى) .

ومع افتراض التناقص المطلق لتجنب المخاطر بالنسبة للممول فإن أثر سعر الضريبة على الدخل المعلن عنه أثر غير قطعى ، ويرجع ذلك إلى أن أثر سعر الضريبة على الدخل المعلن عنه هى نتيجة تفاعل قوى أثر الإحلال وأثر الدخل . فأثر الإحلال سالب ، لأن زيادة سعر الضريبة يجعل من الأربح للممول التهرب من الضريبة . أما أثر الدخل فموجب لأن زيادة سعر الضريبة تجعل من الممول فرداً أقل ثراءاً وتخفض من الدخل الممكن التصرف فيه ويؤدى ذلك إلى الحد من التهرب الضريبى وتفاعل الأثرين نتيجة غير قاطعة فى هذه الدراسة . وتتوقف على أثرى الإحلال والدخل .

وفى دراسة كية عن أثر سعر الضريبة على التهرب من ضرائب الدخل وعلى فرض الغرامة على قيمة الضرائب المتهرب من دفعها وليس الدخل المتهرب منه توصل Yitzhaki, (٩) إلى أن لسعر الضريبة أثر سلبى على التهرب من الضريبة . ويعنى ذلك أن زيادة سعر الضريبة يؤدى إلى قلةالتهرب الضريبى وواضح أن هذه النتيجة تتعارض مع الاعتقاد السائد بعكس ذلك (أن زيادة سعر الضريبة يؤدى إلى زيادة التهرب) .

ويمكن التفسير الاقتصادى لهذه النتيجة فى أنه بعد فرض الغرامة على قيمة الضريبة المتهرب من دفعها (وليس على الدخل غير المعلن) نجد أن معدل سعر الضريبة العادى وكذلك معدل الغرامة يزدادان نسبياً مع معدل سعر الضريبة العادى وتغيره بالزيادة . وعلى ذلك فلا يوجد أى أثر إحلالى ويكون الأثر الدخلى فقط هو السائد ويكون موجباً . ويعود ذلك إلى أنه كلما زاد سعر الضريبة فإن الممول سوف يترك بدخل صافى أقل بعد دفع الضريبة ويعنى ذلك أنه يكون أقل ثراءاً . وفى ظل افتراض تناقص تجنب المخاطر المطلق لاكتشاف التهرب ، فإن الممول يكون أكثر حذراً محاولا تجنب المخاطر خاصة عند ما يكون أقل ثراء ، وبالتالى فيميل إلى خفض قيمة التهرب الضريبى وزيادة قيمة الدخل المعلن عنه لأغراض ضرائب الدخل .

أما Sandmo (١٠) فى دراسته عن التهرب من ضريبة الدخل وعلاقة ذلك بعرض العمل فقد وجد علاقة بين ارتفاع أسعار الضرائب ونشاط الاقتصاد السرى وبالتالى التهرب الضريبى .

أما إذا كانت أسعار الضرائب تتغير بالزيادة مع مصاحبتها بالمالية التعويضية عن طريق زيادة المدفوعات التحويلية للممول بحيث يكون الممول فى وضع ثابت من حيث المنفعة القصوى المتوقعة (١١) فإن فرض الغرامة على الدخل المتهرب منه (عند زيادة سعر الضريبة) يؤدى إلى زيادة التهرب ، أما إذا فرضت الغرامة على الضريبة المتهرب منها فإن زيادة سعر الضريبة سوف يقلل من التهرب .

فى حالة فرض معدل الغرامة على الدخل غير المعلن عنه ، نجد أن زيادة معدل الضرائب سوف يكون له أثر إحلالى موجب وأثر دخلى سالب على التهرب الضريبى . ورغم ذلك وبسبب مصاحبة زيادة سعر الضريبة بالمالية التعويضية فى صورة مدفوعات تحويلية لصالح الممول (بحيث لاتتغير المنفعة القصوى المتوقعة) فإن أثر الدخل سوف يختفى ويبقى الأثر التحويلى الموجب . ويزداد بذلك التهرب . أما لو فرض معدل الغرامة على مقدار الضريبة المتهرب من دفعها ، فإن قيمة الغرامة ستزداد نسبياً مع مقدار الضريبة ، وفى هذه الحالة لايوجد الأثر الإحلالى وتؤدى زيادة أسعار الضريبة إلى أثر دخلى سالب على التهرب الضريبى ويقل التهرب الضريبى .

إن الدراسات والنظريات السابقة والمتعلقة بالتهرب الضريبى تركنا جميعاً دون الوصول إلى رأى قاطع عن أثر سعر الضريبة على التهرب . فهى لا تؤيد القول بأن زيادة أسعار الضرائب سوف تؤدى إلى زيادة التهرب كما أنها لا تؤيد الرأى المخالف أيضاً . إن جميع النظريات والدراسات توضح لنا أنه لو فرض معدل الغرامة على مقدار الضريبة المتهرب من دفعها فإن زيادة أسعار الضرائب سوف تؤدى إلى خفض التهرب وليس زيادته . أما إذا فرضت الغرامة على الدخل غير المعلن عنه (المتهرب من دفع الضريبة عنه) فإن زيادة أسعار الضريبة لها تأثير غير قاطع على التهرب . وفى حالة وحيدة وهى حالة فرض الغرامة على الدخل غير المعلن عنه ، ومع مصاحبة ذلك بزيادة التحويلات لصالح الممول ، فى هذه الحالة فقط سوف يؤدى زيادة أسعار الضرائب إلى زيادة التهرب الضريبى .

وإذا كانت النظريات والدراسات قاصرة عن أن تجد العلاقة القاطعة فيما بين زيادة سعر الضريبة والتهرب من ضريبة الدخل ، فإن الخبرة والتطبيق العملى قد أوضحت هى الأخرى عدم وجود هذه العلاقة .

فى مصر نجد أنه توجد علاقة بين سعر الضريبة والتهرب من دفعها ، فالغالبية العظمى من الممولين لا دراسة لهم بأسعار الضرائب من جهة ، ومن جهة أخرى هناك عوامل أخرى تؤثر على قراراتهم بالتهرب من عدمه . هذه العوامل بعيدة كل البعد عن أسعار الضرائب . وإلا فكيف يفسر التهرب حتى فيما بين ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة من الحرفيين .

وفى الهند أوضح Gupta (١٢)فى دراسته عن العوامل المؤثرة على التهرب الضريبى أن المعدل المرتفع لأسعار الضرائب ليس هو العامل المهم فى التهرب . ويؤكد ذلك وجود التهرب على مستوى ونطاق واسعين بين جميع مستويات الدخل حتى الخاضعين لأقل الأسعار . وما يقال من الهند تؤكده الشواهد وملفات مصلحة الضرائب فى مصر . فى مصر يوجد التهرب الضريبى ليس فقط بين كبار الممولين ولكنه موجود بين صغار الممولين وعلى نطاق واسع خاصة فيما بين الحرفيين وذوى النشاط التجارى الحر بصفة عامة .

وعلى ذلك وبناء على ما تقدم يمكن القول أن مدى كفاءة استخدام سعر الضريبة (زيادة أو نقصا) كأداة للحد من التهرب الضريبى هى علاقة غير واضحة وتحتاج إلى دراسات تحليلية لكل دولة على حده لاختلاف الظروف فى كثير من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها . ولا يجب الاعتماد على دراسة حالة دولة معينة لتقييم النتائج على الحالات الأخرى .

هيكل النظام الضريبى واثره :

يقوم التصاعد الضريبى على أساس مبادىء نظرية المقدرة على الدفع فى توزيع أعباء الضرائب ويصمم هذا الهيكل ليس فقط لتحقيق العدالة والاستقرار الذاتى فى النظام الضريبى . بل أيضاً ليسمح للنظام الضريبى بتوليد إيرادات كافية لتمويل النفقات العامة المتزايدة . وهناك اعتقاد بناءاً على ذلك أن الهيكل الضريبى التصاعدى سوف يولد إيرادات عامة أكبر من النظام أو الهيكل النسبى . إلا أنه يجب أن يكون واضحاً أن هذا الاعتقاد مبنى على افتراض عدم تواجد التهرب الضريبى فى المجتمع ، وهو افتراض غير واقعى . فلو وجد التهرب الضريبى فى المجتمع (وهو الغالب) فمن المشكوك فيه مقدرة الهيكل الضريبى التصاعدى على توليد إيرادات أكبر . ورغم ما قيل ويقال عن الهيكل التصاعدى فإنه أصبح واضحاً إلى حد ما الآن أن هذا الهيكل يساعد على ويزيد من التهرب الضريبى وبالتالى سوف يؤدى إلى الحصول على إيرادات ضريبية أقل من الهيكل النسبى للضرائب . وبناء على ذلك فإنه من المفيد دراسة ظاهرة هيكل النظام الضريبى وأثره على التهرب من ضرائب الدخل .

فى دراسة قام بها سرينيفاسان مفترضاً :

١ ـ معدلا للغرامة يتزايد بطريقة متزايدة .

٢ ـ أن احتمال اكتشاف التهرب الضريبى يكون مستقلا عن من مستوى الدخل .

وجد أن الدالة المتزايدة للضريبة التى تولد نفس الإيراد كالدالة النسبية فى غياب التهرب الضريبى ، سوف تولد إيراداً وغرامات أقل مع وجود التهرب الضريبى ، أو إعلان أقل عن الدخل الخاضع للضريبة (كما توصل الكثير من الاقتصاديين إلى هذه النتيجة فى دراسات مماثلة .

وتدل الدراسات كلها على أن الهيكل الضريبى التصاعدى النسبى أو الرجعى والمصمم يولد نفس الإيراد العام فى ظل ظروف عدم وجود التهرب الضريبى سوف يؤدى فى ظل وجود التهرب الضريبى إلى أن يكون الهيكل التنازلى أو الرجعى هو النظام الذى يولد إيراداً حكومياً كبيراً ، وسوف يولد النظام النسبى إيراداً أعلى من الذى يمكن الحصول عليه فى ظل النظام التصاعدى .

ويتضح من نتائج هذه الدراسات income maximization approach أن الاعتقاد السائد بأن الهيكل التصاعدى للضرائب سوف يؤدى إلى تحقيق إيرادات ضريبية أقل من حالة الهيكل النسبى صحيحة ، وتعتمد هذه النتائج على أساس افتراض أن ممولى الضرائب حياديون من ناحية المخاطر Risk neutral .

أما فى حالة افتراض أن ممولى الضرائب يتجنبون المخاطر Risk averse فقد أوضح كوسكلا (١٣) Koskela وفى ظل تحليل المنفعة القصوى المحتملة Expectod utility Maximization approach وبافتراض دالة عامة للضريبة وفى ظل الانخفاض المطلق لتجنب المخاطر أن اتجاه التغير فى الجزء من الدخل المعلن عنه عند زيادة الدخل غير واضح بالنسبة لنظام الضرائب التصاعدية والرجعية . ورغم ذلك عندما تكون الضرائب دالة خطية تصاعدية * ، فإن عدم تناقص تجنب الخطر النسبى من جانب الممول تعتبر حالة كافية ولكنها غير ضرورية للعلاقة السالبة بين الجزء من الدخل غير المعلن عنه والدخل الواقعى .

وعندما يكون النظام الضريبى رجعى خطى(١٤)فإن عدم تزايد تجنب الخطر النسبى من جانب الممول تعتبر حالة كافية ولكنها غير ضرورية للعلاقة الموجبة بين الجزء غير المعلن من الدخل والدخل الواقعى .

والتفسير البديهى intuitive لهذا الغموض (عدم وضوح الأثر جلياً) هو أنه فى ظل أسعار الضرائب التصاعدية والرجعية ، فإن أثر الإحلال والدخل يعملان فى اتجاه مضاد . فى ظل سيادة الأسعار التصاعدية ، يميل الجزء من الدخل المعلن عنه إلى التناقص مع زيادة الدخل الواقعى نتيجة لأثر الإحلال حيث أنه فى هذه الحالة يكون من الأربح التهرب من الضرائب . وعلى الجانب الآخر فإن أى زيادة فى الدخل المعلن عنه نتيجة زيادة الدخل الواقعى تؤدى إلى زيادة متوسط السعر الضريبى وبالتالى يكون الممول فى وضع أسوأ ، وهذا الأثر الدخلى يميل إلى زيادة الجزء من الدخل المعلن كلما زاد الدخل الواقعى ـ وعلى ذلك فالأثر غير واضح وغير قاطع . وفى حالة وجود النظام

الرجعى ، فإن الجزء من الدخل المعلن عنه يميل إلى الزيادة كلما زاد الدخل الواقعى نتيجة لأثر الإحلال لأنه عند انخفاض السعر الحدى للضرائب فإن التهرب من الضرائب يعتبر أقل ربحاً للممول وعلى الجانب الآخر ، فإن زيادة نسبة الدخل المعلن عنه بزيادة الدخل الواقعى تؤدى إلى خفض السعر الحدى للضرائب وبالتالى تجعل الممول فى مركز أفضل . وكنتيجة لهذا الأثر الدخلى فإن الدخل المعلن عنه يتجه إلى التناقص كلما زاد الدخل الواقعى . ويتوقف الأثر الصافى على حجم العوامل (السعر الدخل .....) والتى غالباً ما تكون غير معلومة . فلو أن الأسعار الحدية للضرائب ثابتة ، فإنه لا توجد فى هذه الحالة أى آثار إحلالية لأنه لا يوجد أى تغير فى أسعار الضرائب النسبية ، ويتوقف نسبة الدخل غير المعلن عنه على الأسعار النسبية للضرائب ونسبة تجنب الخطر .

وعلى ذلك فإنه فى وجود أى فرض يتعلق بتجنب خطر اكتشاف أمر التهرب ونسبته ، فإن الهيكل الضريبى (فى السعر) المبنى على أساس خطى تصاعدى يميل إلى إحداث زيادة فى نسبة الدخل الغير معلن عنه لأغراض الضرائب مع زيادة الدخل الواقعى ، أى زيادة التهرب الضريبى .

وإذا ما نظرنا إلى الهيكل (هيكل الأسعار الضريبية) الضريبى الأكثر واقعية فيما بين التصاعدى ، النسبى ، الرجعى ، الخطى ، التصاعدى والخطى الرجعى وجد أن الهيكل التصاعدى والنسبى وهما الأكثر شيعا فى أى نظام ضريبى فى كثير من البلدان المتقدمة والنامية .

وعلى ذلك وطبقاً لنتائج سرينيفاسان وميسون يستحسن عدم فرض الضرائب التصاعدية لأنها تؤدى إلى الحصول على إيرادات عامة للضرائب أقل فى ظل وجود التهرب الضريبى فى المجتمع . أما كوسكلا فيعتقد (طبقاً لنتائج دراسته) أن نتائج الهيكل التصاعدى للضرائب وما إذا كان سيؤدى إلى زيادة الإيراد أو نقصه غير متيقن منها . ويرجع ذلك إلى عدم التيقن من نسبة الدخل الغير معلن عنها سوف تزيد أو تنقص عند زيادة الدخل الواقعى . ويرجع هذا الاختلاف فى النتائج إلى الاختلاف فى الافتراض المتعلق بسلوك الممولين تجاه تحمل مخاطر اكتشاف التهرب الضريبى . فتفترض الدراسات الأولى أن الممولين حياديون تجاه مخاطر اكتشاف تهربهم أما الدراسات التالية فتفترض أن التجنب المطلق لخطر الاكتشاف يتناقص بالنسبة للممول .

فلو أدخل على تحليل كوسكلا فرض حياد الممول تجاه مخاطر اكتشاف تهربه الضريبى . فإنه يوجد أثر دخلى للتهرب ويكون هناك فقط أثر إحلالى موجب للتهرب نتيجة زيادة الدخل . وعلى ذلك فكلما زاد الدخل زاد التهرب الضريبى لأن فى هذه الحالة يكون مربحاً للممول التهرب من دفع الضرائب عند مستوى مرتفع منها . ويترتب على ذلك وفى ظل الهيكل التصاعدى أنه عند زيادة الدخل يؤدى ذلك إلى انخفاض أو نقص جزء من الدخل المعلن عنه . وبذلك تكون سياسات الدارسين واحدة ولا خلاف بينهما .

ويمكن القول أن الادعاء الشائع بأن الهيكل التصاعدى يشجع على التهرب وبالتالى خفض الإيرادات الضريبية عنه فى حالة الهيكل النسبى ادعاء له أساس فى النظرية الاقتصادية . ورغم ذلك فإن مثل هذا الأساس مبنى على افتراض أن الممول حيادى نحو مخاطر اكتشاف أمر التهرب من عدمه . أما إذا كان الافتراض هو أن الممول فى سلوكه يتجنب المخاطر المطلقة بطريقة متناقصة ، فإن الادعاء لا يكون له أى أساس فى النظرية الاقتصادية .

معدل الغرامة واحتمال اكتشاف التهرب وأثره

تفرض الغرامات أساساً كوسيلة للحد من التهرب الضريبى وهناك اعتقاد عام أن أثر الغرامة قد يؤدى إلى التهرب ومنعه . ويتعلق هذا الجزء بدراسة النظريات التى تهتم بذلك لمعرفة مدى وجود أساس لهذا الادعاء فى النظرية الاقتصادية .

لقد قام كثير من الاقتصاديين بدراسة (١٥) أثر الغرامة على التهرب الضريبى . فقد أوضح Allingham & Sisson أن $\frac{\delta x}{\delta \pi}$ موجبة (الزيادة فى الدخل المعلن عنه δx) مقسوم على ($\delta \pi$ الزيادة فى معدل الغرامة) ويعنى ذلك أن الزيادة فى معدل الغرامة سوف يؤدى دائماً إلى زيادة الجزء الدخل الواقعى المعلن عنه ، كما أوضح Singh (١٦) مستخدماً تحايل الحصول على أكبر دخل متوقع ، أنه كلما كان معدل الغرامة مرتفعاً كلما قل التهرب الضريبى . وقد أوضح أنه فى حالة عدم التهرب الضريبى فإن الجزء من الدخل المتهرب فيه سوف يكون صفراً وتتناقص القيمة المثلى لمعدل احتمال اكتشاف التهرب لكل مستوى من مستويات الدخل كلما زاد معدل الغرامة . ويعنى ذلك (عند كل مستوى من مستويات الدخل للممولين) ، أنه كلما كان معدل الغرامة مرتفعاً كلما كانت تكاليف اكتشاف التهرب أقل .

وفى دراسة لمكاليب (١٧) عن أثر معدل الغرامة على المدفوعات الضريبية ، وجد أن زيادة معدل الغرامة سوف يؤدى إلى زيادة المدفوعات الضريبية . أما ساندمو (١٨) على الجانب الآخر فقد أوضح أن زيادة معدل الغرامة سوف يؤدى إلى قلة عرض ساعات العمل فى السوق السرية ، مما يعنى أن نسبة الدخل غير المعلن عنه سوف يقل ونسبة الدخل المعلن عنه سوف تزيد .

أما سيش (١٩) فلم يناقش الآثار الحية للغرامة ومعدلها على التهرب الضريبى فى حد ذاته . بل ناقش الآثار المترتبة على التغير فى دالة الغرامة على الدخل المعلن عنه ونسبة إلى الدخل الواقعى . وفى هذا المجال حدد ثلاث دوال .

الأولى : عندما تكون الغرامة دالة للجزء المطلق من الدخل غير المعلن عنه الغرامة = المعدل (الدخل الواقعى — المعلن عنه) .

الثانية : عندما تكون الغرامة نسبة ثابتة من الضريبة المتهرب من دفعها ، الغرامة = معدل الغرامة × الضريبة المتهرب من دفعها(٢٠) .

الثالثة : عندما تكون الغرامة دالة للقيمة النسبية للوعاء الضريبى المعلن عنه أى الغرامة = المعدل × $\frac{\text{الدخل المعلن عنه}}{\text{الدخل الواقعى}}$

وجد سيش أنه فى الحالتين الأولى والثانية أن الحافز المالى نتيجة للغرامة سوف يشيع على زيادة الإعلام عن نسبة الدخل الواقعى كلما زاد هذا الدخل الواقعى . أما فى الحالة الثالثة فإن الأثر غير محدد نهائياً (indeterminate) .

وفى دراسة لسكوسكيلا مستخدماً تحليل المنفعة القصوى المتوقعة ومفترضاً دالة عامة للضرائب (أى أن الهيكل الضريبى للسعر قد يكون تصاعدياً(٢١)نسبياً أو رجعياً (٢٢) وكذلك احتمالات كشف التهرب نتيجة عوامل داخلية وجد أن الغرامة تحد من التهرب .

من ذلك العرض الموجز للدراسات السابقة يمكن القول أن الادعاء بأن الغرامة لها أثر فى الحد من التهرب الضريبى لها أساس فى النظرية الاقتصادية .

أما فيما يتعلق باحتمال اكتشاف التهرب الضريبى وأثر ذلك على هذه الظاهرة ، فإن الدراسات الاقتصادية الموجودة تؤكد كلها أن احتمال اكتشاف التهرب يؤثر على هذا التهرب بالسالب . فكلما زاد احتمال اكتشاف التهرب الضريبى كلما قل التهرب الضريبى .

وإذا كان للغرامة واحتمال اكتشاف التهرب الضريبى أثر فى الحد من هذه الظاهرة فما هو الأكثر فاعلية منهما نسبياً . وجد Singh أنه عند نسبة محددة من الدخل غير المعلن عنه هناك علاقة سلبية بين معدل الغرامة واحتمال اكتشاف التهرب . وبالنسبة للهند وجد أنه عند معدل للغرامة يساوى ٢٠٠٪ من الدخل المتهرب منه لابد وأن يكون احتمال اكتشاف التهرب الثلث حتى لا يكون هناك تهرب بتاتا (الدخل غير المعلن عنه يساوى الصفر) .

أما مكاليب فقد أوضح أن معدل الغرامة واحتمال اكتشاف التهرب يعتبران ذا تأثير أفضل عن معدلات الضرائب نفسها فى زيادة المدفوعات الضريبية من خلال الحد من التهرب ، وإذا ما أخذت تكاليف التهرب فى الحسبان فإن معدل الغرامة يصبح أفضل من احتمال اكتشاف التهرب . وبصفة عامة فإن معدل الغرامة على الدخل غير المعلن عنه يعتبر من أفضل أدوات مكافحة التهرب على أساس من اليقين من آثاره وتكاليف تنفيذه .

وفى ظل افتراض العائد الثابت المتوقع للتهرب الضريبى بالنسبة للممول وجد كرستيانسن Christiansen (٢٣)أنه إذا زادت الغرامة وانخفضت احتمالات اكتشاف التهرب ، فإن الممولين

الذى يطبعهم من متجنبى المخاطر سوف يقللون من تهربهم الضريبى . ويعنى ذلك أن ارتفاع معدل الغرامة أكثر كفاءة فى الحد من التهرب عن زيادة احتمالات اكتشاف التهرب ، وإذا كان العائد من التهرب بالنسبة للممول ثابتاً نتيجة للتعديل فى نسبة اكتشاف التهرب وكان معدل الغرامة منخفض بسبب ، فإن زيادة معدل الغرامة سوف يزيد من التهرب الضريبى . أما إذا كان معدل الغرامة مرتفعاً منذ البداية فإن زيادته أكثر سوف تؤدى إلى الحد من التهرب .

ويعنى ذلك أنه إذا كانت معدلات الغرامة السائدة منخفضة فإن زيادة احتمالات اكتشاف التهرب تكون أكثر فاعلية عن زيادة الغرامة . وعندما تكون معدلات الغرامة السائدة مرتفعة فإن زيادة معدل الغرامة يعتبر أفضل عن زيادة احتمال اكتشاف التهرب .

وعلى ذلك يمكن القول بصفة عامة أن احتمال اكتشاف التهرب ومعدل الغرامة يعتبران من الأدوات الناجحة فى الحد من التهرب الضريبى . إلا أن معدل الغرامة يعتبر أفضل نسبياً عن احتمال اكتشاف التهرب نفسه .

أثر نوع الدخل الخاضع للضريبة :

يمكن القول أن درجة التهرب من الضريبة تتفاوت مع مصدر الدخل الخاضع للضريبة ، فعلى سبيل المثال ، من السهل التهرب من الضريبة عن الدخل المتولد من الأنشطة الخاصة (الحرفيين والمهنيين والأرباح الناتجة عن النشاط التجارى والصناعى وغير ذلك من الأنشطة الخاصة) أو عن الدخل المتولد من عناصر الإنتاج فى غير العمل الرسمى . ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى أن العاملين فى الحكومة والقطاع العام وإلى حد ما العاملين فى القطاع الخاص تخضع دخولهم لخصم الضرائب من المنبع . أضف إلى ذلك أن مصادر الدخل الأخرى غير العمل تخضع لخصم تكاليف الحصول على هذا الدخل بطريقة كبيرة فإنه من السهل التهرب من الضريبة فى هذا النطاق . حيث يمكن عدم الإعلان عن الدخل الواقعى عن طريق المغالات فى التكاليف الواجبة الخصم وهذه الفرصة لا يمكن توافرها فى الدخل المتولد عن العمل .

ورغم عدم وجود الدراسات التى تؤكد هذه الظاهرة إلا أنه من الواضح أن النظام الضريبى المصرى يعانى من هذه الظاهرة وهى غنية عن البيان فى ظل الظروف والمناخ الاقتصادى السائد .

الاحساس بعدم المساواة المالية :

إن علاقة الممول بالدولة لا تقف عند حد إلزامه أو إجباره على دفع الضرائب . بل تتعداها إلى كثير من العلاقات التى من أهمها بالنسبة لهذه الدراسة علاقة التبادل ، وفى علاقة التبادل بين الممول والحكومة ، ينظر إلى الممول وكأنه يبادل قوة شرائية (الضرائب المدفوعة) فى مقابل الخدمات الحكومية . وعلى هذا الأساس فإن سلوك الممول يتأثر بمدى الرضا أو عدم الرضا عن شروط تجارته مع الحكومة . وينظر إلى التهرب الضريبى فى هذه الحالة على أنه الأداة التى يستخدمها الممول

لتحسين شروط التجارة أو التبادل بينه وبين الحكومة كرد فعل لعدم رضاه الناتج عن شعوره بعدم المساواة فى شروط تبادله مع الدولة مقارناً بالممولين الآخرين . وعلى ذلك فإن أحد العوامل التى تؤثر على التهرب الضريبى هو الشعور أو الإحساس بعدم المساواة النسبية فى شروط تبادل الممول مع الحكومة ويمكن اعتبار هذا العامل مؤشراً عن العلاقة بين عدم المساواة الأفقية والتهرب الضريبى ، وفى هذا المقام يفترض أن دوال المنفعة بالنسبة للممول متداخلة ومرتبطة مع بعضها البعض . وفى هذه الحالة تكون المنفعة المتحصل عليها من الدخل الناتج عن التهرب الضريبى متوقفة على إحساس الممول بالمساواة أو عدم المساواة فى علاقته التبادلية مع الحكومة فلو أن الممول شعر بأنه ضحية عدم المساواة المالية فى علاقته التبادلية مع الحكومة ، فإن غضبه نتيجة ذلك يزيد من المنفعة الحدية التى يحصل عليها من الجنيه الإضافى المتحصل عليه عن طريق التهرب الضريبى وبالتالى زيادة الضرائب المتهرب من دفعها . وعلى الجانب الآخر لو أن الممول شعر بأنه المستفيد من عدم المساواة المالية فى علاقته مع الحكومة فإن شعوره بالذنب قد يؤدى إلى خفض المنفعة الحدية للجنيه الإضافى المتحصل عليه عن طريق التهرب الضريبى وبالتالى يقلل من الضرائب المتهرب من دفعها .

ويجب أن يكون واضحاً أنه ليس فى إمكان ممولى الضرائب بدرجة كبيرة تقدير قيمة ما يدفعه وقيمة ما يحصل عليه فى المقابل من الخدمات الحكومية ، ورغم ذلك فإن هناك شعور ووجهات نظر عامة فيما بين الممولين تتعلق بشروط التبادل بينهم وبين الحكومة . وينتشر هذا الشعور فى مصر بين موظفى الدولة والقطاع العام بصفة خاصة ، حيث يشعرون بأنهم وحدهم يتحملون عبء الضرائب ويشاركهم فى الخدمات الحكومية ممولون ذو مراكز مالية أفضل ودون المشاركة فى التكاليف عن طريق التهرب الضريبى ، ويؤكد هذه الظاهرة بعض الدراسات التى وجدت علاقة ارتباط موجبة وقوية بين الشعور أو الإحساس بعدم المساواة المالية والتهرب الضريبى فقد وجد سبينسر وبيكر فى عينة من ٥٧ ممول ومستخدمين التحليل الكمى وآخرين نسبة الضرائب المتهرب من دفعها (كعامل تابع) والسن ، والجنس والدخل والشعور النسبى بالمساواة المالية (كعوامل مستقلة) . أن العوامل التى تؤثر على نسبة الضرائب المتهرب منها ذات علاقة قوية بالشعور النسبى بالمساواة المالية ، فالجنس فالسن . كما وجد أنه لا علاقة لهذه النسبة بالدخل(٢٥) .

الأسباب الادارية :

(أ) ســـوء تنظيم الادارة الضريبـــة

يترتب على تخلف الأجهزة القائمة على حصر وتحصيل ضرائب الدخل انخفاض كفاءتها وتعذر ممارسة الرقابة الفعالة على تقدير وتحصيل الضريبة مما يشجع على التهرب الضريبى .

كما يترتب على سوء صياغة قوانين الضرائب وما قد يعتريها من ثغرات وغموض وكثرة التعديلات إلى ازدياد فرص التهرب .

(ب) نظـــام الحجز من المنبـــع

تشير الدلائل على أن التوسع فى جباية الضرائب عن طريق الحجز من المنبع أى تكليف مدين الممول بحجز الضريبة وتوريدها مباشرة إلى الخزانة العامة يقلل من التهرب من ضرائب الدخل . إلا أن هذا النظام لا يصلح لكافة أنواع الضرائب . ونحذر من استخدامه فى بعض الأنشطة التى بدأت مصلحة الضرائب فى اتباعه فى مصر فى الآونة الأخيرة (محاسبة الصيادلة على سبيل المثال) حيث أنه إن لم يتبع بالطريقة السليمة فسوف يصبح وكأنه تطبيق لنظام الضرائب المحددة على المشتريات أو المبيعات وتفقد الضريبة عنصراً هاماً كونها ضريبة على الدخل .

العوامل الغير ضريبية

نعنى بالعوامل الغير ضريبية العوامل التى لا ترتبط مباشرة بالنظام الضريبى ككل وهذه العوامل إما عوامل عامة تتأثر وترتبط بخصائص الاقتصاد القومى ككل مثل سياسات الأسعار والدخل أو عوامل خاصة بالممول نفسه مثل الجنس ودرجة التعليم .

وسوف نركز على العوامل العامة كاختلال هيكل الأسعار ، الإجراءات والقوانين السائدة بالدولة ، مدى انخفاض مستوى مرتبات موظفى الحكومة والقطاع العام عن المستوى اللازم لتحقيق حياة كريمة ومدى الشعور والإحساس لدى المواطنين بفعالية سياسات الإنفاق الحكومى ومستوى التعليم ومرحلة النمو الاقتصادى ووجود القطاع السرى وحجمه فى المجتمع .

(أ) مدى اختلال هيكل الأسعار عن طريق تحديدها اداريا :

تؤدى الرقابة على الأسعار إلى وجود السوق السوداء والتهرب الضريبى ويكون ذلك السواء كانت الرقابة على أسعار السلع والخدمات أو عوامل الإنتاج .

فى حالة فرض الرقابة على أسعار السلع والخدمات وتحديدها يؤدى إلى خلق السوق الوداء (خاصة إذا لم تتوافر السلع والخدمات والكمية والقدر اللازمين لمقابلة الطلب) ويكون تداول هذه السلع بأسعار تفوق وبدرجات متفاوتة السعر المحدد . ويترتب على ذلك عدم الإعلان عن الدخول الواقعيه للمتاجرين فى هذه السلع والخدمات ، أو تقدم الحسابات لغرض الضرائب بالأسعار المحددة وفى كلا الحالتين يوجد التهرب الضريبى .

وفى سوق عوامل الإنتاج نجد مثلا (وهذه من الحالات الظاهرة والتى يعانى منها الاقتصاد المصرى) تحديد الإيجارات العقارية وما يصاحبها من ممارسات غير قانونية يصحبها التهرب الضريبى . فالإيجارات الزراعية غير واقعية ويترتب على ذلك وجود السوق السوداء عن طريق الإيجار من الباطن بأضعاف الإيجار الرسمى وما ينتج من ذلك من تهرب ضريبى كبير وفى مجال إيجارات المبانى تسود ظاهرة الخلوات وما يصاحبها من تهرب لا يخفى على الجهاز الضريبى

مقداره ووقعه – كما أن فرض حد أدنى للأجور (رغم أنه يكاد يكفى لسد الحاجات الضرورية للفرد) يشجع على كثير من الممارسات التى تعتبر تهرباً من دفع الضرائب . فعلى سبيل المثال نجد أن العاملين فى القطاع الخاص خاصة فى القرى يعملون بأقل من هذا الحد الأدنى وعند محاسبة ذوى الأعمال تخصم الأجور على أساس الحد الأدنى أو قد تقدم على أساس أنها أضعاف هذا الحد . وبذلك يتهرب الممول من دفع الضرائب(٢٦). وقد أدى فرض حد أدنى للأجور فى بعض الحالات إلى عدم الإبلاغ نهائياً عن بعض الأنشطة القائمة لأن جميع العاملين لايحصلون على الحد الأدنى المحدد للأجور . كما أن تحديد أسعار للفائدة على الودائع بعيدة عن الواقع تؤدى إلى توجيه الودائع إلى القطاع غير المنظم لها وبالتالى التهرب من دفع الضرائب على نتاجها . وبالمثل (وهذه غنية عن البيان فى الاقتصاد المصرى) فإن تحديد سعر صرف للجنيه المصرى بعيداً عن الواقع قد أدى إج ما وصلنا إليه من وجود سوق غير رسمية للنقد الأجنبى تفوق فى حجم تعاملاتها السوق الرسمية . ولا يخفى ما حققه تجار العملة من مكاسب خيالية كلها متهرب من دفع الضرائب عليها . والأمثلة كثيرة على مدى مساهمة اختلال هيكل الأسعار على وجود الأرباح التى فى غالبيتها تعتبر متهرباً من دفع الضرائب عليها .

إن وجود مثل هذه الأسواق غير الرسمية ليس فقط غير قانونى ، إنما قد أثر وجودها على التوسع فى أنشطة غير قانونية تابعة لها مثل تجارة العقاقير والمخدرات وعمليات التهريب وذلك عن طريق توافر النقد الأجنبى اللازم لنشاط هذه التجارة غير المشروعة من السوق غير الرسمية .

(ب) الاجراءات وبعض القوانين الموجودة :

إن كثرة القواعد والإجراءات القانونية التى تنظم النشاط الاقتصادى فى الدولة وتغيراتها الكثيرة يؤدى إلى زيادة التهرب الضريبى . ويرجع ذلك إلى أنه فى ظل كثرة وتعقد القواعد والإجراءات التى تحكم النشاط التجارى ، فإنه من الصعوبة بصفة عامة ، ومن غير المربح ، وفى بعض الأحيان من المستحيل القيام بالأنشطة فى ظل القانون السائد . ففرض القوانين التى تمنع دخول بعض السلع والمنتجات تشجع على عمليات تهريبها داخل البلاد وما يترتب على التهرب من دفع الضرائب على الدخول الناشئة من هذه الأنشطة كذلك تعقد وكثرة القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستيراد تؤدى إلى نفس النتائج . كما أنه لا يخفى علينا فى مصر أن قوانين توزيع بعض السلع بالبطاقات ، ونظام توريد بعض المحاصيل بأسعار جبرية تقل عن أسعار السوق وغيرها من القوانين تؤدى إلى ظهور السوق السوداء وما يتبعها مباشرة وبالضرورة من تهرب ضريبى .

(ج) مستوى مرتبات موظفى الحكومة :

إن انخفاض مستوى مرتبات موظفى الحكومة وعدم مقدرتها على المحافظة لهم على مستوى ملائم لتحقيق حياة كريمة يؤدى إلى سوء استخدام للسلطة وما يتبعه من ابتزاز واستخدام للسلطة فى الحصول على دخول إضافية سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة .

ففى أغلب المصالح الحكومية الخدمية تزداد الرشوة والمحسوبية ويؤثر ذلك بطريقة غير مباشرة على التهرب الضريبى بالزيادة . أما لا قدر الله ووصلت الرشوة إلى بعض رجال مصلحة الضرائب أنفسهم فإن ذلك سيكون له آثاره المباشرة والغير مباشرة على زيادة التهرب الضريبى .

(د) فعالية وأثر الاتفاق الحكومى :

تهدف الضرائب فيما تهدف إلى تمويل النفقات العامة لخدمة أفراد المجتمع إلا أنه عندما يبدأ الشكل والتساؤل عن مبررات الإنفاق الحكومى وحجمه ، فى هذه الحالة تبدأ المشاكل . فيتحول ممولى الضرائب عن استعدادهم لدفع الضرائب إلى معارضين لها . وقد يتخذ ذلك على الأقل عدم استعدادهم لدفع الضرائب بالقدر المفروض عليهم . فقد يرى بعض الممولين أنه لا توجد من المبررات ما يكفى لزيادة حجم الإنفاق العام مثلا لأن القطاع العام الحكومى والإنفاق الحكومى يتصفان بعدم الكفاءة . وقد يرى البعض الآخر أن زيادة النفقات العامة ما هى إلا وسيلة لمزيد من الموظفين البيروقراطيين الذين لا استفادة منهم ومن خدماتهم ، أو قد لا يوافق الممولين على سياسات الإنفاق الحكومى لفشل الحكومة فى حل مشاكلهم أو قد يتهمون القائمين على تنفيذ المشروعات العامة بالرشوة والاختلاس . كل ذلك قد يؤدى إلى التغير فى وجهات نظر الأفراد تجاه الإنفاق العام والدولة ودورها فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى . عندما تسود أى مجتمع هذه الأفكار السابقة يكون الأفراد على غير ثقة فى الدولة ونفقاتها . ويحاول ممولى الضرائب عدم المساهمة فى نفقات الدولة ، على الأقل قد لا يكونون على استعداد لدفع ما يجب عليهم دفعة كاملا ، ويؤدى هذا الشعور إلى ظهور ظاهرتى التحنب والتهرب الضريبى . وذلك يوضح أن أفكار دافعى الضرائب ومشاعرهم ومواقفهم لمن أهم الأسباب التى تؤثر على التهرب الضريبى .

ويجب على الحكومات توعية الممولين بأهمية آداء دين الضريبة كواجب قومى للمساهمة فى تحمل الأعباء العامة ، ويقابل هذا ترشيد الإنفاق العام حتى تزداد ثقة الممولين فى الجهاز الإدارى للدولة وبالتالى يقل التهرب الضريبى .

مرحلة النمو الاقتصادى :

مما لا شك فيه أن مرحلة النمو التى تمر بها الدولة لها تأثيرها (على الأقل) الغير مباشر على التهرب الضريبى ففى كثير من الدول التى لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادى نجد أن مصدر الدخل القومى الأساسى هو الأرض وما تدحه كما أن الأنشطة الاقتصادية تتم بطريقة يصعب معها تنفيذ النظام الضريبية على الدخل مع تجنب التهرب . وبالتالى يكون التهرب الضريبى هو الغالب . فى ظل هذه الظروف نجد أنه من الصعوبة الحصول على حق الدولة من غالبية الممولين وبالطبع مع النمو الاقتصادى يزداد كفاءة التطبيق العملى للنظام الضريبى وقد يقل التهرب الضريبى نسبياً والواقع أن النظام الضريبى بصفة عامة يعتمد على حد كبير على الهيكل الاقتصادى للدولة والظروف السياسية والاجتماعية السائدة .

مستوى التعليم :

يؤثر مستوى التعليم على التهرب الضريبى بدرجة كبيرة فعندما يكون أفراد الشعب على درجة عالية من التعليم فإن ذلك يزيد من تفهمهم للنظام الضريبى وأهدافه ، ويقلل من فرص التهرب واحتمالاته . كما أن ارتفاع مستوى التعليم يجعل الممولين على دراية تامة بالقوانين الضريبية

ومحاولة الاستفادة من التيسيرات المتاحة فيه وبالتالى تقل محاولاتهم التهرب من دفع الضرائب .

إن الجهل الضريبى لا يعوق فحسب أفكار دافعى الضرائب ، بل سنجد أن السياسة الضريبية فى نظر أغلبهم ليست قضية هامة ، كما أن الوعى الضريبى والمالى يتأثران بالمعلومات التى تعلنها الحكومة ولذلك يجب أن تبسط الدولة فى شرح نظمها المالية وتقديم الإيضاحات الأفضل للشعب عن طريق ممثليه .

الاقتصاد السرى وحجمه :

يمكن تعريف الاقتصاد السرى على أنه مجموع الدخول المكتسبة والغير مبلغة إلى الجهاز الضريبى ، أو مجموع الدخول غير الواردة فى الحسابات القومية(٢٧). وكلما زاد حجم الاقتصاد السرى زاد التهرب الضريبى والعكس والحجم الاقتصاد السرى أخطاره ليس فقط على إيرادات الضرائب . بل يتعداها إلى الكثير من المخاطر التى تؤثر على الاقتصاد الكلى وسياساته . ووجود الاقتصاد السرى ونموه سوف يؤدى إلى زيادة التهرب وتحول المشروعات والأنشطة من القطاع الخاضع للضرائب إلى القطاع المتهرب من دفعها وما يترتب على ذلك فى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية فى الدولة .

وخلص البحث إلى أن النظريات والدراسات التطبيقية للعوامل التى تؤثر على التهرب الضريبى لم تقدم لنا إجابة قاطعة على التهرب الضريبى وعلاقته بسعر الضريبة أو درجة تصاعد أسعارها أو الغرامة فهى لا تؤيد القول بأن زيادة أسعار الضرائب سوف تؤدى إلى زيادة التهرب كما أنها لا تؤيد الرأى المخالف أيضاً . انها توضح لنا أن الأثر غير قطعى لو أن الغرامة عن التهرب هى دالة الدخل المتهرب من دفع الضرائب عنه (سواء كان التهرب كلى أو جزئى) بينما يكون التأثير سلبيا لو أن الغرامة كانت دالة الضريبة المتهرب من دفعها . وتكون موجبة فقط عندما تفرض الغرامة على الدخل غير المعلن عنه وأن يصاحب الزيادة فى سعر الضريبة (كغرامة) خفض فى إيردات الضرائب إلى الحد الذى يترك الإيرادات العامة دون تغير .

ورغم أنه يمكن القول أن الادعاء الشائع بأن الهيكل التصاعدى يشجع على التهرب وبالتالى خفض الإيردات الضريبية عنه فى حالة الهيكل النسبى ادعاء له أساسه ، إلا أنه ادعاء مبنى على افتراض أن الممول حيادى نحو مخاطر اكتشاف أمر المتهرب من علمه . أما إذا كان الافتراض أن الممول فى سلوكه يتجنب المخاطر المقلقة بطريقة متناقصة ، فإن الادعاء لا يكون له أساس فى النظرية الاقتصادية .

كما أمكن التوصل إلى أن احتمال اكتشاف التهرب ومعدل الغرامة يعتبران من الأدوات الناجحة فى الحد من التهرب الضريبى . إلا أن معدل الغرامة يعتبر أفضل نسبياً عن احتمال اكتشاف التهرب نفسه .

كما يمكن القول أن العوامل الغير مرتبطة بالضريبة والجهاز الضريبى لها أثر كبير على التهرب الضريبى خاصة فى ظروف دولة كجمهورية مصر العربية .

المراجـــع

1 — Allen Lewis, Tax Psychology, Sant Marten N.Y. 1982.

2 — Kaldor, Nicholas, India Tax Reform : Report of survey, New Delhi, 1956.

(٣) انظر لطفى الجلاد : التهريب الضريبى ، الأهرام الاقتصادى العدد ٦١٦ ، ٣ نوفمبر ١٩٨٠ ص ٣٢ وكذلك الدكتور اسماعيل رأفت ورقة عمل ، الندوة التحضيرية لمؤتمر السياسة الضريبية والجمركية ، جامعة المنصورة ، ٢٣ ، ٢٤ أبريل ١٩٨٥ — القاهرة .

د . لطفى عبد العظيم : الدعامات المفقودة فى مشروع قانون الضرائب ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٥١٨ ، ١٥ مارس ١٩٧٧ .

4 — Tanzi, Vito, Tax System and Policy Objectives in Developing Countries, General Principles and Diagnostic Tests, IMF D M/ 83/ 78 Nov. 1983.

5 — Allingham, M.G. and Sandmo A. Income Tax Evasion, A Theoretical Analysis, Journal of Public Economics 1972, p. 329.

6 — Allingham, M.G. and Sandmo, A., "Income Tax Evation Op. cit. pp. 323-38. and Pratt, R.A., Risk Aversion in the Small and in the Large, Economica, vol. 32, 1964, pp. 122, 36, also Nayak, P.B., Optimal Income Tax Evation and Regressive Taxes, Public Finance, Vo. 33 No. 3 1978 pp. 358-66.

(٧) يفترض التحليل التناقص المطلق لتجنب المخاطر بالنسبة للمول كما أنه فى ساوكه غير مستعد للمخاطرة حتى ولو كانت المخاطرة سليمة اكتواريا ، وعلى ذلك فإنه غير مستعد وبدرجة كبيرة للمخاطرة لو أن هناك ولو احتمال بسيط لاكتشاف أمر تهربه .

8 — $E(u) = (1-P)\ u(W - OX) + P\ U(W - OX - TT(W - x))$

9 — YitzhakiS., "A note on Income Tax Evation, A Theoretical Analysis", Journal of Public. Economics 1974, pp. 201-2.

10 — Sandme, A., Income Tax Evation. Labour Supply and the Economics 1981, pp. 265-88.

11 — See, Koskela, Erkki, A Note on Progression, Penalty Schemes and Tax Evasion, "Journal of Public Economics Vol. 22

1983, pp. 127-33, and srinivasan, T. N., Tax Evasion, A Model, Journal of Public Economics Vol. 2, Nov. 1973, pp. 339-46 Koskela, Erkki, on the shape of Tax Schedule, The Probability of Detection, the Penalty Schemes as Deterrents to Tax Evation, Public Finance, vol. 38, No. 1/ 1983.

12 — Gupta, V. K., Tax Evation : The Indian Case, Dissertation Pressented for a Ph. D. to the School of Humanities and social Science, University of Bath, Sept, 1982.

13 — Kashela, Erkki, op. cit. No. 11, and also for him see on the schape of Tax Schedule, Public Finance Vol. 38 No. 1, 1983 op. cit.

(١٤) الدالة الخطية التصاعدية تكون قيمة أ فى المعادلة بالسالب

مثال الضرائب ص = — أ + ب س

أما الدالة الخطية الرجعية ص = أ + ب س

15 — See Allingham & Sisson, Singh, McCaleb, Sandmo and Koskela op. cit. and Clotfelter, Charles T., Tax Evation and Tax Rates : An Analysis of Individual Returns, The Review of Economic Statistics, vol. 35 No. 3 August 1983.

16 — Singh, B., "Making Honesty the Best Policy", Journal of Public Economics, 1973, pp. 257-63.

17 — McCaleb, Thomas S., "Tax Evasion and the Differential Taxation of labour and Capital Income "Public finance, Vol. 31, No. 2, 1976, pp. 287-94.

18 — Sandmo, A., "Income Tax Evasion, labour Supply and the Equity-Efficiency Tradeoff, op. cit. p. 276.

(١٩) الضريبة المتهرب من دفعها = الضريبة على الدخل الواقعى — الضريبة على الدخل المعلن عنه .

(٢٠) فى هذه الحالة يكون متوسط سعر الضريبة أقل من السعر الحدى .

(٢١) فى هذه الحالة يكون متوسط سعر الضريبة أكبر من السعر الحدى .

22 — See A. S., Sinivasan, Singh, McCaleb, Christiansen, Sandmo, Koskela and sission op. cit.

23 — Christiansen, V. Two comments on Tax Evation, Journal of Public Economics, 1980, pp. 389-93.

(٢٤) وفى دراسة لكوسكيلا مضيفاً تكاليف اكتشاف التهرب وجد أنه إذا كانت نسبة تكاليف اكتشاف التهرب بسيطة فإن الغرامات الكبيرة أفضل للحد من التهرب عند وجود احتمال مرتفع لاكتشاف هذا التهرب . فزيادة الغرامة مع الخفض فى احتمال اكتشاف التهرب التى تؤدى إلى عائد ثابت للممول تزيد من خسائر المتهرب إذا اكتشف أمر تهربه . وسوف يواجه مخاطر كثيرة ويقل التهرب على افتراض أن المتهرب فى سلوكه يحاول تجنب المخاطر . كما وجد أن فرض غرامة محددة بمبلغ ثابت أقل تأثيراً عن معدل للغرامة ويرجع ذلك إلى أن المبلغ الثابت يترك بعض الحافز لدى الممولين المخاطرين بالتهرب .

25 — See, Spicer, Michael W., and Lee A. Becker, Eiscal Inequity and Tax Evation, An Experimental Approach, National Tax Journal, Vol. 33 June 1980 pp. 171-76 and Spicer and S.B. Lundstedt, Understanding Tax Evation, Public Finance, Vol. 31, No. 2 1976, pp. 295-304.

(٢٦) لا يبلغ العامل عن ذلك حيث أنه يبلغ مصلحة الضرائب أنه معفى من الضرائب عن ذلك الدخل المنخفض ، ولا تقوم مصلحة الضرائب بالتحقق من أجره الفعلى .

27 — Tanzi, Vito, The Underground Economy, The causes and Consequences of This World — wide Phenomenon, Finance and Development, Vol. 20, No. 4, December 1983.

ملخص بحث عن
« عوامل التهرب من ضرائب الدخل »
المقدم الى المؤتمر العاشر للاقتصـــاديين المصريين

مقدم من الدكتور / عبد المعطى السيد البهواشى
قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة ــ جامعة المنوفية
بشـــبين الـــكوم

التهرب الضريبى ظاهرة عالمية ، توجد حيثما توجد الضرائب . ويترتب على التهرب اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات الجزئية والكلية مما قد يترتب عليه استخدام السياسات الاقتصادية بطريقة غير سليمة .

وتقوم النظريات المهتمة بجانب العرض فى تحديد السياسات المالية للدولة على أساس افتراض أن ارتفاع أسعار الضرائب على الدخل ، وكذلك الضرائب التصاعدية يشجعان على التهرب من ضرائب الدخل والعكس صحيح .

ومنذ السبعينات ترجع النظريات المتعلقة بدراسة عوامل التهرب من ضرائب الدخل التهرب إلى أن الممول يحاول تحقيق أقصى منفعة متوقعة من دخله بعد دفع الضرائب وكذلك دفع الغرامة لو اكتشف أمر تهربه ، أو أن الممول يحاول تحقيق أقصى دخل متوقع بعد دفع الضرائب ودفع الغرامة لو اكتشف أمر تهربه .

ويركز البحث على النظريات والدراسات التطبيقية للعوامل التى تؤثر على التهرب الضريبى والتى أمكن تقسيمها إلى مجموعتين ، الأولى وهى مرتبطة بالضرائب والجهاز الضريبى مثل سعر الضريبة ، الهيكل الضريبى ، معدل غرامة التهرب ، احتمال اكتشاف التهرب وشعور الممول بالغبن المالى من عدمه . أما المجموعة الثانية فهى التى لا ترتبط مباشرة بالضرائب أو الجهاز الضريبى مثل ، سياسات الأسعار والدخل ، الإجراءات الرقابية واللوائح ، مستوى مرتبات موظفى الحكومة ومدى ملاءمتها للحفاظ على مستوى كريم للحياة ، الثقة أو عدمها فى سياسات الإنفاق الحكومى ، مرحلة النمو الاقتصادى ، مستوى التعليم وجود القطاع السرى وحجمه .

وخلص البحث إلى أن النظريات والدراسات التطبيقية للعوامل التى تؤثر على التهرب الضريبى لم تقدم لنا إجابة قاطعة عن التهرب الضريبى وعلاقته بسعر الضريبة ذو درجة تصاعد أسعارها

أو الغرامة فهى لا تؤيد القول بأن زيادة أسعار الضرائب سوف تؤدى إلى زيادة التهرب كما أنها لا تؤيد الرأى المخالف أيضاً . إنها توضح لنا أن الأثر غير قطعى لو أن الغرامة عن التهرب هى دالة الدخل المتهرب من دفع الضرائب عنه (سواء كان التهرب كلى أو جزئى) . بينما يكون التأثير سلبياً لو أن الغرامة كانت دالة الضريبة المتهرب من دفعها . وتكون موجبة فقط عندما تفرض الغرامة على الدخل غير المعلن عنه وأن يصاحب الزيادة فى سعر الضريبة (كغرامة) خفض فى إيرادات الضرائب إلى الحد الذى يترك الإيرادات العامة دون تغير .

ورغم أنه يمكن القول أن الادعاء الشائع بأن الهيكل التصاعدى يشجع على التهرب وبالتالى خفض الإيرادات الضريبية عنه فى حالة الهيكل النسبى ادعاء له أساسه ، إلا أنه ادعاء مبنى على افتراض أن الممول حيادى نحو مخاطر اكتشاف أمر التهرب من عدمه . أما إذا كان الافتراض هو أن الممول فى سلوكه يتجنب المخاطر المطلقة بطريقة متناقصة ، فإن الادعاء لا يكون له أى أساس فى النظرية الاقتصادية .

كما أمكن التوصل إلى أن احتمال اكتشاف التهرب ومعدل الغرامة يعتبران من الأدوات الناجحة فى الحد من التهرب الضريبى . إلا أن معدل الغرامة يعتبر أفضل نسبياً عن احتمال اكتشاف التهرب نفسه .

كما يمكن القول أن العوامل الغير مرتبطة بالضريبة والجهاز الضريبى لها أثر كبير على التهرب الضريبى خاصة فى ظروف دولة كجمهورية مصر العربية .

اتجاهات التنمية الصناعية فى مصر خلال فترة السبعينات

د. عبد المطلب على عبد المطلب
كلية التجارة ــ جامعة اسيوط

مقدمـــــــة :

لاجدال فى أن التنمية الصناعية فى مصر تعتبر من أهم الموضوعات التى تشغل بال الاقتصاديين وواضعى السياسة الاقتصادية فى مصر نظراً للأهمية المتزايدة للدور الذى يجب أن تلعبه الصناعة فى عملية التنمية الاقتصادية . ومما يؤكد هذه الحقيقة أن إمكانيات التوسع الزراعى محدودة وأن معدلات التزايد فى السكان مرتفعة .

وقد شهدت فترة السبعينات تحولا كبيراً فى سياسة مصر الاقتصادية تمثل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى محاولة للتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية التى واجهتها البلاد فى أواخر الستينات وفى خلال تلك الفترة قامت الحكومة بوضع ثلاث خطط اقتصادية متتاليتين خمسيتين. وقد أكدت الحكومة من خلال تلك الخطط الثلاث على الدور الحيوى للقطاع الصناعى فى الإسراع بالناتج والدخل القومى . ورغم أن هذه الخطط لم تنفذ إلا أن الاستثمارات الصناعية سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص قد شهدت تطورات ملحوظة خلال تلك الفترة . وتهدف هذه الورقة إلى إبراز أهم التطورات التى حدثت فى الصناعة خلال فترة السبعينات والتغيرات التى حدثت فى هيكل الصناعة والدور النسبى لكل من القطاع العام والقطاع الخاص وأهم العوامل التى ساعدت على حدوث تلك التغيرات حتى يمكن الاسترشاد بها عند وضع أى استراتيجية للتنمية الصناعية فى المستقبل .

اولا : السياسة الاقتصادية فى مصر خلال السبعينات :

شهدت البلاد تحولا جديداً فى سياسة مصر الاقتصادية خلال فترة السبعينات فقد بدأت الدولة فى تلك الفترة بالأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك لإتاحة الفرصة أمام رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية للاستثمار فى المشروعات الاقتصادية المناسبة داخل الوطن وكذلك للاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية المتطورة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد .

ويمكن القول أنه من الأمور التى دفعت الحكومة إلى الأخذ بهذه السياسة المصاعب الاقتصادية الشديدة التى واجهتها البلاد فى النصف الثانى من عقد الستينات وبصفة خاصة نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ والتى حالت دون تنفيذ الخطة الخمسية الثانية والتى كان محدداً لها الفترة من ١٩٦٥/١٩٦٦ إلى ١٩٦٩/١٩٧٠ والتى كانت ملامحها الرئيسية وأهدافها الإنتاجية فى خطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى أعلنت فى يونيو عام ١٩٦٠ . فقد اقتضت حرب ١٩٦٧ توجيه موارد البلاد بصفة رئيسية نحو المجهود الحربى وعلى حساب تنمية القطاعات الإنتاجية . فقد بلغت نسبة الإنفاق الحربى إلى حوالى

٢٢٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٦٧[١] . وقد أدى ذلك إلى هبوط متوسط معدل النمو فى الناتج القومى فى مصر من ٦,٧ ٪ سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦٥ إلى ٢,٩ ٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٣ فى الوقت الذى بلغ فيه معدل النمو الطبيعى للسكان ٢,٣ ٪ سنوياً فى المتوسط خلال نفس الفترة[٢] . ويلاحظ أن معدل النمو فى الناتج القومى كان بالسالب فى عام ١٩٦٧ نظراً لظروف الحرب .

وفى ظل هذه الظروف فقد كان الهدف الأساسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى هو إفساح المجال أمام الاستثمارات المصرية الخاصة والعربية والأجنبية للمشاركة فى برامج التنمية . وتحقيقاً لهذا الغرض فقد أصدرت الدولة العديد من القوانين والتشريعات أهمها قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ . وقد تضمنت هذه القوانين والتشريعات العديد من المزايا والتسهيلات للاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية داخل البلاد .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فإن الحكومة قد حاولت على فترات مختلفة أن تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادى وإن كانت الخطط التى تم وضعها فى خلال فترة السبعينات قد تعذر تنفيذها . وكانت أول خطة تم إعدادها بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ هى الخطة الانتقالية وسميت بخطة العبور الاقتصادى والاجتماعى . وقد قدر للخطة عام ونصف من يوليو ١٩٧٤ حتى ديسمبر ١٩٧٥ . وكانت الخطة الانتقالية بمثابة الخطوة الأولى على طريق العودة إلى اتباع أسلوب التخطيط باعتباره الأداه الفعالة لتوجيه واستغلال الموارد بأفضل الطرق الممكنة . وتعد هذه الخطة أول محاولة فعلية لبلورة أو بيان الأسلوب الجديد للعمل الذى يتبع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لما تضمنته من تأكيد على ضرورة حدوث تغيير فى الأهمية النسبية لدور القطاع الخاص وحجم مشاركته فى عملية البناء والتطوير الاقتصادى وفى نهاية ١٩٧٥ أعدت وزارة التخطيط خطة خمسية جديدة تغطى الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠ ثم عادت فأعدت خطة خمسية أخرى تغطى الفترة من خط ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ ثم أعدت خطة خمسية ثالثة للفترة من ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٨٤/١٩٨٥ ثم قامت أخيراً بإعداد الخطة الخمسية التى تغطى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٨٧/٨٦ .

ونستخلص من ذلك أنه خلال الفترة من يوليو ١٩٧٤ حتى نوفمبر ١٩٨٢ صدرت خمس خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أربع منها خطط خمسية . أى أن خلال فترة زمنية حوالى ثمانية سنوات صدرت كل هذه الخطط الخمس . وهذا التدخل الزمنى فى الخطط المختلفة يعنى بالضرورة عدم استكمال تنفيذ أية من الخطط السابقة .

---

(١) د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، بحث منشور فى المجلد الخاص بأبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٣ .

(٢) د. مصطفى السعيد ، الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٩ .

وعلى الرغم من أن الخطط الاقتصادية التى تم إعدادها خلال فترة السبعينات لم تنفذ إلا أنه يلاحظ أن الاستثمارات الصناعية فى كل من القطاع الخاص والقطاع العام قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال تلك الفترة . فالنسبة للقطاع الخاص فنجد أنه حقق تقدماً ملحوظاً فى الاستثمارات الصناعية بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى . فعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات الصناعية زادت بطريقة ملحوظة فى عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ بالنسبة للسنوات السابقة فى ذلك العام بلغت هذه الاستثمارات ٢٥ مليون جنيه وهذا يفوق الاستثمار الذى وجهه القطاع الخاص إلى قطاع الصناعة خلال السنوات الأربعة السابقة كما أن نسبة الاستثمارات الصناعية التى قام بها القطاع الخاص فى عام ٧٤/١٩٧٥ تبلغ ٢٣,٣٪ من إجمالى ، الاستثمارات التى قام بها القطاع الخاص فى القطاعات المختلفة(٣) .

أما بالنسبة للقطاع العام فقد بلغت الاستثمارات المنفذة فى شركات القطاع العام الصناعى التابعة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية ١٠٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ثم سجلت بعد ذلك زيادة بمعدل نمو سنوى بلغ ٢٨,٣٪ لتصل إلى ٣٧١,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩(٤) .

ثانيا : النمو الصناعى وتطور الأهمية النسبية للصناعة فى الاقتصاد المصرى خلال فترة السبعينات

وفقاً للبيانات المتاحة يتبين أن القيمة المضافة فى القطاع الصناعى التابع لوزارة الصناعة والثروة المعدنية قد زادت من ٤٩٧,٧١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى ٧٧٦,٧٨٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١ وذلك على أساس أسعار ٦٥/١٩٦٦(٥) ويتضح من ذلك أن نسبة الزيادة الحقيقية فى القيمة المضافة فى تلك الفترة قد بلغت حوالى ٥٣٪ وأن متوسط معدل النمو السنوى الحقيقى من الناتج الصناعى خلال تلك الفترة هو ٦,٨٪ تقريباً .

وفيما يتعلق بالنصيب لكل من القطاع العام والقطاع الخاص من تلك القيمة ومعدل النمو السنوى فى كل منهما يتبين أن القيمة المضافة فى القطاع الصناعى العام قد زادت من ٣٤٥,١٩١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى ٥٢٦,٧١٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ أى بمعدل نمو سنوى حقيقى ٦,٥٪ كما أنها قد زادت فى القطاع الخاص الصناعى من ١٥٢,٥٢١ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٢٥٠,٠٢٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١(٦) أى بمعدل نمو سنوى حقيقى ٧,٤ ٪ . ويمكن القول أن المعدل يعتبر منخفضاً إذا ماقورن بمعدل النمو السنوى فى الناتج الصناعى الذى تحقق خلال الفترة من ١٩٥٣/١٩٥٤ إلى ١٩٦٣/١٩٦٤ والذى يبلغ حوالى ١٠٪(٧) .

(٣) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٠) الجزء الأول تطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى معهد التخطيط القومى ، القاهرة ابريل ١٩٨٢ ص ١١٨ .

(٤) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الأول ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٢ .

(٥) عالية محمد عبد المنعم المهدى ، تقييم أثر سياسة الانفتاح على قطاع الصناعات فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٢ .

(٦) المرجع السابق مباشرة .

(٧) روبرت مايرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٢٠ .

وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للصناعة فى خلال السبعينات فسنوضحها بالاسترشاد بثلاثة مؤشرات هامة هى تطور النصيب النسبى للصناعة من الدخل القومى وتطور النصيب النسبى للصناعة من الحجم الكلى للعمالة ثم تطور النصيب النسبى للسلع الصناعية بالنسبة لكل من الصادرات والواردات السلعية الإجمالية .

وسنتناول كل من هذه المؤشرات على الوجه التالى :

١ ــ تطور النصيب النسبى للصناعة فى القيمة المضافة على المســـتوى القومى خلال فترة السبعينات :

يلاحظ أنه فى خلال هذه الفترة لم يحدث تغيراً كبيراً فى النصيب النسبى للقطاع الصناعى فى القيمة المضافة على المستوى القومى ويتضح ذلك من الجدول الآتى الذى يبين تطور القيمة المضافة فى قطاع الصناعة والتعدين والبترول والقيمة المضافة على المستوى القومى .

جدول رقم (١)

تطور القيمة المضافة فى قطاع الصناعة والتعدين والبترول والقيمة المضافة على المستوى القومى خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

السنة	القيمة المضافة فى قطاع الصناعة والتعدين والبـــترول	القيمة المضافة على المستوى القومى	النصيب النسبى للصناعة من إجمالى القيمة المضافة ٪
١٩٧٣	٦٨٩,٥	٣٤٦٤,٥	٢٠
١٩٧٤	٨٤٢,٨	٤١١٠,٦	٢٠
١٩٧٥	٩٩٨,٥	٤٧٧٨,٨	٢١
١٩٧٦	—١٣٠٣,٥	—٥٧٨٧,٥	٢٣
١٩٧٧	١٥٨٧,٤	٧٣٩٩,٩	٢١
١٩٧٨	١٩٤٥	٩٠٠٨,١	٢٢
١٩٧٩	٣٣٨٦	١١٩٣٦,٥	٢٨

المصدر : د . محمد عبد الفتاح منجى ، دراسة تحليلية عن الأجور والإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٥٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١ ، ص ٤٥ .

ويتضح من الجدول السابق للقطاع الصناعى من إجمالى القيمة المضافة قد زاد ببطء شديد خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ . فقد بلغ ٢٠ ٪ فى عام ١٩٧٣ ثم أصبح ٢٢٪ فى عام ١٩٧٨ ولكن فى عام ١٩٧٩ أصبح يشكل ٢٨ ٪ من القيمة المضافة على المستوى القومى . وتعزى هذه الزيادة فى السنة الأخيرة بصفة أساسية إلى الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات الصناعية فى تلك السنة . فثلا طبقاً لبعض

التقديرات فإن الاستثمارات الصناعية المنفذة داخل البلاد طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ بلغت ٩٦,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ وفى عام ١٩٧٩ بلغت ١٦٠,٥ مليون جنيه(٨) .

٢ ــ تطور النصيب النسبى للصناعة من الحجم الكلى للعمالة :

يتضح من البيانات المتاحة أن النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتعدين والبترول إجمالى القوى العاملة لم يتغير إلا بصورة طفيفة جداً خلال فترة السبعينات كما يتضح من الجدول الآتى : ــ

جدول رقم (٢)

تطور عدد العاملين فى قطاع الصناعة والتعدين والبترول

والعاملين على مستوى الاقتصاد القومى خلال فترة السبعينات

العدد بالألف عامل

السنة	العاملين فى الصناعة والتعدين والبترول	إجمالى عدد العاملين على مستوى الاقتصاد القومى	نسبة العاملين فى الصناعة الصناعة إلى إجمالى العاملين ٪
١٩٧٠	١٠٣٨,٨	٨٥٣٠	١٢,١٨
١٩٧٣	١١٣٩,٧	٩٠١٩,٥	١٢,٦٣
١٩٧٤	١١٧٧,٨	٩٠٦٠,٦	١٣,٠٠
١٩٧٥	١١٧٥,١	٩٤٣٣,٣	١٢,٤٥
١٩٧٦	١١٩٩,٧	٩٥٠٤,٤	١٢,٦٢
١٩٧٧	١٢٤٧,١	٩٨٨٥,٥	١٢,٦١
١٩٧٨	١٢٩٧	١٠٢١٦,٤	١٢,٥١
١٩٧٩	١٣٥١,٩	١٠٥٦٠,٣	١٢,٨٠

المصدر : د . محمد عبد الفتاح منجى ، المرجع السابق ص ١١ ، ٤٠ .

ويتضح من الجدول السابق أن عدد العاملين فى قطاع الصناعة والتعدين والبترول قد زاد خلال فترة السبعينات من ١٠٣٨,٨ ألف عامل فى ١٩٧٠ إلى ١٣٥١,٩ ألف عامل فى عام ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٣٠٪ فى الوقت نفسه يلاحظ أن إجمالى عدد العاملين على مستوى الاقتصاد القومى قد زاد من ٨٥٣٠ ألف عامل فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠٥٦٠,٣ ألف عامل فى عام ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٢٤٪ . ويلاحظ

(٨) د. جوده عبد الخالق ، التعريف بالانفتاح وتطويره ، منشور فى « الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل تأليف مجموعة من الكتاب ، المركز العربى للبحث والنشر ، القـــاهرة ١٩٨٢ ، ص ٥٦ .

أيضاً أن نسبة العاملين فى قطاع الصناعة إلى إجمالى العاملين على مستوى الاقتصاد القومى تكاد تكون ثابتة خلال الفترة المشار إليها . فى عام ١٩٧٠ بلغت هذه النسبة ١٢,١٨ ٪ وفى عام ١٩٧٩ أصبحت ١٢,٨ ٪ أى بزيادة قدرها ٠,٦٢ ٪ فقط مما كانت عليه فى عام ١٩٧٠ وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لم تتغير إلا بصورة ضئيلة جداً فى السبعينات عما كانت عليه فى الستينات فمثلا بلغت هذه النسبة فى عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ حوالى ١١,٢٪[٩] .

وبمقارنة التغيرات التى حدثت فى القطاع الصناعى فى هذا الخصوص بنظيرتها فى القطاع الزراعى نجد أنها تختلف إلى حد كبير فمن جهة نجد أن عدد العاملين فى القطاع الزراعى زاد بنسبة ضئيلة للغاية خلال تلك الفترة . فتشير الإحصاءات إلى أن عدد العاملين فى القطاع الزراعى بلغ ٤٠٤٨,٣ ألف عامل فى عام١٩٧٠ وأصبح ٤١٦٥ ألف عامل فى عام١٩٧٩ أى زاد بنسبة قدرها ٠,٠٣ ٪ فقط بينما نسبة الزيادة فى عدد العاملين فى القطاع الصناعى بلغت ٣٠٪ خلال نفس الفترة . ومن جهة أخرى نسبة العاملين فى القطاع الزراعى إلى إجمالى العاملين قد بلغت حوالى ٤٧٪ فى عام ١٩٧٠ وانخفضت أيضاً إلى ٣٩ ٪ فى عام ١٩٧٩[١٠] .

ويمكن تفسير ذلك الانخفاض فى النصيب النسبى للقطاع الزراعى من إجمالى عدد العاملين بأن النمو الذى حدث فى ذلك القطاع خلال فترة السبعينات كان محدوداً جداً . فتشير البيانات إلى متوسط النمو فى الإنتاج الزراعى خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨١ بلغ ١,٩ ٪[١١] . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أنه خلال فترة السبعينات لم تحدث أية زيادة ملموسة فى مجال التوسع الأفقى كذلك لم تحدث زيادة ملموسة فى المساحة المحصولية رغم تحويل أراضى الحياض إلى الرى المستديم حيث بلغت المساحة المحصولية نحو ١١,٢ مليون فدان فى عام ١٩٨٠ بينما كانت ١٠,٤ مليون فدان فى عام ١٩٦٠ أى أن الزيادة فى المساحة المحصولية كانت بنسبة قدرها حوالى ٧ ٪ فقط خلال تلك الفترة .

أما فيما يتعلق بالنصيب النسبى لقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى – عدا الزراعة والصناعة – فى إجمالى عدد العاملين على مستوى الاقتصاد القومى فقد زاد من ٤٠,٨٢٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٥٨,٢٪ فى عام ١٩٧٩ . وهذا يرجع بصفة أساسية إلى التوسع فى قطاع الخدمات وبصفة خاصة الخدمات الحكومية الذى بلغ متوسط معدل النمو السنوى فيها ١٠,٧ ٪ فى الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨١[١٢] .

٣ ــ تطور النصيب النسبى للسلع الصناعية فى كل من الصادرات والواردات السـلعية :

من المعروف أن مصر تعانى من عجز مزمن فى ميزان مدفوعاتها وهو يرجع بصفة أساسية إلى العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى . فتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن الصادرات السلعية قد زادت

(٩) د. حسن عبد العزيز حسن ، تجربة التصنيع فى مصر ، الجزء الأول (تغير الهيكل القطاعى ودور الصناعة) مذكرة داخلية رقم ٤٤٧ معهد التخطيط القومى ، القـــاهرة ، ١٩٧٥ ص ٤٨ .

(١٠) د. محمد عبد الفتاح منجى ، المرجع السابق ، ص ٦ ، ٤٥ .

(١١) سيد أحمد البواب ، قضية الانتاج المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، المشاكل والحلول معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٧١ ، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٧ .

(١٢) مجلد الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦ .

من ٣٣٩,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ إلى ما قيمته ٦٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ أى أن قيمة الصادرات قد تضاعفت فى هذه الفترة فى الوقت الذى زادت الواردات فى نفس الفترة من ٤٠٩,٤ مليون جنيه فى عام ٧٠ / ١٩٧١ إلى ٢٦٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨[١٣] أى بنسبة زيادة قدرها ٥٤٢٪ .

وقد ترتب على الزيادة السريعة جداً فى قيمة الواردات والزيادة البطيئة نسبياً فى الصادرات السلعية فى الصادرات السلعية إن زادت نسبة الواردات إلى الناتج القومى خلال الفترة محل البحث زيادة ملحوظة فى الوقت الذى انخفضت فيه نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى الإجمالى – فبعد ماكانت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٣ تمثل ١٨٪ ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٧٩) إلى ٣١٪ وفى نفس الفترة انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلى من ١١,٤ ٪ إلى ٨,٦ ٪ وذلك على الرغم من الزيادة الضخمة فى صادرات مصر من البترول[١٤] .

هذا فيما يتعلق بالصادرات والواردات السلعية بصفة عامة أما بالنسبة للصادرات والواردات الصناعية وهى محل اهتمامنا فى هذا البحث فيلاحظ أيضاً أن معدل تزايد الواردات من السلع الصناعية كان أسرع بكثير من تزايد الصادرات الصناعية خلال الفترة محل الدراسةكوالجدول الآتى يوضح هذه الحقيقة :

جدول رقم (٣)

قيمة الصادرات والواردات الصناعية خلال الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٩

بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه

السنة	الصادرات الصناعية	الواردات الصناعية
١٩٧٣	١٥٠,٣	٢٧٣,٥
١٩٧٤	٢٢٢,٥	٢٠٢,٢
١٩٧٥	٢١٠,٦	١١٤٥,٦
١٩٧٦	٢٠٧,٦	١١٩٠,٤
١٩٧٧	٢٨٦,٩	١٦١٧,٣
١٩٧٨	٢٦٣,٨	٢٢٩٧
١٩٧٩	٤٥٤,١	٢٣٤٢,٩

المصدر : عالية محمد عبد المنعم المهدى ، مرجع سابق ص ٢٢٣ .

(١٣) د. على حافظ منصور ، مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع القاهرة ١٩٨٠ جدول ١ ، ٣ .

(١٤) د. محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، منشور فى كتاب « الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المرجع السالف الذكر ، ص ١٤٥ .

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة الصادرات الصناعية قد زادت خلال الفترة المشار إليها بنسبة ٢٠٢ ٪ بينما زادت الواردات الصناعية بنسبة ٧٥٧ ٪ .

ويمكن القول أن هناك أسباب عديدة لنباطىء معدل الزيادة فى الصادرات الصناعية منها أسباب متعلقة بجانب العرض مثل ارتفاع مستوى نفقة الإنتاج وانخفاض مستوى الجودة وانخفاض معدل النمو الصناعى فى بعض الصناعات نتيجة لتقدم العديد من وحدات الإنتاج وعدم توافر قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المعدات عند طاقتها المثلى . وهناك أسباب متعلقة بجانب الطلب وتتمثل أساساً فى القيود التى تفرضها البلاد الأخرى على الصادرات الصناعية المصرية إليها . فمثلا يلاحظ أن البلاد المتقدمة تفرض قيود على الكمية المسموح باستيرادها من المنتجات الصناعية المستوردة من البلاد النامية عموماً . فدول السوق الأوروبية المشتركة مثلا تحدد حصة لكل دولة نامية تصدر المنسوجات إلى دول السوق ولايمكن تصدير كمية أكبر من الكمية المقررة .

ويرجع التوسع الكبير فى الواردات إلى عدة عوامل أهمها الارتفاع الشديد فى الأسعار العالمية بجانب ما قامت به الحكومة من تخفيف لقيود الاستيراد نتيجة لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى أضف إلى ما ترتب على الزيادة السريعة للسكان من تعاظم الحاجة إلى استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية وأخيراً وليس آخرا فإن تطبيق سياسة التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات فى مجال السلع الاستهلاكية أدت إلى التزايد السريع للواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالنصيب النسبى لكل من الصادرات والواردات الصناعية إلى إجمالى الصادرات والواردات السلعية يلاحظ فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ بلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية ٣٢٪ من إجمالى الصادرات السلعية وكانت الصادرات من السلع الزراعية فى تلك السنة تمثل حوالى ٦٣٪ من إجمالى الصادرات السلعية بينما شكلت الصادرات من البترول الخام حوالى ٤٪ من الصادرات السلعية الإجمالية(١٥) وفى عام ١٩٧٩ تشير البيانات بلغ النصيب للصادرات الصناعية بما فيها البترول ومنتجاته حوالى ٧٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية . وفى الوقت نفسه تراجع النصيب النسبى للسلع الزراعية إلى حوالى ١٩ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية فى ذلك العام(١٦) .

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك من العديد من السلع الزراعية فضلا عن انخفاض معدل النمو فى الإنتاج الزراعى هذا بالإضافة إلى الطفرة الكبيرة التى حققها البترول ومنتجاته فى مجال الصادرات السلعية . فقد بلغ النصيب النسبى للبترول ومنتجاته حوالى ٥٤٪ من إجمالى قيمة الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٩ . وتتضمن الصادرات الصناعية المصرية بالإضافة إلى المنتجات

(١٥) د. على حافظ منصور ، المرجع السابق ص ٣٦ .
(١٦) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والعشرين ، العدد الثالث ١٩٨٣ ، ص ٤٥٨ .

البترولية صادرات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والسكر وبعض منتجات الصناعات الغذائية الأخرى مثل المربى والشربات والخضر والفواكه المحفوظة بالإضافة إلى ذلك تشمل بعض منتجات الصناعات الكيماوية والهندسية .

وبخصوص تطور النصيب النسبى للسلع الصناعية إلى إجمالى الواردات فيلاحظ بادىء ذى بدء أن تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات من مجال التصنيع فى مصر خلال عقدى الخمسينات والستينات أدى إلى زيادة النصيب النسبى للسلع الرأسمالية إلى إجمالى الواردات السلعية ونقص النصيب النسبى للسلع الاستهلاكية الصناعية . فمثلا فى عام ١٩٥٠ بلغ النصيب النسبى للسلع الاستهلاكية الصناعية ٢٧,٢٪ من إجمالى الواردات السلعية فى ذلك العام وانخفضت هذه النسبة إلى ١١,٢٪ فى عام ١٩٦٥ ثم إلى ٩,٥ ٪ فى عام ١٩٧٠ . ومن جهة أخرى فقد بلغ النصيب النسبى للسلع الرأسمالية ١٤,٦ ٪ من إجمالى الواردات فى عام ١٩٥٠ وأصبحت هذه النسبة ٢٣,٥ ٪ فى عام ١٩٦٥ ثم ٣١,٤٪ فى سنة ١٩٧٠(١٧) . أما بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة فلم تتغير إلا بصورة محدودة خلال تلك الفترة .

وكما هو واضح فإن التغيرات التى حدثت فى هيكل الواردات تعتبر أحد النتائج التى ترتبت على تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات فى مجال السلع الاستهلاكية والتى بدت واضحة فى ماقامت الحكومة بإعداده من خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان أول هذه الخطط برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة الذى تم إعداده للفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٢ والذى أدمجت الكثير من مشروعاته فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/١٩٦٤ . ولقد بدأ تطبيق هذه السياسة أولا فى مجال السلع الاستهلاكية التى تستخدم مواد أولية محلية كالمنسوجات والجلود ليمتد بعد ذلك ويشمل أغلب السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات وأجهزة الراديو وأدوات التكييف وسيارات الركوب . . الخ

وبطبيعة الحال فقد اختلف الوضع فى السبعينات نتيجة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وماترتب عنها من تخفيض القيود على الواردات والسماح بالاستيراد بدون تحويل عملة . وقد أدى ذلك إلى المغالاة فى استيراد السلع الاستهلاكية الصناعية المعمرة الأمر الذى نتج عنه زيادة النصيب النسبى للسلع الاستهلاكية الصناعية إلى إجمالى الواردات . فبعدما كان النصيب النسبى لتلك السلع ٩,٥ ٪ فى عام ١٩٧٠ زاد إلى ٢٣٪ فى عام ١٩٧٦ . أما بالنسبة للسلع الرأسمالية فقد انخفض نصيبها النسبى من ٣١,٤٪ فى عام ١٩٧٠ ليصبح ١٥٪ فى عام ١٩٧٤ ثم ارتفع إلى ٢٧ ٪ فى عام ١٩٧٦ . وبالنسبة للسلع الوسيطة فبلغ نصيبها النسبى ٣٧,٤٪ فى عام ١٩٧٠ وأصبح ٤٠,٣ ٪ فى عام ١٩٧٥ ثم انخفض إلى ٢٩,٦٪ فى عام ١٩٧٦(١٨) . ومن كل ذلك يتضح أن إجمالى النصيب النسبى للواردات من السلع الصناعية

(١٧) د. عمرو محيى الدين ، المرجع السالف الذكر ص ١٨٧ .

(١٨) انظر : د. جوده عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى (١٩٧١ ــ ١٩٧٧) ، بحث منشور فى المجلد الخاص بأبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ص ٣٧٩ . وانظر أيضا : د. محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ ــ ١٩٧٦) ، بحث منشور فى نفس المجلد السابق مباشرة ص ٣٢٧ .

المختلفة (الوسيطة والاستهلاكية والرأسمالية (قد بلغ ٧٨,٨ ٪ فى عام ١٩٧٠ وأصبح حوالى ٨٠٪ فى عام ١٩٧٦ . وبمقارنة ذلك بالوضع فى الخمسينات والستينات نجد أن هذه النسبة فى عام ١٩٥٠ بلغت حوالى ٨٢٪ ثم انخفضت فى عام ١٩٦٥ إلى ٧٢,٩٪ ومن ذلك نستنتج أن النصيب النسبى للواردات من السلع الصناعية قد اتجه إلى التناقص خلال فترة الخمسينات والستينات نتيجة لتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات ثم مال إلى الزيادة التدريجية فى خلال فترة السبعينات نتيجة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادية وما صاحبها من تخفيف القيود على الواردات من هذه السلع .

ثالثا : التغيرات فى هيكل الصناعة خلال فترة السبعينات :

يمكن القول أنه فى بداية الخمسينات كانت صناعات السلع الاستهلاكية تشكل النسبة العظمى من النشاط الصناعى المحدود فى البلاد فى ذلك الوقت وذلك نظراً لسيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى فى ذلك الوقت . وهذا يعتبر أمراً طبيعياً يتفق مع طبيعة المستثمرين من القطاع الخاص الذين يرغبون فى تحقيق عوائد سريعة ويبتعدون كلما أمكن عن التعقيدات المرتبطة بالأساليب الفنية والتكنولوجية الخاصة بالصناعات الرأسمالية غير أنه مع تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بدرجة كبيرة بعد قيام الثورة تغير هذا الوضع تدريجياً . حقاً أن الدولة طبعت سياسة الإحلال محل الواردات بصفة أساسية فى مجال السلع الاستهلاكية ولكنها عملت فى نفس الوقت على تحقيق هيكلا صناعياً متنوعاً إلى حدما . لذلك فإن الحكومة بالإضافة إلى اهتمامها بتنمية الصناعات الاستهلاكية عملت أيضاً على تخصيص قدراً ملحوظاً من الاستثمارات لتنمية الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك من أجل زيادة مساهمة هذه الصناعات فى القيمة المضافة . وقد نتج عن ذلك الوضع تغير النصيب النسبى لكل من تلك الصناعات فى القيمة المضافة بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى فترة الخمسينات .

فتشير البيانات إلى أن النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية إلى القيمة المضافة الإجمالية بلغ ٧٩,٨٪ فى عام ١٩٥٠ وانخفض إلى ٦٨,٤٪ فى عام ١٩٦٠ ثم أصبح ٦٣٪ فى عام ١٩٧٠/١٩٧١ . وفيما يتعلق بالصناعات الرأسمالية فقد بلغ نصيبها إلى إجمالى القيمة المضافة فى الثلاث سنوات السابقة ٢,٢٪، ٣,٥٪، ٦,٣٪ على التوالى. وبالنسبة للصناعات الوسيطة فقدبلغت هذه النسب الثلاث ٢٣,٨٪، ٢٧,١٪ ، ٢٩,٦٪ على التوالى[١٩] . وتجدر الإشارة إلى أن التوسع فى الصناعات الوسيطة قد تركز أساساً فى نطاق صناعة البترول والصناعات الكيمائية وبصورة خاصة صناعة الأسمدة ويمكن القول بصفة عامة أنه خلال فترة السبعينات استمر الانخفاض فى النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية واتجاه النصيب النسبى لكل من الصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة إلى التزايد كما يتضح من الجدول الآتى :

(١٩) انظر : د. عمرو محيى الدين ، المرجع السابق ص ١٨٨

جدول رقم (٤)

مساهمة كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية فى القيمة المضافة خلال الأعوام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩

نسبة مئوية

	١٩٧١/٧٠	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٩
الصناعات الاستهلاكية	٦٣	٥٤,٧٢	٥٠,٦٤	٤٩,٥
الصناعات الوسيطة	٢٩,٦	٣٤,٨٢	٣٥,٥٣	٣٣
الصناعات الرأسمالية	٦,٢	١٠,١٥	٩,٣٩	٨,٩
صناعات أخرى	١,٢	٠,٢٩	٤,٤	٨,٦
المجمـــوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : سميحة السيد فوزى، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل القطاع الصناعى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ .

د . رأفت شفيق ، التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثامن للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٧ .

ويتضح من الجدول أن النصيب النسبى لصناعات السلع الاستهلاكية فى القيمة المضافة اتجه إلى الانخفاض خلال فترة السبعينات من ٦٣٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٤٩,٥٪ فى عام فى عام ١٩٧٩ . أما صناعات السلع الوسيطة فقد تزايد نصيبها من ٢٩,٦٪ فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ إلى ٣٥,٥٣ ٪ فى عام ١٩٧٨ ثم انخفض إلى ٣٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ وذلك بسبب قيام بعض الصناعات إلى استيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة من الخارج فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى أما بالنسبة للصناعات الرأسمالية فهى فى كل السنوات لاتشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى وذلك لأنها لم تحظى بالاهتمام اللازم حيث أنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتتطلب قدراً كبيراً من المعرفة الفنية والتكنولوجية وسوقاً واسعاً لتصريف منتجاتها الأمر الذى لم يتحقق بالقدر الكافى فى الاقتصاد المصرى .

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للصناعات المختلفة داخل كل مجموعة من مجموعات الصناعات الثلاث المشار إليها فيمكن تحديدها فيما يلى وذلك وفقاً لبيانات عام ١٩٧٨[٢٠] .

(٢٠) انظر : سميحة السيد فوزى ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(أ) بالنسبة للصناعات الاستهلاكية :

يلاحظ هنا أن صناعة الغزل والنسيج تحيل الأهمية الأولى داخل هذه المجموعة وهى تساهم بنسبة ٤١,٨٨٪ من القيمة المضافة المتولدة فى الصناعات الاستهلاكية فتليها صناعة المواد الغذائية التى ساهمت بنسبة ٢٥,٩٥ ٪ وتأتى صناعة الملابس الجاهزة والأحذية فى المرتبة الثالثة وساهمت بنسبة ١٨,٦٦٪ ثم تلى ذلك صناعة التبغ وصناعة الطباعة والنشر فصناعة المشروبات فصناعة الأثاث والتركيبات وبمقارنة المركز النسبى لهذه الصناعات بما كان عليه الوضع فى عام ١٩٧٣ يتضح أن التغير الذى حدث ينصب أساساً فى أن صناعة الملابس الجاهزة والأحذية كانت فى عام ١٩٧٣ تحتل الخامس بعد صناعات الغزل والنسيج والمواد الغذائية والتبغ والطباعة والنشر . وكانت نسبة القيمة المضافة فى صناعة الملابس الجاهزة والأحذية حوالى ٣,٧٪ فى عام ١٩٧٣ بينما نجد أنها قفزت وأصبحت ١٨,٦٦ ٪ فى عام ١٩٧٨ .

(ب) بالنسبة للصناعات الوسيطة :

يلاحظ أن صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والسو والبلاستيك تشغل المركز الأول إذ تبلغ القيمة المضافة فيها ٤٩,٤ ٪ من القيمة المضافة المتحققة فى الصناعات الوسيطة وتأتى الصناعات المعدنية الأساسية فى المركز الثانى ٢٠,٤٣٪ وتحتل الصناعات التعدينية غير المعدنية المركز الثالث بنسبة ٩,٦٨٪ ثم صناعة المنتجات المعدنية عدا الماكينات والمعدات بنسبة ٨٪ ثم صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ثم صناعة الجلد ومنتجات عدا الأثاث بنسبة حوالى ٦٪ ثم صناعة الورق ومنتجات الورق وأخيراً صناعة الجلد ومنتجاته عدا الأحذية .

ويلاحظ أن المركز النسبى لهذه الصناعات لم يختلف بدرجة كبيرة فى عام ١٩٧٣ عن عام ١٩٧٨ .

(د) مجموعة الصناعات الراسمالية :

تشير البيانات المتاحة إلى أن صناعة معدات النقل تحتل المركز الأول فى الأهمية النسبية داخل هذه المجموعة حيث تبلغ نسبة مساهمتها فى القيمة المضافة المولدة فى الصناعات الرأسمالية حوالى ٤٦ ٪ فى عام ١٩٧٨ وفى عام ١٩٧٣ كانت هذه النسبة ٤٠,٧٩ ٪ وكانت فى تلك السنة تحتل المركز الثانى بعد صناعات الماكينات والمعدات والأجهزة الكهربائية التى احتلت المركز الأول فى تلك السنة . وتأتى فى المركز الثانى صناعة الماكينات والمعدات والأجهزة الكهربائية بنسبة ٤٤ ٪ فى عام ١٩٧٨ ، وأخيراً تأتى صناعة الماكينات والمعدات غير الكهربائية بنسبة حوالى ١٠٪ من القيمة المضافة المولدة فى الصناعات الرأسمالية .

رابعا : الاهمية النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص فى النشـــاط الصناعى :

لاجدال فى أن القطاع العام الصناعى يمثل الركيزة الأساسية للنشاط الصناعى فى مصر . وهذا يعنى أن القطاع الخاص الصناعى يعتبر محدود الأهمية بالمقارنة بالقطاع العام الصناعى . غير أن الأهمية النسبية

للقطاع الخاص أخذت فى التزايد تدريجياً نتيجة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وبالنظر إلى أرقام الإنتاج الصناعى وتطورها خلال فترة السبعينات يتضح تزايد النصيب النسبى للقطاع الخاص الصناعى من الناتج الكلى كما هو مبين فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٥)

إنتاج القطاع الصناعى العام والخاص خلال فترة السبعينات

بالمليون جنيه والأسعار الجارية

السنة	إنتاج القطاع العام		إنتاج القطاع الخاص		إجمالى الناتج
	القيمة	النسبة إلى إجمالى الناتج	القيمة	النسبة إلى إجمالى الناتج	
١٩٧٠	٩٨٨	٧٤,٧٩٪	٣٣٣	٢٥,٢١٪	١٣٢١
١٩٧٤	١٤٢٤	٧٤,٩٨٪	٤٧٥	٢٥,٠٢٪	١٨٩٩
١٩٧٥	١٥٦١	٧٠,٤٤٪	٦٥٥	٢٩,٥٦٪	٢٢١٦
١٩٧٦	١٧٢٤	٧٠,١٠٪	٧٣٥	٢٩,٩٠٪	٢٤٥٩
١٩٧٧	١٩٩٠	٧١,٥٠٪	٧٩٣	٢٨,٥٠٪	٢٧٨٣
١٩٧٩	٢٨٤٦	٦٩,٢٩٪	١٢٦١	٣٠,٧١٪	٤١٠٧

المصدر : د . رأفت شقيق ، دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية فى مصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٥ .

عالية محمد عبد المنعم المهدى ، تقييم أثر الانفتاح على قطاع الصناعات فى مصر ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٨٦ .

وكما هو واضح من هذا الجدول أن النصيب النسبى للقطاع الخاص الصناعى من الناتج الإجمالى أخذ فى التزايد منذ ١٩٧٤ فبعدما كان نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعى حوالى ٢٥٪ من إجمالى الناتج الصناعى فى عام ١٩٧٤ أصبح تكهذه النسبة حوالى ٣١٪فى عام ١٩٧٩ . وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الإجراءات التى اتخذتها الدولة فى ظل سياسة الانفتاح من إجراءات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته فى الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة .

ومن الجدول السابق يتضح أيضاً أن الناتج الصناعى فى القطاع العام قد زاد من ٩٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٤٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أى زاد بنسبة حوالى ١٧٨٪ خلال هذه الفترة بينما نجد أن الناتج الصناعى فى القطاع الخاص قد زاد فى نفس الفترة من ٣٣٣ مليون جنيه إلى ١٢٦١ مليون جنيه أى زاد بنسبة ٢٧٨ ٪ خلال تلك الفترة . وحيث أن جزءاً من هذه الزيادة يرجع إلى ارتفاع الأسعار لذلك فإن الاعتماد عليها لايوفر لنا مؤشرات دقيقة عن الزيادة الحقيقية فى الإنتاج ولكى يتم

التغلب على هذه المشكلة فإنه من الضرورى استبعاد أثر التغيرات فى الأسعار وذلك عن طريق الاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار .

وكما سبقت الإشارة فى هذا البحث أن القيمة المضافة فى القطاع الصناعى العام قد زادت بالأسعار الثابتة من ٣٤٥,١٩١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى ٥٢٦,٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ أى بنسبة زيادة قدرها حوالى ٥٢٪ خلال تلك الفترة وبمعدل نمو سنوى حقيقى قدره ٦,٥ ٪ كما أنها قد زادت فى القطاع الخاص الصناعى من ١٥٢,٥٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ إلى ٢٥٠,٠٢٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ أى بنسبة قدرها حوالى ٦٤٪ خلال تلك الفترة وبمعدل نمو سنوى حقيقى قدره ٧,٤ ٪ . ويتضح من ذلك أن معدلات النمو هذه تعتبر متواضعة إذا ما قورنت بتلك المعدلات التى تحققت خلال الفترة من أواخر الخمسينات حتى حوالى منتصف الستينات . ومن جهة أخرى فإنه يبدو أن معدل النمو فى الناتج الصناعى فى القطاع الخاص أكبر من نظيره فى القطاع العام ولا يخفى أن القطاع العام الصناعى قد تعرض للعديد من المشاكل والصعوبات التى أعاقت ولا زالت تعوق من فعالية الدور الذى يقوم به فى الإسراع بمعدلات التنمية الصناعية باعتباره يسيطر على معظم النشاط الصناعى فى البلاد . ومن أهم تلك المشكلات مايلى :

(أ) الطاقة العاطلة :

تعتبر مشكلة الطاقة العاطلة من المشاكل البارزة التى تعانى كثير من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام بما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة . والحقيقة أن الطاقة العاطلة والتى تقاس بالفرق بين الطاقة الإنتاجية الممكنة والطاقة الإنتاجية المستغلة فعلا إنما تشير إلى الضياع الذى يفقده المجتمع فى ناتجه القومى والذى كان من الممكن أن ترتفع به قدرة الاقتصاد القومى على مواجهة مشاكله . وفى الواقع نجد أن وجود الطاقة العاطلة يرجع إلى عدة عوامل منها عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالقدر الكافى وكذلك النقص فى الخبرات الفنية والمعارف التكنولوجية وفى المنظمين والعمال المدربين ومن العوامل أيضاً كثرة أعطال الآلات حيث أن عدداً من الآلات قد تجاوز عمره الإنتاجى ولم تستطع الشركات إجراء عمليات الإحلال اللازمة لقصور الاعتمادات الموجهة إلى عمليات الإحلال والتجديد من قبل الحكومة . وأخيراً وليس آخر فإن المنافسة الشديدة التى تعرض لها الإنتاج المحلى – فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى – فى بعض الفروع من المنتجات الأجنبية المماثلة قد ساهم أيضاً فى وجود الطاقة العاطلة فى تلك الفروع الإنتاجية المحلية التى تعرضت للمنافسة .

وبطبيعة الحال فإن وجود الطاقة العاطلة فى الشركات الصناعية إنما يعنى أن الانتاج فى هذه الشركات يتم عند مستوى مرتفع من التكلفة المتوسطة بالمقارنة مع ذلك المستوى الذى يمكن أن يسود لو لم يكن جانب من الطاقات الإنتاجية معطلا . ويترتب على وجود الطاقات العاطلة أيضاً حدوث نقص فى السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية مما يزيد أيضاً من احتمالات ازدياد الطاقة العاطلة فى القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى فى الوقت الذى لاتغطى فيه البدائل المستوردة هذا النقص الموجود فى السلع المختلفة .

ومن هنا يتضح أهمية العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاج مشكلة الطاقات العاطلة فى الشركات الصناعية .

(ب) العمالة الزائدة :

اتبعت الحكومة منذ الستينات سياسة للتوظف تلتزم الدولة على أساسها بإيجاد فرص عمل لخريجى الجامعات والمعاهد . ولما كان القطاع العام يسيطر على الجزء الأكبر من النشاط الصناعى فقد كان من الضرورى أن يستوعب جزءاً من قوة العمل التى تنمو بمعدلات مرتفعة . ولقد ترتب على ذلك وجود تناقض الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية حيث أن هناك نسبة من العاملين فى الشركات الصناعية لاتوجد حاجة حقيقية إليهم فهم يمثلون عمالة زائدة . ومن الأمثلة على ذلك أنه وجد أنه فى مصانع شركة النصر يعمل عشرة آلاف عامل فى إنتاج عشرة آلاف سيارة خاصة ولورى بينما ينتج نفس العدد فى أحد مصانع أسبانيا ١٠٠ ألف وحدة(٢١) .

وجاء فى أحد التقارير عن موقف قطاع الغزل والنسيج فى مصر فى منتصف السبعينات مع المقارنة بين العمالة المصرية التى تعمل فى مشروعات مماثلة بغرب أوربا (مع الأخذ فى الاعتبار نوع الآلات المستخدمة (وتبين من المقارنة أن هناك فائضاً فى العمالة فى مشروعات القطاع العام يبلغ ٤٠٠٪ فى عمليات الغزل والنسيج والتريكو ٢٥٠٪ فى التجهيز ، ٥٠٠ ٪ فى تفصيل الملابس(٢٢) .

(جـ) مشكلة التسعيرة الجبرية :

تخضع الكثير من شركات القطاع العام الصناعى لقيود سعرية تؤثر على معدل عائد الاستثمار فيها نظراً لأنها تؤثر على أرباحها وبالتالى فإنها تضعف من موقفها التنافسى بالنسبة لشركات القطاع الخاص والمشترك والتى لا تخضع لمثل هذه القيود . وليس هناك شك أن سياسة الحكومة فى تسعير المنتجات النهائية والمواد الأولية والسلع الوسيطة على نحو تحكمى دون مراعاة دقيقة للاعتبارات الاقتصادية والأسعار العالمية قد أدى إلى تحميل المشروعات التى تنتج هذه السلع أعباء متزايدة . ولا يخفى أن هذا الأمر يلحق بهذه المشروعات الخسائر التى تتزايد كلما زاد انتاجها .

(د) مشكلة نقص التمويل والسيولة :

تعانى كثير من الشركات الصناعية نقصاً فى أموالها السائلة بشكل يعطل تنفيذ مشروعاتها الجديدة أو تطوير إنتاجها وكذلك يعطل عمليات الإحلال والتجديد بها . وفى حالات كثيرة تكون المبالغ المعتمدة فى الميزانية لتمويل استثمارات الشركات أقل كثيراً من احتياجاتها الفعلية . وعلى سبيل المثال كانت قيمة المبالغ المعتمدة للاستثمارات فى خطة قطاع الصناعات الغذائية ٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩

(٢١) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢١٥

(٢٢) هبه حندوسه ، مستقبل القطاع فى مصر ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٠ .

بينما تبين أن مجموع الاستثمارات المطلوبة لهذه الشركات فى ذلك القطاع فى نفس العام قد بلغت ١٢٩ مليون جنيه(٢٣) .

هذا فيما يتعلق بأهم المشاكل التى يواجهها القطاع العام الصناعى والتى تقلل من فعالية أدائه ومساهمته فى النهوض بمستوى الإنتاج . ولا يفوتنا أيضاً أن نشير إلى أن القطاع الصناعى الخاص يعانى هو الآخر من بعض المشاكل التى تعرقل من انتشار وازدهار مختلف الأنشطة الصناعية الخاصة . ومن أمثلة هذه المشاكل التوسع فى استيراد بعض المنتجات الأجنبية المماثلة للمنتجات الوطنية وعدم قيام الحكومة بالتمييز بين النشاط الصناعى والنشاط التجارى عند فرض الضرائب وندرة الأيدى العاملة الماهرة والمدربة ونقص الخبرات الإدارية وتخلف طرق الإنتاج وعدم توفر وسائل التمويل الكافية . ولاجدال فى أن التصدى لتلك المشاكل سواء تلك التى يواجهها القطاع الصناعى العام أو الخاص واتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة للتغلب عليها يعتبر أمراً ذو أهمية بالغة للإسراع بعملية التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة .

الخلاصة

يتبين من هذه الدراسة أن معدل النمو فى القطاع الصناعى خلال فترة السبعينات كان منخفضاً بالقياس بنظيره الذى تحقق فى النصف الثانى من الخمسينات وخلال النصف الأول من الستينات فقد بلغ معدل النمو السنوى فى الناتج الصناعى حوالى ٦,٨٪ خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ بينما يلاحظ أن ذلك المعدل قد بلغ حوالى ١٠٪ خلال الفترة من ١٩٥٣ /١٩٥٤ إلى ١٩٦٣ /١٩٦٤ وهذا قد يرجع أساساً إلى حالة عدم الاستقرار التى اتسمت بها عملية التخطيط الاقتصادى خلال فترة السبعينات حيث تم إعداد ثلاثة خطط اقتصادية منها خطتين خمسيتين ولكن لم يتم تنفيذ أى منها .

وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد القومى يمكن القول بصفة عامة أنه لم يحدث تغيير كبير فى هذا الشأن خلال الفترة محل الدراسة . فمثلا بالنسبة للنصيب النسبى للصناعة فى القيمة المضافة الإجمالية فإنه زاد من ٢٠٪ فى عام ١٩٧٣ إلى ٢٢٪ فى عام ١٩٧٨ ثم زاد إلى ٢٨٪ فى عام ١٩٧٩ . وتعزى هذه الزيادة فى السنة الأخيرة إلى الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الاستثمارات الصناعية فى تلك السنة . وإذا نظرنا إلى النصيب النسبى لقطاع الصناعة من إجمالى القوة العاملة نجد أنه قد زاد بصورة محدودة جداً فقد زاد من ١٢,١٨ ٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٨٥ ٪ فى عام ١٩٧٩ . وبخصوص التطورات فى الصادرات والواردات الصناعية فيلاحظ أنه فى عام ١٩٧٠ بلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية ٣٢٪ من إجمالى الصادرات السلعية بينما شكلت الصادرات من السلع الزراعية ٦٣٪ والبترول إلى ٤ ٪ . وفى عام ١٩٧٩ انخفض النصيب النسبى للسلع الزراعية إلى ١٩٪ فقط وأصبحت صادرات البترول الخام ومنتجاته تشكل ٥٤٪ من قيمة الصادرات السلعية وتشكل

(٢٣) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٧ .

السلع الصناعية الأخرى حوالى ٢٧٪ من قيمة الصادرات السلعية أما بخصوص الواردات من السلع الصناعية فقد مال نصيبها النسبى نحو التزايد خلال فترة السبعينات نتيجة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وتخفيف القيود على الواردات .

أما بخصوص التطورات فى هيكل الصناعة فيلاحظ أن فترة السبعينات قد شهدت انخفاضاً فى النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية من إجمالى القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى واتجاه نصيب كل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية نحو التزايد . وهذا قد يرجع أساساً إلى زيادة اهتمام الحكومة بصناعات السلع الوسيطة والرأسمالية وذلك لتحقيق التنويع فى الهيكل الصناعى . ورغم ذلك فإن المركز النسبى لصناعات السلع الرأسمالية لازال منخفضاً جداً فقد زاد نصيبها النسبى من القيمة المضافة الإجمالية المتولدة فى القطاع الصناعى من ٦,٢٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٨,٩ ٪ فى عام ١٩٧٩ .

وعلى الرغم من أن النصيب النسبى للقطاع الصناعى الخاص قد أخذ فى التزايد خلال عقد السبعينات نتيجة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى إلا أن القطاع الصناعى العام لازال يهيمن على الجانب الأعظم من النشاط الصناعى فى البلاد . وعلى ذلك فإن التصدى للمشاكل العديدة التى يعانى منها ذلك القطاع ووضع الحلول المناسبة لها يعتبر أمراً ذو أهمية بالغة للإسراع بعملية التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة .

المراجـــع

١ ــ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس والثلاثون العدد الأول ، القاهرة ١٩٨٢ .

٢ ــ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والعشرين ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ .

٣ ــ د . جودة عبد الخالق ، « التعريف بالانفتاح وتطوره » منشور فى : الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، تأليف مجموعة من الكتاب ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

٤ ــ د . جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ ــ ١٩٧٧ ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٨ .

٥ ــ د . حسن عبد العزيز حسن ، تجربة التصنيع فى مصر الجزء الأول (تغير الهيكل القطاعى ودور الصناعة (مذكرة داخلية رقم ٤٤٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٥ .

٦ ــ د . رأفت شفيق ، التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثامن للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٣ .

٧ – د. رأفت شفيق ، دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٠ .

٨ – روبرت مابروو سمير رضوان ، التصنيع فى مصر (١٩٣٩ – ١٩٧٣) السياسة والأداء ، ترجمة د . صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

٩ – سيد احمد البواب ، قضية الإنتاج المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، المشاكل والحلول معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٧١ ، ١٩٨٣ .

١٠ – سميحة السيد فوزى ، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل القطاع الصناعى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٤ .

١١ – عالية محمد عبد المنعم المهدى ، تقييم أثر سياسة الانفتاح على قطاع الصناعات فى مصر ، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٤ .

١٢ – د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ .

١٣ – د. على حافظ منصور ، مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٠ .

١٤ – د. عمرو محيى الدين ، تصميم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٥ – د. محمد عبد الفتاح منجى ، دراسة تحاليلية عن الأجور والإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٥٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٣ .

١٦ – د. محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ – ١٩٧٦) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٨ .

١٧ – د. محيا على زيتون ، « النمو الاقتصادى ونمطه (فى د. جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

١٨ – د. مصطفى السعيد ، الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين القاهرة ١٩٨١ .

١٩ – معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٢٠) الجزء الأول ، تطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٠ – د. هبة حندوسة ، مستقبل القطاع العام فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨١ .

حرب الفضاء وقضية الحد من التسلح النووى

دراسة بقلم
الدكتورة نازلى معوض احمـــد

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ـــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـــ جامعة القاهرة

تميزت قضية الحد من التسلح النووى بين القطبين فى الشهور القليلة الأخيرة بمتغيرات جديدة ذات فعالية وتأثير بالغين فى تحديد مسارات هذه القضية المصيرية للسلام العالمى .

أول هذه المتغيرات تمثل فى صعود شخصية جديدة تماماً فى كل سماتها السياسية الذاتية إلى قمة الزعامة فى الكرملين بالاتحاد السوفيتى .

وثانيها هو استئناف المحادثات المباشرة الرسمية على أعلى مستوى فى وفى نطاق أعرض من السابق بين الجانبين الأمريكى والسوفيتى حول إجراءات الحد من التسلح النووى التاكتيكى والاستراتيجى والفضائى – فى جنيف .

وثالثها هو تركز الصراع الدبلوماسى والحرب الدعائية بين القطبين حول متغير حديث نسبياً فى مجالات التسلح النووى ، ألا وهو مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى النووى فى الفضاء أو وفقاً للتسمية الشائعة « حرب الكواكب » أو « حرب النجوم » .

ورابع تلك المتغيرات المؤثرة فى الطور الأخير والحالى من قضية حوار الدولتين العظميين بشأن التعادل النووى بينهما ، كان هو لقاء القمة الذى تم فى جنيف يومى ١٩ و ٢٠ نوفمبر الماضيين بين رئيسى الولايات المتحدة ريجان والسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى جورباتشوف .

وخامس تلك الظواهر المستجدة فى هذه القضية العالمية هى مواقف عواصم أوربا الغربية ومختلف فئات الرأى العام الأوربى من العرض الأمريكى بمشاركة أوربا الغربية فى أبحاث وتطبيقات برامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

وتتركز هذه الدراسة فى تحليل كل من تلك الظواهر الجديدة المذكورة سواء من حيث بنيتها الذاتية أومن زوايا تفاعلاتها التبادلية المؤدية إلى الطور الحالى من هذه القضية الخطيرة بالنسبة لمستقبل الحضارة البشرية .

سيد جديد فى الكرملين :

فى يوم ١١ مارس سنة ١٩٨٥ أعلنت موسكو نبأ وفاة الرئيس قسطنطين تشيرنينكو . وبذلك فقد الاتحاد السوفيتى فى غضون ٢٨ شهراً ثلاثة من قادة الكرملين وهم ليونيد بريجنيف عام ١٩٨٢ ثم أندروبوف عام ١٩٨٤ وأخيراً تشرنينكو وبعد ساعات قليلة فقط من إعلان النبأ ولأول مرة فى التاريخ السوفيتى اختار المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ، فى اقتراع واحد بالإجماع ، ميخائيل جورباتشوف أصغر أعضاء المكتب السياسى سناً . (٥٤ عاماً) سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعى السوفيتى .

جاء ميخائيل جورباتشوف لقمة الزعامة السياسية فى بلاده ، ممثلا بحكم سنه للأجيال الجديدة نسبياً من الشعب السوفيتى ، ممن ولدوا بعد الثورة ونضجوا فى الخمسينات من هذا القرن ليجدوا أن الاتحاد السوفيتى هو ثانى أكبر دولة فى العالم المعاصر ، أو الطرف المقابل فى النظام الدولى الحالى للولايات المتحدة الأميركية (١) وهذا الاعتبار المذكور يجعل هذا الزعيم الجديد للولايات المتحدة أكثر دراية وإلماماً بطبيعة المشكلات التى تواجه المجتمع السوفيتى الحالى ، وبحقيقة طموحات وآمال الأجيال الجديدة السوفيتية . فضلا عن انتمائه « العمرى » المذكور يحرره شخصياً من بعض العقد الفكرية التى كانت تتحكم فى الحرس القديم الذى عاصر الثورة البلشفية فى ميلادها وأيام نشأتها الأولى ، وذلك مثل مشاعر الخوف من انتكاسة الاشتراكية السوفييتية أو ارتدادها ، ومثل الخوف من التعرض لغزو خارجى مضاد لبلادهم وكانت هذه المخاوف أو العقد لها تفسيرها الموضوعى لدى الحرس القديم فى الحزب الشيوعى السوفيتى ، وكانت تلك هى قضاياهم الحيوية وشغلهم الشاغل عندما انخرطوا فى العمل السياسى فى الثلاثينات والأربعينات . إلا أن الظروف الدولية اختلفت جذرياً بعد الحرب العالمية الثانية .

كذلك يتميز جورباتشوف عن جميع الزعماء السوفييت الذين تولوا السلطة القيادية الحزبية عبر تاريخ الدولة السوفيتية – باستثناء لينين – يتميز عنهم جميعاً وفرة تحصيله العلمى الذى جمع بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية . ذلك أن جورباتشوف حاصل على دبلوم الحقوق من جامعة موسكو كما أنه حائز على دبلوم الهندسة الزراعية من معهد تسارو بول فى الهندسة الزراعية . ولاشك أن معرفته القانونية تقربه من مؤسسى الدولة السوفييتية لينين لأنه كان قانونياً أولا ومفكراً سياسياً ثانياً .

كذلك تنوعت أطلاله جورباتشوف على العالم مما يفضله عن جيل الرعيل الثانى من القادة السوفييت الذين لم يروا مايجرى فى العالم المحيط إلا من خلال التقارير والمراسلات . فقبل أن يتولى جورباتشوف منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى زار دول أوربا الغربية مثل بلجيكا وفرنسا

(١) الأهرام « جورباتشوف والتحرر من مخاوف الحرس القديم » ، فى يوم ١٩٨٥/٣/١٥ — New York Tinmes, 14/3/1985.

وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية والبرتغال . كذلك زار جورباتشوف من الدول الاشتراكية متغوليا وفيتنام . كما عبر المحيط لزيارة كندا والاطلاع على أحدث الأساليب الفنية فى تطوير وإنعاش الإنتاج الزراعى .

وكشف الخطاب الأول الذى ألقاه جورباتشوف على أثر انتخابه ، أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى عقب إعلان وفاة تشيرنينكو ، عن أولويات النظام الحاكم السوفييتى فى المرحلة المقبلة ، وكذلك أوضح هذا الخطاب أوليات نهج جورباتشوف وحركته على النطاقين الداخلى والخارجى(٢) .

فعلى النطاق الداخلى الحزبى أشار الزعيم الجديد إلى أن الخط الاستراتيجى الأيديولوجى الذى الذى أصدره المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى والذى انعقد فى ربيع عام ١٩٨١ وكذلك الاجتماعات الموسعة للجنة المركزية هو الخط الذى تابعه أندروبوف وتشيرنينكو من بعده . وأضاف جورباتشوف بأن ذلك يتمثل فى اكتمال نظام العلاقات الاجتماعية وهو مايتجلى فى تحسين تطور ظروف الحياة والظروف المادية والنوعية الكيفية للعمل والصياغة الروحية . وحدد ذلك فى توسيع حقوقه استقلال المؤسسات ورفع الاهتمام بإنتاجية العمل وهذا يعنى فى تقديره « إخضاع كل الوسائل كلية للتطور الاقتصادى لصالح الشعب السوفييتى » .

وأهاب جورباتشوف بضرورة متابعة وتعميق « الديمقراطية الاشتراكية » وفعالية عمل المؤسسات التعليمية وحث جورباتشوف عمل التصدى للنواقص فى دعم النظام والوطنية والأممية أو العالمية .

ثم انتقل جورباتشوف إلى أن التصور الأول للحزب والدولة يكمن فى الإبقاء والمحافظة وتقوية الصداقة الأخوية بكل طريقة مع الأصدقاء والحلفاء وحدد هؤلاء الأصدقاء والحلفاء بأنهم بلدان المجموعة الاشتراكية الداخلة فى إطار منظمة دول حلف وارسو الدفاعى ومنظمة الكوميكون الاقتصادية . ثم تابع على الفور بأن الاتحاد السوفييتى يسعى لتحسين جدى فى علاقاته مع جمهورية الصين الشعبية ويعتقد أن ذلك ممكن طالما توافر جو من « الندية والمساواة والمعاملة بالمثل » .

وبعد ذلك انتقل جورباتشوف ليقول فى عبارات عامة أن بلاده قد « دعمت على الدوام نضال الشعوب التى تكافح من أجل التحرر من القهر الاستعمارى وأن عواطف بلاده تمتد إلى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تلك البلدان التى فى تصوره قد اتبعت طريق « دعم الاستقلال والتجديد الاجتماعى » .

وكان ثالث الأولويات هو ماتناول العلاقات مع الدول الرأسمالية حيث أشار بأن منهجه ينطوى على الأخذ بسياسة التعايش السلمى والرغبة الطيبة السوفيتية التى تستجيب لمبادلة الثقة بثقة . ولفت

(٢) الأهرام « سلطة الكرملين بين السلف والخلف ــ كيف حدد جورباتشوف الأولويات السوفيتية » ــ فى يوم ١٧ مارس سنة ١٩٨٥ .
Washington Post, 15/3/1985.

جورباتشوف النظر فى هذا المجال إلى السياسة التى اتبعت فى السبعينات وما أدت إليه من تعاون سلمى متبادل الفوائد والثمار لأنها فى تصوره كانت تقوم آنذاك على مبادىء المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية . وبطريقة غير مباشرة ألمح جورباتشوف أن خطوات جديدة فى أطار هذه الخطوط السالفة » قد تكون مقبولة للتطوير .

وبالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية أشار جورباتشوف إلى أن بلاده وحزبه لايستهدفان الحصول على مزايا أحادية فوق الولايات المتحدة أو على دول حلف الأطلنطى ولا التفوق العسكرى عليه ولكن بلاده فى المقابل تطالب بانتهاء وليس استمرارية سباق التسلح ومن ثم تعرض تجميداً لكل الترسانات النووية العسكرية وإنهاء نصب الصواريخ النووية وتخفيض واقعى فى مخازن الأسلحة وليس تطوير أنظمة أسلحة جديدة .

ومن جهة أخرى كانت اجتماعات الزعيم السوفييتى الجديد بزعماء العالم الذين اشتركوا فى تشييع جنازة الرئيس تشيرنينكو فرصة مواتية لإظهار ملامح العهد الجديد فى الاتحاد السوفييتى فتركزت محادثات جورباتشوف مع كل من مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا والرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران وهيلموت كول مستشار ألمانيا الغربية ، حول العلاقات بين الشرق والغرب ومعارضة الاتحاد السوفييتى لمشاركة أوربا الغربية فى برنامج حرب الفضاء الأمريكى . كذلك قدم جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى – عقب انتهاء الجنازة الرسمية ، دعوة من الرئيس ريجان إلى الزعيم السوفييتى الجديد لعقد قمة سوفييتية أميركية فى وقت قريب .

وهكذا قدمت واشنطن مبادرة إيجابية جديدة إلى سيد الكرملين الشاب (نسبياً) تزامنت مع بدء جولة جديدة من محادثات جنيف حول الحد من سباق التسلح النووى بين المعسكرين .

استئناف محادثات جنيف فى مارس ١٩٨٥ :

فى يناير ١٩٨٥ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على أن يتم استئناف مباحثات الحد من التسلح النووى فى جنيف يوم ١٢ مارس سنة ١٩٨٥ وذكر بيان صادر فى وقت واحد فى موسكو وواشنطن أن الدولتين وافقتا على مكان وزمان استئناف كافة مفاوضات التسلح والتى كانت متوقفة آنذاك منذ ١٤ شهراً . وذكرت وكالة تاس فى بيان لها حول استئناف مفاوضات التسلح مع واشنطن أن الحكومة السوفيتية قررت تعيين المفاوض السوفييتى فيكتور كاربوف رئيساً لوفدها فى المفاوضات فى أفرع مباحثات التسلح الثلاثة وهى المباحثات حول الأسلحة الاستراتيجية والصواريخ النووية التاكتيكية متوسطة المدى وأسلحة الفضاء . وأوضحت الوكالة أن كاربوف سيتفاوض فى فرع واحد من مباحثات التسلح وسيتفاوض فى الآخرين السفيران يولى كفيتسفكى وإليكسى أبو خوف . وكانت واشنطن قد أعلنت بدورها أنها اختارت ماكسى كامبلمان رئيساً لوفد مفاوضاتها مع السوفييت(٣) .

(٣) انظر أيضا : « محادثات ستارت والطرف الثالث » . السياسة الدولية — عدد ٧٠ — اكتوبر ١٩٨٢ ص ٤٢ — ٦٤ و « سباق الصواريخ النووية ومحادثات ستارت » — السياسة الدولية — عدد ٧٥ يناير ١٩٨٤ — ص ٢٦ — ٥٢ و « الجديد فى محادلات التسلح النووى » . السياسة الدولية — عدد ٨٠ ابريل ١٩٨٥ — ص ٨٠ — ٩٨ .

واستأنف الوفدان الأمريكى والسوفييتى بالفعل الجولة الجديدة من هذه المحادثات يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٨٥ ، ولدى كل منهما قناعات راسخة تناقضية بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء التى أعلنها ريجان ويصر عليها إصراراً ثابتاً .

وقد كان الاعتقاد السائد حتى نهاية السبعينات أن الردع المتبادل بين القوتين العظميين هو أكبر ضمان لعدم نشوب حرب نووية لأن كلا من موسكو وواشنطن تدرك أن من يوجه الضربة النووية الأولى لن يفلت من تعرضه للضربة الثانية . ولكن هذا المفهوم بدأ يتغير مع بداية التكفير الجدى لدى كل من القوتين فى استخدام الفضاء الخارجى من أجل تدمير الصواريخ الهجومية العابرة للقارات قبل وصولها إلى أراضيها وهو مايعرف الآن بحرب الكواكب(٤)

فلو حققت إحدى القوتين تفوقاً واضحاً فى هذا المجال فإن الردع المتبادل الذى كان سائداً حتى نهاية السبعينات سيصبح محل شك كبير ويبدأ الرعب النووى من جديد فى العالم .

تلك هى المخاوف التى حملها معه الوفد السوفييتى إلى جنيف مع استئناف محادثات الحد من التسلح النووى . ولذلك فإن الوفد الأمريكى توجه إلى جنيف ولديه مهمة محددة تتمثل فى العمل بكل السبل على تهدئة مخاوف السوفييت من برنامج حرب الكواكب الأمريكى الذى مازال فى مرحلة الأبحاث التى قد تستغرق خمس سنوات وتتكلف حوالى ٢٦ مليار دولار .

ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير نظام دفاعى لتدمير الصواريخ المعادية العابرة للقارات إمابواسطة محطات أرضية تطلق أشعة الليزر التى تنعكس على مرايا تدور فى الفضاء حول الأرض لكى تصيب الصاروخ بعد إطلاقه وتدمره ، وإما بواسطة أقمار حاملة لأجهزة توليد أشعة الليزر التى تطلق تلك الأشعة نحو الصواريخ مباشرة وتدمرها قبل وصولها إلى الأراضى الأمريكية .

وفى إطار عملية التهدئة هذه فإن روبرت ماكفرلين المستشار السابق للرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى وهو واحد من كبار المخططين للسياسة الأمريكية فى مجال الحد من التسلح ــ أوضح النقاط التالية قبل أيام من بداية محادثات جنيف فى جولتها الجديدة(٥) :

أولا : تعهد ريجان بأن ينسق مع موسكو أى عملية لنشر نظام دفاعى جديد فى الفضاء وبأن الولايات المتحدة لن تنشر مثل هذا النظام بصفة منفردة من جانب واحد . وإذا أثبتت التكنولوجيات الدفاعية فى المستقبل أن بإمكانها توفير نظام دفاعى ضد الصواريخ العابرة للقارات فإن واشنطن

---

(٤) الاهرام « حرب الكواكب على مائدة جنيف » فى يوم ١٩٨٥/٣/١٦
— Alton Frye, "Strategic Build-Down : Acontesct for Restraint", Foreign Affoirs, Winter 1983/84.

(٥) النيويورك تايمز فى ١٩٨٥/٣/٩
— Cornes Lord "Rethinhing On-Site Inspection in U.S. Arms Control Policy", Strategic Review, Spring 1985.

سوف تتفاوض عندئذ مع موسكو حول السبل الكفيلة بإدماج النظام الدفاعى فى بنيان قوة الدولتين معاً بطريقة مستقرة .

ثانيـاً : لن يمول الكونجرس الأمريكى النظام الدفاعى الفضائى مادامت الولايات المتحدة مستمرة فى احتفاظها بقوتها النووية الهجومية الفعالة لأنه لو أقدم الكونجرس على تلك الخطوة لأعطى هذا انطباعاً بأن واشنطن أصبحت لديها القدرة على توجيه الضربة النووية الأولى مما يزيد من مشاعر عدم الاستقرار والقلق لدى القوة العظمى الأخرى .

ثالثـاً : من السابق جداً لأوانه تحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تنشر النظام الدفاعى فى الفضاء فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق للحد من التسلح مع موسكو يرضى واشنطن أو يزيل ماليها من قلق .

رابعاً : إن لم توافق موسكو على التنسيق مع واشنطن فى مجال نشر أسلحة الفضاء الدفاعية المضادة للصواريخ العابرة للقارات فإن واشنطن لا يمكنها عندئذ أن تقدم على خفض صواريخها ، الهجومية التى ستظل ضرورية لمواجهة القدرة النووية الهجومية السوفييتية .

والواقع أن أسلحة الفضاء الدفاعية أو أسلحة حرب الكواكب برزت كعامل حاسم وجديد فى صراع القوتين العظميين خلال الفترة السابقة على هذه الجولة الجديدة من محادثات الحد من التسلح النووى أى منذ انهارت محادثات جنيف فى أواخر عام ١٩٨٣ بين الجانبين حول خفض الرؤوس النووية التى يتم تركيبها على الصواريخ العابرة للقارات – ومجموعها ١٥٠٠٠ رأس نووية لدى موسكو وواشنطن – وحول الصواريخ الأوربية متوسطة المدى بعد أن قررت واشنطن البدء فى نشر صواريخ بيرشنج – ٢ وكروز متوسطة المدى فى أراضى ٥ دول أوربية غربية .

ودخلت واشنطن هذه الجولة من محادثات الحد من التسلح النووى فى مارس الماضى لتحقيق الأهداف الثلاثة التى ترمى إليها من مفاوضات الحد من التسلح . وهذه الأهداف الثلاثة هى : أولا ضمان عدم قدرة أى من الطرفين على توجيه الضربة الأولى للطرف الآخر . وثانياً : تحقيق توازن استراتيجى بين الدولتين ، وثالثاً تحقيق استقرار ثابت وقائم على قدرة كل منهما الأكيدة على ردع الآخر .

ويلاحظ المراقبون فى هذا الصدد أنه على الرغم من أن قوة الولايات المتحدة ، العسكرية والنووية لم تزد كثيراً عما كانت عليه فى السبعينات إلا أن واشنطن استطاعت منذ أوائل الثمانينات أن ترفع من إنفاقها العسكرى بشكل يفوق كل قدرات الاتحاد السوفييتى على الإنفاق العسكرى كما أن واشنطن استأنفت دورها المبادر على الساحة العالمية وأصبحت تتصدر دول العالم فى امتلاك مقومات الثورة الصناعية الجديدة القائمة على التقدم الألكترونى والتكنولوجيا العالية ، هذا فضلا عن قوة الاقتصاد الأمريكى ولذلك رأى المراقبون الغربيون أن جميع الاعتبارات المذكورة لابد

وأن تقنع الاتحاد السوفييتى بأنه سيدفع ثمناً باهظاً لأية مغامرة جديدة يقدم عليها ومن ثم يتجه السوفييت إلى الاعتدال فى مفاوضاتهم الجديدة مع الأمريكيين حول الحد من الأسلحة النووية .

ومحادثات جنيف بين العملاقين لايرجى منها وقف سباق التسلح النووى وقفاً فعالا نهائياً أو مرحلياً ، بل أن مجموعة من الخبراء العسكريين صرحوا بأن سباق التسلح هذا سيستمر بغض النظر عما يتم الاتفاق عليه فى جنيف (٦) ذلك بالنظر إلى العديد من البرامج العسكرية الأمريكية التى تم البدء فى تنفيذها بالفعل ومن الصعب التراجع عنها لأن القوى المستفيدة من هذه البرامج سواء من أصحاب الصناعات المتصلة بصناعة الأسلحة أو الباحثين العسكريين أو المخترعين أو المسئولين بوزارة الدفاع ، لابد وأن تقاوم بعنف أية محاولة لوقف هذه البرامج .

وحذر جيروم وايزنر الذى كان يعمل كمستشار علمى فى فترة رئاسة الرئيسين الأمريكيين السابقين كيندى وجونسون أن المشكلة التى تواجهها الولايات المتحدة ليست الحد من تصاعد قوة المؤسسة الصناعية العسكرية ولكن الحد من حدوث تغير كامل فى الثقافة الأمريكية يحولها إلى ثقافة عسكرية بمعنى إخضاع جميع القرارات الخاصة بالسياسة الداخلية أو الخارجية إلى الأهداف التى تحددها المؤسسة الصناعية العسكرية .

وتشير وكالة رويتر فى تقريرها الذى تضمن الأفكار المذكورة ، إلى أن الصناعات الدفاعية الأمريكية تعد أسرع القطاعات الاقتصادية الأمريكية نمواً وتطوراً وقد خصص لها نحو ألف مليار دولار من الاعتمادات منذ عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن ينفق عليها ألفا مليار دولار حتى عام ١٩٩٠ بل أن الطلبات المحددة بالفعل لأنتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المرتبطة بها تجاوزت ٣٠ مليار دولار سنوياً — كما يعمل فى هذه الصناعات أكثر من ٢,٥ مليون عامل أى حوالى ٣٪ من إجمالى القوى العاملة الأمريكية .

وينتهى تقرير رويتر هذا بالتحذير من أن عهد الحظر الشامل للأسلحة قد انتهى لأن التوصل إلى اتفاقات بشأنها يستغرق فترة طويلة من الزمن فى حين أن التكنولوجيا العسكرية — خاصة النووية — تتطور بسرعة وتشجع رجال الصناعة على إنتاج أسلحة جديدة بزعم أنها يمكن أن تستخدم كوسيلة للضغط خلال المفاوضات مع القطب السوفييتى .

واتضحت مصداقية هذا الرأى المتضمن فى تقرير رويتر فى اليوم الثانى لاستئناف محادثات جنيف عندما حصل ريجان على ما وصفه بأنه انتصار هام لسياسته الدفاعية ، وذلك بموافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على إنتاج ٢١ صاروخاً نووياً عابراً للقارات من طراز « ام — اكس » وذلك

---

(٦) تقرير لوكالة رويتر للأنباء ، « سباق التسلح يستمر رغم أية اتفاقيات فى جنيف » ١٩ فبراير سنة ١٩٨٥ .

— Mary H. Cooper "Arms Control Negotiations", FEditorial Research Reports, Feburary 22, 1985, pp. 164-166.

بعد حملة من الدعاية المكثفة التى قام بها ريجان شخصياً من أجل هذه الصواريخ . وجاء ذلك فى نفس الوقت الذى فازت فيه الحكومة البلجيكية فى اقتراع للثقة حول قرارها بنشر ١٦ صاروخاً من طراز كروز فى أراضيها . وقد وصف هذا التطور بأنه انتصار آخر لريجان شخصياً .

ورغم ذلك صوتت لجنة الاعتمادات فى مجلس النواب الأمريكى الذى يشكل أعضاء الحزب الديمقراطى الأغلبية داخله ضد مشروع الرئيس ريجان لإنتاج ونشر صواريخ إم – اكس ورفضت اللجنة الموافقة على هذه الاعتمادات التى طلبها ريجان بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل ٢٦ صوتاً .

وفى رد فعل فورى اتهم الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة « بالنفاق » كما اتهمت وكالة تاس السوفيتية ريجان « بالهمجية والنزعة العسكرية » وقالت أن الموافقة على تمويل أكثر من ٢١ صاروخاً جديداً من طراز إم – إكس يؤكد أن الولايات المتحدة ليست جادة فى محادثات التسلح فى جنيف أو فى نيتها لخفض الأسلحة . وأشارت إلى أنه لايوجد أى منطق فى الاعتقاد بأن إنتاج سلاح جديد سيساعد فى خفض الترسانات النووية لدى كل من الدولتين العظميين . وفى الوقت نفسه أعرب المفاوضون السوفييت فى محادثات التسلح بجنيف عن عدم ارتياحهم للموقف الأمريكى فى المفاوضات وخاصة فيما يتعلق بمسألة أسلحة الفضاء .

وفى مواجهة رفض مجلس النواب الأمريكى لإنتاج ٢١ صاروخاً نووياً هجومياً جديداً من طراز إم . إكس ، اعتمد لها مبلغ ١,٥ مليار دولار ، استدعى الرئيس ريجان إلى واشنطن ماكس كامبلمان رئيس الوفد الأمريكى فى محادثات الحد من التسلح مع الاتحاد السوفييتى بجنيف حتى يحاول إقناع مجلس النواب الأمريكى بأن تلك الصواريخ ضرورية من أجل إنجاح المحادثات مع السوفييت فى جنيف . وحضر كامبلمان بالفعل إلى واشنطن وشهد اجتماعاً فى البيت الأبيض عقده الرئيس الأمريكى مع ١٠٠ من قيادات مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وحذر فيه الرئيس من أن رفض مجلس النواب لإنتاج هذه الصواريخ سيكون بمثابة رسالة إلى الاتحاد السوفييتى معناها أن الولايات المتحدة منقسمة ومفككة وأضاف أن تصويت مجلس النواب هو الذى سيقرر نجاح أو فشل محادثات الحد من التسلح مع السوفييت .

وأكد كامبلمان فى حديثه إلى أعضاء الكونجرس أن المفاوضين الأمريكيين فى جنيف يأملون ألا يعرقل الكونجرس مساعيهم وقال أن رفض طلب الرئيس إنتاج الكمية الإضافية المقترحة من صواريخ إم إكس يعطى للسوفييت تنازلا أميركياً دون مقابل ودون مفاوضات مما سيجعلهم يتباطأون فى عملية التفاوض انتظاراً لتنازلات أميركية جديدة خارج قاعات المحادثات .

ومع بداية الجولة الجديدة من محادثات جنيف وجه ٢٣ من الأعضاء الديمقراطيين البارزين فى مجلس الكونجرس الأمريكى رسالة إلى الزعيم السوفييتى الجديد ميخائيل جورباتشوف يطالبون فيها القيادة السوفيتية الجديدة بتأكيد التزامها الصارم باتفاقيات الحد من سباق التسلح المبرمة بين البلدين وصفها خطوة ضرورية نحو التوصل إلى اتفاقات جديدة .

وتضمنت هذه الرسالة التى سلمت إلى السفارة السوفيتية بواشنطن تحذيراً من أن عدم الالتزام بهذه الاتفاقات ستكون له نتائج خطيرة بالنسبة للمستقبل لأنها ستؤدى إلى تضاؤل احتمالات التوصل إلى اتفاق حول البرنامج الأمريكى لحرب الكواكب . وأشار الأعضاء الديمقراطيون فى رسالتهم بصفة خاصة إلى النظام الرادارى الذى شرع السوفييت فى إقامته بوسط سيبريا والذى يشكل فى نظر الولايات المتحدة انتهاكاً لاتفاق عام ١٩٧٢ الخاص بالحد من نظام الصواريخ العابرة للقارات . وقالت الرسالة أن دخول هذا النظام الرادارى مرحلة التشغيل خلال ٣ سنوات سيؤدى إلى تقليص التأييد السياسى داخل الكونجرس وبين الشعب الأمريكى لهذا الاتفاق وسيعوق التوصل إلى اتفاقات جديدة للحد من التسلح .

وفى ٢٨ مارس الماضى (١٩٨٥) وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه المفاوضون الأمريكيون والسوفييت فى جنيف محادثاتهم حول المسألة الثالثة فى تلك المحادثات وهى تتعلق بالحد من الصواريخ متوسطة المدى التى يواصل الجانبان نشرها فى أراضى أوربا الغربية والشرقية كل فى معسكره التابع له . فى نفس اليوم المذكور وافق مجلس النواب الأمريكى فى أكبر انتصار للرئيس ريجان على إنتاج ٢١ صاروخاً نووياً عابر للقارات من طراز إم . إكس وأعطى المجلس موافقته النهائية بأغلبية ٢١٧ مقابل ٢١٠ أصوات على اعتماد ١,٥ مليار دولار لإنتاج هذه الصواريخ .

وكانت التوقعات قد أشارت إلى أن ريجان سوف يظفر بموافقة مجلس النواب على اعتماد المبلغ اللازم لإنتاج تلك الصواريخ رغم الجهود التى بذلها معارضو المشروع لإقناع المزيد من أعضاء مجلس النواب بالانضمام إلى صفهم فى الاقتراع ورغم الأغلبية الضئيلة التى نال بها المشروع موافقة مجلس النواب .

هذا وقد ركز المعارضون حملتهم على أساس أن الولايات المتحدة لايمكنها أن تبدد أموالها فى الإنفاق على مشروع يعتقد كثير من الخبراء أن به خللا خطيراً ، وذلك فى نفس الوقت الذى يناضل الكونجرس من أجل ضغط النفقات وخفض العجز فى ميزانية الحكومة الفيدرالية وقدرها ٢٢٠ مليار دولار .

حرب اعلامية بين موسكو وواشنطن :

وبعد ساعات من موافقة الكونجرس الأمريكى نهائياً على إنتاج مزيد من صاروخ إم . إكس ، بدأت حرب أعلامية ساخنة بين الزعيم السوفييتى الجديد والإدارة الأميركية . فقد حذر جورباتشوف فور إعلان وكالات الأنباء العالمية للخبر المذكور من أن إنتاج الصواريخ الجديدة وتسليح الفضاء من أن إنتاج الصواريخ الجديدة وتسليح الفضاء يهدد احتمالات نجاح مفاوضات جنيف للحد من التسلح وأكد جورباتشوف فى خطاب موجه إلى إحدى جماعات السلام بألمانيا الغربية أن الولايات المتحدة تستغل مفاوضات جنيف كغطاء وهى بحجب محاولاتها لتقوية برامجها العسكرية التى تهدد السلام فى العالم .

ورداً على ماسبق ، حذر جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى من أن الاتحاد السوفييتى يسعى تدمير وحدة دول حلف الأطلنطى وأن الزعيم جورباتشوف قد يوجه الضربة النهائية لوحدة الحلف ووصف بوش الزعيم السوفييتى بأنه « بائع ماهر للتدمير » وأضاف أن هذه الحرب الدعائية السوفيتية تحتم الحفاظ على الحلف الغربى متماسكا مندمجا .

ولم يمر أسبوعان على تولى جورباتشوف الزعامة السوفيتية حتى شن ريجان هجوماً عنيفاً على السياسة السوفيتية فاتهم ريجان الاتحاد السوفييتى بانتهاك اتفاقيات يالتا ومعاهدة جنيف لحظر الأسلحة الكيماوية ، واتفاقية سولت – ٢ واتفاقيات حقوق الإنسان بهلسنكى ، كما اتهم الحكومة بحظر الأديان وقمع الديمقراطيات وقال أن العالم مازال يكافح للتخلص من القمع الشيوعى ولكنه أضاف أنه ليس من الضرورى أن نشترك معهم فى وجهات النظر لكى نلتقى . وأكد ريجان أن الحوار بين الدولتين فى جنيف يعد فرصة تاريخية لوضع أسس أكثر أماناً للعلاقات بين الشرق والغرب .

ومن الأمور الجديرة بالذكر ، فى نطاق مسألة إنتاج الصواريخ إم . إكس أن مصادر رسمية أميركية كشفت عن حقيقة خطيرة وهى أن شركات صناعة الأسلحة قد حددت واقعياً مواقف أعضاء الكونجرس من الموافقة على إنتاج الصاروخ إم إكس(٧) ذلك أن المساهمات المالية التى يدفعها رجال صناعة السلاح فى الولايات المتحدة للسياسيين الأميركيين تضاعفت خلال ٤ سنوات وذلك فى محاولة واضحة للتأثير على مواقفهم . وذكرت تلك المصادر أن أكبر ٢٠ شركة من شركات صناعة السلاح أنفقت ٣,٦ مليون دولار فى الحملات الانتخابية للشيوخ والنواب ومرشحى الرياسة وذلك فى الوقت الذى زادت فيه قيمة التعاقدات التى منحتها وزارة الدفاع لهذه الشركات بنسبة ١٥٠٪ لتصل فى العام الماضى إلى ٦٩ مليار دولار .

وعلى الرغم من أن دفع هذه المبالغ يتم بصورة « تبدو شرعية » إلا أنه من المؤكد أنها أثرت وحددت مواقف أعضاء مجلس الكونجرس الذين انتفعوا بها . وهذه المبالغ لاتدفع مباشرة إلى السياسيين وإنما إلى اللجان التى تنظم معاركهم الانتخابية بعد أن يتم جمع هذه المبالغ من موظفى الشركات بمبادرة من إداراتها . وذكرت نفس المصادر أنه بمراجعة نتائج التصويت الذى جرى حول الاعتمادات اللازمة للصاروخ إم . إكس ، يتضح أنه من بين العشرين نائباً الذين تلقوا فى العام السابق أكثر من ١٥ ألف دولار صوت ١٧ بالموافقة . وفى مجلس الشيوخ وافق ١٣ من الشيوخ الـ ١٤ الذين حصلت لجانهم على مبالغ تفوق الـ ٣٠ ألف دولار على الاعتمادات المطلوبة .

وكانت شركة لوكهيد قد منحت أكثر من ١٢٠ ألف دولار عام ١٩٨٤ إلى اللجان الانتخابية لبعض السياسيين الأمريكيين أى بزيادة ٣٢٥ ٪ منذ وصول ريجان إلى البيت الأبيض . وفى نفس

---

(٧) وكالات الأنباء فى أول ابريل سنة ١٩٨٥

— Jack Kemp "The New Arms Talks in a Congressional Perspective" Strategic Review, Winter 1985.

الوقت زادت نسبة قيمة التعاقدات بين هذه الشركة ووزارة الدفاع من ٣ مليارات دولار إلى أكثر من ٥ مليارات دولار . كما زادت نسبة تبرعات شركة روكويل أنترناشيونال « بنسبة ٤٥٠ ٪ وذلك من ٥٩ ألف دولار إلى نحو ٣٣ مليون دولار . وهى أكبر نسبة زيادة فى تبرعات الشركات .

وقد اعترف رئيس شركة بوينج التى بلغت تبرعاتها أكثر من ١٧٠ مليون دولار بعد أن كانت منعدمة فى سنة ١٩٨٠ ، بأنه إذا لم تشتر هذه الأموال أصوات المشرعين إلا أنها تتيح للشركة التأثير عليهم بوجهة نظرها فى القضية .

أن معنى التقرير المذكور أن أية موافقة تخرج من الكونجرس بمجلسيه من أجل إنتاج أسلحة جديدة غالباً ما تكون مدفوعة الثمن من شركات السلاح الكبرى كما يعنى أن وزارة الدفاع الأميركية ذاتها قد تبالغ فى مطالبها من نفقات خيالية لتمويل السلاح ، وأن أحد الأهداف المستترة وراء التحذيرات المستمرة من مخاطر القوة العسكرية السوفيتية وتفوقها ، قد يكون مجرد رغبة مغرضة فى تصعيد سباق التسلح لرفع قيمة التعاقدات مع شركات السلاح .

مبادرة من الزعيم السوفيتى الجديد :

فى يوم ٧ أبريل سنة ١٩٨٥ جاءت أول مبادرة سلمية فى مجال قضية الحد من التسابق على التسلح النووى بين القطبين ، من جانب موسكو فى عهد جورباتشوف . وتمثل هذا فى تصريح رسمى للزعيم السوفييتى بوقف نشر الصواريخ النووية السوفيتية التاكتيكية متوسطة من طراز إس بى . ؟ ، والمتجهة إلى أوربا ، ابتداء من تاريخ التصريح ونهاية عام ١٩٨٥[٨] .

وقرر جورباتشوف أن تأجيل نشر الصواريخ ينتهى فى ديسمبر سنة ١٩٨٥ إذا ما استمرت الولايات المتحدة فى نشر صواريخ بيرشنج ٢ وكروز النووية متوسطة المدى فى أوربا الغربية . وأضاف جورباتشوف فى مبادرته بأنه سيوقف أيضاً الإجراءات الأخرى التى اتخذتها موسكو عقب نشر الصواريخ المتوسطة المدى بأوربا الغربية ، ومنها نشر صواريخ إس إس ٢٠ فى تشيكسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ووضع غواصات مزودة بأسلحة نووية قرب الشواطىء الأميركية .

وكان رد الفعل الأمريكى سلبياً لدرجة كبيرة حيث اتهم الرئيس ريجان[٩] الزعيم السوفييتى جورباتشوف بأنه يعمل على تعميق الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها بأوربا الغربية من خلال اقتراحه الأخير وأكد الرئيس الأمريكى أن قرار الكرملين بتجميد نشر الصواريخ إس . إس ٢٠ الموجهة إلى أوربا الغربية أداة دعائية وتستهدف تقويض جهود حلف الأطلنطى الرامية إلى تعزيز قوة الدفاع والردع ضد السوفييت وقال الرئيس الأمريكى فى حديثه بمناسبة مرور ٢٠٠ عاماً عاماً على ظهور « التايمز » أن الاتحاد السوفييتى يمتلك النظام الدفاعى الوحيد فى العالم المضاد للصواريخ عابرة القارات وأنه مستمر فى أبحاثه فى هذا الميدان بما يتناقصه مع معاهدات التسلح .

---

(٨) صحيفة برافدا السوفيتية فى ٧ ابريل سنة ١٩٨٥ .
(٩) صحيفة التايمز اللندية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٨٥ .

وأشار مسئولون أميركيون إلى أن توقيت إعلان جورباتشوف كان محسوباً بدقة حتى يترك أكبر أثر ممكن على الحلفاء وعلى القيادات الأميركية نفسها حيث بدأ وفد كبير من الكونجرس الأمريكى بزعامة توماس أونيل رئيس مجلس النواب زيارة لموسكو لإجراء محادثات مع كبار المسئولين فى موسكو ، فى نفس وقت إعلان جوربا تشوف لمبادرته المذكورة .

وأوضح لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ترفض أية مبادرة سوفيتية تدعو إلى تجميد نشر ٥٧٢ صاروخاً أمريكياً من طراز كروز وبيرشنج فى أوربا . وأشار إلى أن موسكو نشرت حتى الآن ٤١٥ صاوخا من طراز إس . إس ٢٠ ثلثهما موجه إلى آسيا والثلثان إلى أوربا الغربية كما تنشر صواريخ إس . إس ٢١ و ٢٢ فى المانيا الشرقية . . . وتشيكسلوفاكيا .

كذلك أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية ، رداً على مقترح جورباتشوف المذكور ، أن الاتحاد السوفييتى يجرى « بالتأكيد » تجارب على نموذج معدل من الصواريخ إس . إس ٢٠ الموجه نحو أوربا الغربية كما أكد أن بناء قواعد الصواريخ مستمر رغم مبادرة جورباتشوف بتجميد نشر الصواريخ . وكانت صحيفة واشنطن بوست قد ذكرت أن الاتحاد السوفييتى بدأ فى إجراء اختبارات على صواريخ جديدة متطورة للغاية من طراز إس . إس ٢٨ ، وأن انشغال الاتحاد السوفييتى بإعداد هذه الصواريخ الجديدة وتوزيعها بعد اختبارها ، يفسر إلى حد كبير مبادرة جورباتشوف بتجميد نشر الصواريخ حتى نهاية العام .

كذلك أوضح المتحدث باسم البنتاجون أنه فى حالة تجميد الأسلحة السوفيتية تجميداً حقيقياً فسوف يظل التفوق السوفييتى فى هذا المجال بنفس نسبته ١٠ إلى واحد .

وهكذا تكاتف البيت الأبيض مع البنتاجون مع الصحافة داخل الولايات المتحدة لرفض المبادرة الأولى السوفيتية فى عهد جورباتشوف بشأن الحد من التسابق على التسلح النووى بين القطبين .

وسرعان ماتصاعد التوتر مابين موسكو وواشنطن وأضيف إليه واقعة طارئة[١٠] . ففى أواخر مارس ١٩٨٥ حدثت أزمة بين البلدين نتيجة مصرع آرثر نيكلسون بالبعثة العسكرية الأميركية فى المانيا الشرقية عندما أطلق عليه أحد الحراس السوفييت النار . فقدمت البعثة الأميركية فى برلين احتجاجاً شديد اللهجة إلى الاتحاد السوفييتى ، بينما أعلن المسئولون السوفييت أن الضابط الأمريكى ضبط متلبساً أثناء قيامه بتصوير مؤسسات ومعدات عسكرية سوفيتية فى منطقة عسكرية محظورة . ونتيجة لهذه الأزمة أعلنت الخارجية الأميركية أبعاد الملحق العسكرى بالسفارة السوفيتية ، من الأراضى الأميركية .

---

(١٠) عبد المنعم سعيد « العلاقات السوفيتية الأمريكية وقضية الحد من التسلح » السياسة الدولية عدد ٨٣ — يناير ١٩٨٦ ص ٣٥ .

كذلك اتضح هذا التصعيد السلبى للعلاقات السوفيتية الأميركية فى تهديدات جديدة جاءت من الزعيم السوفييتى أثناء انعقاد مؤتمر قمة لدول حلف وارسو والذى تقرر فيه مد العمل باتفاقية حلف وارسو لعشرين سنة قادمة اعتباراً من ١٤ مايو ١٩٨٥ . فقد هدد جورباتشوف بأن الاتحاد السوفييتى سيدعم ترسانته النووية إذا لم تتخل الولايات المتحدة عن إقامة نظامها الدفاعى فى الفضاء الخارجى . وقال جورباتشوف — الذى ذكرت وكالة تاس أنه كان يتحدث باسم كل زعماء حلف وارسو — أنه إذا استمرت الاستعدادات لحرب الكواكب فلن يكون أمام الاتحاد السوفييتى إلا أن يرد بالمثل وخاصة بدعم وتحسين أسلحته الهجومية بمعدل الربع كمرحلة أولى . ووجه جورباتشوف نداء إلى كل دول أوربا والقارات الأخرى لتجاوز خلافاتها والمشاركة فى مكافحة خطر الإبادة النووية الذى يهدد البشرية جمعاء ، وحذر فى الوقت ذاته حلفاء واشنطن من المشاركة فى برنامج أبحاث حرب الكواكب الأمريكى لما سيؤدى إليه من زعزعة العلاقات الدولية .

وفى نفس السياق هدد المارشال سيرجى سوكولوف(١١) وزير الدفاع السوفييتى الولايات المتحدة باتخاذ تدابير انتقامية ضدها إذا بدأت الولايات المتحدة فى استخدام الفضاء للأغراض العسكرية مقوضة بذلك التوازن العسكرى الاستراتيجى القائم بين العملاقين . وأوضح سوكولوف أن هذه التدابير قد تشمل مجال الأسلحة الدفاعية والهجومية . وكشف سوكولوف عن أن الأبحاث السوفيتية فى مجال الفضاء تشمل المجال العسكرى مؤكداً أن هذه الأبحاث لاتستهدف استحداث أسلحة فضائية هجومية ولكنها تتعلق بالارتقاء بمستوى أداء نظم الفضاء للإنذار المبكر والتجسس والاتصال والملاحة وصرح المارشال سوكولوف أن الاتحاد السوفييتى لايتمتع بأى تفوق نووى سواء فى مجال الاسلحة الاستراتيجية الهجومية أوفى مجال الأسلحة النووية متوسطة المدى ، .

ريجان امام البرلمان الأوروبى بستراسبورج :

فى مايو الماضى حضر ريجان شخصياً إحدى جلسات البرلمان الأوربى بستراسبورج بفرنسا فى إطار سعيه إلى الحصول على اقتناع إجماعى من دول أوربا الغربية بالمشاركة فى استراتيجيةالدفاعية الفضائية الجديدة .

وقبيل وصول ريجان إلى البرلمان الأوربى أعلن روبرت ماكفرلين مستشار الأمن القومى الأمريكى أن الرئيس ريجان سيقترح خلال الكلمة التى يلقيها أمام البرلمان الأوربى أربعة تدابير محددة لتعزيز الثقة وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى :

— توقيع اتفاق بشأن تدابير للثقة وتحديد هدف فى المستقبل لفتح كل الحدود من لشبونة حتى موسكو بمعنى إلغاء كل القيود التى تحول دون الانتقال من أوربا الغربية إلى أوربا الشرقية وبالعكس .

---

(١١) وكالة تاس السوفيتية للأنباء فى ٥ مايو سنة ١٩٨٥ .

- تبادل المراقبين أثناء إجراء المناورات العسكرية لكل من المعسكرين .
- توقيع اتفاق بعدم استخدام القوة إذا أمكن التوصل إلى هذا الاتفاق بعبارات محددة وواضحة .
- إقامة خط تليفونى ساخن بين وزارتى الدفاع ورئاسة الأركان فى كل من الدولتين لتفادى تفاقم الأزمات وتطورها .

وبالفعل كانت كلمة ريجان أمام البرلمان الأوربى بمناسبة الاحتفالات الضخمة التى شهدتها أوربا بمناسبة الذكرى الأربعين لانتهاء العمليات العسكرية للحرب العالمية الثانية فى أوربا – بمثابة برنامج مقترح من واشنطن لتنظيم العلاقات من جديد وعلى أسس مستحدثة من وجهة النظر الأميركية(١٢) فأكد ريجان فى خطابه هذا أن هدفه يتمثل فى الحفاظ على السلام أمام الاتحاد السوفييتى ، ثم الحفاظ على الوحدة والاندماج الأوربى . وأن واشنطن ستستشير حلفاءها وتتفاوض مع موسكو قبل نشر أى نظام دفاعى فضائى وبرر الرئيس ريجان مبادرته بتزايد القوة السوفيتية وحرصه على إقامة توازن بين الشرق والغرب ولذا فقد حدد الاتجاهات التالية :

مطالبة الاتحاد السوفييتى بالحد من أسلحته الهجومية بفضل إجراءات الرقابة المشتركة وذلك ماتسعى إليه الولايات المتحدة فى محادثات جنيف وقال ريجان سيكون من الأفضل لو اعتادت الدولتان على تبادل المراقبين حين إجراء المناورات فى نفس المكان الذى تجرى فيه كذلك من المرغوب فيه أن تتم لقاءات الأميركيين والسوفييت السياسيين والعسكريين وذلك لتجنب أى خطأ فى الحساب أو التاكتيك وماقد ينتج عن ذلك من أخطار .

السعى الأمريكى لتعزيز ترسانتها من الأسلحة النووية هدفه إقامة توازن نووى مستقر بين الدولتين العظميين وليس التفوق الأمريكى المطلق كما تزعم الأجهزة الإعلامية السوفيتية . وهنا أعاد الرئيس الأمريكى تأكيداته على ضرورات إقامة برنامج حرب الكواكب كوسيلة أساسية لضمان أمن حلفائه الغربيين .

وجدير بالذكر أن الرئيس ريجان لم يشر فى أى جزء من خطابه المذكور إلى أن القوات ، السوفيتية قد حاربت جنباً إلى جنب مع القوات الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية ، وإن كان تحدث عن الصاروخ السوفييتى الجديد من طراز إس . إس إكس – ٢٤ الذى يوضع على عربات قطار وبالتالى لايمكن رصده أو التأكد من وجوده وقال أن اتجاه موسكو لنشره يعنى رغبة سوفيتية فى امتلاك القدرة على توجيه الضربة الأولى .

---

(١٢) واشنطن بوست ووكالات الأنباء العالمية فى ١١ مايو سنة ١٩٨٥ .
— Brezezinski Jastrow and Kampelman, "Defence In Space in Not Star Wars", New York Magazine, January 27, 1985.

مبادرة سوفيتية جديدة ثانية :

واستمرار فى نفس الخط التهادنى بين العملاقين جاءت مبادرة جديدة من جانب موسكو إذ أعلن الزعيم ميخائيل جورباتشوف أن موسكو مستعدة لأن تبدأ فوراً فى إجراء مفاوضات جديدة بهدف إبرام معاهدة بشأن الحظر التام على التجارب النووية . وقال جورباتشوف أن الاتحاد السوفييتى مستعد لأن يوقف بصفة عامة جميع التجارب النووية إلى أن يتم إبرام هذه المعاهدة المقترحة وذكر أن المهلة يمكن أن تبدأ فى ٦ أغسطس القادم (سنة ١٩٨٥) بمناسبة الذكرى الأربعين لإلقاء أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما اليابانية وأعاد الزعيم السوفييتى تأكيد التزام بلاده بالمهلة المعلنة بشأن وقف نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى فى أوربا حتى يتوقف نشر الصواريخ النووية الأميركية المتوسطة المدى فى أوربا الغربية .

وتواكب مع إعلان هذه المبادرة السوفيتية المذكورة استئناف الجولة الثانية من مفاوضات الحد من التسلح فى جنيف فى جو تسوده الاتهامات المتبادلة بين الجانبين وتمسك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بنفس مواقفهما التناقضية التى جمدت الجولة الأولى من تلك المحادثات فأكد فيكتور كاربون رئيس الوفد السوفييتى لدى وصوله إلى جنيف أن بلاده تستبعد تماماً مناقشة أى خفض للقوات النووية إلا إذا تخلت الولايات المتحدة عن برنامج حرب الكواكب بينما أكد ماكس كامبلمان رئيس الوفد الأمريكى إصرار ريجان على مواصلة برنامجه للدفاع الاستراتيجى الفضائى .

وفى نفس إطار هذا التصارع الأعلامى بين العملاقين بشأن التوازن النووى عقد عالم فضاء سوفييتى بارز هو يفجينى فيليكوف مؤتمراً صحفياً فى موسكو أكد فيه(١٣) أن موسكو لديها قدرة مطلقة على اتخاذ إجراءات فعالية لمواجهة مشروع الدفاع الفضائى الأمريكى المعروف باسم حرب الكواكب وقال أن وسائل مواجهة هذا المشروع موجودة بالفعل لدى الاتحاد السوفييتى ومن الممكن تطويرها . ونفى عالم الفضاء السوفييتى نفياً قاطعاً أن تكون موسكو متخلفة عن واشنطن فى المجالات التكنولوجية .

وفى نفس السياق تحدث الجنرال السوفييتى نيكولاى شيرفوف(١٤) وهو من كبار قادة هيئة أركان حرب الجيش السوفييتى عن عدم سعى الاتحاد السوفييتى لتأكيد المشروع الأمريكى الخاص بالوسائل الدفاعية المضادة للأسلحة الاستراتيجية ولكنه أكد أن بلاده تتجه لبناء أسلحة أقل تكلفة للأسلحة الاستراتيجية ولكنه أكد أن بلاده تتجه لبناء أسلحة أقل تكلفة لإعاقة المشروع الأمريكى وعرقلته عن طريق زيادة ترسانة الدفاع السوفييتى الاستراتيجى أى أن السوفييت سيواجهون البرنامج الأمريكى بالصواريخ النووية .

---

(١٣) وكالات الأنباء العالمية فى أول يونيو سنة ١٩٨٥ .
(١٤) واشنطن بوست فى ٨ يونيو سنة ١٩٨٥ .

معاهدة سولت ــ ٢ من جديد :

أن معاهدة سولت ــ ٢ هى المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية التى توصلت إليها موسكو مع واشنطن عام ١٩٧٩ ومازال يلتزم بها كل من الجانبين رغم عدم التصديق عليها رسمياً من جانب الكونجرس الأمريكى حتى الآن . وأثير موضوع هذه المعاهدة من جديد عندما أعلن الرئيس ريجان فى منتصف يونيو الماضى عن موافقة بلاده على الالتزام بمعاهدة سولت ــ ٢ وبالعمل منصوص هذه المعاهدة بعد فترة انتهائها فى نهاية سنة ١٩٨٥ .

وأرسل الرئيس ريجان برقية بهذه الموافقة إلى الزعيم جورباتشوف كما أرسلت الحكومة الأميركية برقيات بنفس المعنى إلى حكومات الحلفاء الغربيين الأعضاء فى حلف الأطلنطى . وجدير بالذكر أن وزراء خارجية الدول الغربية كانوا قد طلبوا ريجان خلال اجتماعهم فى البرتغال ، والذى سبق بأيام الإعلان الأمريكى المذكور ، بالموافقة على استمرار العمل بمعاهدة سولت ــ ٢ كما سيرد تفصيله فى جزء لاحق من الدراسة .

إلا أن هذه الموافقة الأميركية على الالتزام بمعاهدة سولت ــ ٢ أضيفت إليها قيود وشروط من جانب وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) والذى أكد مسئولون فيه ، إن القرار الصادر من الرئيس الأمريكى لايعنى استمرار التزام الولايات المتحدة بمعاهدة سولت ــ ٢ حتى إذا ما انتهكها السوفييت . وأوضح هؤلاء أن ريجان طلب من البنتاجون فى نفس الوقت دراسة الإجراءات التى يمكن اتخاذها لتطوير إنتاج القوةالنووية الاستراتيجية فى حالة الضرورة . وأضافوا أن من بين الإجراءات المحتملة إنتاج أكثر من مائة قاذفة من طراز « بى ا » وضم الغواصة النووية الجديدة من طراز ترايدنت إلى البحرية الأميركية دون نزع سلاح الغواصة القديمة قاذفة الصواريخ النووية من من طراز وسايدون .

هذا البيان المتشدد فى خطه التسليحى من جانب البنتاجون كان فى الواقع بمثابة « النغمة النشاز» فى إعلان ريجان المذكور أمام الكونجرس الأمريكى عن صدق عزمه على تطبيق اتفاقية سولت ــ ٢ بالمجوء إلى نزع سلاح الغواصة القديمة بوسايدون بمجرد انضمام الغواصة الجديدة ترايدنت خلال الشهور التالية .

وانعكس تشدد البنتاجون فى الموقف السوفييتى من الأمر برمته . فقد اتهم الاتحاد السوفييتى فى بيان رسمى ــ فى أول رد فعل سوفييتى رسمى لقرار الرئيس ريجان بالالتزام سولت ــ ٢ ، اتهم الولايات المتحدة بالاتجاه نحو تدمير اتفاقية سولت ــ ٢ وذلك من خلال التخلى تدريجياً عن بنودها . فقال فلاديمير لوميكو المتحدث باسم الخارجية السوفيتية أن الولايات المتحدة ظلت تدرس احتمالات إلغاء الاتفاقية حتى تتخلص من القيود التى تفرضها هذه الاتفاقية على برامج تسليحها ، إلا أنها اكتشفت خطورة الغائها بصورة مباشرة ومعلنة فقررت تقويضها تدريجياً ، وذلك فى إشارة إلى ما أعلنته دوائر البنتاجون عن احتمال إبقائها للصواريخ النووية فى الغواصات بوسايدون بعد تشغيل الغواصات الجديدة طراز زابوزت .

ولكن الضجة حول اتفاقية سولت ــ ٢ خفتت بدوى أعلى منها وهو فشل أول تجربة أمريكية فى برنامج حرب الكواكب يوم ٢٠ يونيو الماضى . فى ذلك اليوم أعلن المسئولون فى مركز الفضاء الأمريكى فى كيب كانافيرال عن فشل أول تجربة فى برنامج الرئيس ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء . فقد أدى خطأ بشرى فى برمجة الحاسب الآلى لرحلة مكوك الفضاء ديكفرى إلى فشل أول محاولة لتصويب أشعة الليزر على المكوك من فوق بركان بجزيرة ماوى فى مجموعة جزر هاواى الأميركية بالمحيط الهادى . وكان مقرراً أن تسلط أشعة الليزر على مرآة مثبتة بالمكوك التى تعكسها بدورها إلى الأرض وذلك لاختبار إمكانيات اعتراض الصواريخ بواسطة أشعة الموت هذه ، إلا أن المكوك لم يكن فى الموقع الملائم عندما وصلته أشعة الليزر الضعيفة الزرقاء اللون وبالتالى أضاءت الأشعة جزءاً من جسم المكوك بدلا من أن تنعكس على المرآة المثبتة فيه .

وسرعان ما أعلنت الأجهزة المسئولة عن محاولات أخرى لاحقة وذلك تعبيراً عن إرادة الإدارة الأميركية برئاسة ريجان فى الاستمرار إلى مالا نهاية فى برنامج الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء .

جور باتشوف يحكم قبضته :

وسط عملية تغيير هام فى شخصيات النظام الحاكم ، انتخب مجلس السوفييت الأعلى ، أعلى الهيئات السوفيتية التشريعية ، فى أول يوليو الماضى أندريه جروميكو رئيساً لهيئة السوفييت الأعلى أى رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وذلك بعد تنحيته من منصبه السابق كوزير للخارجية والذى ظل يحتله طيلة أكثر من ربع قرن من الزمان ، وكذلك من منصبه كنائب لرئيس الوزراء .

وبهذا القرار الذى اتخذ بالإجماع بعد أن تبنى ميخائيل جورباتشوف بصفته السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى ، بنفسه ترشيح جروميكو ، تغير لأول مرة تقليد رسخه الزعيم الأسبق ليونيد بريجنيف عندما تولى منصب رئيس الدولة الذى احتله بعده كل من يورى أندروبوف ثم قسطنطين تشرنينكو ، بحجة أن هذا المنصب يعزز هيبة السكرتير العام للحزب وهو يتعامل مع رؤساء الدول الأجنبية .

كذلك تم انتخاب إدوارد شيفا ردنادز الذى كان سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعى فى جمهورية جورجيا السوفيتية الجنوبية ، وزيراً للخارجية خلفاً لجروميكو .

وفسر المراقبون أقدام جورباتشوف على أحداث تلك التغيرات بالاعتبارات التالية :

أولا : أن تخلى جورباتشوف عن تقاليد بريجنيف فى الجمع بين سلطات رئيس الحزب ورئيس الدولة معاً يرجع إلى إرادة جورباتشوف الأساسية فى فك الجمود الذى سيطر على قمة هرم السلطة فى موسكو إبان سنوات أتباع هذا التقليد مابين ١٩٧٧ وحتى سنة ١٩٨٥ .

ثانيــاً : حدد جورباتشوف منذ بداية عهد زعامته لبلاده خطة واضحة الأركان بها أولويات

رئيسية ذات طبيعة عملية واقعية وفى مقدمتها برامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى انحاء الاتحاد السوفييتى الشاسع . بالإضافة إلى الاهتمام الخاص بإعادة التنظيم الشاملة لكافة أجهزة الحزب الشيوعى السوفييتى . وفى ظل هذه المحددات المذكورة لحركة الزعيم الجديد ، كان من المفهوم أن يسعى جورباتشوف إلى التحرر من أعباء وشكليات وبروتوكولات منصب شرفى فى جوهره ألا وهو منصب رئيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والذى أسنده إلى جروميكو .

ثالثـــاً : بالنظر إلى الخبرة الطويلة والحنكة الحقيقية التى يتمتع بها أندريه جروميكو فى مجالات السياسة الدولية ، بعد أن ظل يدير الحركة الخارجية السياسية لبلاده طيلة ثلاثين عاماً بلا انقطاع وبنجاح لامراء فيه ، فإن اسناد منصب رئيس الدولة ، حتى وإن كان شرفياً فى مقوماته وصلاحياته ، لهذه الشخصية هو أمر كفيل بتحقيق إيجابيات وفوائد للاتحاد السوفييتى فى هذه الفترة . ذلك أن جروميكو أصبح نداً كاملا وفق القواعد الدستورية العامة ، بالرئيس ريجان ومن ثم يصبح جروميكو مخولا للاتفاق على ماتراه القيادة السوفيتية بالمكتب السياسى فى شأن العلاقات السوفيتية الأميركية .

ومن جهة أخرى فإن جروميكو قد انضم ، بكل ثقله الفنى السياسى ، رسمياً بحكم منصبه لرئاسة الدفاع الأعلى وهو الجهاز الذى يصدر قرارات الحرب والسلام على المستوى الاستراتيجى فى الاتحاد السوفييتى .

الاتفاق على عقد لقاء القمة :

أخيراً تم الاتفاق بين العملاقين على لقاء قيتهما السياسيتين وجهاً لوجه ، أسوة بلقاءات أخرى تمت فى الماضى القريب بين قمم أخرى للسلطة فى البلدين . ففى منتصف يوليو الماضى أعلنت كل من موسكو وواشنطن فى آن واحد عن عقد لقاء القمة بين الرئيس ريجان والزعيم جورباتشوف فى جنيف يومى ١٩ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

ومن المفارقات اللافتة للنظر إلى متاهات السياسة الخارجية للدول العظمى ، أن هذا الإعلان المذكور عن قرب لقاء قمة أميركية سوفيتية والذى يعكس بادرة تفاؤلية جديدة فى محيط العلاقات بين القطبين ، قد واكبه خلال جولتها الثانية بعد استئنافها[١٥] إذا أعلن فيكتور كاربوف رئيس الوفد السوفييتى فى محادثات جنيف أن واشنطن تواصل نشر الصواريخ النووية متوسطة المدى فى أوربا مما يدعو إلى إحباط محادثات جنيف كما دعت وكالة تاس السوفيتية الولايات المتحدة لعمل التعديلات المطلوبة فى موقفها السلبى قبل انعقاد اجتماع القمة وذلك لتمهيد الطريق أمام المحادثات . ونفت الوكالة ماتردد من الاتحاد السوفييتى سيقبل استمرار واشنطن فى برنامجها للدفاع الاستراتيجى كما أشارت الوكالة إلى أن الخلافات مازالت كبيرة للغاية بين واشنطن التى ترفض العدول عن حرب الكواكب وبين موسكو التى تعترض عليها تماماً .

---

(١٥) وكالة تاس السوفيتية للأنباء فى ١٧ يوليو سنة ١٩٨٥ .

هذا بينما اتخذ المفاوضون الأميركيون فى محادثات جنيف خطا أقل حدة من السوفييت فى تصريحاتهم فأوضحوا أن الولايات المتحدة لم تتوقع قط اتفاقاً سهلا أوسريعاً حول مسائل التسلح وأعربوا عن اعتقادهم بأن المفاوضات ستظل « معلقة » حتى يتم بالفعل لقاء القمة .

ومما استرعى انتباه المراقبين أن المفاوضين الأميركيين قد عرضوا نفس التفاصيل الكاملة لنتائج المفاوضات التى يفترض فيها السرية على المسئولين فى حلف الأطلنطى ببروكسل . وكان ذلك كله فى الوقت الذى أعلن فيه الاتحاد السوفييتى عن قيامه بمناورات بحرية ضخمة فى شرق المحيط الأطلنطى وبحر الشمال .

اتهامـــات متبادلة :

فى نفس الوقت الذى بدأت فيه الاستعدادات للاحتفال بالذكرى العاشرة لتوقيع ميثاق هلسنكى للأمن والتعاون الأوربى بين دول المعسكرين الكبيرين ، استمرت نفس الحملات الدعائية الهجومية المتبادلة بين موسكو وواشنطن . ففى بداية احتفالات هلسنكى التى اشترك فيها وزراء خارجية ٣٥ دولة من المعسكرين الشرقى والغربى ، تبادل جورج شولتز وزير الخارجية الأميركية وإدوارد شيفر نادز وزير الخارجية السوفيتية الاتهامات حول عدم احترام بنود معاهدة هلسنكى(١٦) .

فقد وجه جورج شولتز فى كلمته أمام المؤتمر الاتهامات للمعسكر الشرقى لعدم احترامه لحقوق الإنسان وارتكابه لانتهاكات صارخة فى بولندا وتشيكسلوفاكيا واعتقال اليهود السوفييت فى الاتحاد السوفيتى ومن جانبه أكد شيفرنادز فى أول كلمة رسمية له أمام المؤتمر منذ تعيينه وزيراً للخارجيةأنه لابد من وضع حد فاصل بين الخلافات الأيديولوجية بين المعسكرين الشرقى والغربى ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وهو المبدأ الذى يتمسك به الاتحاد السوفييتى تمسكاً كاملا على حد قوله .

ثم أتت مناسبة عالمية أخرى وثيقة الصلة بمجال التسلح النووى وهى الذكرى الأربعين لإلقاء أول قنبلة نووية على مدينة هيروشيما اليابانية فى أغسطس سنة ١٩٤٥ .

وهنا قامت كل من الدولتين بتصعيد جديد للحرب الباردة الثانية بينهما . أذ أعلن ريجان رفضه اتخاذ قرار مماثل للقـــرار السوفيتى بوقف التجارب على الأسلحة النووية اعتباراً من السادس من أغسطس الذى يوافق ذكرى مرور ٤٠ عاماً على إلقاء قنبلة نووية على هيروشيما ، حتى نهاية سنة ١٩٨٥ . وذكر ريجان أمام اجهزة الاعلام الاميركية(١٧) قنبلة ، تبريرا لرفضه هذا

---

(١٦) نيويورك تايمز فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٨٥ .
— George Shultz, "Arms Control : Objectives and Prospects", Current Policy No. 676, March 28, 1985.

(١٧) رويتر فى ٧ اغسطس سنة ١٩٨٥ .

أن الاتحاد السوفييتى قد أنهى بالفعل تجاربه على صواريخه النووية المتقدمة من طراز إس . إس ٢٤ وإس . إس ٢٥ وأنه يحاول بقراره وقف التجارب النووية لمدة ٥ أشهر الحيلولة دون إكمال الولايات المتحدة لتجاربها النووية فى هذا المجال بدعوتها لإصدار قرار مماثل . وأكد ريجان أنه سيدرس أى اقتراح سوفييتى بوقف التجارب النووية ولو بشكل دائم عندما تكمل بلاده تجاربها النووية وتتوازن فى هذا المجال مع السوفييت .

وإمعاناً فى رفض المبادرة السوفيتية بتجميد التجارب النووية ، قامت الولايات المتحدة بإجراء عاشر تفجير نووى لها فى باطن الأرض بصحراء نيفادا خلال عام ١٩٨٥ . مما كان يعد التجربة رقم ٦٤٠ منذ إنشاء موقف التجارب بصحراء نيفادا فى يناير سنة ١٩٥١ .

إلا أن القيادة السوفيتية الجديدة واصلت حملتها الدعائية السلمية المضادة للتسلح النووى الأمريكى فقد اتهمت الصحف السوفيتية الولايات المتحدة بتخريب جهود إنهاء تجارب التفجيرات النووية وتجاهل مصالح الأمن الدولى وأكدت هذه الصحف أن الحكومة السوفيتية قد صرحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على المحطات النووية والمفاعلات المدنية فى الاتحاد السوفييتى . وذكرت سيلكايا جيزن (الحياة الريفية) أن الاتحاد السوفييتى تأكيداً لمبادرته السلمية قد اتخذ قراراً من جانب واحد بأن يضع تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعض محطاته الذرية والمفاعلات التجريبية .

كذلك نفى الزعيم جورباتشوف المزاعم الأمريكية بأن قراره بتجميد التجارب النووية السوفيتية لمدة ٥ أشهر لم يتخذ إلا بعد الانتهاء من برنامج كبير للتجارب النووية[١٨] واتهم الولايات المتحدة بمحاولة التملص من التجاوب بصورة صحيحة مع القرار وذكر أن القيادة السوفيتية اتخذت قرار وقف التفجيرات النووية من جانب واحد بعد دراسة شاملة اقتضت قطع برنامج التجارب دون إتمام . وقال الزعيم السوفييتى أن موسكو قلقة بالفعل من التطور المتزايد للأسلحة النووية مما يمثل خطراً فى حد ذاته . وأوضح أن وقفاً أمريكياً – سوفيتياً مشتركا سيوقف هذا التطور بصورة فعالة وسيجعل الأسلحة الموجودة تتقادم بسرعة أكبر وسيخلق فى الوقت نفسه ظروفاً أكثر مواتاة لمحادثات الأسلحة العامة وحظراً دولياً على التجارب النووية يشمل جميع الدول ذات القوة النووية .

حديث جورباتشوف الى مجلة التايم الأمريكية :

ابتكر جورباشوف أسلوباً جديداً على التقاليد السوفيتية الصارمة فى مجال تطبيقات السياسة الخارجية ، عندما أخرج التصورات والمطالب السوفيتية عن إطار القنوات الدبلوماسية الاعتيادية والتى تميزت بها العلاقات فى السابق مابين القوتين العظميين فى السبعينات ، ودخل بها إلى رحاب الأعلام العالمى أى أن جورباتشوف عمد إلى منازلة الولايات المتحدة الأمريكية على نفس أرضية منهجها الاعلامى الدفاعى الخاص .

(١٨) رويتر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٥ .
وكالة تاس السوفيتية للأنباء فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٥ .

ومن ثم قام جورباتشوف بتحديد أهم ملامح تصوراته ومطالبه من لقاء القمة المرتقب آنذاك مع ريجان — قبل حلول نفس اللقاء بأكثر من شهرين وذلك فى أول حديث له منذ توليه زعامة بلاده — مع أداة إعلامية غربية وهى مجلة التايم الأميريكية . ولم يستهدف جورباتشوف بحديثه المذكور القراء الأميركيين فقط بل طائفة واسعة من الأوربيين والأميركيين فى مجلة ذائعة الصيت واسعة الانتشار بين قارات العالم أجمع . إضافة إلى أن ترجمة اسم هذه المجلة يعنى الوقت أو « الزمن » وهو ماحرص جورباتشوف فى الإشارة إليه كسبب لاختياره لهذه المجلة الأمريكية بالذات .

ومن أهم الأفكار التى وردت فى أول مقابلة صحفية مباشرة يجريها الزعيم السوفييتى الجديد مع أحد مراسلى الصحافة الغربية ، آراؤه فى طبيعة العلاقات الحالية بين الدولتين العظميين فيقول جورباتشوف :

. . . . لابد من مواجهة الحقائق الواقعية بصراحة . وعلى الرغم من المفاوضات بين البلدين فى جنيف حول الحد من سباق التسلح وعلى الرغم من الاتفاق حول عقد لقاء القمة فإن العلاقات بين بلدينا لاتزال تسير فى اتجاه التردى . . . » وفى ضرورة التعايش السلمى فى العالم المعاصر يقول جورباشوف :

« . . . . اننا نرغب فى تحويل عقولنا وأسلوب تحركنا من مسار الحديث عن الحرب إلى مسار التعايش السلمى . . . . »

وعن الجوهر الاقتصادى لموقفه من قضية وقف سباق التسلح يذكر جورباتشوف فى حديثه لمجلة التـــايم :

« أولا وقبل كل شىء لابد من إنهاء سباق التسلح . أننا نفضل استخدام أى روبل يذهب اليوم إلى الدفاع من أجل تلبية المتطلبات السلمية والمدنية وكذلك فإننى أثق شخصياً بأنكم تستطيعون الاستفادة بصورة أفضل من الأموال التى يلتهمها فى الوقت الراهن إنتاج الأسلحة . . . . »

ومع إصرارنا على وقف سباق التسلح فإننا نثق بأنه عمل لا أخلاق أن نبدد مئات الملايين من الدولارات فى تطوير وسائل الإفناء والتدمير وذلك فى الوقت الذى يعانى منه مئات الملايين من المجاعة وهم يحرمون من الضرورات الأساسية . . . . »

ومن تحليل هذا الحديث للزعيم جورباتشوف تتضح الأبعاد التالية :

أولا : ربط جورباتشوف ربطاً محكماً مابين عنصر الوقت والمسئولية الدولية المشتركة للقوتين العظميين فى التنافر أو فى التعاون معاً من أجل استتباب السلام العالمى .

ثانيـــاً : اتبع جورباتشوف منهجاً عملياً فى الحديث بإيراد الحجة والحجة المقابلة بتعقل وبلاعداء استفزازى وطرح تصوراً صريحاً عن الاحتياجات السوفيتية الراهنة والمستقبلية من مظاهر التقدم

التكنولوجى الصناعى الغربى ، وذلك مع إشاراته الواضحة الكثيرة إلى اعتزازه القومى بما تحققه سوفيتياً فى مجالات الاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا الصناعية .

ثالثـــاً : وضح فى الحديث أن جورباتشوف يحكم قبضته على تخطيط أبعاد السياسة الخارجية والموازين الاستراتيجية النووية العسكرية لبلاده دفاعاً وهجوماً وهذا يفسر غياب جروميكو رئيس الدولة عن هذه المقابلة الصحفية ، كما يفسر أيضاً سعى جورباتشوف إلى عدم تصعيد مارشالات وزارة الدفاع وجنرالات المؤسسة العسكرية السوفيتية عموماً ، إلى عضوية المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى . وهذا الاتجاه المذكور فى عدم إظهار العناصر العسكرية فى أعلى الهرم السياسى مستجد مع الولايات المتحدة الأمريكية قوامه التعايش السلمى والأمن المتكافىء . يضاف إلى ماسبق أن حديث جورباتشوف المذكور لم يكن مجرد آراء صانع سياسة محترف أغلق على نفسه الأبواب ، بل هو حصيلة مقابلات وجولات فى أرجاء الاتحاد السوفييتى وأحاديث جرت بينه وبين شتى فئات الطاقة المنتجة فى بلاده .

التمهيد للقاء القمة : مقترح سوفييتى جديد :

فى أواخر سبتمبر الماضى تواكب مع افتتاح الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بدء الجولة الثالثة من المحادثات الأمريكية السوفيتية حول الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء والتى اكتسبت أهمية خاصة مع اقتراب موعد انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية فى شهر نوفمبر التالى(١٩) .

وفى أولى جلسات تلك الجولة أعلن فيكتور كاربوف رئيس الوفد السوفييتى فى المحادثات ، التفاصيل الأولى للمقترحات السوفيتية الجديدة للحد من التسلح النووى وقوامها خفض حجم الترسانة النووية للأسلحة الاستراتيجية لكلا الدولتين العظميين بنسبة ٥٠ ٪ إذا وافقت الولايات المتحدة على إلغاء أو وقف برنامجها للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء .

ورداً على هذا الاقتراح السوفييتى الجديد جاء تأكيد ريجان فى أول مؤتمر صحفى يعقده بعد شفائه من العملية الجراحية التى أجريت له ، برفض أدنى تنازل عن برنامجه لحرب الكواكب . ثم قام روبرت ماكفرلين مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى بتقديم تفاصيل هذا الرد الأمريكى على المقترح السوفييتى فصرح ماكفرلين لأجهزة الاعلام الأمريكية والعالمية بأن اقتراح الزعيم جورباتشوف بخفض الترسانات النووية غير متوازن ويهيء الفرصة للاتحاد السوفييتى لشن الضربة النووية الأولى ضد الصواريخ الأمريكية الاستراتيجية فى مواقعها الأرضية فى أكثر من مكان بالولايات المتحدة .

وقال ماكفرلين فى حديثه أن اقتراح جورباتشوف بتخفيض جميع الأسلحة النووية التى يمكن أن تصيب أراضى أى من الدولتين بنسبة ٥٠٪ له هدفان وهما وضع حد لأبحاث حرب الكواكب ثم إثارة خلافات بين واشنطن وحلفائها .

---

(١٩) النيوزويك « الأمن الدولى يتحقق من خلال الثقة المتبادلة » فى يـوم ١٤ اكتوبـر سـنة ١٩٨٥ .

— Richord Niscon "Superpower Summitry", Foreign Affoirs, Fall 1985.

وقبل ٦ أسابيع من لقاء القمة المرتقب آنذاك قام وزير الخارجية السوفيتية إدوارد شيفرنادز بزيارة رسمية لواشنطن التقى خلالها بالرئيس ريجان وبرجال إدارته . وبدأ واضحاً خلال هذا اللقاء وما سبقه من اجتماعات أخرى للوزير السوفييتى ومن تصريحات المسئولين السوفييت فى الأمم المتحدة وفى موسكو أن القيادة السوفيتية الجديدة بدأت تستخدم تكتيكاً جديداً فى تعاملها مع الغرب يعتمد على أساليب وفنون الدعاية المتنوعة(٢٠) فقد أعلن وزير الخارجية السوفييتى أثناء زيارته لنيويورك وحضوره لاجتماعات الدورة الأربعين للجمعية العامة ، عن مبادرة جديدة أسماها « سلام الكواكب» لتكون بديلا لبرنامج حرب الكواكب ودعا فيها لتشكيل منظمة دولية لتنسيق البحوث السلمية فى الفضاء الخارجى . وبينما كانت محادثات شيفرنادز مع المسئولين الأميريكيين مستمرة طالب الوفد السوفييتى فى مفاوضات الحد من التسلح بجنيف ، اختصار مدة هذه المفاوضات احتجاجاً على الموقف الأمريكى وذلك فى مناورة أخرى للضغط على واشنطن .

والأخطر مماسبق أن جورباتشوف قد أوضح فى خطبة له أمام البرلمان الفرنسى بباريس أثناء أول زيارة رسمية يقوم بها لدولة غربية بعد توليه السلطة فى بلاده (كما سيرد تحليله فى جزء لاحق من هذه الدراسة) أنه يدمج فى تصوراته الذاتية لحل مشكلة التوازن النووى العالمى بين القطبين ، ما بين اقتراحه بخفض ترسانتى الأسلحة الاستراتيجية النووية الأميركية والسوفيتية والتخلى عن برنامج ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء ، وما بين إجراء مفاوضات منفصلة بين موسكو وكل من فرنسا وبريطانيا حول موضوع الترسانات النووية الفرنسية والبريطانية . وبذلك تجلى أن جورباتشوف قد صمم لنفسه استراتيجية دبلوماسية واضحة قبل لقائه مع الرئيس ريجان بأسابيع قليلة تستهدف أساساً وضع ضغوط على الولايات المتحدة من خلال حلفائها الغربيين ، كفيلة بإيقاف برنامج الدفاع الاستراتيجى المذكور(٢١) .

ومن بين التطورات السياسية الدولية التى مهدت للقاء القمة مباشرة تجدر الإشارة إلى اقتراح من دول حلف وارسو ونداء من الدولية الاشتراكية وخطاب ريجان أمام الجمعية العامة فى احتفالاتها بعيدها الأربعين ، ثم نداء من ستة زعماء من شتى قارات العالم وأخيراً مبادرة أمريكية جديدة فى مجال الحد من التسابق على السلاح النووى .

فى ختام مؤتمر قمة دول حلف وارسو فى أواخر أكتوبر الماضى اقترح الزعماء السبعة لشرق أوربا تجميد حجم القوات التقليدية الأميريكية والسوفيتية بما فى ذلك قوات الدولتين المتمركزة خارج حدودهما اعتباراً من أول يناير ١٩٨٦ وأن توقف موسكو وواشنطن كافة أعمال تطوير

---

(٢٠) الأهرام « بروفة للقاء القمة فى جنيف » فى يوم ٧ اكتوبر ١٩٨٥ .

(٢١) الهيرالد تريبيون « الاتجاه الذى تتحرك فيه الاستراتيجية الدبلوماسية السوفيتية » فى يوم ١٩٨٥/١٠/١١ .

— Paul H. Nitze "SDI : The Soviet Program", Address before Chautaqua Conference on Soviet-American Relations, New York, on June 28, 1985.

وانتشار الأسلحة الفضائية الغربية الهجومية . كذلك ذكر البيان الختامى لقمة حلف وارسو تأكيد زعماء دول الحلف للموافقة من حيث المبدأ على التوصل إلى اتفاق مع الولايات على الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى دون ربط ذلك باتفاق منع تسليح الفضاء أو الحد من الأسلحة الاستراتيجية(٢٢).

وكانت النقطة الأخيرة فى مقترحات قمة دول حلف وارسو تمثل تغييراً فى المواقف السوفيتية السابقة التى كانت تصر على الربط بين الموضوعين .

وفى تطور آخر وجهت حركة الدولية الاشتراكية نداء بنزع السلاح إلى الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى وذلك من خلال بيان صدر عن اجتماعاتها فى فيينا فى أواخر أكتوبر الماضى أى قبل أيام من انعقاد القمة وطالبت فيه باحترام معاهدتى سولت الأولى والثانية إلى ما بعد عام ١٩٨٥ والاتفاق على تدابير لخفض الترسانات النووية الاستراتيجية جذرياً والامتناع عن إنتاج أسلحة مضادة للصواريخ وللأقمار الصناعية والكف عن سباق التسلح فى الفضاء الخارجى(٢٣) .

وقد جاء بيان الدولية الاشتراكية فى الوقت الذى قرر فيه مئات من المتخصصين فى الدراسات العلمية بجامعة واشنطن الانضمام إلى حملة الاحتجاج التى نظمها عدد كبير من الجامعات الأمريكية لمعارضة مشروع الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء الخارجى . وفى الوقت ذاته أعلنت الولايات المتحدة أنها أجرت بنجاح تجربتها الثانية فى برنامج حرب الكواكب واستهدفت هذه التجربة إثبات القدرة على رصد الصواريخ فى الفضاء عن طريق محطات أرضية تستخدم أشعة الليزر وأعلنت وزارة الدفاع أن التجربة نجحت فى رصد صاروخ على ارتفاع ٤٦٠ كيلومتراً من سطح الأرض بواسطة أشعة الليزر .

أما فيما يتعلق بخطاب الرئيس ريجان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى احتفالات عيدها الأربعين ، فقد أعلنت فيه خطوط جديدة نسبياً للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى . ذلك أن ريجان أعلن فى خطبته أن القضايا الخاصة بالحد من الأسلحة النووية يجب أن تحتل الدرجة الثانية من الأهمية فى قمة جنيف بينه وبين جورباتشوف ، بينما ينبغى أن تحتل النزاعات الإقليمية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى المكانة الرئيسية فى لقاء القمة وطرح ريجان مبادرة من ثلاث مراحل متعاقبة أو خطة سلام ثلاثية المراحل لتسوية النزاعات الأقليمية ولإنهاء الحروب الإقليمية(٢٤) .

المرحلة الأولى تشمل إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المتحاربة فى كل من كمبوتشيا وأفغانستان وأنجولا وأثيوبيا ونيكاراجوا . أى مفاوضات مابين الحكومات الماركسية القائمة فى تلك الدول ومعارضيها المسلحين .

---

(٢٢) وكالة تاس السوفيتية للأنباء فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٨٥ .
(٢٣) يونايتد برس فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٨٥ .
(٢٤) وكالات الأنباء فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٨٥ .

أما المرحلة الثانية فتشمل إجراءات منفصلة ومفاوضات مستقلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بشأن كل من تلك الصراعات على حدة لدراسة كيف يمكن للقوتين العظميين مساعدة وضمان تنفيذ عملية إقرار السلام فى هذه المناطق بالاتصال إلى اتفاق ينهى الوجود العسكرى الأجنبى فيها واشترط ريجان فى هذه النقطة ألا تكون المفاوضات السوفيتية الأمريكية فى هذا الصدد مباحثات سلام رسمية ومع توقف تدفق جميع الأسلحة من الخارج على هذه المناطق .

والمرحلة الثالثة قال عنها الرئيس الأمريكى أنه إذا تكللت جهود المرحلتين السابقتين بالنجاح فإن الولايات المتحدة بمجرد التوصل إلى تسوية داخلية لكافة تلك المناطق ، سوف تقدم كل عون اقتصادى ممكن لجهود تعمير هذه المناطق ولإعادة ربط هذه البلاد التى مزقتها ودمرتها الحروب بالاقتصاد العالمى .

وفى كلمة الاتحاد السوفييتى التى أعقبت خطاب ريجان أعلن شيفرنادز وزير الخارجية السوفيتية أن الاتحاد السوفييتى يطرح صيغة سلام الفضاء » التى تعنى عدم نشر الأسلحة النووية فى مقابل صيغة « حرب الفضاء » الأميريكية .

وجاء الرد السوفييتى على مبادرة ريجان بشأن النزاعات الإقليمية بالرفض القاطع لإعطاء الأهمية لتسوية المنازعات الإقليمية كأولوية تسبق مشاكل الحد من التسلح النووى . فأوضح جورباتشوف فى تصريحات أدلى بها خلال زيارة كان يقوم بها آنذاك لبلغاريا ، أن حكومته تصر على أن الموضوع الرئيسى لمحادثات القمة بينه وبين ريجان يجب أن يكون الحد من التسابق على السلاح النووى .

واقع الأمر أن ريجان طرح فكرته عن أولوية التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية كمبادرة سلمية — دعائية الجوهر — تستطيع أن تواجه بها الولايات المتحدة مبادرة جورباتشوف الأخيرة عن الخفض النووى المتبادل بنسبة ٥ ٪ من جملة الترسانات الاستراتيجية الأمريكية والسوفيتية(٢٥)

هذه المبادرة الأمريكية تعكس عودة الذهن السياسى الأمريكى إلى مفهوم كيسنجرى معين يرجع إلى أوائل أعوام السبعينات وقوامه الربط مابين العلاقات الثنائية المباشرة الأمريكية السوفيتية والسياسات السوفيتية المطبقة فى شتى مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتى الخارجية . إلا أن المناقشة الهادئة الموضوعية لهذه الفكرة توضح أن مشروع الإقليميات كما طرحه ريجان ، لن يجد الطريق مفتوحاً أمامه فى قمة جنيف لأن جورباتشوف لن يكون مستعداً لطرح مناطق النفوذ السوفيتية على مائدة المفاوضات دون أن تطرح فى نفس الوقت مناطق النفوذ الأمريكية .

وهكذا اقترب موعد لقاء القمة والعالم أمامه دعايتان : دعاية سوفيتية تقول أن الاتفاق على الحد من الأسلحة الاستراتيجية هو الذى سيجنب العالم شرور الحرب النووية المدمرة . ودعاية تعتبر أن النزاعات الإقليمية سوف تكون الفتيل المفجر للصدام النووى . ذلك أن ريجان يحتاج إلى

---

(٢٥) الأهرام « الطريق الى جنيف . قراءة فى ملف القمة » ، فى يوم ١٩٨٥/١١/١٥
— Davird Emery "The New U.S. proposals for Arms Reductions, Statement to the First Committee of the United Nations, on October, 1985

إقناع الرأى العام الأمريكى والغربى بأن استراتيجياته الدفاعية المتطورة تستطيع بالفعل أن تدفع الاتحاد السوفييتى إلى مفاوضات عاقلة وهو رهان بنى عليه الرئيس الأمريكى جوهر سياسه الخارجية على مدى فترتى رئاسته السابقة والحالية .

أما جورباتشوف فيركز اهتماماته فى برامج الإصلاح الداخلية فى بلاده والتى تحتاج إلى أقصى إنفاق متاح على مشروعات استثمارية داخلية غير عسكرية ومن ثم تبدو الهدنة الطويلة فى مجال سباق التسلح النووى ضرورة لابد منها .

وقبل أسبوعين فقط من لقاء القمة الأمريكية السوفيتية وجه ٦ من زعماء العالم نداء للقوتين العظميين لوقف تجاربهما النووية لمدة عام وعرضوا خدماتهم من أجل التحقق من الالتزام بمثل هذا الاتفاق . جاء ذلك فى رسالة مشتركة إلى كل من الزعيم السوفييتى والرئيس الأمريكى ، ووقع عليها كل من الرئيس المكسيكى ميجويل دى لامدريد والرئيس الأرجنتينى راؤول الفونسين وراجيف غاندى رئيس وزراء الهند وأندرياس باباندريو رئيس وزراء اليونان وأولوف بالم رئيس وزراء السويد بالإضافة إلى الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى . وفى رد فعل فورى أبدت الولايات المتحدة تحفظها الشديد بشأن الاقتراح وذكر متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن التجارب النووية ضرورية لضمان فاعلية قوة الردع الأمريكية بينما أكد الاتحاد السوفييتى استعداده لقبول مراقبة للأسلحة النووية على أرضه بناء على طلب الزعماء وذلك لتسهيل التحقق من تطبيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا ماتم إبرامها .

وفى نفس سياق الحرب الدعائية المكثفة بين واشنطن وموسكو من أجل كسب الرأى العام العالمى قبل محادثات القمة ، أدلى الرئيس ريجان وللمرة الأولى بتصريحات لممثلى الأعلام السوفييتى ، كما أدلى بحديث لصحيفة أزفستيا السوفيتية قبل لقاء القمة بأيام أعلن خلاله أن حكومته مستعدة موافقة على بعض الأرقام التى تضمنتها الاقتراحات السوفيتية الأخيرة لنزع السلاح النووى . ثم بعث ريجان برسالة رسمية إلى جورباتشوف ضمنها مقترحاته الجديدة التى تشمل الفروع الرئيسية الثلاثة للتسلح وكان ممن أهم مابها(٢٦) .

– الأسلحة الاستراتيجية (موضوع معاهدتى سولت –١ وسولت – ٢) وينص الاقتراح الأمريكى الجديد على تحديد عدد الرؤوس النووية لكل من الدولتين بـ ٦ آلاف رأس نووى . بينما ينص الاقتراح السوفييتى المقابل على تحديد الرقم ٦ آلاف لمختلف الأسلحة النووية وليس الرؤوس فقط و شمل الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى وكذلك الطائرات الحربية الأميركية فى أوربا .

الأسلحة النووية متوسطة المدى :

ويقترح ريجان فى مبادرته الجديدة تجميد نشر الصواريخ كروزبيرشنج فى نهاية ١٩٨٥ عند الرقم ١٤٠ فى مقابل خفض كبير فى الصواريخ السوفيتية اس . اس . ٢٠ المنتشرة فى أوربا

(٢٦) واشنطن بوست فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٥ .
نيويورك تايمز فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

وآسيا مع استبعاد الترسانات النووية المستقلة لكل من فرنسا وبريطانيا . بينما يقضى الاقتراح السوفييتى الحفاظ على ٢٤٣ صاروخاً من طراز إس إس ٢٠ فى أوربا وإزالة الصواريخ بيرشنج وضم الصواريخ الأمريكية كروز للصواريخ البريطانية والفرنسية بحيث يتساوى عددها مع الرؤوس النووية ٧٢٩ الموجودة فى الصواريخ السوفيتية بأوربا .

- أسلحة الفضاء والتى تشكل العقبة الرئيسية فى طريق مفاوضات التسلح فينص الاقتراح الأمريكى الجديد على السماح للجانبين بانتاج هذه الأسلحة مع المعامل للباحثين الأمريكيين والسوفييت للمراقبة وتبادل التكنولوجيا بينما يصر الجانب السوفييتى على حظر تجربة وإنتاج ونشر هذه الأسلحة .

إلا أن وكالة تاس(٢٧) أعلنت رفض موسكو رسمياً للاقتراحات الأمريكية المذكورة على أساس أنها لاتتضمن أدنى احترام للمبادىء الرئيسية للمساواة والأمن المتوازن حيث تستهدف إجراء تخفيضات فى القوى النووية السوفيتية بشكل جوهرى مع ضمان حرية الحركة للولايات المتحدة لمواصلة سباق التسلح النووى على قدم وساق .

لقاء القمة بين ريجان وجورباتشوف :

عشية انعقاد لقاء القمة المرتقب تعرض ريجان لحرج بالغ إثر تفجر علمى لأزمة حادة داخل الحكومة الأمريكية بسبّب تسرب رسالة من وزير الدفاع الأمريكى كاسبار واينبرجر إلى الرئيس الأمريكى بشأن محادثاته مع جورباتشوف فقد نشرت صحيفتا نيويورك تايمز وواشنطن بوست أن واينبرجر حث فى رسالته على مقاومة الضغوط التى ستعرض لها ريجان فى قمة جنيف وذلك فى ثلاثة مجالات أولها استمرار الإلتزام بمعاهدة سولت ــ ٢ وثانيها الموافقة على الحد من برامج الأبحاث وتنمية تكنولوجيا حرب الكواكب وثالثها التوقيع مع جورباتشوف على بيان مشترك يتيح للسوفييت الاستمرار فى محاولاتهم لإفراغ معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية من محتواها الحقيقى .

وأشارت مصادر أمريكية إلى أن تفجر الأزمة بهذه الصورة العلنية داخل الحكومة الأمريكية كان متوقعاً لها فى وقت بدا فيه المعتدلون داخل الإدارة الأمريكية وكأنهم قد حققوا انتصاراً على فريق المتشددين . وبما أن واينبرجر وهو على رأس فريق المتشددين ، قد استبعد من الوفد الأمريكى المرافق لريجان إلى قمة جنيف ، فإن تسرب الخطاب المذكور يمكن أن يفسر بأنه محاولة لوقف أية جهود للتوصل إلى حل وسط به تنازل أمريكى مافى قمة جنيف .

---

(٢٧) وكالة تاس السوفيتية للأنباء فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

ورغم ذلك كله تم بالفعل وفى هدوء تام انعقاد لقاء القمة بين ريجان وجورباتشوف فى جنيف يومى ١٩ و ٢٠ نوفمبر الماضيين(٢٨) .

التقى زعيما الدولتين العظميين فى عالمنا اليوم للتباحث وجهاً لوجه فى شئون الحرب والسلام . إلا أن عقبات حقيقية فرضت ذاتها على المائدة التى كانت تفصل بين مقعدى الزعيمين(٢٩) .

أولا : يختلف تفسير البلدين لمفهوم الصواريخ الاستراتيجية فبينما تعتبرها موسكو الصواريخ القادرة على الوصول إلى أراضى القوة العظمى الأخرى وبالتالى تكون صواريخ بيرشنج ٢ وكروز الأمريكية المتوسطة المدى فى غرب أوربا ضمن هذا النوع المقترح تخفيضه بنسبة ٥٠ ٪ ، ترى واشنطن أن هذا المفهوم السوفييتى المذكورة للصواريخ الاستراتيجية خطأ على أساس أنه يفصل أوربا الغربية عن الولايات المتحدة رغم وحدة اعتبارات الأمن الغربى ككل وترى الولايات المتحدة أن الصواريخ الاستراتيجية هى الصواريخ العابرة للقارات البعيدة المدى تنطلق من أراضى إحدى الدولتين أو من غواصات تتبعها إلى أراضى الدولة العظمى الأخرى .

ثانياً : إصرار السوفييت على إدراج الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية فى الإطار العالم للمفاوضات بين الشرق والغرب حول الحد من الأسلحة . وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا . يضاف إلى ماسبق أن الجانب السوفييتى لايدخل فى نطاق التفاوض الصواريخ النووية المتوسطة المدى المنشورة فى أراضى حلفائه بأوربا الشرقية والتى تقدر بنحو ٣٧٥ صاروخاً بالإضافة إلى ٢٠٠ صاروخاً موجهة ضد الصين .

ثالثاً : من العقبات الرئيسية أيضاً فى طريق المفاوضات لتجميد إنتاج الأسلحة هو التطور السريع الفنى فى مجال صناعة الأسلحة حيث يشهد كل عام تقريباً إنتاج نوع من السلاح أكثر تقدماً وأخطر تهديداً للبشرية . ونظراً لأن هذا السلاح لم يدخل بالطبع فى أى اتفاق يكون قد سبق التوصل إليه فإنه

---

(٢٨) يمكن ذكر لقاءات القمة السابقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فيما يلى:
- قمة طهران (١٩٤٣) بين عمالقة الحرب العالمية الثانية ستالين وروزفلت وتشرشل وشهدت بدايات تقسيم أوروبا الى معسكرين كبيرين .
- قمة يالطا بين ستالين وروزفلت وتشرشل فى أواخر الحرب فى فبراير سنة ١٩٤٥.
- قمة بوتسدام فى مارس سنة ١٩٤٥ بين ترومان وستالين بعد سقوط هتلر .
- قمة جنيف سنة ١٩٥٥ بين ايزنهاور وخروتشوف أول محاولة مشتركة لتخفيف التوتر بين الشرق والغرب .
- قمة واشنطن سنة ١٩٥٩ مرة ثانية بين ايزنهاور وخروتشوف .
- قمة جلاسبورو سنة ١٩٦٧ بين ليندون جونسون مع رئيس الوزراء السوفيتى الكس كوسيجين .
- قمة سنة ١٩٧٢ فى موسكو بين نيكسون وبريجنيف : بدايات الوفاق .
- قمة واشنطن سنة ١٩٧٣ : نيكسون وبريجنيف : اتفاق سولت الأول .
- قمة موسكو سنة ١٩٧٤ : فورد وبريجنيف : اتفاق فلاديفوستوك
- قمة فينيا سنة ١٩٧٩ : كارتر وبريجنيف : **اتفاق سولت الثانى** .

(٢٩) الأهرام « المفاوضات المستحيلة على مائدة الرعب النووى » فى ١١ اكتوبر ١٩٨٥.

يحتاج إلى مفاوضات جديدة غالباً ماتصل إلى طريق مسدود بسبب اختلاف الطرفين حول السلاح الجديد ومدى إخلاله بالتوازن النووى بينهما .

رابعاً : انعدام الثقة بين الجانبين يصعب تنفيذ أى اتفاق بينهما على أرض الواقع على الرغم من وجود وسائل التجسس البالغة التطور مثل الأقمار الصناعية وسفن الفضاء . ذلك أن كل طرف يحاول تنفيذ الاتفاق بما يمنحه أكبر قدر ممكن من التفوق العسكرى على الطرف الآخر . فيفشل تنفيذ الاتفاق .

خامساً : يتطلب الاتفاق على الحد من الأسلحة النووية أن يتوقف كل طرف عن إنتاج أسلحة جديدة ثم يكشف للطرف الآخر مايمتلكه بالضبط من شتى نوعيات السلاح النووى ومن ثم يبدأ التفاوض حول كيفية تحقيق التوازن بين قوتى البلدين فى كلياتها الإجمالية . إلا أنها أسس ومبادىء تكاد تستحيل الحدوث فى الواقع العملى للسياسة الدولية .

سادساً : واجه الزعيمان كل منهما الآخر من منطلق حركى ذاتى مختلف تماماً عن الآخر ، سواء بحسابات العمر أو بمقتضيات الهدف العام لكل منهما فى هذا اللقاء(٣٠) . فالرئيس الأمريكى بحكم السن والظروف وهو يقارب منتصف الفترة الرئاسية الثانية والأخيرة له فى السلطة ، يطمح فى أن يترك بصماته على التاريخ الإنسانى المعاصر . أما جورباتشوف فإنه أيضاً بحكم سنه ووفقاً لملابسات توليه السلطة فى بلاده ، يهدف إلى أن يكون الزعيم العصرى للعالم الشيوعى الذى يحقق لدولته السوفيتية الرخاء الاقتصادى والأمان للشعب السوفييتى وأيضاً التماسك بين أعضاء المعسكر الاشتراكى فى مواجهة المعسكر الغربى الرأسمالى ، سواء فى السلم أو فى الحرب .

ورغم جميع العقبات الشديدة سالفة الذكر ، وخلافاً لتوقعات كافة المراقبين المتشائمين صدر عن القمة الأمريكية السوفيتية بياناً مشتركاً رسمياً يوم ٢١ / ١١ / ١٩٨٥ ، وبرزت فيه نقاط تلاق ثلاث رئيسية اجتمعت عليها آراء وإرادة الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى .

أولها الاتجاه القوى لدى الجانبين نحو استئناف الحوار السلمى أو العودة مرة أخرى إلى « روح الوفاق » بين العملاقين بعد أن انحسرت تلك الروح منذ عام ١٩٨٣ عند انسحاب وفدى البلدين من محادثات الحد من التسلح النووى على إثر البدء فى نصب الصواريخ الأمريكية فى أراضى دول أوربا الغربية .

واتضحت هذه الروح الوفاقية العائدة إلى مسار العلاقات الأمريكية السوفيتية فى الفقرات التالية من البيان المشترك الصادر عن لقاء القمة .

« . . . . وبينما يعترف الجانبان بالاختلاف بينهما فى نظامهما وفى توجهاتهما إزاء القضايا الدولية إلا أن الزعيمين قد حققا قدراً أكبر من التفاهم لوجهتى نظر بعضهما البعض . وقد اتفقا على الحاجة إلى تحسين العلاقات الأمريكية السوفيتية والوضع الدولى ككل .

(٣٠) الايكونوميست « هل تغير شىء بعد القمة » فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

. . . . وقد اتفق الزعيمان على اللقاء مرة أخرى فى أقرب وقت مستقبلا . وقبل السكرتير العام دعوة رئيس الولايات المتحدة له لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية كما قبل رئيس الولايات المتحدة دعوة من السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى لزيارة الاتحاد السوفييتى . . . .

. . . . اتفق الرئيس ريجان والسكرتير العام جورباتشوف على الحاجة إلى البدء فى حوار منتظم على مختلف المستويات . وإلى جانب اللقاءات بين زعيمى البلدين يتضمن ذلك عقد لقاءات منتظمة بين وزير الخارجية السوفييتى ووزير الخارجية الأمريكى وبين رؤساء الوزارات والوكالات الأخرى . . . .

أما النقطة الثانية التى اتفق بشأنها الرئيس الأمريكى مع الزعيم السوفييتى فتباورت حول البدء من جديد فى التفاوض الجاد الموضوعى حول أسس التوازن النووى العام بين القطبين . فالبيان تضمن العديد من الفقرات ذات العبارات المباشرة فى دلالتها على هذا المعنى مثل مايلى :

« . . . . وإشارة إلى المقترحات التى طرحت على مائدة المفاوضات مؤخراً من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى دعا الزعيمان إلى تحقيق تقدم فى وقت قريب وخصوصاً فى المجالات التى توجد بها أرضية مشتركة من التفاهم بما فى ذلك مبدأ خفض الأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى بنسبة ٥٠ فى المائة على أن يتم تطبيقه بالأسلوب الملائم بالإضافة إلى فكرة توقيع اتفاق مؤقت حول الأسلحة النووية العابرة للقارات .

« . . . . ويعتزم الجانبان الاستمرار فى تعزيز وكالة الطاقة النووية الدولية والمساندة فى نشاط الوكالة فى تنفيذ الضمانات بالإضافة إلى تدعيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وهما ينظران بايجابية إلى عملية التشاور الأمريكية السوفيتية المنتظمة حول منع انتشار الأسلحة النووية والتى كانت عملية وبناءة ويعبران عن عزمهما على الاستمرار فى هذه العملية مستقبلا . . . . »

« . . . . فى إطار مناقشة المشكلات الأمنية أكد الجانبان مرة أخرى أنهما يفضلان منع الأسلحة الكيميائية بشكل كامل وعام وتدمير المخزون الموجود من مثل هذه الأسلحة . . . . »

وأخيراً تظهر إرادة التواصل الثقافى والإنسانى بين شعبى الدولتين ، وتعبران عن وجودها بنبرة عالية برزت فى فقرات بيان قمة جنيف حيث يعلن الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى عما يلى :

« . . . . ويعتزم الجانبان توسيع نطاق برامج التبادل الثنائى الثقافى والتعليمى والعلمى والتكنيكى والعمل أيضاً على تطوير الروابط الاقتصادية والتجارية وقد حضر الرئيس الأمريكى والسكرتير العام السوفييتى توقيع اتفاقيات حول الاتصالات والتبادلات فى المجالات العلمية والتعليمية والثقافية . . .

. . . . وهما يؤمنان بضرورة وجود تفهم أكبر بين الشعبين وأنه من أجل تحقيق ذلك سوف يشجعان على مزيد من السفر والاتصال على المستوى الشعبى . . . .

. . . . اتفق الجانبان على جدوى توسيع التبادلات والاتصالات بما يتضمن بعض أشكالها الجديدة فى عدد من المجالات العلمية والتعليمية والطبية والرياضية بما فى ذلك التعاون فى تطوير التبادلات التعليمية والوسائل التعليمية السمعية والبصرية الخاصة بالتعليم فى المدارس الثانوية والابتدائية وإجراءات تطوير دراسات اللغة الروسية فى الولايات المتحدة ودراسات اللغة الإنجليزية فى الاتحاد السوفييتى والتبادل السنوى للأساتذة للإشراف على دورات دراسية خاصة فى التاريخ والثقافة والاقتصاد فى الأقسام المعنية بالمعاهد السوفيتية والأمريكية للتعليم العالى . وتبادل تخصيص منح دراسية للطلاب المتفوقين فى العلوم الطبيعية والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية لفترة سنة أكاديمية وعقد لقاءات منتظمة فى مختلف مجالات الرياضة وزيادة التغطية التليفزيونية للأحداث الرياضية . . . . »

وهكذا لاحت للأعين ارهاصات وملامح « الوفاق الجديد » بين القطبين .

وأهم ما يلاحظ على بيان القمة هذا ، أنه جاء خالياً تماماً من أى إشارة للمنازعات الإقليمية . فالرئيس الأمريكى أوضح مراراً اهتمامه بأولوية المناقشة حول القضايا الإقليمية العاجلة(٣١) وفى مقدمتها الاحتلال السوفييتى لأراضى أفغانستان والتدخل الفيتنامى بمساندة سوفيتية فى كمبوديا ، ثم تعضيد الاتحاد السوفييتى بكافة الإمكانيات لنظم الحكم اليسارية القائمة فى أثيوبيا وأنجولا ونيكاراجوا

أما السوفييت فيعتقدون العكس تماماً فالتدخل الأمريكى فى الشرق الأوسط ومحاولة التدخل فى شئون كوبا وأنجولا ونيكاراجوا ودول البحر الكاريبى عموماً والتدخل الأمريكى المستمر ضد حكومة أفغانستان ، كلها أمور تمنع فى نظر السوفييت التوصل إلى أى حلول ممكنة لهذه الصراعات الإقليمية .

واقع الأمر بصدد مسألة الصراعات الإقليمية أن لقاء القمة لم يحدث أى تغيير فى موقف الدولتين العظميين فقد ظل موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول أسباب وأساليب إزالة أو القضاء على النزاعات الإقليمية ليست فقط متباينة ومختلفة بل متضادة ومتعارضة تماماً . هذا وإن كان الجانبان قد وافق من حيث المبدأ العام على استمرار المشاورات حول كافة القضايا الخلافية التى تعترض مسار الوفاق بينهما — وذلك على مستوى الخبراء من الجانبين .

ومن جهة ثانية فان دراسة بيان قمة جنيف توضح أن مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى المعروفة باسم حرب النجوم سوف يكون لها وضع خاص وأهمية ذاتية غير عادية فى مجريات العلاقات بين موسكو وواشنطن .

أن لقاء القمة لم يحسم هـذا المتغير الجديد الخطير والذى يمثل حقيقة تناقضية صارخة بين القطبين . أن من مصلحة الاتحاد السوفييتى الأساسية أن يوقف مبادرة الدفاع الاستراتيجى التى لابد وأن تؤدى إلى تعظيم قدرة واشنطن على توجيه الضربة الأولى ضد الاتحاد السوفييتى . ولكن موسكو تدرك أن هذه المبادرة وإن كانت فعالة استراتيجياً للمصلحة الأمريكية العليا فى المدى الطويل ، إلا أنها

(٣١) الاهرام « ماذا حدث فى جنيف » فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

تثير مشكلات جسيمة لريجان فى المدى القصير سواء مع الكونجرس بسبب اعتبارات التمويل والميزانية لهذا البرنامج الفنى الهائل أو مع الشعب الأمريكى ذاته حيث ترفض كثير من فئاته التورط فى مزيد من سباق التسلح النووى ، أومع حلفائه الأوربيين المتشككين فى حقيقة المظلة النووية الأمريكية فوق أراضى أوربا الغربية . ومن هنا تأتى الضغوط السوفيتية الشديدة على إدارة ريجان لإيقاف هذا البرنامج .

أما المسئولون الأمريكيون من أنصار مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى فيظهرون التفاؤل بشأن هذه المبادرة فالكونجرس قد وافق فعلا على تخصيص ١,٤ مليار دولار لتمويل برنامج الأبحاث الخاصة بهذه المبادرة فى عام ١٩٨٥ ، وتخصيص ٢,٤ مليار دولار أخرى لتمويل برنامج الأبحاث المذكور فى ميزانية عام ١٩٨٦ . إلا أن هذا التمويل ظل قاصراً مما أدى إلى تأخير هذه الأبحاث عاماً كاملا عن جدولها الزمنى المحدد .

إلا أن معارضى مبادرة ريجان يرون أن تلك المبادرة قد تواجه سريعا هذا المأزق فى الكونجرس عند مناقشة ميزانية عام ١٩٨٧ حيث سيجد الكونجرس ضغوط عجز الميزانية التى تقتضى خفض الإنفاق العسكرى ككل .

وفى أول بيان رسمى له عقب قمة جنيف الزعيم جورباتشوف هجوماً عنيفاً للولايات المتحدة وقال أن الحكومة الأمريكية اختارت خط لمواجهة، ودعا العالم إلى مساندته فى طريق وقف « عسكرة » الفضاء الخارجى . كما اتهم واشنطن بالوقوف فى طريق التسوية السياسية لمشكلة أفغانستان وكافة المنازعات الإقليمية الأخرى(٣٢)

وجاء هذا الخطاب مفاجأة حقيقية بعد ٢٤ ساعة من صدور بيان نادر أشاد فيه المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى بنتائج قمة جنيف ووصفها بأنها « بداية حوار حقيقى » .

كذلك جاء هذا الخطاب بعد يوم واحد من إعلان مجلس السوفييت الأعلى لموافقته على الميزانية الجديدة لعام ١٩٨٦ التى اقترحها جورباتشوف وتبلغ قيمتها ٤١٤,٤ مليار روبل (مايوازى ٥٣٠ مليار دولار (بزيادة ٣٩ مليار دولار عن العام الماضى وتتضمن كافة الإصلاحات الاقتصادية التى اقترحها الزعيم السوفييتى كما تتضمن خفضا رمزياً فى نفقات التسلح وذلك فيما وصف بأنه لفتة لتأكيد حسن النوايا .

وحذر جورباتشوف من أن تنفيذ الخطط الأمريكية الخاصة بتسليح الفضاء ستؤدى إلى « فوضى استراتيجية » وإلى زيادة الريبة بين الدولتين العظميين ولن يعزز أمن أى دولة . وأكد أن رفض الرئيس ريجان للتراجع عن موقفه الخاص بحرب الكواكب وقف فى طريق التوصل إلى أية اتفاقات للحد من التسلح فى قمة جنيف وأوضح من جديد أنه إذا لم يلغ البرنامج فلن يكون هناك أى تقدم فى مجال

(٣٢) خطاب جورباتشوف أمام مجلس السوفييت الاعلى فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٥.

خفض الأسلحة النووية . هذا وقد أعرب المحللون عن اعتقادهم بأن هذا التحول الطارىء فى موقف جورباتشوف الذى كان قد أشاد بنتائج قمة جنيف ، قد يرجع إلى محاولة الزعيم السوفييتى تهدئة مخاوف قادة المؤسسة العسكرية السوفيتية من أن يكون قد قدم تنازلات أثناء لقاء القمة لريجان ، أو يكون قد اتخذ موقفاً تهاونيا من مسألة مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء . ولذلك اقتضى تاكتيك الحركة السياسية الداخلية أن يصدر الزعيم السوفييتى مثل هذا البيان ذى النبرة المتشددة ضد الولايات المتحدة وبرامجها لتسليح الفضاء .

ظواهر وفاقية بعد لقاء القمة :

فى الأسابيع القليلة التالية لقمة جنيف تلاحقت مجموعة من التطورات الإيجابية فى مسار العلاقات الأميركية السوفيتية(٣٣) أعطت انطباعاً عاماً بأن موسكو وواشنطن راغبتان فى تحقيق مايمكن وصفه بالوفاق الجديد وهو وفاق لايقوم إلا على ماتفرضه هذه المصالح المتبادلة والمباشرة على المستويين الثنائى والدولى . أن تطور الأحداث قد يسمح باعادة قدر أكبر من الوفاق بين الدولتين العظميين ولكن وفقاً للشروط الأمريكية(٣٤) . فلقد كان الوفاق خلال السبعينات متفقاً تماماً مع مصالح الاتحاد السوفييتى خاصة من النواحى الاقتصادية . فقد ارتفعت أسعار البترول الدولية وزاد الإنتاج السوفييتى بنسبة ٥٠٪ من الغاز الطبيعى الذى تزايد الطلب عليه من عواصم أوربا الغربية مما رفع من الأرصدة السوفيتية من العملة الصعبة .

وفى نفس الفترة قدمت البنوك الغربية القروض الميسرة وذات الفائدة المنخفضة لبعض الدول الشيوعية التى تتميز بوضع اقتصادى لاينطوى على مخاطر كبيرة للدائنين . أما فى الآونة الحالية فان أسعار البترول فى هبوط وانخفضت كفاءة صناعات البترول فى الاتحاد السوفييتى كما أن أوربا الغربية قد استغنت تقريباً الآن عن الغاز الطبيعى السوفييتى مما يعنى أن هذا لن يضمن تسديد السوفييت ثمن وارداتهم من القمح الأمريكى . وقد دخلت موسكو فى مرحلة العجز فى الميزان التجارى والنقص فى العملة الصعبة فى الوقت الذى يتزايد فيه طلبها على استيراد التكنولوجيا الغربية .

ولذلك يخلص المراقبون للساحة الدولية إلى أن الاعتماد السوفييتى على التكنولوجيا الغربية سيتزايد فى المستقبل القريب مما يتيح للقوى الغربية أن يكون لها اليد العليا فى أى سياسة مشتركة وفاقية بين الجانبين .

وأيا كانت ملامح الوفاق الجديد بين العملاقين فقد تزامنت عقب لقاء القمة بجنيف عدة ظواهر وفاقية متبادلة بين واشنطن وموسكو ويجدر بنا تسجيلها وتحليلها بايجاز .

---

(٣٣) الأهرام « تصور عن مرحلة ما بعد جنيف » فى يوم ١٩٨٥/١١/٣٠ .
نيوزويك « ماذا بعد حرب النجوم » يوم ١٩٨٥/١٢/٢ .
(٣٤) وول ستريت جورنال « من يفرض شروطه فى جولة الوفاق القادمة» فى١٩٨٥/١٢/١٨

وأياكانت ملامح الوفاق الجديد بين العملاقين فقد تزامنت عقب لقاء القمة بجنيف عدة ظواهر وفاقية متبادلة بين واشنطن وموسكو ويجدر بنا تسجيلها وتحليليا بايجاز .

الظاهرة الوفاقية الأولى تتعلق بالصواريخ النووية السوفيتية متوسطة المدى(٣٥) . فقد أعلن جورباتشوف أنه قد تمت بالفعل عملية تفكيك المنصات الثابتة لصواريخ إس إس ٢٠ المنتشرة فى أوربا وفقاً للتعهد الذى كان قد أخذه جورباتشوف على نفسه أثناء زيارته لباريس فى الفترة من ٢ إلى ٥ أكتوبر الماضى حيث وعد الزعيم السوفييتى بتفكيك هذه الصواريخ ليصبح عددها ٢٤٣ أى وفقاً لما كانت عليه فى شهر يونيو سنة ١٩٨٤ . ويقدر دوائر حلف شمال الأطلنطى أن إجمالى عدد هذه الصواريخ ذات الرؤوس النووية الثلاثة والموجهة فى أغلبها إلى أوربا ، يصل إلى ٤٤١ صاروخاً كان قد أقامها السوفييت رداً على نشر الصواريخ النووية الأمريكية فى أوربا الغربية .

والظاهرة الوفاقية الثانية تمثلت فيما أعلنته الخارجية الأمريكية عن اتفاق أمريكى سوفييتى غير رسمى لحل مشكلة أفغانستان وهو اتفاق يقضى بانسحاب القوات السوفيتية من أراضى أفغانستان فى مقابل الوقف التدريجى للمساعدات الأمريكية إلى المجاهدين الأفغان . وكان هذا الاتفاق بادرة أمل إذا نفذ بالفعل ، فى أن يكون ركناً رئيسياً من أركان تحسين العلاقات بين الدولتين كما أنه سابقة هامة بالنسبة لخطوات مماثلة لتخفيف حدة التوتر فى مناطق أمريكا الوسطى وجنوب وشرق أفريقيا .

أما الظاهرة الوفاقية الثالثة فقد جاءت تجسيداً لبعض معالم ما اتفق عليه الجانبان أثناء لقاء القمة فى جنيف ، وتحقيقاً لبعض ما ورد فى البيان المشترك من حيث توسيع التبادل العلمى والتكنيكى وكذلك تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية(٣٦) ففى ٢٩ ديسمبر الماضى وصل إلى موسكو ٤٠٠ من كبار رجال الأعمال والشركات والبنوك الخاصة والخبراء فى التجارة والاقتصاد بالإضافة إلى خمسين من كبار المراقبين المتخصصين لحضور اجتماعات ومتابعة ومناقشة الدورة التاسعة للمجلس الأمريكى السوفييتى للتجارة والاقتصاد . وكان هذا الاجتماع هو أكبر حشد من رجال الأعمال الأمريكيين يصل إلى موسكو منذ تأسيس هذا المجلس الأمريكى السوفييتى منذ عام ١٩٧٣ وكان على رأسهم وزير التجارة الأمريكية مالكوم بولدريج مما أضفى على هذا الوفد طابعاً رسمياً . واستقبل نيكولاى ريجكوف رئيس مجلس الوزراء السوفييتى هذا الوفد وفى هذا الاجتماع أشار رئيس الوزراء السوفييتى إلى وجوب إقامة الصلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على مبدأ التكافؤ والمنفعة المتبادلة .

وفى مأدبة رسمية أقيمت فى الكرملين للحشد الأمريكى ألقى جورباتشوف خطاباً أوضح فيه منهجه الخاص فى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية قائلا أنه لايمكن الاستهانة بعامل استقرار العلاقات فى التجارة والصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية لأنه الضمانة الحقيقية للسلام الراسخ .

---

(٣٥) وكالة الأنباء الفرنسية فى يوم ١٩٨٥/١٢/١٤

(٣٦) الأهرام « وفد أمريكى فوق العادة فى موسكو » فى يوم ١٩٨٥/١٢/١٥

وأشار جورباتشوف إلى أربع عقبات تعترض مسار تطور التجارة بين الدولتين الأولى : هى عدم شمول الاتحاد السوفييتى بما يسمى نظام الدولة الأولى بالرعاية والذى تعطيه الولايات المتحدة لأكثر من ١٢٠ بلداً آخر . والعقبة الثانية هى العراقيل التى تواجه السوفييت بالنسبة للقروض التجارية . والعقبة الثالثة هى الرقابة على التصدير أى الحظر على توريد العديد من أنواع السلع ، الأمركية على أساس أنها تساعد الإنتاج الحربى فى الاتحاد السوفييتى فيمنع تصديرها منعاً للأضرار بالأمن القومى الأمريكى .

والعقبة الرابعة تتمثل فى سياسة المقاطعات والحظر والعقوبات والإخلال بتنفيذ العقود التجارية السابقة .

ووعد جورباتشوف فى خطابه بأنه فى حالة رفع العقبات السياسية وما يتبعها من انفراج اقتصادى وتجارى ، ستفتح الأبواب السوفيتية أمام رجال الأعمال الأميركيين . وأضاف جورباتشوف : لسنا منافسين لكم على السوقين العالمية أو الداخلية . . . . إننا نسعى لأن نصبح شركاء طبيعيين شرفاء وأمناء .

ورد وزير التجارة الأمريكى فى مؤتمر صحفى على ملاحظات جورباتشوف :

« . . . . اعتقد أن ٤٠٠ من رجال الأعمال الأمريكيين الذين قدموا الآن إلى موسكو يشعرون أيضاً بما يمكن أن تسهم به التجارة فان بلدينا هما بلدان كبيران وقويان بحيث لاتخشى أن تؤدى التبعية المفرطة تجاه بعضنا البعض . . . . »

وفى اليوم الأخير من العام الماضى (١٩٨٥(أعلنت إدارة الرئيس ريجان أنها سوف تستمر فى الالتزام بمعاهدة سولت — ٢ الخاصة بالأسلحة النووية والى لم يتم التصديق عليها والى انتهت فترة سريانها فى منتصف ليلة ١٩٨٥/١٢/٣١ .

وقد وضع بيان الإدارة الأمريكية المذكورة حداً للتكهنات الى ذكرت أن الرئيس ريجان قد يقرر عدم الالتزام بالمعاهدة . ومن المعروف أن مجلس الشيوخ لم يصدق مطلقاً على المعاهدة غير أن إدارتى كارتر وريجان قد وافقتا على احترام الالتزام ببنودها طالما التزمت موسكو بالمثل .

واستطراداً لنفس المناخ الأفضل السائد بين البلدين قام كل من الزعيم السوفييتى والرئيس الأمريكى بتبادل الخطابات العلنية المذاعة على الشعبين بالإذاعة والتليفزيون فى ليلة رأس السنة الجديدة . وهذه الجديدة . وهذه هى أول مرة يخاطب فيها رئيس أمريكى الشعب السوفييتى مباشرة منذ خطاب الرئيس الأسبق نيكسون فى عام ١٩٧٢(٣٧) .

---

(٣٧) واشنطن بوست « الحماس قائم للقمة الثانية رغم كل الخلافات » فى يوم ٢ يناير سنة ١٩٨٦ .

تطورات سلبية واخرى ايجابية فى بداية العام الجديد :

تلبدت سماء العلاقات السوفيتية الأمريكية بغيوم أزمة متصاعدة بين القطبين بعد ساعات من تبادل الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى رسائل التهنئة التاريخية بمناسبة العام الجديد ، أعلن فى واشنطن عن إضافة سلاح مدمر جديد إلى الترسانة النووية الأميركية خلال العام الجديد فقد ذكرت صحيفة « شيكاغو صن تايمز » الأمركية – نقلا عن مصادر البنتاجون أن السلاح الجديد وهو صاروخ من طراز « ترايدنت دى – ٥ » يطلق من الغواصات – سوف يحل محل الصاروخ « سى ٤ » الذى تقل قدرته التدميرية بمقدار الخمس عن الصاروخ الجديد ، وأوضحت الصحيفة أن الصاروخ الجديد سوف يحمل ثمانى رؤوس نووية تفوق قوة كل منها التدميرية قوة القنبلة النووية التى أسقطت فوق مدينة هيروشيما بنحو ٤٠ مرة .

على إثر ذلك تفجرت حملات الاتهامات المتبادلة بين الدولتين . فقد اتهم ريجان الاتحاد السوفييتى بأنه وراء تصاعد موجة الإرهاب وتهريب المخدرات فى أمريكا اللاتينية من خلال مساندته لنظامى الحكم فى كوبا ونيكاراجوا . وفى الجانب الآخر صعدت وكالة تاس السوفيتية انتقاداتها لواشنطن بسبب تجربة التفجير الهيدروجينى فى صحراء نيفادا كما شنت صحيفة برافدا أعنف هجوم لها ضد الحكومة الأميركية ضد انتهاء قة جنيف حيث اتهمتها بممارسة سياسة الغطرسة والهيمنة وإملاء الإرادة على الآخرين وأن السياسة الإقليمية الأميركية هى محاولة لعرقلة التطور الطبيعى للأحداث فى الدول النامية .

إلا أنه بعد مرور أسبوعين فقط من بدء العام الجديد قدم جورباتشوف مبادرة شاملة جديدة إلى الرأى العام العالمى تحت عنوان « تحرير الأرض من الأسلحة النووية قبل نهاية القرن » . وأكد أن الهدف النهائى من مشروعه هذا هو الحيلولة دون اكتساب سباق التسلح النووى أبعاد فضائية لا رجوع عنها بمقتضى مشروع ريجان لحرب الكواكب . وجاء عرض جورباتشوف هذا ليؤكد أن البديل « لتوازن الرعب النووى » ليس بالصعود بسباق التسلح إلى الفضاء بل إلغاء سباق التسلح النووى ذاته فيقول جورباتشوف(٣٨) :

« . . . إذا ما اتفقنا على تصفية ترسانات الأسلحة النووية ، انعدم المبرر فى إقامة نظام تسلح يمتد إلى الفضاء بدعوى تحييد دور هذه الترسانات ! . . . . ما الحاجة إلى نوعيات أكثر خطورة من الأسلحة لإلغاء مفعول أسلحة بمقدورنا تدميرها هى بالمفاوضات وبغير طريق المواجهة العسكرية التى أصبحت تهدد البشرية فى صميم وجودها » .

وقام هذا الاقتراح السوفيتى على عدة دعائم موضوعية يصعب على الجانب الغربى إهمالها أو رفضها دون مناقشة . إذ يبقى على أن الأسلحة النووية والمصانع المنتجة لها سوف تدمر تحت إشراف دولى

(٣٨) وكالة تاس السوفيتية للأنباء فى ١٥ يناير سنة ١٩٨٦ .

مناسب ولن يكون مصير هذه الأسلحة مجرد السحب أو النقل إلى مواقع أخرى . وينص على أن كافة عمليات تدمير هذه الأسلحة تجرى تحت إشراف ميدانى ورقابة دولية صارمة . كما حدد العرض إقامة نقاط مراقبة دائمة للتحقق من تنفيذ الالتزامات فى خطوات نزع السلاح .

وفى العرض السوفييتى وجدت نقطة بالغة الأهمية تتعلق بالمواجهة فى القارة الأوربية فقد طرح إلغاء الصواريخ السوفيتية إس . إس ٢٠ مقابل إلغاء الصواريخ الأميركية بيرشنج وكروز على أن يتم هذا الإلغاء المتبادل دون مانظر إلى الصوا ريخ البريطانية والفرنسية . وكان فى هذا البند تنازل سوفييتى جديد .

إلا أن المسئولين السوفييت أكدوا أن صواريخ إس . إس ٢٠ سوف تظل موجودة فى مواقعها بآسيا السوفيتية حتى يتم إنجاز المرحلة الأخيرة من مقترحات الزعيم السوفييتى لتخليص العالم من الأسلحة النووية على مراحل حتى عام ٢٠٠٠ .

ثم جدد الزعيم جورباتشوف اقتراحه بعقد مفاوضات ثلاثية بين موسكو وواشنطن ولندن حول فرض الحظر الكامل للتجارب النووية ولكنه دعا إلى أن تتم هذه المفاوضات فى إطار هيئة نزع السلاح بجنيف وأكد جورباتشوف من جديد فى رسالة وجهها لدعاة السلام السويديين استعدادا بلاده لقبول الرقابة على التجارب النووية سواء عن طريق الوسائل التكنولوجية أو عن طريق الخضوع للتفتيش إذا اقتضى الأمر .

وعندما شرع ريجان فى الرد على مقترحات جورباتشوف المذكور واجهته معاوضة علنية ضد أى تنازل نووى لصالح الاتحاد السوفييتى سواء من جانب قيادات البنتاجون أو من قادة قوات حلف الأطلنطى . فقد وجه الجنرال برنار روجرز القائد الأعلى لقوات حلف الأطلنطى تحذيراً للحلفاء ضد فكرة إزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى الأمريكية من أوربا وأكد فى جلسة مغلقة لبرلمان الحلف أن مثل هذا الإجراء سيترك أوربا الغربية معرضة للصواريخ السوفيتية قصيرة المدى وكذلك لقواتها التقليدية الأكثر تفوقاً وللأسلحة الكيماوية .

وجاء الرد الأمريكى فى صورة مبادرة جديدة وصفت بأنها شاملة فاقترح ريجان الأزالة الكاملة للصواريخ النووية متوسطة المدى من أوربا وآسيا على مدى السنوات الثلاث القادمة وبعث باقتراحاته فى خطاب مطول بعث بها للزعيم جورباتشوف الأخيرة بالإزالة الكاملة للصواريخ النووية مع حلول عام ٢٠٠٠ . وجدير بالذكر أن ريجان اقترح فى مبادرته خفض الصواريخ السوفيتية المتحركة من طراز إس . إس ٢٠ فى آسيا (أكثر من ١٠٠ صاروخ) إلى أدنى مستوى ممكن وهو مالم يقترحه جورباتشوف فى مبادرته .

وفى موسكو أعلنت وكالة تاس السوفيتية رفض الحكومة السوفيتية للمبادرة الأميركية ووصفت مبادرة ريجان بأنها خدعة اعلانية استهدفت بها الولايات المتحدة صرف الانتباه عن مقترحات ،

(٣٩) وكالة تاس السوفيتية للانباء فى ١٧ يناير سنة ١٩٨٦ .

جورباتشوف كما أنها بتركيزها على الأسلحة متوسطة المدى فقط – تمثل استمرارا لاتجاه الولايات المتحدة غير البناء تجاه نزع السلاح .

أوربا الغربية ومبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء :

أن هذه الحلقة المتصلة اللانهائية المفرغة من المبادرات السوفيتية وفى مواجهتها المبادرات الأميركية فى مجال اقتراحات التوازن النووى بين القطبين . إنما تصب واقعياً فى قوالب دعائية تخاطب أساساً الرأى العام فى دول أوربا الغربية . فالمبادرات السوفيتية تستهدف بصفة رئيسية إقناع دول أوربا الغربية بأن الخطورة الحقيقية على أمنها الذاتى والإقليمى لاتكمن فى التهديدات السوفيتية النووية المحتملة أو الغيبية . بل أن الخطر الداهم الذى يتربص بالأمن الأوربى موجود فعلياً فى صراعات سباق التسلح النووى بين القطبين . تلك الصراعات التى أصبحت تجد تغذيتها الرئيسية فى الفترة الحالية ، فى حرب الكواكب أو مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء ومقتضيات الدفاع السوفييتى الفضائى أيضاً فى مواجهتها .

أما المبادرات الأميركية فى مضمار الحد من سباق التسلح النووى فتسعى فى المقام الأول إلى إلغاء آثار وفعاليات الجهود السوفيتية الدعائية المذكورة لدى الرأى العام الأوربى الغربى . والإدارة الأمريكية تظهر حسن نواياها السلمية فى إطار مبادراتها الدعائية إلا أنها تستهدف فى التحليل النهائى إشراك حلفائها من دول أوربا الغربية فى الأبحاث الفنية المتعلقة بتكنولوجيا الفضاء والتى تمهد السبيل لتنفيذ مشروع ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء .

فى أوائل العام الماضى (١٩٨٥) عرض جاسبار واينبرجر وزير الدفاع الأمريكى على ١٧ دولة حليفة وصديقة المشاركة فى مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى . وشمل العرض دول المجموعة الأوربية واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وإسرائيل وفيما يلى تحليل لعموميات الموقف الأوربى الغربى من المبادرة ثم دراسة لمواقف أهم دول أوربا الغربية من هذا المشروع الأمريكى الخطير .

لقد بدأت ملامح الموقف الأوربى الغربى من مسألة حرب الكواكب تتضح فى فترة زمنية واكبت تغيير القيادة السوفيتية وظهور جورباتشوف على قمة الزعامة فى الكرملين(٤٠) . فى أواخر مارس ١٩٨٥ أى بعد أيام معدودة من تولى جورباتشوف صلاحيات السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى عقد اجتماع لوزراء دفاع حلف الأطلنطى اجتماعاً غير عادى فى بروكسل بهدف بحث دعوة ريجان لحلفائه الغربيين بالمشاركة فى برنامجه . وخلال ذلك الاجتماع لاحت معالم أزمة تهدد جبهة التحالف الغربى إزاء هذه القضية التسليحية الجديدة وتفجرت الخلافات لدرجة اضطرت وزارة الدفاع الغربيين إلى ارجاء الموضوع(٤١) .

---

(٤٠) الديلى تلجراف : « نقطة الضعف فى مشروع الدفاع الاستراتيجى » فى يوم ٣ ابريل سنة ١٩٨٥ .

(٤١) الأهرام « أوروبا تخشى التطلع للفضاء فى ١٢ ابريل سنة ١٩٨٥ .
– أكد الوفد الأمريكى فى لجنة حلف الأطلنطى للتخطيط النووى ان اسرائيل ســوف تشارك فى حرب الفضاء فى جهاز دفع القذائف الالكترونية المغناطيسية التى يعتبرها خبراء الدفاع الاستراتيجى وسيلة لتطوير لصواريخ المضادة للصواريخ فى الفضاء .

وتلى ذلك تصريحات أدلى بها لورد كارينجتون السكرتير العام لحلف الأطلنطى وأكدت أن الحلفاء غير قادرين على اتخاذ موقف من البرنامج الأمريكى . وأشار كارينجتون بدبلوماسيته المعهودة إلى أن « من الأصوب » للحلفاء أن ينتظروا نتائج البحوث التى تجريها واشنطن على أسلحة الفضاء قبل البت فى مدى صلاحية المشروع بينما اعترف برنارد روجرز القائد العام للحلف صراحة بوجود حالة من القلق داخل الحلف بسبب تسليح الفضاء .

ويدور موقف أوربا الغربية من مبادرة ريجان حول محور الخوف العام العميق من أن تجد أوربا نفسها فجأة بعد نشر أسلحة أميركية وسوفيتية فى الفضاء مع نهاية القرن الحالى فى أغلب الظن — خاضعة لسيطرة القوى العظمى ولاتملك القوة أو القدرة على الدفاع عن نفسها . وقد ازدادت مخاوف الأوربيين بعد أن دعاهم ريجان للإنضمام للمشروع الذى تقدر تكاليفه بنحو ألف مليار دولار حيث اتخذت المشكلة أبعاداً اقتصادية وسياسية وتكنولوجية بالإضافة إلى جوانبها العسكرية الجوهرية . ويبد أن واشنطن نفسها لعبت دوراً سلبياً فى أسلوب عرض المشروع والدعاية له حيث ظلت التصريحات تتخبط بغير وضوح لدرجة أن الظنون ساورت المسئولين الأوربيين من أن الإدارة الأميركية ذاتها غير واثقة إلى مدى فعالية أو إمكانية تنفيذ مشروع ريجان محور البحث .

وقد لعب الاتحاد السوفييتى ببراعة على ورقة المخاوف الأوربية المذكورة وذلك بتهديداته المتكررة بالرد الانتقامى إذا اشترك الأوربيون فى برنامج ريجان وبتصعيد سباق التسلح فى الفضاء وبهدم محادثات الحد من التسلح فى جنيف والتى يعتبرها الأوربيون إنجازاً إيجابياً فى حد ذاته .

وعندما قدم جورباتشوف بعد أسابيع قليلة من توليه الزعامة السوفيتية أول مبادراته فى مجال الحد من التسلح النووى تظاهر مئات الآلاف من مناهضى الأسلحة النووية فى المانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا مطالبين الولايات المتحدة بالاستجابة للاقتراح السوفييتى بتجميد نشر الأسلحة النووية فى أوربا حتى نهاية العام وقام المتظاهرون فى بريطانيا بمحاصرة القاعدة التى سيتم فيها نشر صواريخ نووية أميركية من طراز كروز .

ويستند الموقف العام لأوربا الغربية من مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى إلى دعائم موضوعية بعضها اعتبارات نفسية وبعضها حجج منطقية وأكثرها من الضرورات السياسية والاقتصادية .

إن مختلف فئات الرأى العام داخل أوربا الغربية تجمع على ضرورة إحلال حقبة جديدة من الوفاق بين القوتين العظميين لأنها تقع بكامل أراضيها طبيعياً جغرافياً فى ملتقى النيران بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فتقدم شعوب أوربا الغربية « الدماء الأولى » فى أى مواجهة بين القطبين الكبيرين .

وترى القوى السياسية الأوربية أن مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى وإن كانت تؤدى وفقاً للعرض الأمريكى إلى تأمين غرب أوربا فى المدى الطويل إلا أنها لابد وأن تحدث فى المدى القصير

آثار وخيمة على قضية عالمية هامة من أبرز قضايا عالم اليوم ألا وهو نمو واطراد التعاون المتبادل بين شطرى أوربا شرقاً وغرباً(٤٢) . ذلك أن دعوة بلدان شطرى أوربا إلى التعاون والعمل معاً مثلما كان الحال قبل ١٩٤٥ . كفيل بتقديم أمل جديد للسلام العالمى .

تفسير ذلك أن مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى سوف تفجر سباقاً محموماً للتسلح من أجل تعويض الفجوة التكنولوجية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى هذا الشأن وهو الأمر الذى سيدفع موسكو إلى تشديد قبضتها على حلفائها ويغلق كل أبواب التهدئة بين الشرق والغرب وقد يدفع حكام الكرملين إلى الأخذ مرة أخرى ببعض الأساليب الستالينية من أجل تعبئة الشعب والموارد السوفيتية وموارد شرق أوربا أيضاً لصالح هذا السباق الجديد فى مضمار حرب الكواكب وهكذا تتوقف كل محاولات دول شرق أوربا للتخفيف من الهيمنة السوفيتية عن طريق تكثيف علاقاتها مع دول غرب أوربا .

وتبدو الولايات المتحدة غير حافلة بمثل هذه الآثار العاجلة التى ستترتب على مشروع حرب الكواكب بشأن مصالح أوربا ولكن الأوربيين يهتمون غاية الاهتمام لأن مصالحهم الاقتصادية سوف تتعرض لمخاطر أكيدة . ولعل هذه النقطة بالذات هى نقطة الضعف سوف تتعرض لمخاطر أكيدة . ولعل هذه النقطة بالذات هى نقطة الضعف الأساسية فى مشروع ريجان للدفاع الاستراتيجى لأنها تهدد بإضعاف التحالف الغربى بينما هى تستهدف فى الأساس حمايته ودعمه ضد الاتحاد السوفييتى . وهنا تبدو الإشكالية الحقيقية فى الموضوع : كيفية وأساليب وخطوات التوفيق بين المصالح العاجلة للتحالف الغربى وبين مصالحه الطويلة الأجل .

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تتجه نحو التشدد فى الحيطة والكتمان فى مجال مشاركة حلفائها الأوربيين لها فى الأسرار التكنولوجية خلال الأبحاث المشتركة التى من المزمع أن تجريها دول حلف الأطلنطى إذا ما دخلت طرفاً فى مبادرة ريجان(٤٣) .

فمن المقرر وفقاً لخطة ريجان فى هذا الصدد أن تقوم منظمة مبادرة الدفاع الاستراتيجى التى تشرف على برنامج الأبحاث ببحث الاتفاقات الثنائية الخاصة بحماية الأسرار كل اتفاقية على حدة ومن المتوقع أن تمنع الولايات المتحدة بعض الأسرار العليا حتى عن حلفائها بحجة خشيتها من أن تتسرب إلى الاتحاد السوفييتى .

وقد صرح جيرولد يوناس نائب مدير منظمة مبادرة الدفاع الاستراتيجى وكبير العلماء فيها بأن تصنيف المعلومات سيسهل عقد ترتيبات ثنائية بين الولايات المتحدة وبين كل من حلفائها

---

(٤٢) الهيرالد تريبون « أوروبا لديها أقوى الدوافع لعـــودة الوفاق بين الدولتين العظميين » فى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٥ .

(٤٣) الجارديان « أحيانا تفضل أمريكا حجب أسرارها عن حلفائها » فى يـــوم ٥ يونيو ســـنة ١٩٨٥ .

وأصدقائها على حدة . وأضاف أن هذا لايعنى أن تكون كل المعلومات التى يتم التوصل إليها متاحة لجميع الأطراف . وتحاول المنظمة إقناع الحلفاء الأوربيون بأنهم سيحصلون على ما يحتاجون من معلومات كما سيقدمون المنظمة مالديهم من هذه المعلومات ولكن الحلفاء الأوربيين يخشون أن تستنزف الولايات المتحدة معلوماتهم دون أن تتيح لهم الحصول المعلومات الكاملة للأبحاث .

وقد أعلن هيليموت كول المستشار الألمانى بأن أهم شروط بلاده للمساهمة فى برنامج أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى هو أن يكون تبادل المعلومات طريقاً ذا اتجاهين وليس طريقاً ذا اتجاه واحد يصب لدى الولايات المتحدة فقط دون الآخرين . رغم تلك المخاوف الأوربية المذكورة فإن ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع الأمريكى أكد مراراً أن التعاون مع الحلفاء الأوربيين سيتم على أساس ثنائى مشروعا بمشروع وحالة بحالة حتى يمكن ضمان سرية المعلومات الخاصة بهذه المشروعات وقال ريتشارد بيرل أن بعض المعلومات ذات الحساسية الخاصة سيتم تجزئتها بهدف إخفائها حتى على علماء الولايات المتحدة ذاتها .

ومن ثم فإن عرض واينبرجر للدول الحليفة(٤٤) والصديقة للمشاركة فى التجهيز لحرب الكواكب ، لم يكن عرضاً « لتنسيق علمى جماعى » يشمل هذه الدول جميعاً أو حتى لبعضها جماعة ، بل هو عرض لكل دولة على حدة بل لمؤسسات صناعية أو علمية بالذات فى هذه الدولة أو تلك حتى تكون خبرة هذه المؤسسات فى مجالات تخصص معنية فى خدمة المشروع الأمريكى . ومن هنا تصبح علاقة أوربا الغربية حيال الولايات المتحدة على الأقل فيما يتعلق بهذا المشروع العملاق — المخصص له فى الحال ٢٦ ألف مليون دولار ، وإضعاف هذا المبلغ فى السنوات القليلة القديمة ، علاقة المكمل والموظف والتابع ، لاعلاقة « الند » المشارك فى تصميم المشروع وتحديد أبعاده .

وكان الإحساس بهذه التبعية هو الذى دفع ميتران ليطرح مشروعه البديل ، كما سيرد تحليله فى الجزء الخاص بتحليل موقف فرنسا من مبادرة ريجان ، وليحفز عواصم غرب أوربا كى تقف موقف الرفضة والتصدى للتحدى الأمريكى المذكور ، فقد قال رولان دوما وزير خارجية فرنسا فى هذه المشكلة : « أن أوربا التكنولوجية لاتقبل معاملة أقل من معاملة الند للند مع شريكتها الكبيرين الولايات المتحدة واليابان . . . فإن أوربا التى تعمل بالوكالة وتحت الترخيص ليست بأوربا . . . »

وتتجلى الاعتبارات الاقتصادية فى نظرة أوربا الغربية إلى مشروع ريجان ، من زاوية الجماعة الاقتصادية الأوربية(٤٥) التى أصبحت تجمع فى عضويتها ما بين ١٢ دولة أوربية غربية يزيد تعداد شعوبها عن ٣٥٠ مليون نسمة وهو رقم يفوق عدد سكان كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ولذلك تنتعش لدى « أوربا السوق » . من جديد آمال خلق قوة عظمى اقتصادية ثالثة ذات أهمية حيوية

---

(٤٤) الاهرام « حرب الكواكب وأوروبا واسرائيل » — فى يوم ١١ مايو سنة ١٩٨٥.
(٤٥) النيويورك تايمز « لماذا لم تحقق القمة الأوروبية التوقعات المنتظرة منها » فى ١٩٨٥/١٢/٣ .

للنظام الدولى كله هى القوة الأوربية المتحدة . أن دول أوربا الغربية تشتمل على شعوب وأمم كانت تملك ذات يوم إمبراطوريات عالمية وأصبحت الآن مهددة بالتخلف والجمود فى عالم سريع التطور أن الخطر من وجهة النظر الأوربية لايأتى من القوة العسكرية السوفيتية وحدها وإنما يأتى من التقدم التكنولوجى الهائل فى الولايات المتحدة ومن الصادرات اليابانية المتدفقة ومن الدول التى كانت يوما متخلفة ثم أصبحت فى غضون جيل واحد قوة إنتاجية منافسة فى السوق العالمية . أن الخطر بالنسبة لأوربا الغربية يتمثل أساساً فى تخلفها عن اللحاق بركب الثورة الصناعية الثالثة .

أن مبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجى قد فتحت آفاق ثورة تكنولوجية عالمية جديدة واهتمام أوربا بهذه المبادرة لايمكن فى إسقاط الصواريخ وإنما يكن فى غزو الأسواق وتوفير فرص العمل والمحافظة على ثروتها من العلماء .

وللاعتبار العسكرى والاستراتيجى أهمية خاصة ضمن مقومات الموقف الأوربى الغربى من حرب الكواكب(٤٦) فالدول الأوربية تخشى من أن تجد نفسها محاصرة بين الاستراتيجية الدفاعية العسكرية الأمريكية من الغرب ، ونظيرتها السوفيتية من الشرق — بالإضافة إلى أن البرنامج الأمريكى للدفاع فى الفضاء سيحمى واقعياً أمن الولايات المتحدة من الصواريخ العابرة للقارات ولكنه لن يحمى أوربا من الصواريخ النووية السوفيتية متوسطة المدى والمنصوبة ، فى أوربا الشرقية الملاصقة لأراضى أوربا الغربية .

وتمتد المخاوف الأوربية إلى الشك فى أن تسحب الولايات المتحدة قواتها من أوربا الغربية تنفيذاً لوجهة نظر أميريكية حول ضرورة توافر درجة معينة من المشاركة الأوربية فى تحمل الأعباء الدفاعية عن حلف الأطلنطى مما يعتبره الأوربيون تعسفاً أمريكياً يسىء إلى جبهة التحالف الغربى عامة .

هذه الاعتبارات جميعها سالفة الذكر كانت هى الخلفية الحقيقية التى تفسر مجربات ووقائع عدد من المحافل والاجتماعات الأوربية الغربية طوال الصيف والخريف الماضيين . فى أواخر مايو ١٩٨٥ فشل ممثلوا ١٦ دولة عضو فى حلف الأطلنطى بعد ٤ أيام من المحادثات المكثفة فى شتوتجارت بألمانيا الغربية — فى التوصل إلى اتفاق حول المساهمة الأوربية فى برنامج ريجان . وانقسمت الدول الأعضاء فيما بينها حيث أعلنت كل من فرنسا والنرويج والدنمرك رفضها التام للمشروع . ووصف مندوبو الدول الثلاث المشروع الأمريكى بأنه تهديد للاستقرار الأوربى وحافز لتصعيد سباق التسلح بينما أعرب مندوبو بريطانيا وإيطاليا عن اعتقادهم بأنه لايوجد أمام أوربا أى خيار سوى المساهمة فى البرنامج حيث أن الولايات المتحدة ستستمر حتى بدون أية مساعدة أوربية ، فى تطوير التكنولوجيا فى هذا المجال .

---

(٤٦) حديث للجنرال برنارد روجرز القائد العام لقوات حلف الأطلنطى فى مجلـة « يواس نيوزاند وورلد ريبورت » فى ١١ يناير ١٩٨٦ .

كذلك اجتمع فى أيستوريل بالبرتغال وزراء خارجية دول حلف الأطلنطى مابين يومى ٦ و ٨ يونيو الماضيين لبحث عدة مسائل فى مقدمتها اتخاذ موقف موحد لتقرير ما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تواصل الالتزام بنصوص المعاهدة سولت ــ ٢ . وفى تلك الدورة أيضاً فشلت الولايات المتحدة فى الحصول على تأييد حلفائها الغربيين لمشروع ريجان للدفاع الفضائى فقد رفضه وزراء الخارجية الأوربيين إعلان تأييدهم لمشروع حرب الكواكب على الرغم من موافقتهم على تأييد الموقف الأمريكى الرسمى فى مباحثات جنيف للحد من التسلح النووى مع السوفييت . وصدر البيان الختامى دون أن يتضمن أية إشارة لمشروع ريجان . وبينما أكد وزراء خارجية حلف الأطلنطى تأييدهم للموقف الأمريكى فى كافة جوانب مباحثات التسلح مع الاتحاد السوفييتى دعا الحلفاء الغربيون واشنطن إلى الالتزام باتفاقية سولت ــ ٢ لأن إلغاء هذه الاتفاقية سوف يضر مباحثات الحد من التسلح وسيثير استياء الرأى العام الأوربى .

ويضاف إلى ماسبق أن الاتحاد الأوربى (اتحاد غرب أوربا) الذى يضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج قد فشل بدوره أثناء اجتماع عقده ممثلو الدول السبع فى فى العاصمة البريطانية فى يوليو الماضى ، فى التوصل إلى رد موحد على دعوة ريجان لمشاركة أوربا فى برنامجه الدفاعى و ذلك بسبب التعارض مابين الموقف البريطانى المؤيد والمستعد للمشاركة فى هذا البرنامج دون أى تحفظ والموقف الفرنسى الرافض للفكرة كلها(٤٧) .

ونأتى إلى تحليل اتجاهات ومواقف وسياسات أهم دول أوربا الغربية من قضية المشاركة الأوربية فى برنامج ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء ونركز النظر على مواقف كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا فى هذا الصدد .

موقف فرنسا من مبادرة ريجان :

بعد أسابيع قليلة من دعوة الولايات المتحدة للدول الأوربية للمشاركة فى مشروعها للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء مع إعطاء مهلة ٣ أشهر لحلفائها الأوربيين كى يردوا على مشروعها الضخم المذكور ، لم تنتظر فرنسا انتهاء المهلة الزمنية المقررة حتى ترد على المشروع بالسلب بل سارعت الحكومة الفرنسية بطرح فكرتها الجديدة أو مشروع بديل باسم غرب أوربا وقوامه إنشاء وكالة أوربية للطاقة التكنولوجية المتقدمة وسمى إعلامياً بسلام الكواكب أو مشروع أوربا التكنولوجية أو « أوريكا » نسبة إلى الكلمة التى أطلقها أرخميدس عندما اكتشف قانونه الشهير .

---

(٤٧) الأهرام « أوروبا تكسب الجولة الأولى فى مواجهة حرب الكواكب » فى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٥ .

ويرجع الرفض الفرنسى للمشروع الأمريكى إلى عدة أسباب(٤٨) السبب الأول منهـا هو أن المشروع الأمريكى سيؤدى إلى نزيف حاد فى العقول الأوربية التى سوف تشارك فى هذا المشروع فى الوقت الذى يجب أن تحتفظ فيه أوربا بامكاناتها البشرية للحاق بالولايات المتحدة واليابان فى سباق التكنولوجيا الخطير . والسبب الثانى الذى يحرك الموقف الفرنسى هو رفض فرنسا لفكرة أن تفقد استقلالها العسكرى بالانضمام إلى نظام دفاعى أمريكى لاتشارك فى صنع القرار عند استخدامه فى حالة نشوب أزمة عالمية . فضلا عن أن هذا المشروع الأمريكى الذى يستخدم الفضاء كمجال لعمله يجعل من قوة الردع النووية الفرنسية الأرضية قوة غير فعالة تتجاوزها تكنولوجيا الدفاع الفضائى الحديثة وبذلك تفقد القوة الفرنسية النووية قدرتها على الردع وتسقط المظلة النووية الفرنسية التى تشارك فى حماية أوربا الغربية .

لقد رأت فرنسا أن مشروع حرب الكواكب يضع حلفاء الولايات المتحدة فى أوربا أمام مفترق طرق حاسم : فاما القبول بموقع تبعية الولايات المتحدة فى قضايا الدفاع والتسليم بأن أى مشروع أوربى دفاعى مستقل أصبح غير ذى قيمة كمحاولات فرنسا وبريطانيا لإقامة قوة ضاربة نووية خاصة . . . . وإما أن تجمع أوربا جهودها لتكون لها استقلاليتها التكنولوجية وبالتالى القدرة على إقامة نظام دفاعى مستقل .

ويستند الفرنسيون أيضاً فى رفضهم للمشروع الأمريكى لأسباب عسكرية حادة منها إقرار الخبراء الأمريكيون بأن أحكام المشروع الأمريكى لن يتجاوز نسبة ٩٠ ٪ فقط وهذا معناه وصول عشرة من كل مائة صاروخ معاد إلى أهدافها . فضلا عن أن هذا النظام الذى يقوم على تدمير الصواريخ المعادية فى الفضاء من خلال أشعة الليزر تطلقها مدافع تسبح فى الفضاء الخارجى سيكون موجهاً بطريقة أساسية ضد الصواريخ العابرة للقارات وليس الصواريخ القارية التى يمكن أن تسقط فوق أوربا التى لن تستفيد فى هذه الحالة من المظلة العسكرية الاستراتيجية الامريكية .

ولم يكن الرفض الفرنسى مجرد تسجيل للمواقف بل عمدت فرنسا إلى طرح مشروع لأقامة مشروع أوربا التكنولوجية وذلك حتى تقف أمام محاولة أمريكا لاستقطاب أوربا واحتواء الرفض الفرنسى . والفكرة الفرنسية الخاصة بالتعاون الأوربى المستقل فى تكنولوجيا الفضاء تستهدف ليس فقط دعم الاقتصاديات الأوربية وإنما أيضاً تقوية مركز أوربا التفاوضى إزاء الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعاون بين الطرفين بشأن تكنولوجيا حرب الكواكب . والموقف الفرنسى هنا يعبر عن عدم رضاء الدول الأوربية عن أسلوب الولايات المتحدة فى التعاون على أساس ثنائى مع كل دولة أوربية على حدة وتفضيل أوربا للصيغة الجماعية فى تنظيم تعاملها التكنولوجى مع القطب الغربى

---

(٤٨) النيويورك تايمز « مخاوف فرنسا من هجرة خبراتها الى أمريكا » فى يـوم ١٢ مايو سـنة ١٩٨٥ .

— **Mamfred R. Hamm, "The Umbrella Talbs", The Washington Quarterly Vol. 8, No. 2, Spring 1985.**

ومنذ أن أعلن الرئيس الفرنسى ميتران لمبادرته « أوريكا » أصبح الأوربيون أمام مبادرتين متميزتين : الأولى مبادرة أمريكية عسكرية بشكل مباشر والثانية فرنسية أوربية ترتكز على التطبيقات المدنية التكنولوجية دون استبعاد الجانب العسكرى ولم يكن عدد الدول الأوربية التى ساندت فرنسا فى البداية وبشكل واضح كبير بل اقتصر التأييد على بلجيكا والنرويج والسويد وتراوحت مواقف الدول الأوربية الأخرى بين متردد فى إعلان رأيه وبين معارض للمشروع الفرنسى ومؤيد للمشروع الأمريكى مثل ألمانيا الغربية وبريطانيا . . فألمانيا لاترغب فى إقامة بنية بيروقراطية أخرى تثقل السوق الأوربية المشتركة بينما بريطانيا لاتريد هى الأخرى أن تضيف أعباء مالية على ميزانيتها لمواجهة تكاليف المشروع الفرنسى .

ولجأت واشنطن إلى سياسة الالتفاف حول رفض فرنسا فأعلنت مرونتها بشأن صور المشاركة الأوربية فى برنامج الدفاع الفضائى وذلك بقبول واشنطن لفكرة قيام الشركات الأوربية والمؤسسات العلمية وهيئات البحث الأوربية بالمشاركة فى البرنامج الأمريكى دون ضرورة الموافقات الحكومية الأوربية والمؤسسات العلمية وهيئات البحث الأوربية بالمشاركة فى البرنامج الأمريكى دون ضرورة الموافقات الحكومية الرسمية من دول أوربا الغربية وفى مواجهة هذه الحركة الأمركية المذكورة اتجهت السياسة الفرنسية إلى دول الشمال والجنوب الأوربى للحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوربية لمشروعها أوريكا . فقام وزير الخارجية رولان دوما على رأس وفد سياسى وعلمى كبير بجولة كبيرة حصل خلالها على موافقات أسبانيا واليونان وإيطاليا بالإضافة إلى دول الشمال الأوربى من خارج السوق الأوربية والمعروفة بحيادها التقليدى مثل النمسا والسويد والنرويج والدانمرك التى أعلنت موافقتها على إقامة أوربا التكنولوجية . ثم استطاع ميتران أن يقنع هيلموث كول المستشار الألمانى الغربى بضرورة إقامة أوربا التكنولوجية وأنه يمكن لألمانيا أن تشارك فى المشروع الفرنسى حتى ولو لم تتخل عن الاشتراك فى المشروع الأمريكى .

أما بريطانيا فقد وافقت من حيث المبدأ على المشروع الفرنسى بعد أن أعلن ميتران عدم الالتزام بتمويل المشروع من الميزانيات العامة للدول الأوربية المشاركة بل أن التمويل يمكن أن يتم من خلال الاحتكارات والتكتلات والشركات الصناعية العملاقة وبذلك لجأ ميتران إلى نفس التكتيك الأمريكى سالف الذكر للدعوة إلى مشروعه .

وتبدو أهم معالم مشروع أوربا التكنولوجية فى توحيد جهود أوربا الغربية وإمكاناتها فى أربعة مجالات رئيسية للتكنولوجيا المتقدمة قوامها جميعاً إجراء أبحاث فضائية أوربية مشتركة لها أهداف غير عسكرية وذلك فى تكنولوجيا العقول الأليكترونية الضخمة والعملاقة والتى سمح بإجراء حسابات ومعادلات التطبيقات الفضائية المعقدة ، ثم تكنولوجيا المواد الجديدة ومجالات استخدامها ، وتكنولوجيا الأحياء وبالذات إنتاج أنواع جديدة من البذور لتنمية المصادر الغذائية ، وأخيراً تكنولوجيا الإنتاج الصناعى . وذلك كله باستخدام أجهزة أشعة الليزر ومعدات الاتصال المتقدمة .

وقرر الرئيس ميتران باعتباره صاحب فكرة المبادرة أساساً بأن تقدم فرنسا مليار فرنك من ميزانية عام ١٩٨٦ ، لأغراض المشروع كما أعلنت المانيا الغربية عن استعدادها لدفع ثلاثمائة مليون مارك المانى أى مايوازى المبلغ الفرنسى المذكور . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية فى مسعاها . وتمثل هذا النجاح الفرنسى فى إعلان رسمى صدر فى باريس يوم ٢٠ يوليو الماضى من دول السوق الأوربية بالإضافة إلى سويسرا والسويد والنرويج والنمسا وفنلندا ، ووافقت فيه الدول الأوربية الـ ١٧ على على مشروع « أوريكا » الفرنسى وتعهدت الدول المذكورة فى الإعلان على تنسيق جهودها للبحث والتنمية من خلال هذا المشروع وذلك بتجميع مواردها الطبيعية وتطوير أجهزة الحاسبات الآلية العملاقة التى تمتلكها وجميع الأنظمة الآلية بما فيها أنظمة الاتصالات لملاحقة التطور التكنولوجى فى هذه المجالات لدى اليابان والولايات المتحدة خلال العشرين سنة القادمة .

ووضع هذا الأعلان الخطوط العامة لهذا المشروع على أن يبحثه تفصيلياً وزراء البحوث ، والتكنولوجيا فى الدول الأوربية الـ ١٧ وكذلك رجال الصناعة والبنوك الأوربيين لتحديد كيفية تمويله وتنفيذه . هذا وإن ظلت بعض التحفظات على مشروع « أوريكا » وتتمثل فى المخاوف من أن يكون هذا هذا المشروع الأوربى هو مجرد رغبة للحاق بركب التكنولوجيا المتقدمة بصورة نظرية دون مشروعات حقيقية إنمائية لأوربا الغربية . وهذا هو التحدى الكبير الذى يواجهه المشروع الأوربى وهو أن يبقى مستقبلا مجرد محاولة سياسية قاصرة للاستقلال التكنولوجى عن الولايات المتحدة الأميركية ، ليس لها آثار إيجابية مثمرة على الواقع والحياة فى مجتمعات أوربا الغربية .

هذه المعارضة الفرنسية الشديدة والمعلنة رسمياً لمبادرة ريجان كانت هى السبب المباشر لاختيار الزعيم السوفيتى جورباتشوف لباريس كأول عاصمة غربية يزورها بعد توليه السلطة[٤٩] . فزار جورباتشوف فرنسا زيارة رسمية خلال الأسبوع الأول من أكتوبر الماضى وقام بإجراء مباحثات مع الرئيس ميتران حول قضايا سباق التسلح العالمى والمشكلات الأوربية ومجالات التعاون الاقتصادى بين البلدين .

وتمت هذه الزيارة قبل أسابيع قليلة من لقاء قمة جنيف بين الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى وذلك فى إطار مساعى جورباتشوف لتشكيل رأى عام معارض لمشروع الفضاء الأمريكى فى أوربا الغربية مما أبرز أهمية موقف فرنسا المتشدد ضد ذلك المشروع .

إلا أنه بالإضافة إلى هذا السبب المباشر لاختيار جورباتشوف لباريس لتكون أول نقطة وثوب دبلوماسى له فى أوربا الغربية بعد توليه السلطة ، توجد مجموعة من الحقائق الأساسية التى تفسر هذا الاختيار المذكور ونذكر منها ما يلى :

أولا : التقارب التاريخى بين فرنسا والاتحاد السوفييتى خاصة فى صورته الحديثة منذ أواخر

(٤٩) الأهرام « لماذا اختار جورباتشوف باريس أول عاصمة غربية يزورها بعد تولية السلطة » ، فى يوم ٢ اكتوبر سنة ١٩٨٥ .

الخمسينات عندما طرح الرئيس الراحل الجنرال ديجول تصوره عن أوربا الموحدة من المحيط الأطلنطى إلى جبال الأورال السوفيتية . ورحب الاتحاد السوفييتى بهذا المفهوم الديجولى للوحدة الحضارية الأوربية لما فيه من دلائل قوية على وجود أسس تجميعية تشمل دول أوربا بما يؤهلها فى كلياتها أن تكون قوة توازن الولايات المتحدة الأميركية على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى كذلك رحب الاتحاد السوفييتى بطبيعة الحال بالنزعة الاستقلالية لفرنسا الديجولية عن الأنشطة العسكرية لحلف الأطلنطى والمعارضة الفرنسية الدائمة للسيطرة الأميركية على دول حلف الأطلنطى .

ثانياً : مواقف استقلالية شجاعة من جانب الحكومة الفرنسية الاشتراكية الحالية تلتقى مع المصالح السوفيتية الصميمة . مثال ذلك رفض فرنسا أن تحذو حذو الولايات المتحدة فى فرصة الحصار على مبيعات مضخات الغاز الطبيعى للاتحاد السوفييتى بسبب أحداث أفغانستان ، كذلك كذلك توافق النظرة الفرنسية مع النظرة السوفيتية فيما يتعلق بالمبادرة الدفاعية لريجان وإن اختلفت الدوافع والمنطلقات بين موسكو وباريس بطبيعة الحال .

ثالثاً : ضخامة المعاملات التجارية بين فرنسا والاتحاد السوفييتى والتى تضاعفت خلال السنوات الخمس الأخيرة وذلك برغم حرص فرنسا على وجودها ضمن النظام النقدى الغربى . والسوفييت يعملون على تعميق العلاقات مع فرنسا عن طريق تحقيق توازن التبادل التجارى بين الدولتين لأن الميزان كان فى صالح الجانب السوفييتى منذ سنوات وإعادة التوازن يعنى شراء الاتحاد السوفييتى لمزيد من المنتجات الفرنسية وتنشيط صناعاتها وقدراتها السلعية وزيادة شحنات السفن مابين الموانى الفرنسية والموانى السوفيتية على بحر البلطيق .

ولم يخف جورباتشوف أهدافه من زيارة فرنسا وعلى رأسها دعوة فرنسا ودول أوربا الغربية الأخرى بطريقة مباشرة إلى محاولة التأثير والضغط على واشنطن ضد برنامج ريجان لتسليح الفضاء(٥٠)

إلا أن الزعيم السوفييتى ظل على وعى كامل باستحالة هدم التحالف الاستراتيجى الحيوى القائم بين واشنطن ودول أوربا الغربية فقال جورباتشوف فى خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية(٥١) . نحن واقعيون ونعلم كم هى قوية تلك العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية التى تربط أوربا الغربية بالولايات المتحدة .

هذا وقد استخدم جورباتشوف فى نفس الخطاب العاصمة الفرنسية كمنبر دولى يعلن فيه عن أهم اقتراح مبادرة فى مجال الحد من التسلح النووى وهو اقتراح خفض الأسلحة النووية السوفيتية والأمريكية القادرة على النيل من أراضى الدولة الأخرى بنسبة ٥٠٪ فى مقابل فرض خطر شامل

---

(٥٠) النيوزويك « الأمن الدولى يتحقق من خلال الثقة المتبادلة » فى يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٨٥ .

(٥١) الأهرام « لقاء ميتران وجورباتشوف والخطوة الأولى الى القمة الأمريكية السوفيتية » فى يوم ٨ اكتوبر سنة ١٩٨٥ .

على تسليح الفضاء . كذلك اقتراح جورباتشوف على فرنسا وبريطانيا إجراء مفاوضات مستقلة حول خفض الأسلحة النووية متوسطة المدى فى محاولة واضحة للفصل بين علاقاتهما مع أوربا عن علاقاتهما بالولايات المتحدة .

إلا أن ميتران رغم استقلاليته المعلنة عن برنامج ريجان للدفاع الفضائى ظل حريصاً على الوشائج المتينة للكيان التحالفى الغربى ولذلك عمد ميتران فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بباريس قبيل انتهاء زيارة جورباتشوف للعاصمة الفرنسية ، عمد إلى الإعلان أمام ممثلى الصحافة العالمية بأنه يرفض رفضاً قاطعاً إجراء مباحثات مباشرة مع الاتحاد السوفييتى حول موضوع الأسلحة النووية وقال أن لدى فرنسا بالكاد قوة نووية متوسطة المدى وإن انشغالها الأساسى فى هذا المضمار هو أن يبقى مستقلة بقوة ردع نووية فرنسية أوربية . كذلك رفض ميتران التنديد فى بيان مشترك مع جورباتشوف بمشروع الرئيس الأمريكى للدفاع فى الفضاء واكتفى ميتران بتأكيد عدم مشاركة بلاده فى برنامج حرب الكواكب .

وهكذا أتى الرفض الفرنسى مزدوجاً فى مواجهة العملاقين . الأول لموسكو بصدد إجراء مفاوضات مباشرة مع الكرملين حول القوات النووية الفرنسية والثانى لواشنطن يستبعد أى اشتراك فرنسى فى برنامج الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء(٥٢) .

وبعد انتهاء لقاء القمة فى جنيف بين الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى ، لم يحضر ميتران اجتماع ريجان بروكسل مع قادة غرب أوربا ولكنه دعا فى مؤتمر صحفى عقد فى باريس بعد أيام من لقاء القمة إلى تعاون دول أوربا الغربية لمواجهة أى عمل قادم لمد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجى وأوضح ميتران أن نتائج قمة جنيف تعتبر علامة مبشرة بالنسبة لعلاقات الشرق والغرب ولكنه أصر على استبعاد قوة فرنسا النووية من أية مفاوضات لخفض الأسلحة النووية بين واشنطن وموسكو مؤكدا ضرورة بناء قوة ردع نووية مستقلة لأوربا الغربية .

وفى إشارة موجهة أعلن ميتران خلال المؤتمر الصحفى أن إصرار القوتين العظميين على مد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجى سيجعل من حق أى دولة أخرى أن تسعى إلى امتلاك الوسائل التى تساعدها على حماية أراضيها ودعم استقلالها بشكل منفرد(٥٣) .

موقف بريطانيا من مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء :

أن الحكومة البريطانية برئاسة السيدة تاتشر تمثل أكثر أعضاء الحلف الغربى مساندة وتأييدا لمبادرة ريجان محل البحث وتردد فى ذلك الشأن أجهزة الاعلام البريطانية نفس الدعاوى والحجج التى

(٥٢) مجدى على عطيه « البرنامج النووى الفرنسى » السياسة الدولية العدد ٨٣ يناير سنة ١٩٨٦ ص ٢٣٥ .

(٥٣) الهيرالد تريبيون « ميتران يدعو أوروبا لمواجهة سباق التسلح » فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٨٥ .

يعتمد عليها البرنامج الأمريكى المزمع للدفاع عن الفضاء . واستمر هذا الموقف البريطانى المؤيد لمبادرة ريجان منذ بداياتها الأولى عام ١٩٨٣ حتى مارس ١٩٨٥ حيث ظهرت لأول مرة نبرة تشكيك بريطانية رسمية فى جدوى هذه المبادرة . فبعد أيام معدودة من تولى جورباتشوف زعامة الكرملين إذا بوزير خارجية بريطانيا سير جيفرى هاو يعرب فى تصريح علنى مفاجىء عن شكوكه إزاء مشروع ريجان . جاء ذلك فى خطاب لوزير الخارجية البريطانى أمام ١١ سفيراً أجنبياً وعدد من كبار الدبلوماسيين فى لندن حيث قال هاو أن النظام الدفاعى المعروف باسم حرب الكواكب قد يتحول إلى « قوة ضغط تكنولوجية » فى حد ذاتها تتسبب فى إجهاض جميع القرارات السياسية للحكومات المعنية به .

هذه الانتقادات المفاجئة التى وجهتها بريطانيا على لسان وزير خارجيتها لبرنامج حرب الكواكب الأمريكى جاءت بمثابة حركة مناوئة لسياسة الرئيس ريجان الذى اعتاد المساندة القومية الدائمة من حكومة مارجريت تاتشر فى كل مايختص بمسائل التسلح النووى(٥٤) . وارجع المراقبون هذه المفاجأة البريطانية إلى عدة أسباب منها الرد على موقف ريجان من مشكلة ارتفاع سعر الدولار الأمريكى ورفضه للمساعى التى قامت بها تاتشر شخصياً فى هذا الصدد خلال زيارة رسمية قامت بها فى فبراير الماضى لواشنطن . ويرجع السبب الثانى إلى حرص الحكومة البريطانية على بدء علاقة أكثر تقارباً مع الاتحاد السوفييتى تحت حكم الزعيم الجديد جورباتشوف الذى كان قد زار بريطانيا قبل توليه السلطة فى بلاده ، واستطاع أن يقدم لنفسه صورة ليبرالية متفتحة حازت على إعجاب البريطانيين حكومة وشعباً .

إلا أن بريطانيا لم تحدث تحولا حقيقياً فى موقفها من البرنامج الأمريكى الذى ساندته من قبل مساندة كاملة بل ظلت على التزاماتها الثانية إزاء حليفتها الكبرى . والدليل على ذلك أنه عندما وجه الزعيم السوفييتى جورباتشوف رسالة شخصية قبل لقاء القمة بشهر واحد ، إلى ماوجريت تاتشر دعاها فيه للاشتراك فى « مفاوضات مباشرة » مع موسكو حول نزع السلاح النووى ، رفضت تاتشر الاستجابة لهذا العرض السوفييتى وأعلنت تصميمها المستمر على عدم إدراج الترسانة النووية البريطانية ضمن الموضوعات التى يدور بشأنها التباحث بين العملاقين حول الحد من سباق التسلح النووى وفى نطاق سعى القطبين إلى تحقيق التكافؤ النووى بينهما .

وفى مواجهة مشروع ميتران « أوريكا » المذكور أبدت بريطانيا تحفظاتها الأولية على مداه وجدواه ثم عادت وأبدته من حيث المبدأ وأبدت موافقتها على المشاركة فيه بشرط عدم تحمل الميزانية البريطانية لأية أعباء تمويلية إضافية بسبب هذا المشروع الأوربى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية على النحو الذى فصلته هذه الدراسة فى موضع سابق منها .

---

(٥٤) الأهرام « مفاجآت الأصدقاء » فى يوم ٢١ مارس سنة ١٩٨٥ .

إلا أن الحليف الغربي الأكبر أصر على التزام بريطانيا شريكه الأوثق فى بنيان حلف الأطلنطى برباط تعاهدى قاطع . وبالفعل وبمجرد انتهاء لقاء القمة بين ريجان وجورباتشوف أعلنت مارجريت تاتشر أن كلا من بريطانيا وألمانيا الغربية مستعدة للتوقيع على اتفاقات مع الولايات المتحدة للمساهمة فى برنامج الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء لتكون بذلك أول دولتين أوربيتين تستجيبان لدعوة الولايات المتحدة لحلفائها للانضمام إلى المشروع . وجاء ذلك بعد ٢٤ ساعة فقط من النداء الذى وجهه الزعيم السوفييتى جورباتشوف للعالم لمساندته فى وقف هذا البرنامج وحذر فيه من أن استمرار هذا المشروع سيؤدى إلى « كارثة استراتيجية » .

وقام بالفعل وزير الدفاع البريطانى مع نظيره الأمريكى فى أواخر العام الماضى بالتوقيع على الاتفاقية الأمريكية البريطانية بشأن مشاركة بريطانيا فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى مما أحدث موجة شديدة من الانتقادات المريرة لتبعية السياسة البريطانية لكل خطى الحليف الأقوى الأمريكى وتعالت صيحات الاستنكار داخل فئات عديدة من الرأى العام البريطانى ضد الصيغة التجارية المحضة التى تتسم بها كل مواقف الحكومة التاتشرية سواء تجاه قضايا السوق الأوربية المشتركة أو فى انسياقها لمصالحها المادية الاقتصـــادية مع القطب الأمريكى مضحية تماماً بكافة اعتبارات الاستقلال والعزة القومية والكبرياء الوطنى(٥٥) .

موقف المانيا الاتحادية من مبادرة ريجان :

أثناء اجتماع وزراء دفاع حلف الأطلنطى فى بروكسل ، مارس ١٩٨٥ ، كانت المانيا الغربية هى أسرع الحلفاء فى إعلان رغبتها فى اتخاذ قرار مستقل عن الدول الغربية الأخرى من برنامج حرب الكواكب بعد أن تأكدت من عدم إمكانية الاتفاق على رأى موحد . غير أن القرار الألمانى ظل معلقاً وسط انقسامات حادة فى الداخل حيث رحب هيلموت كول مستشار المانيا الغربية بالبرنامج بينما رفضه العديد من أعضاء الحكومة ونددت به مئات الآلاف من الشعب الألمانى فى مظاهرات ضخمة اجتاحت المدن الألمانية الهامة . وتتميز المانيا الغربية فى هذا الصدد بالموجات العاتية من الرفض الشعبى للأسلحة النووية الأمريكية وانتشارها فى أنحاء أوربا الغربية ككل .

وعلى الرغم من الاتهامات المباشرة من الحكومة الألمانية للعناصر الشيوعية بتنظيم تلك المظاهرات إلا أن الواقع يخالف تلك الاتهامات فهذه المظاهرات التى يشترك فيها مئات الآلاف من الألمان إنما تضم الجماعات الدينية وأنصار حركات السلام والنقابات العمالية والشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين ، حزب الخضر وأعضاء من الحزب الديمقراطى المسيحى الذى يتزعمه هيلموت كول مستشار المانيا

(٥٥) الجارديان « حساب الربح والخسارة فى سياسة تاتشر الخارجية » فى يـــوم ٣ ينـــاير ســـنة ١٩٨٦ .

الغربية وحزب الديمقراطيين الأحرار الذى يتزعمه هانز ديتريش جينشر . وأصبحت هذه المظاهرات منذ العام الماضى تدمج فى مطالبها واحتجاجاتها مابين رفضه نشر مشاركة المانيا الغربية فى برنامج ريجان لتسليح الفضاء .

وجدير بالذكر أن الحزب الاشتراكى الألمانى بقيادة فيلى برانت يعتبر من أقوى العناصر السياسية المنظمة داخل المانيا الغربية مناوءة ورفضاً لإدخال بلاده فى برنامج حرب الكواكب الأمريكى مما جعل المراقبين الغربيين يعتبرون أن الكرملين يركز دعاياته فى هذا الحزب على وجه الخصوص للاستفادة من قواعده الجماهيرية لأحداث انقسام بين صفوف الرأى العام الغربى فى مواجهة برنامج ريجان .

وهكذا يتسم الموقف العام فى المانيا الغربية من مبادرة ريجان بالازدواجية الواضحة فالشعب الألمانى يرفض المبادرة بينما تؤيدها وتساندها الحكومة الألمانية التى تعد ثانى سلطة رسمية غربية توافق على المشاركة فى برنامج حرب الكواكب بعد بريطانيا . ولاشك أن الدولة الألمانية الغربية بحكم موقعها الملاصق للأراضى الألمانية الشرقية وبمقتضى وضعيتها العسكرية الاستثنائية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تعتبر أكثر دول أوربا الغربية احتياجاً للمظلة النووية الأمريكية من أجل حماية أمنها الذاتى وهذا مايفسر إلى حد كبير حرص الحكومة الألمانية على عدم معارضة السياسة التسلحية الأمريكية بصفة عامة .

ورغم ذلك فقد أبدت الأحزاب الألمانية اعتراضها علنا لاشتراك بلادها فى برنامج حرب الكواكب فحزب الأحرار الشريك فى الائتلاف الحاكم أبدى تحفظات حول هذا الاشتراك كما أبدى فولف يينجر رئيس البوندستاج الألمانى (البرلمان) وأحد المسئولين البارزين بالحزب المسيحى الديمقراطى الحاكم اختلافاً مع وجهة نظر المستشار هيلموت كول وأعلن أن برنامج حرب الكواكب قد يعرض للخطر التوازن الاستراتيجى وأنه يهدد المصالح الأمنية للحلفاء الأوربيين .

ولم تأخذ حكومة بون هذه الاعتراضات المعلنة والتحفظات القائمة فى الاعتبار وأعلنت فى نفس يوم بدء لقاء القمة بين ريجان وجورباتشوف ــ ١٩ نوفمبر ١٩٨٥ ــ عن قرارها بإجراء مفاوضات مع الحكومة الأمريكية من أجل تحديد شروط اشتراك شركات المانية غربية فى مبادرة الدفاع من حيث تحديد إطار تبادل الخبرات التكنولوجية بين الشركات الألمانية والأمريكية وحماية براءات الاختراع والأسرار العلمية المتصلة بهذا البرنامج . وأوضح قرار الحكومة الألمانية أن مشاركة المانيا فى برنامج حرب الكواكب سيكون جزءاً من برنامج واسع لتحديد شروط التعاون التكنولوجى بين المانيا والولايات المتحدة .

ومما يثبت ازدواجية الموقف الألمانى مابين الرفض والقبول أن بون قد وافقت على الاشتراك فى مشروع أوريكا للطاقة النووية الأوربية ــ جنباً إلى جنب موافقتها الكاملة على الدخول طرفاً فنياً وعسكرياً فى برنامج ريجان للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء .

موقف ايطاليا من مبادرة ريجان :

أن لإيطاليا فى السنوات الأخيرة مركزاً متميزاً ودوراً فعالا فى نطاق العلاقات بين الشرق والغرب . ولا أدل على ذلك من الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الإيطالى بتينوكراكسى ووزير خارجيته جوليو أندريوتى لموسكو فى آخر مايو الماضى بدعوة من الزعيم السوفييتى جورباتشوف واكتسبت هذه الزيارة المذكورة أهمية خاصة حيث أنها عكست واقعياً تطور العلاقات الإيطالية السوفيتية تطوراً إيجابياً للغاية تجلى بوضوح فى الاعتبارات التالية(٥٦) .

أولا : خص الزعيم السوفييتى جورباتشوف رئيس وزراء إيطاليا وحده دون سائر رؤساء حكومات الدول الغربية الأخرى برسالة بعث بها إليه وشرح له فيها موقف موسكو تجاه مفاوضات جنيف للحد من التسلح النووى مما يستفاد منه بأن موسكو ترغب فى أن تقوم إيطاليا بدور سياسى معين أى أن تكون قناة للاتصال بين الشرق والغرب .

ثانياً : زيارة رئيس وزراء إيطاليا كراكسى ووزير خارجيتها أندريوتى إلى المجر والمانيا الشرقية وبولندا خلال عام ١٩٨٥ فى محاولة لتحسين العلاقات مع المعسكر الشرق تحقيقاً لما تسميه إيطاليا « أوست بوليتيك مصغر » .

ثالثاً : فى بدايات عهد جورباتشوف زار جروميكو وزير الخارجية السوفيتية روما زيارة رسمية أشاد خلالها بالجهود التى تبذلها الدبلوماسية الإيطالية من أجل تحسين العلاقات بين الشرق والغرب وتيسير عملية الوفاق الدولى .

رابعاً : إشادة كراكسى رئيس الوزراء الإيطالى بقرار موسكو بإيقاف نصب صواريخ إس إس — ٢٠ حتى نهاية ١٩٨٥ واعتباره لها مبادرة سلمية هامة على عكس التفسير الغربى العالم لهذا القرار بأنه مجرد مناورة دعائية تستهدف بها موسكو شق جبهة التحالف الغربى .

خامساً : زيارة وفد من لجنة الدفاع فى مجلس النواب الإيطالى لموسكو فى يونيو الماضى بدعوة من مجلس السوفييت الأعلى وكان تلك هى المرة الأولى التى يزور فيها وفد برلمانى لشئون الدفاع فى دولة غربية الاتحاد السوفييتى لإجراء محادثات مع كبار المسئولين السوفييت فى وزارتى الخارجية والدفاع وقادة القوات المسلحة السوفيتية كما أن زيارة رئيس المانيا الديمقراطية هونيكر لإيطاليا وهى أول زيارة يقوم بها لدولة غربية الأمر الذى فسر على أنه تفضيل الحكومة السوفيتية لإيطاليا كقناة اتصال ملائمة فى العلاقات بين الشرق والغرب .

---

(٥٦) الاهرام « دلالات زيارة كراكسى لموسكو : هل تكون ايطاليا جسرا للاتصال بين الشرق والغرب » فى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٨٥ .

وخلال المحادثات السوفيتية الإيطالية ركز الزعيم السوفييتى أمام كراكسى على مخاطر حرب الكواكب التى لاتهدد فحسب محادثات جنيف بين الوفود الأمركية والسوفيتية بشأن الحد من التسلح النووى ، بل أنها كفيلة بتدمير أى أمل لإنهاء سباق التسلح فى العالم . أما كراكسى فقد بحث مع جورباتشوف إمكانيات زيادة واردات الاتحاد السوفييتى من إيطاليا بهدف إصلاح عجزها التجارى المطرد أمام موسكو .

وفى ختام زيارته صرح بتينو كراكسى فى مؤتمر صحفى بموسكو بأنه اختلف مع جورباتشوف حول مسائل الحد من التسلح وأوضح أن إيطاليا جزء من التحالف الغربى وأنها ملتزمة بدعائم بنيانه العام .

ثم ازدادت الضغوط الأمركية على روما حتى أعلن كراكسى فى أواخر العام الماضى أثناء زيارة رسمية قام بها لواشنطن — أمام الكونجرس الأمريكى مساندته غير المحدودة لمشروع الدفاع الاستراتيجى وقال أن هناك اتفاقاً واسع النطاق بين الحلفاء الغربيين على ضرورة توحيد جبهة حلف الأطلنطى فى مواجهة الجهود السوفيتية التى تبذل من أجل إضعافها وتقسيمها .

إن خلاصة تحليل وقف دول أوربا الغربية من برنامج ريجان تثبت أن الفيصل فى هذا الموقف ينحصر فى بعدين أساسيين(٥٧) .

البعد الأول هو مدى تأثير تطبيق هذه المبادرة أو هذا البرنامج فى الواقع العملى ، على اعتماد الولايات المتحدة الاستراتيجى على منطقة غرب أوربا كخط دفاع أول عن الأمن القومى الأمريكى .

والبعد الثانى هو مدى تأثير هذا البرنامج على فعالية المظلة الأمركية النووية فى سماء أوربا الغربية ضد أى عدوان سوفييتى محتمل مستقبلا .

ويرجح الغالب الأعظم من الدارسين الأوربيين لهذا الموضوع أن برنامج ريجان لابد وأن يؤثر بالسلب والاضمحلال الشديد على هذين البعدين الخطيرين الذين يشكلان معاً صميم الموقف الأوربى الغربى من برنامج الدفاع الاستراتيجى الأمريكى .

إن الدراسات الفنية المتقدمة فى المجال الفضائى تشير إلى أن أفضل المواقع لتطبيق برنامج ريجان للتعامل مع الصواريخ السوفيتية هى بحر العرب وبحر النرويج مما لابد وأن يصعف إلى حد بعيد من الأهمية الاستراتيجية لموقع أوربا الغربية فى بنيان التخطيط النووى الفضائى الأمريكى مستقبلا .

مجمل القول أن أوربا الغربية لابد وأن تنظر بعين الريبة إلى برنامج ريجان الذى لابد وأن يهز دعائم الثقل الأوربى الغربى فى إطار الاستراتيجية الأمريكية العسكرية العامة .

---

(٥٧) أمين نمر خطة الرئيس ريجان ... « حرب الكواكب والصراع الدولى » مجلة الدفاع — العدد الثالث — ابريل ١٩٨٥ — القاهرة — ص ٣٥ — ٣٦ .

وأخيراً لقد أعربت موسوعة جينز للطيران لعام ١٩٨٥/١٩٨٦ عن تشككها فى مدى فعالية الدرع الفضائى الأمريكى الذى يعتزم الرئيس ريجان إقامته فى إطار مبادرته للدفاع الاستراتيجى وكتب جون تايلوج رئيس تحرير الموسوعة أن التقديرات التى تؤكد أن الولايات المتحدة يمكن أن تتزود فى مقابل ٦٠ مليار دولار بنظم فضائية فعالة بنسبة ٩٠٪ ضد هجوم الصواريخ السوفيتية – تبدو مشجعة طالما أن أحدا لايفكر فى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية من الـ ٨٥٠٠ رأس نووية استراتيجية التى يمكن أن تتساقط من الصواريخ السوفيتية على المدن الأمريكية وغيرها من الأهداف داخل أراضى الولايات المتحدة .

أن الحقيقة المطلعة فى قضية الحد من التسابق على التسلح النووى سواء فى الأرض أو فى الفضاء قد أقر بها كل من الرئيس ريجان والزعيم جورباتشوف فى لقائهما بجنيف فى نوفمبر الماضى . وهى أن الحرب النووية لن تسفر عن منتصر ومهزوم وأنه لابد من التكاتف لعدم اندلاعها . وهذا يعنى أن القوى العظمى فى عالمنا اليوم تعترف بأنها مجبرة على التعاون لتجنب الدمار المتبادل المؤكد ، وعلى الاتجاه للأمن المتبادل . وإذا كان ريجان وجورباتشوف مازالا مختلفين جوهرياً فى مواقفهما فإن ذلك أمر متوقع ولكنهما رغم ذلك شريكان حتميان فى كافة السبل الكفيلة بمنع اندلاع الحرب العالمية الثالثة .

إن القضايا المعقدة للحد من التسلح قد تستعصى على الحل إلا أنه من الضرورى الحيوى أن تعجل الدولتان العظميان بإحلال رؤية جديدة فى مفاوضات التسليح النووى وفى محادثات الأسلحة الفضائية ، رؤية ترمى فى المقام الأول إلى تحقيق أهداف الاتفاق الأمريكى السوفيتى الذى تم التوصل إليه فى ٨ يناير ١٩٨٥ لمنع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجى والحد منه على الأرض بخفض الأسلحة النووية التكتيكية منها والاستراتيجية . ونقطة البداية فى هذا كله لاتكون إلا بإيقاف متبادل بين القطبين للتجارب والأبحاث فى مجال الأسلحة النووية الجديدة .

وهذا الإيقاف أو التجميد للتجارب النووية هو محور الجولة الأخيرة و والحالية من الصراع التفاوضى بين القطبين(٥٨) .

فالاتحاد السوفيتى قد التزم كما سبق ذكره فى هذه الدراسة بتجميد كافة التجارب النووية منذ أغسطس ١٩٨٥ داعياً الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذو الاتحاد السوفيتى فى هذا الصدد . واستمر الالتزام السوفيتى من جانب واحد بتجميد التجارب النووية حتى أوائل عام ١٩٨٦ . إلا أن الولايات المتحدة واصلت تجاربها النووية وأجرت قرابة التفجيرات النووية التسعة تحت الأرض فى صحراء نيفادا وتحت مياه المحيط الهادى قرب جزر هاواى .

وتصاعدت الاحتجاجات داخل الأوساط السياسية الأمركية ضد إصرار الرئيس ريجان على

(٥٨) كتبت هذه الدراسة فى شهرى مارس وابريل سنة ١٩٨٦ .

مواصلة التجارب النووية . ثم كان التفجير النووى الأمريكى الكبير الذى أعلن عنه يوم ٢٢ مارس الماضى ويحمل إسماً شفرياً هو « جلينكو » على مسافة ٧٠٠ متر تحت الأرض فى منطقة يوكافلاتس بصحراء نيفادا . كما أعلن البيت الأبيض عن عزمه على إجراء تفجير نووى آخر فى منتصف أبريل سنة ١٩٨٥ . ورفضت الإدارة الأمركية مناقشة إمكانية وقف التجارب النووية على أساس وجهة نظر الرئيس ريجان فى هذا الشأن ومحورها أن هذه التجارب ضرورية لضمان فعالية الاستراتيجية النووية الأمركية القائمة على الردع ، بالإضافة إلى تحديد هذه التجارب لإمكانيات المخزون من السلاح النووى الأمريكى .

وأثار هذا الموقف الأمريكى الرسمى المعلن إدانات شديدة واستنكار مدوى(٥٩) سواء فى واشنطن أو فى موسكو أو حتى بين الحلفاء الغربيين حيث أعلنت كل من الدانمرك ونيوزيلندا تنديدها باستمرار التجارب النووية الأمركية رغم التزام الجانب السوفييتى بتجميد التجارب النووية .

وفى واشنطن حدثت حملة فورية من الاحتجاجات الحادة داخل الكونجرس الأمريكى فوصف جيم رايت زعيم الأغلبية الديمقراطية فى مجلس النواب استمرار التجارب النووية الأمركية بأنه « مأساة » تتيح للاتحاد السوفييتى أن يتبنى وحده قضية السلام العالمى . وفى محاولة لتجديد الضغوط على الرئيس الأمريكى وجه رايت بالاشتراك مع ٦٢ عضواً بالمجلس طلباً عاجلا إلى الرئيس ريجان بوقف التجربة كما توقع عدد كبير من أعضاء مجلس النواب والشيوخ على مشروع قرار يطالب بخفض الميزانية المخصصة للتجارب النووية لمدة ٦ سهور وذلك كحافز لتشجيع المفاوضات مع موسكو حول معاهدة الحظر الشامل على الأسلحة النووية .

وأثارت التجربة الأمركية النووية ردود أفعال شديدة من الاتحاد السوفييتى الذى أعلن أنه سيستأنف تجاربه النووية عقب إجراء الولايات المتحدة لتجربة أخرى فى منتصف أبريل وذلك رغم إقدام السوفييت على تمديد إيقاف تجاربهم النووية مرتين متتاليتين منذ الاحتفال بالذكرى الأربعين لإلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما .

وفى تطوير سريع فاجأ جورباتشوف العالم فى ٢٩ مارس الماضى بدعوة الولايات المتحدة أو بالأحرى الرئيس ريجان إلى عقد لقاء قمة جديد أمريكى سوفييتى على أرض أوربية ، مثل روما أو لندن ، بغرض التفاوض الحاسم حول موضوع إيقاف متبادل للتجارب النووية وصولا إلى الحظر الشامل النهائى لها .

وعلى الرغم من أن ريجان رفض رفضاً قاطعاً هذا العرض من جورباتشوف متذرعاً بالاتفاق الذى تم بين ريجان وجورباتشوف فى جنيف بنوفمبر الماضى ، بشأن عقد لقاء قمة ثان خلال صيف

(٥٩) مقالات عديدة فى صحف التايمز والهيرالد تريبيون والديلى تلجراف والنيويورك تايمز — خلال الأسبوع الأول من شهر ابريل سنة ١٩٨٦ .

عام ١٩٨٦ فى واشنطن أو على أرض أمريكية بصفة عامة ، ومؤكداً أن موضوعات لقاء القمة ١٩٨٦ فى واشنطن أو على أرض أمريكية بصفة عامة ، ومؤكداً أن موضوعات لقاء القمة ينبغى أن تكون شاملة لكافة النقاط الخلافية بين القطبين فى قضية التسلح النووى ، على الرغم من ذلك فإن دعوة جورباتشوف الجديدة كان لها دلالات عميقة . ذلك أن اختياره للعواصم الأوربية الغربية كمسرح للقاء القمة الجديد هو مسعى جديد لكسب الرأى العام الأوربى الغربى لمناصرة الدعوة السوفيتية للحد من سباق التسلح النووى .

كذلك فإن عرض جورباتشوف لريجان بعقد لقاء قمة جديد ، وتكراره لهذا العرض بعد ذلك أكثر من مرة وبالتركيز على موضوع واحد هو إيقاف التجارب النووية إنما يحمل معنى مجدداً وواضحاً وهو أن البديل النهائى لعدم توصل ريجان وجورباتشوف إلى صيغة توفيقية حقيقية لمعضلة التفجيرات النووية فلن يكون سوى معاودة الاتحاد السوفيتى لإجراء التجارب والتفجيرات النووية ومن ثم زيادة قدرات المؤسسة العسكرية السوفيتية بكل المعايير وبذلك تدخل البشرية فى جولة محمومة جديدة من سباق التسلح النووى ، بدأت بوادرها بالفعل فى إعلان موسكو المذكور عن قرب استئنافها لتجاربها النووية وماسوف يتلو ذلك بالضرورة من نشر المزيد من الأسلحة السوفيتية النووية ،

والولايات المتحدة بدأت تهدد بتوسيع أسطول غواصاتها النووية بما يتعدى الحدود المقررة فى اتفاقات سولت المختلفة وتواصل تنمية أنواع جديدة من الرؤوس النووية كما تواصل برنامجها لتسليح الفضاء .

ولتكتمل صورة التوترات الحادة بين القطبين لابد وأن ترتفع إمدادات الاتحاد السوفيتى لتدعيم الحكومات والحركات المسلحة المعادية للنفوذ الأمريكى وللوجود الأمريكى فى منطقة البحر الكاريبى وأمريكا الوسطى . ومن جهة أخرى تستمر وتتزايد الأسلحة الأمريكية الجديدة لثوار أفغانستان ولحركة يونيتا اليمينية المعارضة للحكومة الأنجولية والتى تستهدف هدم مراكز النفوذ السوفيتية فى جنوب القارة الأفريقية .

سوف تتصاعد التوترات بين القطبين مما لابد وأن يدفعهما دفعاً إلى لقاء قمة جديد .

دراسة تحليلية للعلاقة بين المستويات الغذائية من البروتين الحيوانى والموارد العلفية فى الزراعة المصرية

الدكتور / ابراهيم صبحى على ابراهيم صبحى
استاذ الاقتصاد الزراعى المساعد
كلية الزراعة بالاسكندرية ــ جامعة حلوان

اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على سؤال يتعلق بالأولوية النسبية لكل من الواردات العلفية والواردات من المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى لمواجهة مشكلة انخفاض المستويات الغذائية من البروتين الحيوانى . وقد اختلفت الإجابة وفقاً لنقطة الاهتمام التى أخذت فى الاعتبار لتفسير نتائج تحليل البيانات ، ولصالح وجهة نظر اقتصادية فى حالة استيراد الأعلاف بتدنية قيمة الواردات المتوقعة فى المستقبل سواء للاحتفاظ أو الارتفاع بهذه المستويات الغذائية فى مقابل أولوية الواردات من مصادر هذا العنصر نظراً للوصول بالطاقة الإنتاجية منها إلى حدود لايسمح واقع الزراعة المصرية بتجاوزها . مما أوضح أيضاً أسباب إمكانية الاعتماد على الطاقة الإنتاجية المحلية فقط لوقف تناقص مثل هذه المستويات الغذائية والمتسمة بالانخفاض فى الأصل خلال السنوات القليلة القادمة فقط ، إذا ماتسنى إعفاء حيوانات الماشية من العمل الحقلى .

مستخلص

يلعب الإنتاج الحيوانى كأحد شقى الإنتاج الزراعى دوراً له أهميته فى غالبية البنيانات الاقتصادية الزراعية ، حتى فى تلك الدول التى تتضاءل فيها مكانته بالمقارنة والإنتاج النباتى كما هو الحال فى الزراعة المصرية . فعلاوة على كونه أحد مصادر الدخل الزراعى ومساهمته بما يتراوح بين ربع وخمس قيمة الإنتاج الزراعى مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل تفوقه على الإنتاج النباتى فى إنتاجية الوحدة النقدية وأيضاً معدلات التنمية . فإن الإنتاج الحيوانى هو مصدر الأسمدة العضوية ويعد سلعة وسيطة لبعض الصناعات المحلية مثل صناعة منتجات الألبان وأيضاً الجلود ، بالإضافة إلى أهمية الحيوانات المزرعية كمصدر للعمل الحقلى والتى يفرضها الواقع الزراعى المصرى . غير أن السبب الأكثر ضرورة فى الاعتبار للتأكيد على هذه المكانة الهامة للانتاج الحيوانى هو أهميته كمصدر للمنتجات الحيوانية ذات المحتوى البروتينى نظراً لاعتماد المستويات الغذائية للانسان فى أحد جوانبها الرئيسية على توفير مصادر البروتين الحيوانى المختلفة .

ويتركز الاهتمام فى هذه الدراسة حول هذه المكانة سابق ذكرها مؤخراً وعلى اعتبار أن مشكلة البحث كما هو الحال فى الدراسات الاقتصادية المماثلة لهذا الموضوع هى انخفاض المستويات الغذائية

من البروتين بما لا يتفق والناحية الصحية ، علاوة على الفجوة المتزايدة سنة بعد أخرى بين كل من الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستهلاكية من مصادر البروتين الحيوانى . وحيث تهدف إلى إلقاء ضوء على ممكنات الارتفاع بالمستويات الغذائية من البروتين الحيوانى ، مع توضيح دور كل من الإنتاج المحلى والواردات الخارجية فى تحقيق مثل هذا الهدف سواء العلمية أو هذه المصادر فى حد ذاتها ، كمنتجات نهائية . وقد ارتكزت الطريقة البحثية على الدراسة الوصفية والنظرية لموضوع البحث مع التركيز فى نفس الوقت على الجانب التحليلى بالاستعانة ببعض الأدوات الرياضية والإحصائية المستمدة من علم الاقتصاد السياسى . وقد اختلفت البيانات التى استخدمتها الدراسة من منشورة إلى غير منشورة سواء من مصادر محلية مثل نشرات وزارة الزراعة أو غير محلية مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، مع الاعتماد بالضرورة على بعض النتائج الهامة لغالبية الدراسات السابقة فى هذا المجال .

الطاقة الاستهلاكية من مصادر البروتين الحيوانى

من أحد المعارف التى يتضمنها علم الاقتصاد أن الطلب الذى يمثله الاستهلاك يخلق العرض المماثل فى الإنتاج (*) ، مما يوضح منطق التعرض فى البداية للجانب الاستهلاكى من مصادر البروتين الحيوانى . كما قد وجد أن من العوامل المساعدة لتحقيق أهداف الدراسة أن يتضمن المنهج العلمى التاريخى فى دراسة تطور هذه العلاقة الاستهلاكية فترة زمنية ممتدة خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٨١) مع تقسيمها إلى ثلاثة فترات زمنية أشارت كل منها إلى أثر سياسة اقتصادية تختلف عن غيرها . حيث أشارت الفترة الأولى (١٩٥٣ - ١٩٦١) إلى سياسة اقتصاديةغير واضحة المعالم فى مقابل إشارة الفترة الثانية ، (١٩٦٢ - ١٩٧٣) والثالثة (١٩٧٤ - ١٩٨١) إلى سياسة غلب فى الأولى طابع التخطيط ووصفت بعض الآراء الثانية بسياسة الباب المفتوح . ويوضح جدول (١) وصفاً إحصائياً لتطور الطاقة الاستهلاكية من الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض وأيضاً الأسماك خلال هذه الفترة ، مع توزيعها فيما بين الطاقة الإنتاجية والواردات الخارجية .

وقد أوضح تحليل الاتجاه الزمنى للطاقة الاستهلاكية من الألبان أن معدلات زيادتها المستمرة خلال فترة الدراسة قد بلغت أقصاها فى الفترة الثالثة بالمقارنة والفترتين الأولى والثانية . وذلك كما هو الحال بالنسبة للطاقة الاستيرادية من الألبان إلا أن معدلات التغير السنوى فى الفترة الثانية قد اتسمت بالنقص كأحد آثار سياسة الحد من الاعتماد على الواردات والتى فرضتها الخطط الاقتصادية فى هذا الوقت ، مع ملاحظة غياب المعنوية الإحصائية للاتجاه الزمنى لهذا المتغير فى الفترة الأولى وأيضاً الثانية . وفى نفس الوقت تبينت أيضاً الزيادة المستمرة فى الطاقة الإنتاجية من الألبان ، ولكن بمعدلات متقاربة للفترات الثلاثة . الأمر الذى أشار إلى أن الزيادة فى الطاقة الاستهلاكية من الألبان فى كل من الفترة الأولى والثانية إنما يعزى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ، أما فى الفترة الثالثة فإنه يعزى إلى زيادة الطاقة

(*) مرجع رقم (٦) بقائمة المراجـــع .

جدول (١) : الطاقة الاستهلاكية من مصادر البروتين الحيواني موزعة على الانتاج والواردات بالالف طن متري خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨١) .

الفترة	المقياس	الالبان			اللحوم						البيض			الأسماك		
					لحوم حمراء			لحوم بيضاء								
		استهلاك	انتاج	واردات	استهلاك	انتاج	واردات	استهلاك	انتاج	واردات	استهلاك	انتاج	واردات	استهلاك	انتاج	واردات
الفترة الاولى (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)	المتوسط السنوى	١٠١٥	١٠٠٤	٤٣	١٧٩	٢٣٣	١٨	٧٥	٥٢	صفر	٢٦	٢٩	صفر	١١٣	١١٥	١٠
	مقدار التغير السنوى	٢٥	٢٨	٣ (غ)	٥	٦	١ (غ)	٢	٣	ـ	١	١	ـ	٧	١٠	ـ ١
	% واردات من الاستهلاك	٤٪			١٠٪			صفر ٪			صفر ٪			٩٪		
الفترة الثانية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٣)	المتوسط السنوى	١٥٢٥	١٤٩٤	٤٣	٢١١	٢٧٥	١٧	٩٥	٩١	١	٤٢	٤٩	صفر	١٠٤	١٠٨	١٠
	مقدار التغير السنوى	٤٧	٤٦	ـ ٣ (غ)	ـ ١ (غ)	٤	ـ ١ (غ)	٢	٣	ـ	٢	٢	ـ	ـ ٥	ـ ٥	ـ ١ (غ)
	% واردات من الاستهلاك	٣٪			٨٪			١٪			صفر٪			١٠٪		
الفترة الثالثة (١٩٧٤ ـ ١٩٨١)	المتوسط السنوى	٢٤٩٠	١٧٩٢	٦٩٨	٢٩٣	٣٢٠	٥٤	١٤٤	١٢١	٢٣	٦٤	٧١	١	١٥٠	١٢٢	٤١
	مقدار التغير السنوى	٤٧٧	٣٠	١٥٢	٢٤	٦	١٥	١٥	٤	١١	٥	٤	ـ	١٢	٥	٦
	% واردات من الاستهلاك	٢٨٪			١٨٪			١٦٪			٢٪			٢٧٪		
الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨١)	المتوسط السنوى	١٦٣٣	١٤٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢١٢	٢٨	١٠٢	٨٧	٧	٤٣	٤٩	صفر	١٢٠	١١٤	١٩
	مقدار التغير السنوى	٧٠	٣٩	٣٠	٥	٤	٢	٣	٣	ـ	٢	٢	ـ	٢ (غ)	٣ (غ)	١
	% واردات من الاستهلاك	١٤٪			١٣٪			٧٪			صفر٪			١٦٪		

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الاقتصاد الزراعى ، نشرات انتاج واستهلاك المواد الغذائية ، الجيزة ، بيانات منشورة وغير منشورة .

الاستيرادية أكثر منه فى الطاقة الانتاجية ، بدليل وصول الأهمية النسبية للواردات من الطاقة الاستهلاكية إلى أقصاها فى هذه الفترة ، وكأثر للسياسة الاقتصادية المتبعة منذ عام ١٩٧٣ علاوة على أثر محدودية الطاقة الإنتاجية أو حتى زيادتها بقدر طفيف لايتناسب مع الزيادة العددية للسكان كأحد العوامل المؤثرة على زيادة الطلب .

وقد تبينت النتيجة ذاتها فى اللحوم الحمراء كما فى الألبان باعتماد زيادة الطاقة الاستهلاكية فى الفترتين الأولتين على الطاقة الإنتاجية وفى الفترة الثالثة على الطاقة الاستيرادية . وبالأخذ فى الاعتبار نتائج هذا التحليل الخاصة باللحوم البيضاء والبيض وأيضاً الأسماك فإن الاعتماد المتزايد على الواردات سنة بعد أخرى للايفاء بالحاجات الاستهلاكية من مصادر البروتين الحيوانى المختلفة هى نتيجة يمكن تعميمها خاصة خلال الفترة الثالثة منذ الإعلان عن سياسة الباب المفتوح . والتى أشار فيها تحليل العلاقات التبادلية بين استهلاك وإنتاج والواردات من هذه المصادر بالمقارنة والفترتين السابقة لها إلى آثار مقبولة للسياسة الاستيرادية التى اتبعت على الطاقة الاستهلاكية نتيجة تميزها بمنطق العلاقات الارتباطية الموجبة مع معنويتها الإحصائية .

المستويات الغذائية من البروتين الحيوانى

كما هو معروف فإن الغرض من استهلاك المنتجات الحيوانية الغذائية ذات المحتوى البروتينى ليس مجرد اشباع حاجة فقط ، بل أن أهمية استهلاكها تتمثل فى توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة من البروتين الحيوانى ، وإلى الدرجة التى يعد فيها مستويات مايخص الفرد منها فى بعض الأحيان مؤشراً لقياس مستوى معيشة بعض المجتمعات . وفى هذا الشأن يعتبر الحد الأدنى من الناحية الصحية لنصيب الفرد من البروتين الحيوانى نصف جرام فى اليوم لكل كيلو جرام من وزنه، وعلى اعتبار أن متوسط وزن الفرد المصرى حوالى ٦٤ كيلو جرام (*) ، فإن هناك انخفاض حاد فى المستويات الغذائية من هذا العنصر للسكان المصريين . ومن ناحية أخرى تعكس الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر البروتين نمط سلوكى فى الاستهلاك يختلف من مكان ووقت إلى آخر ، قد يتطلب الأمر فى بعض الأحيان أحداث تغييراً له للارتفاع بالمستويات الغذائية إلى الحد الأقصى وفقاً للامكانيات المحدودة . الأمر الذى يفرض فى مجموعه دراسة تطور نصيب الفرد المصرى من البروتين الحيوانى فى خلال الفترة الزمنية سابق ذكرها كما هو موضح فى جدول (٢) .

فقد قدر متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى خلال الفترة (١٩٥٣ – ١٩٨١) بحوالى ١٢,٢ جرام فى اليوم ، بنسبة ٣٨ ٪ تقريباً من الاحتياجات الصحية التى تقدر بحوالى ٣٢ جراماً غير أنه قد يتبين أنه طرأ على هذا النصيب زيادة طفيفة خلال فترة الدراسة الثالثة بالمقارنة بالفترة الأولى وأيضاً الثانية وحيث قدر معدل التغير السنوى فى الأخيرة بالسالب . وقد احتلت الألبان

(*) مرجع رقم (٨) .

جدول (٢) : نصيب الفرد من البروتين الحيوانى موزعاً على مصادره المختلفة بالجرام فى اليوم خلال الفترة (١٩٥٣ – ١٩٨١)

الفترة	المقياس	الألبان	اللحوم			البيض	الأسماك	الجملة
			حمراء	بيضاء	جملة			
الفترة الأولى	المتوسط السنوى	٤,٧	٣,٥	١	٤,٥	٠,٤	٢,٤	١١,٩
١٩٥٣	الأهمية النسبية	٣٩	٣٠	٨	٣٨	٣	٢٠	١٠٠
١٩٦١	مقدار التغير السنوى	٠,٠٤–(غ)	٠,٠١–(غ)	٠,٠٣	٠,٠٢(غ)	٠,٠١(غ)	٠,١٢	٠,١١(غ)
الفترة الثانية	المتوسط السنوى	٥,١	٣,٦	١	٤,٦	٠,٤	١,٣	١١,٤
١٩٦٢	الأهمية النسبية	٤٥	٣٢	٩	٤٠	٤	١١	١٠٠
١٩٧٣	مقدار التغير السنوى	٠,٠١(غ)	٠,٠٤–	٠,٠٢–	٠,٠٦–	٠,٠١(غ)	٠,٢–	٠,٢٤–
الفترة الثالثة	المتوسط السنوى	٦,٥	٣,٦	١,٢	٤,٨	٠,٦	٠,١	١٢,٩
١٩٧٤	الأهمية النسبية	٥١	٢٨	٩	٣٧	٤	٨	١٠٠
١٩٨١	مقدار التغير السنوى	٠,٣٣	٠,٠٧	٠,٠٨	٠,١٥	٠,٠٣	٠,١٢	٠,٦٣
الفترة	المتوسط السنوى	٥,٤	٣,٦	١,١	٤,٧	٠,٥	١,٦	١٢,٢
١٩٥٣	الأهمية النسبية	٤٥	٣٠	٩	٣٩	٤	١٣	١٠٠
١٩٨١	مقدار التغير السنوى	٠,٠٨	٠,٠١–(غ)	٠,٠١	٠,٠١(غ)	٠,٠١	٠,٠٧–	٠,٠٤(غ)

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الاقتصاد الزراعى ، نشرات إنتاج واستهلاك المواد الغذائية ، الجيزة ، بيانات منشورة وغير منشورة .

المركز الأول فى أهميتها النسبية كمصدر للبروتين الحيوانى والتى تفوقت فى الفترة الثالثة على أهمية المصادر الأخرى مجتمعة ، بما يتفق وتمتع حيوانات الماشية فى الزراعة المصرية بميزة فى إنتاج الألبان بالمقارنة واللحوم الحمراء(**) . وفى مقابل الثبات النسبى للأهمية كل من اللحوم بمكونيها الحمراء والبيضاء وأيضاً البيض ، فقد تناقصت مثيلتها فى الأسماك مما يتعارض وإمكانيات هى على الأقل من الناحية النظرية غير محدودة ولا تتوقف على الطاقة الإنتاجية العلفية بالمقارنة ومصادر البروتين الحيوانى الأخرى .

الطاقة الانتاجية من الموارد العلفية

تعتبر دراسة الطاقة الإنتاجية العلفية أحد الضرورات التى يفرضها اعتماد الطاقة الاستهلاكية من مصادر البروتين الحيوانى باستثناء الأسماك على الطاقة الإنتاجية منها ، والتى تتوقف بدورها على ماتسمح به الموارد العلفية المتوفرة من مستويات إنتاجية يعتمد تحقيقها أيضاً على الكفاءة التحويلية للوحدات الحيوانية ووفقاً لتراكيبها الوراثية الزراعية التى تحيط بها . ونظراً لتعدد الأعلاف التقليدية المعروفة فى الزراعة المصرية والتى أهمها الأعلاف الخضراء ومنها البرسيم على سبيل المثال ، فإن المتعلر تقدير الطاقة الإنتاجية العلفية دون الاستعانة بمقياس المحتوى الغذائى النشوى (*) . ووفقاً للحصر الذى قامت به وزارة الزراعة تبين أن متوسط الطاقة الإنتاجية من معادل النشا يقدر بحوالى ٤٨٦٦ ، ٥٦٣٢ ألف طن خلال الفترة (١٩٦٢ – ١٩٧٣) و (١٩٧٤ – ١٩٨١) على الترتيب (**) ، حيث قدر معدل التغير السنوى فى كل من الفترتين بحوالى ٧٧ ، ١٧٦ ألف طن على الترتيب ، مما أشار إلى اهتمام أولته السياسة الزراعية بالارتفاع بالطاقة الإنتاجية العلفية مؤخراً . وفى نفس الوقت الذى مثل فيه البرسيم بنمطية المستديم والتحريش مايقرب من ثلثى جملة الطاقة العلفية دون اختلاف يذكر فى هذه النسبة فى كل من الفترتين ، فقد تفوق مقدار التغير السنوى فى الطاقة العلفية عن مثياله فى البرسيم فى الفترة الثانية بالمقارنة بالأولى ، مما أشار إلى عشوائية مرغوب فيها بالارتفاع بالطاقة الإنتاجية العلفية دون التركيز فقط على البرسيم .

غير أنه قد تبين أن مثل هذا التقدير للطاقة الإنتاجية العلفية لايعكس الحصر الكامل للموارد العلفية فى الزراعة المصرية بما يتفق ومعدلات التحويل الغذائى النشوى لمصادر البروتين الحيوانى والتى تفرضها حقيقة انخفاض الكفاءة الإنتاجية للوحدات الحيوانية . ذلك أن إنتاج كيلوجرام من الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء وأخيراً البيض يتطلب حوالى ٢,٥٣ ، ١٣,٨٨ ، ٦,٧٦ ، ٤,٩٤ كيلوجرام معادل نشا على الترتيب (*) . ومن ثم قدر متوسط الاحتياجات العلفية اللازمة للطاقة الإنتاجية من مصادر البروتين الحيوانى فيما عدا الأسماك بطبيعة الحال بحوالى ٨٤٥٤ ، ١٠١٣٦ ألف طن معادل نشا خلال فترتى الدراسة سابقة الذكر على الترتيب . مما يشير إلى عجز تقدر نسبته

(**) مرجع رقم (٢) .
(*) مرجع رقم (٣) .
(**) حسب من مرجع رقم (٥) .
(*) مرجع رقم (٢) .

بحوالى ٤٢٪ ، ٤٤٪ من الطاقة الإنتاجية التى قامت بتقديرها وزارة الزراعة والذى يتضمن على سبيل المثال استخدام الخبز الآدمى فى تغذية الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء والبيض . إلا أن هناك اتجاه متوقع الحدوث فى المستقبل نحو حصر للموارد العلفية يتفق أكثر والمنطق ، نظراً لتفوق مقدار التغير السنوى فى مثل هذا العجز فى الفترة الأولى عن مثياله فى الفترة الثانية بحوالى خمسة أضعاف ، مع تقارب مقدار التغير السنوى فى الاحتياجات الفعلية من هذه الموارد فى كل من الفترتين .

ومن الجدير بالذكر أن البيانات التى حسبت فى هذه الدراسة عن الاحتياجات الفعلية من الموارد الفعلية اللازمة لإنتاج مصادر البروتين الحيوانى وخلال الفترة (١٩٥٣ – ١٩٨١) قد أوضحت اتجاهاً متزايدا للموارد الفعلية التى خصت إنتاج الألبان بلغت أقصاها عام ١٩٦٩ بنسبة ٤٧٪ تقريباً . فى مقابل اتجاه متناقص لما خص إنتاج اللحوم الحمراء بلغت أدناها عام ١٩٨١ بنسبة ٤٣٪ تقريباً ، مع ثبات نسبى لما خص إنتاج غير ذلك من المنتجات الحيوانية ذات المحتوى البروتينى . مما أشار إلى اتجاه بتخصيص الماشية لإنتاج الألبان واعتبار ناتجها من اللحوم منتجاً ثانوياً ، وإن كان هناك إهدار للدر بحوالى ٣٦٪ من الموارد العلفية لاستنفاذ هذه الحيوانات فى العمل الحقلى كنتيجة لانخفاض كفاءتها الإنتاجية بحوالى ٤١٪ (**) .

العلاقة بين استهلاك مصادر البروتين الحيوانى والموارد العلفية

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهداف السياسة الاقتصادية وترتكز فى المقام الأول على مواجهة المشاكل المترتبة على زيادة عدد السكان . ومنها معاناتهم من انخفاض المستويات الاستهلاكية من مختلف العناصر الغذائية . ذلك أن المستويات المرجو تحقيقها فى المستقبل من البروتين الحيوانى قد تتراوح فيما بين الاحتفاظ بها مقاسة بمتوسط نصيب الفرد خلال الفترة (١٩٥٣ – ١٩٨١) كحد أدنى وبين الارتفاع بها إلى الحدود الصحية كحد أعلى . غير أنه حتى الحد الأدنى من هذه المستويات ليس هدفاً سهل التحقيق وفى أكثر الطرق المستخدمة لتقدير عدد السكان تفاؤلا حيث قدر هذا العدد بحوالى ٥٣,١ ، ٦٣,٩ مليون نسمة فى السنوات ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، استناداً إلى معادلة الاتجاه الزمنى لعدد هؤلاء السكان خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٢) . فعلى افتراض استمرار الأنماط السلوكية لاستهلاك مصادر البروتين الحيوانى المختلفة على ماهى عليه والتى تعكسها الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر فى متوسط نصيب الفرد خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨١) فإن الاحتياجات الاستهلاكية المطلوب توفيرها من مصادر البروتين الحيوانى فيما عدا الأسماك تقدر فى المستقبل كما هو موضح فى جدول (٣) . الأمر الذى يشير إلى الدور الأكثر أهمية للواردات الخارجية فى المستقبل لتوفير هذه الاحتياجات بقدر يتناسب مع افتراض وصول الطاقة الإنتاجية من هذه المصادر إلى منتهاها وبما تسمح به الطاقة الإنتاجية العلفية المحدودة وفقاً لواقع الزراعة المصرية .

(**) حسبت من مرجع رقم (١) .

جدول (٣) : الطاقة العلفية مقاسة بمحتواها الغذائى النشوى واللازمة لاستهلاك الألبان واللحوم والبيض للاحتفاظ بنصيب الفرد من البروتين الحيوانى أو الارتفاع إلى الحدود الصحية عام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠

البيـــان	١٩٩٠			٢٠٠٠		
	الألبـــان	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	بيض	الألبـــان	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	بيض
٢ر١٢ جرام فى اليوم :								
الاستهلاك المطلوب بالألف طن	٣٣٤٣	٣٩٣	١٩٣	٨٦	٤٠٢٢	٤٧٣	٢٣٣	١٠٣
الطاقة العلميـــة بالألف طن	٨٤٥٨	٥٤٥٥	١٣٠٥	٤٢٥	١٠١٧٦	٦٥٦٥	١٥٧٥	٥٠٩
جملة الطاقة العلفيـــة الـــلازمة			١٥٦٤٣				١٨٨٢٥	
العجز فى المـــوارد العلفية			٤٩٧٧				٨١٥٩	
٣٢ جرام فى اليوم :								
الاستهلاك المطلوب بالألف طن	٨٧٦٧	١٠٣٢	٥٠٧	٢٢٥	١٠٥٥١	١٢٤٢	٦١٠	٢٧١
الطاقة العلفية بالألف طن	٢٢١٨١	١٤٣٢٤	٣٤٢٧	١١١٢	٢٦٦٩٤	١٧٢٣٩	٤١٢٤	١٣٣٩
جملة الطاقة العلفيـــة الـــلازمة			٤١٠٤٤				٤٩٣٩٦	
العجز فى المـــوارد العلفيـــة			٣٠٣٧٨				٣٨٧٣٠	

المصـــدر : جمعت وحسبت من بيـــانات وافتراضات ونتائج هذه الدراسة .

وقد قدرت الفجوة بين الطاقة الإنتاجية العلفية والموارد العلفية اللازمة للاحتياجات الاستهلاكية من مصادر البروتين الحيوانى بناءاً على عدة افتراضات أولها استمرار الكفاءة الإنتاجية للوحدات الحيوانية على ما هى عليه مع تعذر الارتفاع بالطاقة الإنتاجية العلفية عن متوسطها خلال الفترة (١٩٧٩ ــ ١٩٨١) المقدر بحوالى ١٠٫٧ مليون طن معادل نشا . وكذلك قدرت قيمة الواردات العلفية اللازمة لتوفير مثل هذا العجز كما هو موضح بجدول (٤) بالأخذ فى الاعتبار تطور أسعار الذرة الشامية خلال الفترة (١٩٧٤ ــ ١٩٨٣) (*) ، وتوقع أسعارها فى الأسواق الخارجية من معادلة الاتجاه الزمنى ، وعلى اعتبار تمثيلها للأعلاف المتاح استيرادها والتى تعد أكثرها أهمية من حيث محتواها النشوى . حيث تبين أن استيراد الأعلاف كسلعة وسيطة لإنتاج مصادر البروتين الحيوانى أكثر أولوية فى الاعتبار من وجهة نظر اقتصادية بالمقارنة واستيراد هذه المصادر ذاتها ، وفى كل من حالة الاحتفاظ بالمستويات الغذائية من هذا العنصر أو الارتفاع به إلى الحدود الصحية وحتى عام ٢٠٠٠ . غير أن افتراض الثبات النسبى للطاقة الإنتاجية العلفية علاوة على التوازن المختل بين هذه الطاقة وبين السعة العددية للوحدات الحيوانية (**) يفرض أولوية اعتبار وجهة نظر إنتاجية بالاعتماد على الواردات من مصادر البروتين الحيوانى .

إلا أنه سوف يترتب على منع استخدام حيوانات الماشية فى العمل الحقل وهو هدف فى حد ذاته ، إمكان معالجة مثل هذا التوازن المختل علاوة على توفير قدر من الموارد العلفية يفى بالحاجات الاستهلاكية اعتماداً على الطاقة الإنتاجية فقط حتى عام ١٩٩٠ فى حالة الاحتفاظ بالمستويات الغذائية من البروتين الحيوانى . ولكن سيظل الاعتماد على الواردات الخارجية من مصادر البروتين الحيوانى هو الوسيلة الأفضل والممكنة للاحتفاظ بهذه المستويات عام ٢٠٠٠ علاوة على كونه أيضاً الوسيلة للارتفاع بها إلى الحدود الصحية . وحيث تبين أن قيمة هذه الواردات فى الحالات الثلاثة قد انخفضت عن مثيلتها فى حالة استنفاذ هذه الحيوانات فى العمل الحقل إلى حوالى ٦٣ ٪ ، ٨٩ ٪ ، ٩١ ٪ على الترتيب .

(*) مرجع رقم (٩) .
(**) مرجع رقم (١) .

جدول (٤) : قيمة الواردات بمليون دولار أمريكى لكل من مصادر البروتين الحيوانى والأعلاف للاحتفاظ بنصيب الفرد من البروتين الحيـــوانى أو الارتفاع به إلى الحدود الصحية عام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠

البيـــان	١٩٩٠					٢٠٠٠				
	مصادر البروتين الحيوانى			الأعلاف		مصادر البروتين الحيوانى			الأعلاف	
	الألبان	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	بيض	جملة	الألبان	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	بيض	الجملة
٢و١٢ جرام فى اليوم :										
الواردات المطلوبة بالألاف طن	١٥٥١	٧٣	٧٢	١٥	٤٩٧٧	٢٢٣٠	١٥٣	١١٢	٣٢	٨١٥٩
قيمة الواردات	٢١٢٣	٢٠٨	١٢٤	٢٢	١١٠١	٤٠١٤	٥٦٨	٢٢٨	٥٤	٢٠٩٥
٣٢ جرام فى اليوم :										
الواردات المطلوبة بالألاف طن	٦٩٧٥	٧١٢	٣٨٦	١٥٤	٣٠٣٧٨	٧٨٥٩	٩٢٢	٤٨٩	٢٠٠	٣٨٧٣٠
قيمة الواردات	٩٥٤٩	٢٠٢٩	٦٦٤	٢٢٠	٦٧٢٢	١٥٧٦٦	٣٤٢١	٩٩٦	٣٣٨	٩٩٤٣

المصـــدر : جمعت وحسبت من بيانات وافتراضات ونتائج هذه الدراسة .

المراجع ومصـــادر البيانات

١ – إبراهيم سليمان محمد عبده إبراهيم ، دراسة تحليلية لعلائق الحيوان فى ج . م . ع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ١٩٧٣ .

٢ – إبراهيم صبحى على إبراهيم صبحى (دكتور) ، أهمية حيوانات الماشية فى الزراعة المصرية كمصدر لإنتاج البروتين ، بحث منشور ، المؤتمر الدولى السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، جامعة عين شمس ١٩٨١ .

٣ – احمد كمال أبو رية (دكتور) ، تغذية الحيوان والدواجن ، دار المعارف ، مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤ – عثمان احمد الخولى (دكتور) أحمد أحمد جويلى (دكتور) ، القواعد الاقتصادية الزراعية ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥ – محمد الحسينى ، دراسة ايكنومترية للمتغيرات المرتبطة بمشكلة اللحوم فى ج . م . ع ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٥ .

٦ – محمد كمال أحمد العتر (دكتور) ، مبادىء الاقتصاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٧ – وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الاقتصاد الزراعى ، نشرات الاقتصاد الزراعى ، نشرات إنتاج واستهلاك المواد الغذائية ، الجيزة ، بيانات منشورة وغير منشورة .

8 — Abdou, I.A., (1958), A study of the pattern and trends of the Egyptian diet and their relation to health, **J. Egyptian Pub Health Assoc. 33,** (182).

9 — United Nations, F A O, **Trade year book,** Rome, Vari us annual issues.

الملخص

اتصفت المستويات الغذائية من البروتين الحيوانى بالنقص الحاد كنتيجة لانخفاض المستويات الاستهلاكية من المصادر المختلفة لهذا العنصر ، لاضعاف الطاقة الإنتاجية منها بالمحدودية وبقدر ماسمحت به الموارد العالمية التى وصلت تقريباً إلى منتهاها وفقاً لواقع الزراعة المصرية حالياً . مما يفرض دور أكثر أهمية للواردات الخارجية سواء للارتفاع بهذه المستويات إلى الحدود الصحية أو حتى للاحتفاظ بها دون تناقص . غير أن السؤال الذى طرح نفسه هو : هل الواردات العالمية أكثر أولوية فى الاعتبار من استيراد المنتجات الحيوانية ذات المحتوى البروتينى ، أم أن العكس هو الصحيح ؟ . وقد تلخصت الإجابة فى أولوية وجهة نظر إنتاجية بمنطق الواردات من هذه المنتجات ، على الرغم من أن تدنية العجز المتوقع حدوثه فى الميزان التجارى للمدفوعات فى صالح البديل وهو استيراد الموارد العالمية . وقد اختلفت الإجابة قليلا فى حالة إعفاء حيوانات الماشية من العمل الحقلى بكفاية الطاقة الإنتاجية المحلية للاحتفاظ بهذه المستويات الغذائية فى السنوات القليلة القادمة ، مع إمكان تحقيق وفر فى قيمة الواردات فى المستقبل بعد ذلك للحالات الأخرى .

An Analytical Study for the Relationship Between Nutrition levels of Animal Protien and Feedstuff Resources in Egyptian Agriculture.

Dr. Ibrahim S.A.I. Sobhi
Assoc. Professor of Ag. Economics
Helwan University

Abstract

The main objective of this study was to give light on priorities of feedstuff imports compared with imports of animal products, to achieve both maintenance or raising nutrition levels of animal protien. Imports of this element sources was found a logic way in these goals, inspite of the values of feedstuff imports which were lesser.

Meanwhile, stop using cattle in field work could help to minimize import values, and to depend only on local production for a few years to keep animal protien percapita without more decreasing.

رقم الايداع بدار الكتب

٦٢٨٥ / ١٩٧٠

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر

13 — Conclusion :

On peut conclure cette étude déclarant que cette institution a prouvé les avantages de son élaboration. Elle a réalisé ses buts en garantissant les droits du peuple, la sécurité de la société et son régime politique dans le domaine du socialisme.

Le procureur général socialiste pourra, au cours de l'exercice de ses compétences, demander au ministre ou à l'autorité compétente de suspendre celui que l'intérêt de l'instruction exige la suspension, par mesure de précaution, ou le transfert provisoire à un autre emploi.

Lorsque les circonstances de l'instruction le requièrent, le procureur général socialiste pourra demander au conseiller délégué d'ordonner l'interdiction à l'inculpé de quitter le pays.

Le procureur général socialiste pourra ordonner le classement de l'instruction. Mais au cas où l'instruction révèle l'existence des indices suffisament pour engager la responsabilité d'une personne déterminée, il renverra l'affaire à la Cour des Valeurs par un rapport signé par lui ou par son intérimaire, accompagné des indices établis à l'encontre du prévenu.

11 — Rapports :

Le procureur général socialiste présentera au Président de la République et à l'Assemblée du peuple un rapport annuel dans un délai ne dépassant pas fin Mars, sur les travaux qu'il aurait exercés, les enquêtes qu'il aurait effectuées et les mesures qu'il aurait prises. Ce rapport énoncera les propositions qu'il suggérait pour la protection du régime politique de l'Etat ou pour remédier aux brèches dans les lois et règlements concernant la sauvegarde de l'unité nationale et la paix sociale, et les points de réforme à caractère législatif ou organisateur pour confirmer la souveraineté de la loi.

12 — Régime de sa responsabilité devant l'assemblée du peuple :

Le procureur général socialiste relèvera de l'Assemblée du peuple devant laquelle il sera responsable; cette Assemblée aura le droit de discuter le rapport présenté par le procureur général socialiste, d'en formuler ses observations qu'elle communiquera au procureur général socialiste ainsi que la date la séance fixée pour leur examen et pour l'explication de son point de vue ou pour entendre ses dires à cet égard.

Il est compétent pour faire l'instruction et mettre en mouvement l'action demandant la mise sous séquestre des biens du prévenu s'il commet un acte contre la sécurité intérieure ou extérieure de l'Etat, si l'acte unit les intérêts économiques des paysans ou des ouvriers, s'il s'agit pour corrompre la vie politique du pays ou contre l'unité nationale.

9 — Action publique :

L'article 16 de la loi No. 95 de 1980 sur la protection des valeurs morales dispose que l'action pénale ne pourra être intentée pour aucun des faits prévus par cette loi que sur la demande du procureur général socialiste.

10 — Mécanisme du travail :

Le procureur général socialiste aura, à l'occasion des instructions qu'il exerce le droit, sur prestation de serment, d'entendre les témoins d'effectuer l'interrogatoire, la confrontation, le constat, la délégation d'experts, la saisie d'objects se rapportant au fait poursuivi et d'en disposer, et de compulser ce qu'il jugera nécessaire des actes, pièces et documents.

Il peut charger les officiers de police judiciaire ou toute autre autorité, à l'exception des membres du parquet général, de recueillir les informations sommaires ou de procéder à un ou plusieurs actes d'enquête, exception faite de l'interrogatoire et de la confrontation.

Lorsque les besoins de l'instruction exigent l'arrestation d'une personne, ou de l'amener, de la fouiller, de procéder chez lui une perquisition domiciliaire, il faudra au préalable obtenir, à cet effet, une ordonnance émanant de l'un des conseillers à la cour des valeurs, conseiller délégué à cette fin par la cour aux débuts de sa composition : la dite ordonnance devra être motivée et de durée limitée.

Le procureur général socialiste assumera exclusivement la charge de l'instruction et de l'accusation devant la cour des valeurs morales, relativement à la responsabilité politique des faits prévus par la loi No. 95 de 1980 sur la protection des valeurs morales en Egypte, et ce, sur la base des faits portés à sa connaissance ou sur la plainte d'un citoyen ou d'un officier de police judiciaire.

De même, le procureur général socialiste procédera à l'examen et à l'instruction des questions touchant l'intérêt général des citoyens.

7 — Elections :

Les autorités compétentes pour surveiller les élections des membres des conseils populaires locaux ou des présidents et membres des conseils d'administration des organisations syndicales, des fédérations, des clubs, des organismes, les sociétés générales, les institutions de la presse, les associations de toutes formes y compris les coopératives et les amicales, sont tenues d'informer le procureur général socialiste des noms des candidats et d'en clôturer la liste, pourvu que le jour de l'élection soit fixé au moins après la date de son information.

Le procureur général socialiste pourra, au cours des dix premiers jours suivant son information, s'opposer à la candidature et ce, dans les cas et conformément aux formalités prévus par l'article 3 de la loi No. 33 de 1978 sur la protection du front intérieur et la paix sociale.

Est nulle toute élection effectuée par violation aux dispositions des deux précédents paragraphes.

8 — Séquestration :

Le procureur général socialiste assumera également les compétences à lui attribuées par la loi No. 34 de 1971 portant organisation de l'imposition de la séquestration et la sauvegarde de la sécurité du peuple.

4 — Ses collaborateurs :

Est adjoint au Procureur Général socialiste un vice-procureur général socialiste, nommé de la même manière. Le procureur général socialiste déterminera les attributions de son député.

De même, il sera assisté, dans l'exercice de ses attributions et par voie de délégation parmi les membres des corps judiciaires, d'un nombre suffisant d'auxiliaires dont les fonctions ne sont pas inférieures à celles du chef du parquet général ou de fonctions similaires, et ce conformément aux formalités prévues par les lois portant organisation des dits corps.

5 — Ses compétences :

a) Action politique

b) Elections.

c) Séquestration.

d) Action publique.

6 — Action politique :

La protection des valeurs fondamentales de la société est le devoir de chaque citoyen. Leur violation engage sa responsabilité politique. Toutes les institutions de l'Etat, ainsi que les organisations sont tenues de veiller à la sauvegarde et à la consolidation des dites valeurs.

On entend par valeurs fondamentales, les principes établis par la constitution et les lois visant la sauvegarde des droits du peuple, des valeurs religieuses, les structures politiques, économiques, sociales et morales, la sauvegarde du caractère authentique de la famille égyptienne, des valeurs et des traditions qu'elle représente, de l'unité nationale et de la paix sociale.

L'article 3 de la loi No. 95 de 1980 sur la protection des valeurs morales a énuméré les actes qui engagent la responsabilité politique. L'article 4 de cette loi a constaté les sanctions pour avoir commis un de ces actes.

3 — Mode de désignation et durée des fonctions :

Pour être nommé procureur général socialiste, il faut être égyptien, de père et de mère égyptienne âgé de quarante cinq ans au moins, jouir de sa pleine capacité civile et de ses droits politiques. Il sera choisi parmi les catégories suivantes :

a) Membres, actuels ou anciens, des autorités judiciaires ayant assumé les fonctions de conseiller ou d'un poste similaire, d'au moins pendant cinq années consécutives.

b) Professeurs du droit actuels ou anciens, aux universités égyptiennes ayant occupé la chaire de professeur pendant huit années consécutives au moins.

c) Les avocats admis auprès la cour de cassation et la cour administrative suprême pendant dix années au moins.

Le Président de la République propose à l'Assemblée du peuple, le nom du procureur général socialiste. La commission générale de l'Assemblée lui soumettra son rapport sur cette candidature. Ce candidat qui aura obtenu la majorité des deux tiers des voix sera investi par ordonnance du Président de la République. S'il n'obtient pas cette majorité, le Président de la République proposera un autre nom. Donc il est nommé par le Président de la République, c'est à dire par la plus haute autorité de l'Etat.

L'ordonnance de sa nomination fixera son traitement, ayant au moins le rang de ministre.

Avant d'exercer ses fonctions, il prêtera devant l'Assemblée du peuple, le serment suivant :

«Je jure au Nom de Dieu Tout-Puissant de sauvegarder loyalement le régime républicain, de respecter la constitution et la loi et de remplir mes fonctions avec honnêteté et sincérité».

Le mandat du procureur général socialiste prendra fin par l'expiration de la législature de l'Assemblée ou par sa dissolution.

LE PROCUREUR GENERAL SOCIALISTE

«Etude juridique de cette institution en Egypte»

par

Ahmed Rifaat Khafagui

Procureur Général Administratif

1 — Notion générale :

L'institution du procureur général socialiste a maintenant en Egypte treize ans. C'est en effet par la constitution égyptienne du 11 Septembre 1971 qu'a été introduit dans le droit égyptien, un organe moderne pour sauvegarder le système socialiste.

L'article 179 de cette constitution dispose que :

«Le Procureur Général Socialiste est responsable des mesures à prendre pour garantir les droits du peuple, la sécurité de la société et de son régime politique, et pour sauvegarder les gains socialistes et le comportement socialiste. Une loi déterminera ses autres attributions. Il est soumis en ce qui concerne l'exercice de ses attributions au contrôle de l'Assemblée du peuple, de la manière prévue par la loi.

Cette institution a été inspirée par le régime de Prokuratura en U.R.S.S. et le régime de l'Ombudsman Nordique.

2 — Qui est le Procureur Général Socialiste :

Le procureur général socialiste est une personnalité indépendante du pouvoir exécutif. Il est soumis en ce qui concerne l'exercice de ses attributions au contrôle de l'Assemblée du peuple.

Cette indépendance résulte de son mode de désignation, de la durée de ses fonctions et de son régime de responsabilité.

J. Bills Discounted with Commercial Banks

(In Million Pounds)

End of	Ordinary	Documentary	Total
1970	2.20	3.00	5.2
1971	2.60	3.30	5.9
1972	0.80	3.90	4.7
1973	0.60	9.30	9.9
1974	0.60	2.60	3.2
1975	0.70	1.90	2.6
1976	0.70	6.40	7.1
1977	2.00	8.00	10.0
1978	2.00	11.10	13.1
1979	1.50	27.90	29.4
1980	-	-	18.8
1981	-	-	34.0
1982	-	-	41.6
1983	-	-	27.7
1984	-	-	24.4
1985	-	-	

N.B Classification as to Ordinary and Documentary is not available after 1979, while total appears combined with Loans & Advances in June 1985 figures.

I. Volume of Trade in Cairo Stock Exchange

(In Units)

Type of Security	1982/83	1983/84	1984/85
A) Government Bonds			
1) Denominated in Pounds (Only Housing Bonds as from Jan. 84)			
Number of Bonds Traded	5	602,740	1,702,300
Total Par Value	50	602,740	1,702,300
Total Market Value	46	315,931	1,105,773
2) Denominated in US $ (8% Development Bonds)			
Number of Bonds Traded	256,808	101,216	44,676
Total Par Value	2,568,080	1,012,160	446,760
Total Market Value	2,313,639	940,227	422,245
B) Corporate Equity Shares*			
1) Denominated in Pounds			
Number of Shares Traded	1,506,194	3,111,442	3,260,561
Total Par Value	3,922,501	15,270,497	18,635,511
Total Market Value	8,014,526	24,655,849	27,716,698
2) Denominated in US $			
Number of Shares Traded	394,090	1,001,425	4,813,110
Total Par Value	5,258,358	12,667,785	30,503,570
Totel Market Value	10,013,257	21,292,319	47,246,478
3) Denominated in (One Company Only)			
Number of Shares Traded	17,882	1,000	1,850
Total Par Value	35,764	2,000	3,700
Total Market Value	29,264	1,500	1,850

*) During the fiscal year 1983/84, shares of 32 companies were listed in the Stock Exchange. Only 18 companies of these had offered part of their shares to the general public. The remaining 14 companies are kept closed by the founders.

H. Selected Banking Groups Investments in bonds & shares

(L.E. Million)

End of	Commerical Banks			Specialized Banks			Investment Banks		
	Public & Semi-Public Bonds	Shares	Total	Bonds	Shares	Total	Bonds	Shares	Total
Dec. 1970	82.6	10.2	92.8						
Dec. 1971	126.7	10.5	137.2						
Dec. 1972	109.1	17.3	126.4						
Dec. 1973	107.0	9.9	116.9						
Dec. 1974	69.4	9.4	78.8						
Dec. 1975	64.7	16.5	81.2						
Dec. 1976	135.1	25.1	160.2						
Dec. 1977	231.2	49.7	280.9						
Dec. 1978	446.4	70.3	516.7						
Dec. 1979	470.1	115.8	585.9						
Dec. 1980	515.4	158.3	673.7						
Dec. 1981	513.6	236.7	750.3						
				As of End June Each Year*					
Dec. 1982	404.3	400.0	804.3	4.1	5.6	9.7	-	22.3	22.3
Dec. 1983	512.1	406.1	918.2	6.1	12.0	18.1	-	178.5	178.5
June 1984	782.3	443.0	1225.3	10.3	20.6	30.9	-	179.1	179.1
June 1985	961.9	548.9	1510.8	10.3	20.8	31.1	-	204.1	204.1

(*) Classification of total between shares and bonds for specialised and investment banks is an estimate.

G. Minimum Reserve* & Liquidity Ratios

Years	Minimum Reserve Ratio					Liquidity Ratio	
	Oct. %	Nov./Jan. %	Feb./March %	March/Sept. %	December Actual Average	Minimum %	December Actual Average
1970/71	17.50	15.00	17.50	20.00	37.3	30	50.8
1971/72	17.50	15.00	17.50	20.00	15.8	30	41.0
1972/73	17.50	15.00	17.50	20.00	16.1	30	39.9
1973/74	20.00	20.00	20.00	20.00	20.8	30	50.1
1974/75	20.00	20.00	20.00	20.00	20.5	30	58.5
1975/76	15.00	12.5/15.0	17.50	20.00	13.7	30	48.1
1976/77	15.00	12.5/15.0	17.50	20.00	11.7	30	54.4
1977/78	15.00	12.50	15.00	20.00	11.6	30	62.1
1978/79	20.00	17.50	17.50	25.00	16.3	30	74.1
1979/80	17.50	15.00	20.00	25.00	17.2	30	56.8
1980/81	–	–	17.50	25.00	25.6	30	53.5
1981/82	25.00	25.00	25.00	25.00	26.8	30	43.7
1982/83	25.00	25.00	25.00	25.00	31.1	30	48.6
1983/84	25.00	25.00	25.00	25.00	38.0	30	41.2
1984/85	25.00	25.00	25.00	25.00	36.3(June)	30	43.4(June)

*) Minimum reserve ratio applicable to foreign currency deposits is fixed at 15%, and banks receive interest on them equal to 3-month LIBOR.
Reserve requirements in local currency are interest free. Reserve requirements apply to all commercial and investment banks.

F. Structure of Domestic Interest Rates

As From	Central Bank Base Rate %	Debtor (2) Interest Rates %	Creditor Interest Rates (% per annum)(1) 7/15 Days	15/30 Days	1-3 Months	3-6 Months	6-12 Months	1-2 Years	2-3 Years	3-5 Years	5- Years	Savings	Invest Certificates
1973	5.0	6.0-7.0	Minimum LE 100,000 only from Jan. 1979	Minimum LE 10,000 increased to L.E. 50,000 as from Jan.79								3.5	5.0
Nov. 1974	5.0	6.0-7.0										4.0	6.0
1975	5.0	6.0-7.0										4.0	6.0
Jan. 1976	6.0	7.0-8.0	-	2.0	3.0	4.0	4.5	5.0	5.0	5.0	5.0	4.0	6.0
March 1977	7.0	8.0-9.0	-	3.0	4.0	5.0	5.5	6.0	6.0	6.0	6.0	5.0	7.0
June 1978	8.0	9.0-11.0	-	4.0	4.5	5.5	6.0	6.5	7.0	7.0	7.0	5.5	9.0
Jan. 1979	9.0	10.0-12.0	4.0	5.0	5.5	6.0	6.5	7.0	7.5	8.0	8.5	6.0	9.0
April 1980	10.0	11.0-13.0	4.5	5.5	6.0	7.0	7.5	8.0	8.5	9.0	9.5	7.0	10.0
June 1980	11.0	12.0-14.0	4.5	5.5	6.5	7.5	8.0	9.0	9.5	10.0	10.5	8.0	11.0
Jan. 1981	12.0	13.0-15.0	5.0	6.0	7.5	8.5	9.0	9.5	10.5	11.0	11.5	8.5	12.0
Aug. 1981		13.0-open					9.5	10.0				8.5	12.0
		Agri/ Ind. Upto	Ser- vices	Trade								10.0	12.0
July 1982	13.0	13	13-15	16-				11.0	12.0	12.5	13.0		
Dec. 1983		11-13	13-15	16-								10.0	13.25

(1) Social organizations, bank employees and members of their families enjoy special rates.

(2) Spread is confined to 2% if loans are guaranteed by deposits. Inter-bank balances are exempt from the structure of interest rates. Export finance, specialised banks, housing and food security facilities enjoy reduced debtor rates.

E. Government Securities in Note Issue cover and Deficit of the State Budget

(In Million Pounds)

End of June	Note Issue	Government Securities in Note Cover*	Yearly Budget Deficit
1980/81	3836.0	3293.7	3362.0
1981/82	4951.0	4546.8	3526.0
1982/83	6309.0	5779.4	4845.2
1983/84	7279.0	6804.1	5012.4
1984/85	8357.0	7952.5	5400.0

(*) These bear an interest rate of 6% per annum.

D. Components of Money Supply

(Million Pounds)

End of	(1) Notes in Circulation	(2) Current Deposits	(3) Savings &* Short-Term Time Deposits	(4) Total	Percentage of 3 to 4 %
1971	558.7	287.5	319.4	1165.6	27
1972	631.4	357.9	355.9	1345.2	26
1973	777.2	427.6	432.2	1637.0	26
1974	947.6	555.2	616.8	2119.6	29
1975	1155.9	706.7	703.2	2565.8	27
1976	1388.3	851.1	974.5	3213.9	30
1977	1749.5	1193.4	1322.6	4265.5	31
1978	2183.7	1363.5	1845.6	5392.8	34
1979	2656.9	1697.3	2696.1	7050.3	38
1980	3407.1	1963.0	2909.6	8279.7	35
1981	4300.7	1914.9	7372.8	13588.4	54
1982	4688.4	2078.1	9376.5	16143.0	58
1983	6027.7	2570.7	11658.3	20256.7	57
1984	7011.7	2784.1	14133.9	23929.7	59
1985	7883.9	3295.3	16402.7	27581.9	59

(*) Includes also current deposits in foreign currency (possibly at the rate declared by the Central Bank)

C. Sources of Financing External Public Debt

(In Million Pounds)

Source / End June	1983	1984	1985
- Loans from Foreign Governments	9328.3	9887.0	10520.7
- Other Direct Loans	234.1	365.4	352.1
- Development Bonds	530.4	494.8	557.9
- I.M.F	305.1	275.6	241.2
- Deposits	1698.6	1816.6	1998.7
- Rescheduling Arrangements	65.4	48.3	34.5
- Suppliers Credit	1789.2	1860.2	2144.6
- Bank Credit Facilities	1047.5	1330.3	930.4
- Special Loans & Facilities in Units of Account	178.7	144.4	117.5
Total E.P.D. in L.E.	15177.3	16222.6	16897.6
Total E.P.D in US $ (US $ = L.E 0.70)	21681.8	23175.1	24139.4

(*) Excluding military loans and credit facilities to the private sector. Only utilizations from external loans and facilities are taken into consideration.

B. Sources of Financing Domestic Public Debt

(In Million Pounds)

Source / End June	1983	1984	1985
- Central Bank of Egypt	9992.9	11187.5	12460.8
- Banking System (Including C.B.E)	1104.2	2499.6	3792.5
- Insurance & Pensions Authority	2865.4	3401.0	4105.5
- Social Insurance Authority	3609.0	4434.9	5443.9
- Post-Office Savings Organization	314.8	378.0	439.9
- Household (Investment Certificates)	1570.3	1882.4	2201.9
- Other Household & Financial Institutions (Including Insurance Companies)	210.1	561.5	735.5
Total Domestic Public Debt	19666.7	24344.9	29180.0

A. Egyptian Public Debt 1983-1985

(In Million Pounds)

End June	Domestic	External*	Total
1983	19666.7	15177.3	34844.0
1984	24344.9	16222.6	40567.5
1985	29180.0	16897.6	46077.6
Average Annual Increase	4761.6	860.1	5621.7

* Calculated at rate of exchange of about US$ = L.E 0.70.

months, political leaders and senior members of government have been appealing to Egyptians to get used to the idea of sustaining the real cost of goods and services. In economic language, this was a call to people to prepare themselves for progressive development towards a market economy. Assessed in the light of the declared government program, official statements tend to confirm that reorganization of the national economic front was necessary to proceed in an orderly manner towards a free market economy. Within this context, the present dialogue on development of money and capital markets can be regarded as a positive contribution to better management of the Egyptian economy in the future.

5 — It is equally important to review legal conditions permitting joint stock companies to issue bonds or additional shares before the initial equity capital has been fully paid. Holders of new shares and bonds must be assured of the committment of the founders and original shareholders to honour their obligations. And therefore corporations should not be allowed to issue common stock to increase their equity capital or to issue bonds, unless the original issued capital is fully paid.

6 — It is also observed that current regulations require distinction between securities denominated in Egyptian pounds and those denominated in foreign currencies. This is due to the present system of foreign exchange control, which impedes development of the capital market. Inasmuch as money and capital markets are true reflections of progress towards a market economy, development will be incomplete unless exchange restrictions are removed, and exchange rates are left to find their own level under free market conditions. Needless to say, the desirable level of protection to the national economy can always be secured through appropriate customs and fiscal measures as well as through such direct social subsidies as may be deemed necessary.

7 — Last but not least, it is of utmost importance that the maximum rate of interest of 7% per annum fixed by the Egyptian civil code is done away with. Although banks are no longer subject to this ceiling, it is still effective in respect of transactions of non-banking financial institutions. It is hoped that the long-promised comprehensive "Capital Market Law" would include appropriate provisions to deal with this, as well as with the other matters mentioned above.

Closing Remarks :

Let us reiterate, that money and capital markets are true reflections of development towards a free market economy. Unless this development is seriously intended to take place, efforts to develop money and capital markets would be meaningless, and a luxury Egypt can ill-afford. During the past few

2 — The second matter that is worthy of consideration relates to legal provisions which apply to joint stock as against limited liability companies. The New Company Act does not require companies to offer part of their shares to the general public as condition for incorporation as joint stock companies. Consequently, most of the latter are not more than limited liability companies with a larger amount of capital and possibly greater number of founders. For purposes of developing money and capital markets, we would like to recommend that no company should be incorporated as a joint stock company unless 25% at least of its equity shares are offered for public subscription. This requirement should of course be made operative only after enactment of the proposed amendments for equal tax treatment of shares with bank deposits. The essence of this proposal is that any special tax treatment should not be made conditional on the shares being listed on the stock exchange, but rather on the shares being offered for public subscription, at least for the required minimum.

3 — A third point that calls for legal amendment in current legislation is the traditional approach of fixed par-value when issuing shares of joint stock companies in Egypt. This concept makes it difficult for companies facing problems to resort to market for additional equity funds to put the company afloat. It would appear necessary in order to get over this problem to give consideration to the concept of "common shares" of no fixed par-value. This is now of universal applicability, and consideration should be given for its insertion into Egyptian legislation.

4 — A point that should be given priority consideration is the need to give the same tax concessions to securities acquired in secondary and primary markets. Most dealings in primary market need to be performed by intermediaries and security underwriters; and therefore unless the tax concessions are extended to dealings in the secondary market, these financial institutions will hold such securities for their own account indefinitely. This will of course narrow the market and increase the risk to these financial intermediaries beyond safe boundaries.

income tax. This tax credit can be made cumulative for all available investment instruments, including shares and bonds acquired in primary and secondary markets, without increasing the global tax credit beyond the present 30% of total income.

Other improvements that were recommended by I.F.C are in areas of information available on security issuing corporations, regulation of insider trade, and upgrading of methods of accountancy and published financial statements. It was also recommended that legal regulations should be enacted to encourage rise of specialised financial intermediares such as mutual and investment trust funds, securities underwriters, investment companies, venture capital companies, and financial leasing companies. Moreover, the case was made for specialized banks to depend on the issue of bonds as means of commanding auditional resources for their operations. The point was also in favour of giving security investors clear rights to claim damages whenever appropriate from those who are responsible for offering or underwriting respective security issues.

In addition to IFC proposals, the following matters need to be given consideration as tools to support prerequisite conditions of development of money and capital markets in due course :

1 — According to present legal provisions, bonds and shares issued in Egypt should be nominal. This will represent an impediment to securities as an alternative investment asset for individuals of the general public. Although nominal securities are still issued in other markets, they do not represent except a small fraction of security issues; the bulk is in the form of bearer paper. This provides ease for securities to change hands, while safe-keeping arrangements with banks and brokers would insure holders against loss of their possessions. In advanced markets, security clearing corporations are established to record transfers from one holder to another, without need for physical securities to move. Surprisingly, the earliest issues of shares and bonds in Egypt in the 19th century were in the form of bearer securities, and also current regulations of Egyptian Stock Exchanges require that foreign securities be mainly in bearer form to qualify for listing.

credit facilities available to the various types of activity at such rates as may leave them with a comfortable spread that is not rigidly determined. Other investment assets will then compete with bank deposits for national savings on the basis of relative risk and return, both of which would be determined in the market by force of supply and demand.

Monetary authorities action is in our view a supporting tool of management, and not a prerequisite condition for the development of money and capital markets. Management of the domestic public debt and of the public business sector in a market-oriented fashion are the only prerequisite conditions. It is therefore important that these tools are handled in a way that is favorable to the development of money and capital markets, once these conditions are fulfilled. But if the tools are manipulated adversely, they can certainly impede the intended development of these markets.

(D) Legal Conditions Relating to Supply of, and Demand for Securities :

Side by side with monetary policy, there are other matters which can be regarded as supporting tools to development of money and capital markets. Such tools comprise the various legal provisions relating to factors affecting the supply of and demand for securities in these markets. The most important of these are tax treatment, availability of an adequate volume of securities to the general public, extent of ease with which securities exchange hands, level of awareness of the investing public and information available to them on issues floated, presence of institutional intermediaries capable of carrying out wholesale trade in securities in primary markets... etc.

The report submitted by I.F.C. in 1981 gives detailed proposals relating to many of these aspects. Some of the proposals made then were adopted only partially; and therefore could not produce the desirable effects. It is therefore necessary to review these proposals and amend legislation as well as regulations applicable to securities, in a manner which would serve the intended purpose. A priority measure will be to confer on securities at least the same tax concessions applicable to bank deposits, including tax credit for purposes of the progressive

local market. The demand for such assets is usually dependent on availability of an adequate volume of discount operations as well as sufficient need to perform hedging and arbitrage transactions in stocks, currency and commodity exchanges. It is also dependent on existence of a free exchange market in which rates fluctuate under market forces. These factors do not exist yet in the Egyptian economy, and therefore demand for near-cash assets is not expected to grow for quite sometime.

In brief, monetary policy is responsible for concentration of savings in time-deposits with banks as ready pool for financing annual increases of the domestic public debt. Commendable though as this policy may be for the time being, its continuation will impede development of money and capital markets. If Government decides to adopt a market-oriented approach to managing the domestic public debt and the public business sector, it will be imperative for the Central Bank to review details of its present policy, including level and composition of the reserve and liquidity ratios.

It appears from the above that monetary authorities have had to facilitate financing of the Treasury and the public sector in the absence of market conditions. Once a decision is taken by government in order to manage the domestic public debt and the public business sector on the basis of market mechanism, it would no longer be necessary for the Central Bank to fix various details of the interest rate structure. It would be quite sufficient to determine the Central Bank Base Rate, and move it upwards and downwards as the situation of domestic liquidity may require.

The Central Bank will find it necessary to intervene in the open market by selling and buying securities in order to reduce or increase the volume of money in circulation. Should the need arise for the Bank to direct bank credit to certain sectors of the economy to match developmental objectives of the country, the system of multi-tier reserve ratio can be utilized as a powerful tool for the purpose, beside moral suasion powers of the Central Bank. Under these conditions banks will compete for deposits without prevalence of rigid creditor interest rates fixed by a super authority, and they will equally make

a spread of at least 3% is necessary to justify floating bonds as a borrowing instrument. Under current Central Bank action, this spread is attained only in the case of loans for trade, which does not call for medium-term funds. Interest rates applicable to industry, agriculture and services range between 11% and 15% per annum, and are therefore too low to permit the issue of bonds.

Under current monetary policy, direct loans from banks appear to be providing cheaper funding. Meanwhile, Egyptian economic history does not record any periods of declining interest rates and higher market prices for interest bearing paper. Expectations of capital appreciation do not represent therefore a factor affecting demand for bonds and similar instruments in the economy.

On the other hand, the tax credit extended to shares as an investment instrument for purposes of the progressive income tax is confined to corporate shares acquired in the primary market, and does not apply if shares are bought in the secondary market. In view of the higher risk involved and uncertainty of return, the steady increases of interest rates applicable to deposits with banks discouraged the household sector from considering shares as a competitive investment asset. The result is that investment in shares is now confined almost to prime investors and financial institutions including banks, all acting in the primary market. Banks as financial intermediaries should not be expected to perform this role. They should act as underwrites rather than holders for their own account, which can be very damaging to the banks in the absence of an active stock exchange. Under present monetary action, banks are taking-on a type of business which is a bit riskier than can be accommodated by their resources.

As from January 1979, deposits for periods from 7 to 15 days qualified for an interest rate if the amount is one hundred thousand pounds (L.E 100,000) or more. Prior to that date, deposits needed to be for at least 15 days to qualify for an interest earning. The minimum amount has been increased while duration was shortened. This development reduced possibilities for alternative near-cash assets to develop in the

- 7% per annum in 1975 to the level of 13% - 15% as of January 1981. By the middle of 1982, minima and maxima of debtor interest rates were fixed for agriculture, industry, services and trade. Debtor interest rates now range from 11% to 15% for agricultural, industrial, and services activities, while trade is subject to a minimum rate of 16% per annum.

These changes in the structure of debtor interest rates have been matched by close changes in the level of creditor interest rates. In 1976, creditor interest rates were fixed between 2% per annum for periods of 15 - 30 days and 5% per annum for periods of one year or more. These rates have been increased gradually and they now range from 5% per annum for deposits of 7- 15 days to 11% per annum for those between one and two years, rising to 13% per annum for deposits of 5 years or more. Meanwhile, the interest rate applicable to bank savings deposits was increased from 4% per annum in 1975, to 10% per annum as from August 1981. Investment certificates, issued by National Bank of Egypt with government guarantee, enjoyed an interest premium over the highest rate applicable to time deposits. This rate moved from 6% per annum in 1975 to 13 1/4% in July 1982, at which it still stands.

Examination of Central Bank action reveals that monetary authorities have been willing to achieve the following objectives :

— To attract a large and increasing proportion of the money supply to the organised channels.

— To increase time-deposits to a maximum.

— To encourage time deposits for longer maturities, particularly for periods exceeding one to three years, and.

— To preserve a small spread of 2% or less between maximum creditor interest rates and minimum debtor rates until July 1982 when cheaper credit facilities for agriculture and industry were arranged.

Although interest income from bonds is exempt from bonds is exempt from withholding tax up to the same level produced by deposits kept with banks for comparable periods,

offering share capital increases to the general public, provided that ultimate public ownership does not drop below 51%. Firms now owned totally by government have been excluded from privatization, while shares owned by public bodies in Law 43 companies may be sold to the private sector, regardless of the percentage now owned in them by the State.

One obvious result of giving effect to these provisions is that a large volume of corporate shares would become available for trade in the capital market in due course. The larger supply of securities and diversity of paper available for trade would contribute to improved conditions on the market. This will persuade companies to resort increasingly to public offerings of their stocks, and would encourage the issue of corporate bonds as means of mobilizing loan funds. It would also be easier for public Authorities and parastatals to mobilize their own financial needs from the market, rather than depend on appropriations of the State Budget.

Adoption of a market-oriented mechanism in respect of managing the domestic public and the public business sector is a prerequisite condition for successful development of money and capital markets, and for advancement towards a market economy. All other measures will have complementary rather than original effects on the intended development. Therefore, until this market-oriented mechanism is launched, detailed regulations and amendment of legal provisions to improve market conditions for securities should be regarded as relevant preparations in anticipation of the major event.

(C) Current Monetary Policy :

The third obstacle facing development of money and capital markets in Egypt may be attributed to current monetary policy. Reference has been made to Law No. 120 of 1975 which empowered the Central Bank to determine the structure of interest rates applicable to banking transactions, regardless of the ceiling of 7% per annum fixed by the Civil Code. Following enactment of this Law, the Central Bank Base Rate was increased steadily from 5% per annum in 1975 to reach 13% as from July 1982. Debtor interest rates were also increased from 6%

at subsidised cost, while the remainder comes from public sector and National Development Banks as well as the Central Bank against government I.O.U's, mostly at subsidised interest rates. Thus, not only is the public business sector a recipient of subsidised physical inputs, but is also being supported by cheap finance.

Cost of finance to the government may appear lower than what is applicable to ordinary bank credit facilities. This has been made possible through reducing public revenue by tax proceeds on income from bank deposits. The effective cost to the Government may be around 10% or more, and not 6% per annum as is usually reported. This is very close to the minimum debtor interest rate of 11% applicable to loans for agriculture and industry; and it would remain practically the same if arrangements for financing the domestic public debt are done in a market fashion in the present level of domestic liquidity.

The current method of financing investments of the public business sector is responsible for inefficiencies and waste; and as long as it continues, it would be difficult for the Government to alter the present direct and indirect subsidies to public enterprises. In fact, this method of financing allows for mounting pressure on the government to increase these subsidies, and may lead it to intervene to assist private joint-ventures in a manner that cannot be orthodox in a market economy. Once a decision is taken for Public Authorities and Parastatals to cater for their finance requirements by borrowing in the free market, their management performance is likely to improve.

In order for such a decision to be taken, management of public enterprises must first be based on recognized principles; and their finances will have to be thoroughly streamlined. Excess capacities, under capitalization, negative marginal productivity of labour, poor production quality and problems of management in general need to be treated urgently. According to Law No. 97 of 1983 on "Public Authorities and Parastatals", privatization of enterprises owned partly by the Government may be implemented without delay if current public ownership is below 51%. If the percentage owned by government is 51% or more but less than 100%, privatization may be effected partially by

For the purpose of developing these markets and avoiding excessive financial cost to the gorevnment, it is recommended that consideration be given to consolidation of the domestic public debt at its current cost, and to tapping the market for future government borrowings. The Authorities should decide amounts of treasury bills and bonds to be issued, in the light of total projected budget deficit and the relative importance of seasonal treasury deficits. Annual Budget should take into consideration cost of servicing the consolidated domestic public debt, including its gradual redemption at par over a relatively long period of time. It is also necessary to restrict the use of fresh public borrowings to financing Government's needs, and to leave those of the public business-sector to be catered for by public authorities and parastatals arranging their own loans.

Implementation of these suggestions would bring about a regular monthly flow of 3-month treasury bills to the tune of 5 hundred million pounds, in addition to issues of government bonds totalling between L.E 3 billion and L.E 4 billion per annum. Bond issues would be reduced by about one billion pounds per annum if needs of the public business sector are met by the Public Authorities and parastatals issuing their own bonds. Yearly short falls may be met initially by credit facilities, until a pattern as to the volume of treasury bills and government bonds to be floated every year has evolved. These figures could be greatly reduced in the future if fiscal and monetary policies change in the desirable direction.

Adoption of this market-oriented method of management in respect of the domestic public debt would ensure availability of the essential types of interest-bearing securities in the money and capital markets. Corporate bodies will then have the assurance of mobility and liquidity of these two markets, and private securities would emerge without delay.

(B) **Management of the Public Business Sector :**

Moving to the public business sector, we find that projected investments, including those of public enterprises under local government jurisdiction, are financed through the State budget. Some of these funds come from the National Investment Bank

measures intended for their development can be attributed to obstacles arising from the following areas of economic policy :

— Management of the Domestic Public Debt.

— Management of the Public Business Sector.

— Current Monetary Policy, and

— Legal Conditions Relating to Supply of, and Demand for Securities.

A word on each of these issues seems to be necessary.

(A) Management of the Domestic Public Debt :

Mention has been made to discontinuation of issues of treasury bills since the 1950's. The same applied generally speaking to government bonds. Funds needed by the Government and the public sector are secured through direct access to the banking system and resources of social insurance and pension organizations. Although "Government Securities" appear in the note-issue cover, these take the form of IOU's placed with the Central Bank. No market mechanism is followed, and the interest rate is fixed by mutual agreement, so to speak, with the Central Bank.

The domestic public debt has increased year after year; and by end of June 1985, it exceeded L.E. 29 billion. Of this total, over L.E 16 billion were supplied directly by the banking system. The balance of domestic public debt was met from savings which accumulated as social insurance and pension funds, proceeds of investment certificates and funds of the post-office savings organization.

As long as this method of financing domestic public debt continues, there is little hope for real development of money and capital markets in the country. It may be easier and/or cheaper to arrange for financing of the domestic public debt through direct methods of fund mobilization. This shall however be detrimental to efforts intended for development of money and capital markets, let alone efforts to promote a market economy.

Act exceeds 1200. Most of these companies did not offer equity shares for subscription by the general public; and majority of them did not complete three financial years of operations. Therefore, only 337 companies had their shares listed on Stock Exchanges at the end of 1985. The issued capital of these companies totalled L.E. 1.9 billion represented in 244 million shares. But inspite of this impressive listing record, the volume of trade in securities including over-the-counter transactions stood at the modest figure of L.E. 125.8 million for the whole year 1985. About 30% of this figure of L.E. 40.5 million took place outside the Exchanges through direct negotiations.

The listing record is simply a reflection of compliance with mandatory requirements of the Company Act and the Stock Exchange Regulations. The number of listed shares will therefore continue to increase; but this will have no bearing on actual trade, unless something is done at least to give shares the same tax concessions as bank deposits. Only very few joint-stock companies offer shares of their equity capital publicly for subscription. But these shares may not find their way to trade in the open-market even after expiry of the tax holiday. Meanwhile, due to the legal maximum interest rate, it was not possible for corporations to borrow through the issue of bonds. Companies have had to depend exclusively on direct borrowings from the banking system. Given absence of government and corporate bonds, and the poor volume of shares available for trade, we may conclude that a capital market does not yet exist in the country.

Similarly, conditions in the money market have undergone little tangible progress, if any. Bank deposits of different maturities are almost the only near-cash asset available. The number of banks operating in the country increased dramatically under auspices of the Foreign Investment Law; and all monetary variables including income and savings grew rapidly. But, the resulting investable funds found their way only to the banking system in the form of deposits and cash reserves with the Central Bank.

Obstacles and Recommendations for Action :

This poor response of money and capital markets to

Law a large degree of managerial independence through their Boards and General Assemblies, as each Public Authority is charged simply with coordinating functions. Parastatals can sell shares of their equity capital to the general public and can issue bonds; they are each required to follow sound financial management principles. Also Public Authorities may borrow to finance their fresh investment activities; and they may give loans and issue guarantees in favour of their parastatals.

Law 97 of 1983 appears to contain all provisions necessary to put solid basis for gradual privatization and scientific management of the public business sector in Egypt. It is somewhat disturbing to see that since coming into force in August 1983, this valuable Law appears to have been shelved away.

Indications of Poor Response :

The above measures have been responsible for dramatic structural changes including growth of the private sector in both relative importance and number of firms. By the end of June 1985, the Investment Authority had approved 1649 applications under Law 43. By the same date, 1034 projects had already started operations and 314 more were being implemented. Participation by public-sector firms was granted in respect of only 269 investment applications, while the balance amounting to 1380 applications represented initiatives of private investors alone. Out of the total figure of authorizations granted by the Investment Authority, there were 921 proposals to set-up joint-stock companies; and the proposed capital to be issued by these companies totalled L.E. 4.8 billion.

On the other hand, 381 approvals had been granted by the Capital Market Authority before the end of 1985 for the setting-up of joint-stock companies under Company Act No. 159. This amounted to issuing 21.5 million shares having total par-value of L.E. 479 million.

The total number of joint-stock companies established since 1974 under Foreign Investment Law and the New Company

The new set of Laws of 1981 exempted interest income from listed bonds up to the rate applicable to bank deposits of comparable maturity from the tax; but this does not take account of the higher risk involved in holding corporate bonds, nor of the inavailability of Government Bonds. Similarly, exemption of dividends from the tax to the same level as bonds has taken account neither of the higher risks of investing in shares, nor of the fact that most new companies are being established as closed-up private companies for the benefit of their founders. Again, these Laws failed to see effects of the unlimited tax credit enjoyed by bank deposit income as well as of additional deposits of certain amounts for purposes of the progressive general income tax, as compared with the restricted tax credit for securities acquired at a public offering in the primary market, which drops to zero if securities are acquired in the secondary market.

The preferential tax treatment of income from deposits with banks is only one of the obstacles impeding development of money and capital markets in Egypt. Although its effects cannot be underestimated, this preferential treatment is simply a tool for public finance management. The real solution requires a global approach through which the national economy and not simply individual tools of its management can be conveniently handled.

— Having pointed out measures taken until 1981 to promote the free market strategy and develop money and capital markets, one additional major item often forgotten by commentators should appear on our list. This is Law No. 97 of 1983 on "Public Authorities and Parastatals", which gave to each Public Authority the status of a holding corporation, and to respective parastatals the status of subsidiary companies. Government ownership has been classified by this Law as of public nature in respect of some of these Authorities, and as of private nature in respect of others. Public ownership at least to the tune of 51% must be maintained in subsidiaries of the first group, while no minimum public ownership is required in subsidiaries of the second. Parastatals are supposed to enjoy under this

items of hich the most recent was the 4% "Jihad Bonds" issued in the mid-1960's. In the new conditions of relative domestic freedom of foreign exchange, two issues of "8% eight year maturity Development Bonds" were floated locally by the Government in 1976 and 1977. They were denominated in US dollar, and were warmly received by the market. No more issues were floated publicly after 1977, and no reason was given to explain the change. Housing Bonds issued shortly thereafter have in fact represented a form of "Forced Indirect Tax Receipts"; but they found their way to the market, though at considerably depreciated prices.

— In December 1979, the Capital Market Authority was set-up upon a recommendaton made 3 years earlier by the International Finance Corporation. Again at the request of the Government, IFC submitted in January 1981 a valuable report including an action programme for development of Egypt's capital market. Some of the proposals are still relevant, and should be reconsidered for practical implementation within a global approach applicable to present conditions.

— The assignment of IFC experts took place mainly in 1980, when the three most relevant Laws of 1981, namely No. 121 on "General Regulations of Egyptian Stock Exchanges", No. 157 on "Income Tax" and No. 159 introducing the new "Company Act" were being drafted. Some of IFC proposals found their way to the draft text of these Laws; but the final Articles fell short from a comprehensive package supporting real development of the capital market.

The main deficiency of these Laws was that they did not take enough account of the new situation created by Law No. 27 of 1977 exempting income from deposits with banks from the "Movable Capital Tax", which is the Egyptian nominculator of the widely known "Withholding Tax". According to former Taxation Law of 1939, this tax applied equally at about 40% flat to income from deposits, dividends from shares and interest income from bonds and loans.

— In 1971, immediately after ratification by public referendum of Egypt's new Constitution, Law No. 65 was promulgated to legalize open-door as framework of the country's economic strategy. The Investment Authority was given birth by the same Act.

— In August 1973, parallel market for foreign exchange was permitted to develop by Ministerial Decision No. 477, and Governor of the Central Bank was empowered to fix a parallel rate of exchange of US$ in terms of the Egyptian Pound. A premium of 50% was initially added to the official rate, and has since been subject to consecutive increases.

— In 1974, Law No. 43 on Investment of Arab and Foreign Capital and Free Zones was enacted, and amended later in 1977 by Law No. 32. These two laws provided concessions for investment of foreign capital in the country including long tax holidays, exemption of imported machinery from customs duties, transferability of dividends and repatriation of capital.

— In 1975, Law No. 120 on "Central Bank and the Banking System" was enacted empowering the Central Bank, among other things, to fix the interest rate structure applicable to banking operations regardless of the ceiling imposed by the Civil Code at 7% per annum.

— Shortly thereafter, appropriation of the four public-sector commercial banks each to serve a specific sub-sector, which had been in force from September 1971, was cancelled by Presidential Decree No. 663 of 1975; and these banks were allowed to compete freely with the rising foreign and joint-venture banks.

— In 1976, Law No. 97 on "Organization of Foreign Exchange Transactions" gave Egyptians and foreign residents the right to keep their foreign currency holdings, and to deal in and manage these holdings through registered banks.

— By that time, issues of treasury bills had been discontinued for over 20 years, and the bond market quoted only a few

skepticism regarding commitment to the free-market strategy. Consequently, it will provide an appropriate climate for indigenous entrepreneurs of the private sector to embark on fresh investments. The programmed increase of share of the private sector in total investments from 24% to between 30% and 50% would then become a realistic objective.

If it is accompanied by liberalisation of the Egyptian currency from exchange restrictions, the advent of money and capital markets will be equally encouraging to direct foreign investment to make a powerful comeback. The confidence thus created in a healthy market-managed economy will bring about an important regular inflow of foreign currency savings of Egyptian expatriates. Amounts cannot be accurately projected; but they would be adequate for the country to achieve a healthier external payments position than is presently the case. It may be too optimistic to foresee Cairo developing into an international financial centre, but it is not far-fetched to prepare for its transformation into a transit station for financial flows to and from the Middle East, with all benefits that can result therefrom to the Egyptian economy.

Other areas of economic policy to which the rise of money and capital markets would possibly pave the way for a positive remedy are the distorted price and wage relationship, the poor mortgage credit arrangements for housing and new community development including touristic agglomerations, the unscientific fashion of management of parastatals, the elementary methods of public finance, and the terrifying growth of Government subsidies year after year. No one can argue against the important social implications of each of these aspects which dictate smooth and gradual transition. But existence of markets does not hinder in any way realization of this gradual approach through appropriate fiscal and monetary measures.

Measures Taken to Develop Money & Capital Markets :

During the period since 1971, important measures have been taken to liberalise the economy and promote development of money and capital markets. These measures are briefly as follows :

same goes for shares. The intention of issuers is always to tap different needs and meet different tastes of the savers. Fixed-interest, floating-interest deep-discount, and convertible bonds are only the most known types of bond issued on capital markets. Similarly, shares offered on those markets may be common or preferred, bearer or nominal, with or without voting-powers... etc.

The ultimate demand for securities will come from individual and corporate savers and thrift institutions, including mutual and trust funds. But many financial institutions including banks and brokers will play the role of wholesale traders in the primary market. The presence of banks at the heart of money and capital markets provides the necessary link securing liquidity of both markets, as any asset traded in them can be exchanged for cash at its prevailing price.

As these markets develop further, more sophisticated types of product including futures and options would become part of normal practice, and the need would also arise for new institutions to perform specialised financial services. The resulting mobility and liquidity of operations would enable dealers to secure their immediate as well as future needs at calculated prices. Under these conditions, and in the absence of direct intervention by the authorities, financial resources of the economy, and hence its physical and human resources, would be allocated to their uses under forces of supply and demand. Whilst fiscal policy would then be expected to manipulate these forces through its effects on prices and disposable income, monetary policy would intervene with the cost and supply of money, which would in turn affect other financial flows.

Importance of Money and Capital Markets to Egypt :

The above description of money and capital markets indicates how urgent and important it is for Egypt to develop these markets. If properly handled and supported by appropriate fiscal and monetary policies, the rise of these markets would provide feasible answers to a number of the country's major economic problems. Not only would it help smooth development of the commodities and services markets, but it will also terminate

near-cash assets is both mobile and elastic. The earning ability of these assets would be determined by market conditions, with the sightest quantitative intervention by the Central Bank acting in its capacity as the ultimate source of legal tender money. A dictated structure of interest rates would not be necessary, as the Central Bank Rate and possibly the Treasury Bill Discount Rate would indicate lowest point of the operating interest rate structure.

While treasury bills represent the main and possibly largest near-cash asset in all money markets, the list would include also certificates of deposit, interest-bearing notes for up to six-months maturities, bankers acceptances and short-term repurchase obligations, discountable commercial paper and bank deposits for periods ranging from over-night to twelve-months. The more the types of financial institutions present in a money market, and the more diversified their operations are, the smoother will activities take place in the said market. Side by side with banks, active participants in a money market may include such financial institutions as discount and acceptance houses, securities underwriters and brokers, mutual and trust funds and insurance companies as well as investment companies.

On the other hand, a capital market assumes availability of an adequate and regular supply of financial securities reflecting demand for capital funds by those who are offering them. The funds traded would be meant for medium and long term usages, and they take the form of either loans or equity capital depending on the type of security in return for which they are made available. This demand for medium and long-term resources is matched in any capital market mostly from savings of the national economy, made available for the purpose with close reference to risk and return.

Government medium and long-term bonds representing bulk of the domestic public debt still represent the most important single item of all securities floated on individual capital markets. Bonds are also issued by local governments, specialized banks and corporations in general; and the latter as well as mutual funds issue shares to meet their requirements for equity capital. Various types of bonds are found in capital markets, and the

action is "Production oriented open-door policy, with due regard to avoiding adverse social implications"[1].

An element of protectionism is found by varying degrees in all market economies; and same holds true for measures intended to secure the desirable level of social insurance and equitability. The significance of open-door in this context is to create as an attractive climate as possible for private entrepreneurs, both national and foreign, to respond positively to goals of fiscal and monetary policies, while leaving the door open for imports, other than those totally banned, to flow into the country under appropriate fiscal protection.

Features of Money and Capital Markets :

Given that Egypt is heading slowly but surely towards a market economy, the importance of developing her money and capital markets cannot be underestimated. Not only are these markets capable of securing the most needed liquidity for all types of investment through ready divestment facilities and easy access to credit, but they also provide proper mechanism for the efficient financial management of enterprises, and of the economy at large. Holdings of excessive cash funds will no longer be necessary, nor would any investor be stuck with his long-term capital investment.

Before elaborating on the importance of money and capital markets for Egypt's present and future, it may be necessary to define what is meant by those two markets.

A money market assumes availability of an adequate regular supply of near-cash assets, with varying earning abilities depending on maturities and risk. Total supply of these assets will represent at any point of time the demand for cash by those who are offering these assets on the market. Liquidity in the national economy would be such that the demand for cash and

(1) As this paper goes to print by mid-April 1986, a number of corrective fiscal measures had been taken by the Government. The indirect nature of these measures and their non-quantitative features give credibility to this conclusion.

heavy presence of the public sector and its continued expansion in aspects of production that could have been safely left to the private sector, direct initiatives taken by local governments beyond the normal scope of their responsibilities in market economies, continued speculation in rent-earning assets with no legislation or organized credit arrangements to protect the general public, survival of the State subsidised cost and price structures, and rationing of the distribution of most consumers necessities.

On the other side of the scale, we have the repeated official statements which confirm that action is already underway for progressive development towards a free market system. In the light of available reports, enormous efforts appear to be made to transform profitable public enterprises under the jurisdiction of local governments into corporations, whose shares would be sold wholly or partly to the local public. Serious consideration is being given to the removal of subsidies extended to some cost items, with a view to making these subsidies payable only at the distribution stage. The public sector distribution channels are expected to undergo extensive modernization in order to survive future competition in a market atmosphere; and action to this effect is already tangible. Fiscal and monetary policies are said to be under comprehensive revision, so that they become capable of supporting projected gradual development towards the intended market system. And last but not least, reports suggest that a decision has already been taken to employ market methods of issuing treasury bills and bonds in arranging for Government's finance requirements.

The above information, seen in the light of Government's last policy statement, shows that doubts as to whether open-door still constitutes the framework of Egypt's economic strategy are unjustified. Measures which may have caused speculation and skepticism in this respect should not be mistaken for a set-back to the economic strategy. They in fact represent arrangements that have had to be made in order, on the one hand, to check the unhealtly outcome of excessive consumers goods imports, and on the other hand, to put the open-door concept in the proper context of a protected market economy. The term given by official statements to this new course of

POLICY MEASURES FOR MONEY AND CAPITAL MARKETS DEVELOPMENT

By

Dr. Nabil S. Mohareb

Introduction :

I am greatly honoured and pleased to be asked to make a contribution to on-going efforts to develop money and capital markets in Egypt. I must express my sincere thanks to MEED and other sponsors of this Conference for kindly asking Misr Iran Development Bank to participate in an active status in this gathering, and record my gratitude to them for giving me the excellent opportunity of addressing you on this gracious occasion. Much as I am honoured to be on this podium as an official of Misr Iran Development Bank, I must state from the outset that the views contained in this paper reflect my personal opinion.

Modified Context of Open-Door Policy :

For the purpose of dealing with this important subject. I assume that open-door, adopted some fifteen years ago as the framework of Egypt's new economic strategy, still enjoys the same political backing which it did initially. This assumption is based on frequent official statements, including the most significant assurances given recently by the Head of State and the Prime Minister for continued promotion of the private sector and pursuance of open-door policy.

A number of policy features raise skepticism as to whether Egypt is still adhering to the open-door strategy. These include

---

— The Author is a graduate of Manchester University, Manchester, UK (1965). He is also a former Professor of Money and Banking at Assiut University, Assiut, Egypt. He is currently Deputy General Manager and Head of the Investment Sector at Misr-Iran Development Bank, Cairo.

Raheja, P.C. 1973 : "Lake Nasser" in William C. Ackermann, et. al., eds., **Man-Made Lakes : Their Problems and Environmental Effects,** Washington, D.C. : Ameri Geophysical Union.

Richards Alan 1982 : **Egypt's Agricultural Development, 1800-1980,** Boulder, Colorado : Westriew Press.

Richards Alan 1980 : "Egypt's Agriculture in Trouble", **MERIP,** No. 84 (January).

Saha, Suranjit K. & Christopher J. Barrow, eds., **River Basin Planning : Theory and Practice,** New York : John Wiley.

Schalie, Henry Van Der, 1974 : "Aswan Dam Revisited", **Environment,** 16 : 9, (November).

Schumacher, E.F., 1973 : **Small is Beautiful,** New York : Harper & Raw.

Selim, M. Ahmed, 1955 : "The High Dam Project", **Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte,** 28, (Septembre).

Shnaiberg, Allan, 1981 : "Energy, Equity and Austerity : Some Political Impacts of Energy Rationing by Price", **Paper presented at meeting of the Society for the Study of Social Problems,** Toronto, Canada : (August).

Shnaiberg, Allan, 1980 : The Environment from Surplus to Scarcity, New York : Oxford University Press.

Temple, Truman 1979 : "Lending a Hand in Egypt", **EPA Journal,** 5 : 3 (March).

Thomas, Harold A. & Roger Revelle, 1966 : "On the Efficient Use of High Aswan Dam for Hydropower and Irrigation", **Management Science,** 12 : 8 (April).

Waterbury, John 1978 : **Egypt : Burdens of the Past, Options for Future,** Bloomington : Indiana University Press.

Wheelock, Keith, 1960 : **Nasser's New Egypt : A Critical Analysis,** London : Atlantic Books.

Widstrand, Carl, ed., 1978 : **Water and Society : Conflicts in Development,** Oxford : Pergamon Press.

Jackson, Eureal Grant, 1957 : "Economic-Geographic Philosophy Behind the Proposed Aswan Vally Project in Egypt", **The Journal of Geography,** 56 (October).

James, L. Douglas, 1974 : **Man and Water : The Social Sciences in Management of Water Resources,** Lexington Kentucky : The Univirsity Press of Kentucky.

McBride, Barrie St. Clair, 1965 : "The High Dam", **The Geographical Magazine,** 38 : 3 (July).

Miller, F. DeWolfe, et al., 1980 : **Human Intestinal Parasitic Infections and Environmental Health Factors in Rural Egyptian Communities : A Report of U.S. - Egyptian River Nile and Lake Nasser Research Project,** Athens, Georgia : U.S. Environmental Protection Agency, EPA-600/1-80-024 (July).

Miller, F. DeWolfe, et. al., 1978 : **Schistosomiasis in Rural Egypt : A Report of U.S. - Egyptian River Nile and Lake Nasser Research Project,** Athens, Georgia : U.S. Environmental Protection Agency, EPA-600/1-80-024, (December).

Montgomery, Edward, et. al., 1973 : "The Impact of Human Activities on the Physical and Social Environments : New Directions in Anthropological Ecology", **Annual Review of Anthropology,** Vol. 2.

Morgan, Arthur E. 1971 : **Dams and Other Disasters,** Boston : Porter Sargent Publisher.

Obeng, Letitia E., ed., 1969 : **Man-Made Lakes : The Accra Symposium,** Accra : Ghana Academy of Sciences.

Owen, Wyn F. 1964 : "Land and Water Use in the Egyptian High Dam Era", **Land Economics,** XL : 3, (August).

Parker, John B. & James R. Coyle, 1981 : **Urbanization and Agriculture Policy in Egypt,** Washington, D.C. : U.S. Dept of Agriculture, 1981.

Ehrlich, Paul R. & Anne H. Ehrlich, 1970 : **Population, Resources, Environment : Issues in Human Ecology,** 2nd ed., San Francisco : W.H. Freeman.

El-Mallakh, Ragaei, 1959 : "Some Economic Aspects of the Aswan High Dam Project in Egypt", **Land Economics,** 35 :1 (February).

Emery, Walter B. 1965 : **Egypt in Nubia,** London : Hutchinson.

Fahim, Hussein M. 1981 : **Dams, People and Development : The Aswan High Dam Case,** New York : Pergamon Press.

Fahim, Hussein M. 1974 : **The New Nubian Settlement in Egypt,** Coconut Grove, Miami : Field Research Projects.

Fahim, Hussein M. 1972 : **Nubian Resettlement in the Sudan.** Coconut Grove, Miami : Field Research Projects.

Fernea, Robert, 1973 : **Nubians in Egypt : Peaceful People,** Austin : University of Texas Press.

Geiser, Peter, 1973 : "The Myth of the Dam", **American Anthropologist,** 75 : 1 (February).

Gischler, Christiaan E. 1979 : **Water Resources in the Arab Middle East and North Africa,** Cambridge : Middle East and North African Studies Press.

Gonzalez, Nancie 1972 : "The Sociology of a Dam", **Human Organization,** 31 : 4 (Winter).

Greener, Leslie 1962 : **High Dam Over Nubia,** New York : The Viking Press.

Guariso, G. et. al., 1980 : "Energy, Agriculture, and Water : A Multiobjective Programming Analysis of the Aswan High Dam", **Environment and Planning,** 12 : 4.

Issawi, Charles, 1965 : **Egypt in Revolution : An Economic Analysis,** London : Oxford University Press.

REFERENCES

Abu-Wafa, Taher, 1963 : "The Social and Economic Consequences of the High Aswan Dam", **Impact of Science on Society,** 13 : 4.

Ackermann, William C. et al., eds., 1973 : **Man-Made Lakes : Their Problems and Environmental Effects,** Washington, D.C. : American Geophysical Union.

Baer, Gabriel 1969 : **Studies in the Social History of Modern Egypt,** Chicago : University of Chicago Press.

Baer, Gabriel 1969 : **A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950,** London : Oxford University Press.

Blumberg, Paul 1980 : **Inequality in An Age of Decline,** Oxford : Oxford University Press.

Bryant, Edward K. 1980 : "Environmental Impacts of the Aswan High Dam", **The Military Engineer,** 72 : 467 (May/June).

Center for Science and Environment, 1982 : **India's Environment, New Delhi :** CSE.

Center Agency for Public Mobilization and Statistics, 1982 : **Population of Arab Republic of Egypt in November 1981,** Cairo : CAPMS.

Center Agency for Public Mobilization and Statistics, 1980 : **Statistical Yearbook of Arab Republic of Egypt,** Cairo, CAPMS.

Center Agency for Public Mobilization and Statistics, 1978 : **The General Census for Population and Housing-1976, The Detailed Results, Ref. No. 93-15111-1978,** Cairo : CAPMS.

Dodwell, Henry, 1931 : **The Founder of Modern Egypt : A Study of Muhammad Ali,** Cambridge : Cambridge University Press.

Table (1): Development of Land Reclamation Projects in Egypt: 1952-1979.*

(000. Fed.)

Date	Phase I (a) Land Reclaimed During 1952 to 65/66	Phase II (b) Land Reclaimed					Phase III (c) from 71/72 to 1979	Total Land Reclaimed During 1952 to 1979
		66/67	67/68	68-69	69/70	70/71		
Land Reclamation	291.7	46.1	34.0	45.1	21.0	24.5	-	462.5
Nubian Immigration Lands	38.8	—	—	—	—	—	—	38.8
Tahrir Province	148.8	—	—	—	—	—	—	148.8
Kuta, Kom Oshim and Abis	36.1	—	—	—	—	—	—	36.1
Wasteland	73.5	3.2	—	—	—	—	—	76.7
Deserts	142.7	6.5	—	—	—	—	81.3	230.5
Total Area Reclaimed	731.6	55.8	34.0	45.1	21.0	24.5	81.3	993.3

Fiscal Years

(*) Source: CAPMS, Statistical Yearbook of A.R. of Egypt, Cairo: July 1980, p. 58

Notes to Table 1:

(a) This phase reflects the golden time of land reclamation projects in Egypt. The area which was reclaimed from late 1950s to 1966 represents 74% of the total reclaimed land until 1979.

(b) A modest development in land reclamation projects from 1966/67 to 1970/71 due to the effect of the June 1967 War. Te investment for this sector severely declined. The reclaimed area during this phase represents 18% of the total reclaimed land until 1979.

(c) Despite the fact that the Aswan High Dam was completed by 1971, the land reclamation projects had been obviously declining during the 1970s. The total reclaimed area during this phase is just 8% of the total reclaimed land since 1952.

Figure (3) Reclaimed Land, cropland loss, and abandoned land, Egypt, 1980*

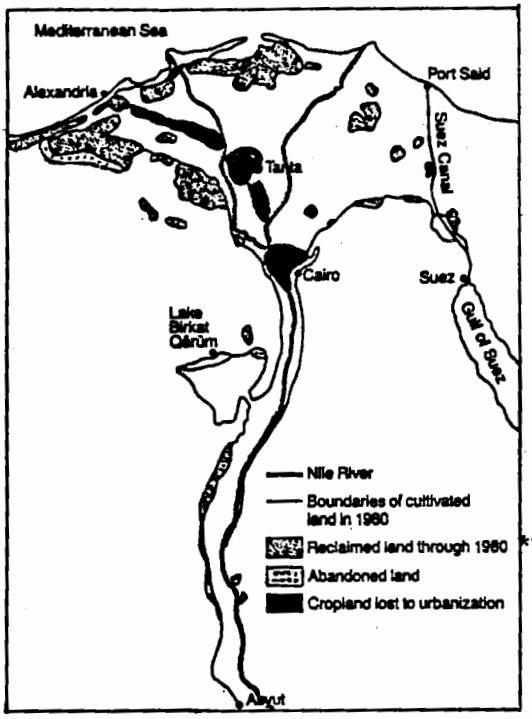

**

Figure (4) Seasonal patterns of agricultural water requirements and energy consumption.***

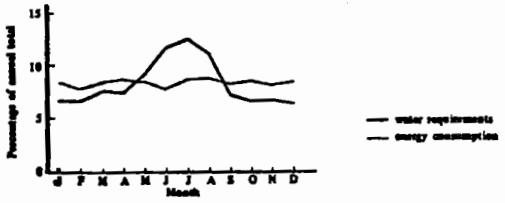

* Source: John B. Parker & James R. Coyle, Urbanization and Agriculture Policy in Egypt, Washington, D.C.: U.S. Agriculture Department, 1981, p. 1

** These areas exclude the reclaimed area (38,000 acres) of the Nubians who displaced after the construction of the High Dam.

*** Source: G. Guariso et.al., "Energy, Agriculture, and water: A Multiobjective Programming Analysis of the Operations of the Aswan High Dam," Environment & Planning, 12:4 (1980), p. 370.

Figure (2) Development of the cultivated area in the Delta, Egypt, 1800-1970*

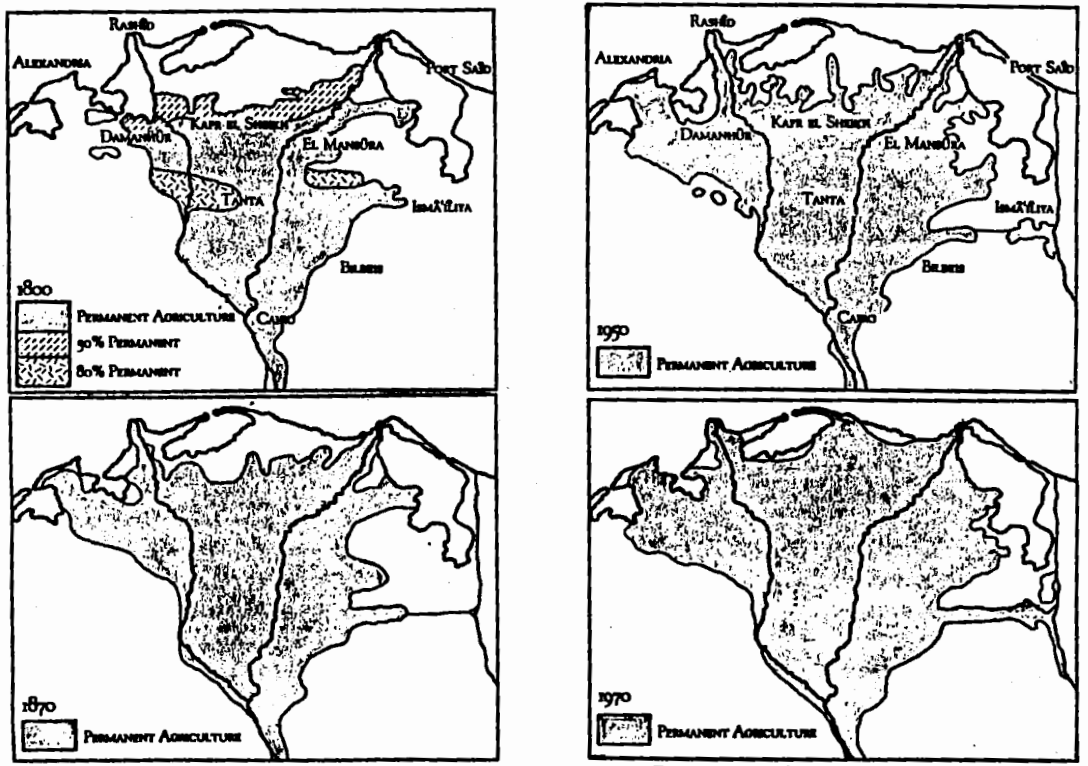

Extent of the Cultivated Area 1800 & 1870

Extent of the Cultivated Area 1950 & 1970

* Source: Alan Richards, Egypt's Agriculture, 1800-1980, Boulder, Colorado: Westview Press, 1982, pp. 40, 201.

Figure (1) Diagram of the Nile showing the river works.

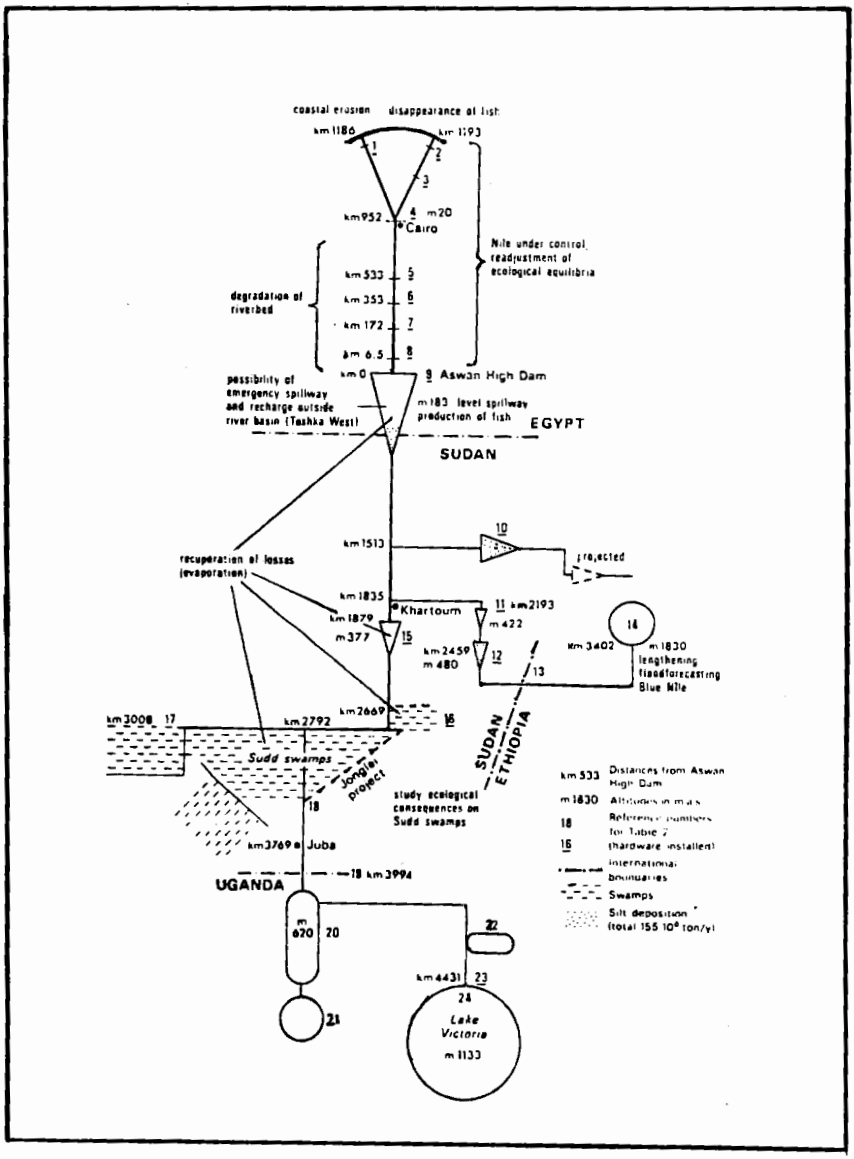

Source: Christiaan E. Gischler, Water Resources in the Arab Middle East and North Africa, Cambridge: Middle East & North African Studies Press, 1976, p. 35.

51 — Carl Widstrand, **Water and Society : Conflicts in Development**, Oxford Pergamon Press, 1978, p. 287.

52 — Truman Temple, "Lending a Hand in Egypt", **EPA Journal**, 5 : 3 (March 1979), p. 26.

53 — Carl Widstrand, **Water and Society : Conflicts in Development**, op. cit., p. 287.

APPENDIX

— Diagram of the Nile showing the river works.

— Extent of the cultivated area in Egypt from 1800 to 1970.

— Reclaimed land, cropland loss, and abandoned land in Egypt
— Development of Land reclamation projects in Egypt : 1952-in 1980; Seasonal patterns of Agriculture Water.
— Development of Land reclamation projects in Egypt : 1952-1979.

40 — Walter B. Emery, Professor of Egyptology at University of London wrote an important piece of work on this argument. See Walter B. Emery, **Lost Land Emerging,** New York : Charles Scribner's 1967.

41 — Ibid., pp. 14-15.

42 — There are two distinguished studies on the old and new Nubia associated with the Aswan High Dam. See, Hussein M. Fahim, **Dams, People and Development : The Aswan High Dam Case,** op. cit., Robert A. Fernea, **Nubians in Egypt : Peaceful People,** Austin : University of Texas Press, 1973.

43 — See, Barrie St. Clair McBride **"The High Dam", The Geographical Magazine,** 38 : 3 (July 1965), pp. 178-179.

44 — See, Henry Van Der Schalie, "Aswan Dam Revisited". **Environment,** 16 : 9 (November 1974), p. 18.

45 — Ibid., p. 20.

46 — John W. Bennett, "Anthropological Contributions to the Cultural Ecology and Management of Water Resources", in L. Douglas James, ed., **Man and Water : The Social Science Management of Water Resources,** Lexington, Kentucky : University Press of Kentucky, 1974, p. 52.

47 — Paul R. Ehrlich & Anne H. Ehrlich, **Population, Resources, Environment : Issues in Human Ecology,** 2nd ed., San Francisco : W.H. Freeman, 1969, p. 409.

48 — Henry Van Der Schalie, **Aswan Dam Revisited,** op. cit., p. 19.

49 — See, note 6.

50 — F. DeWolfe Miller, et. al., **Schistosomiasis in Rural Egypt : A Report of U.S. - Egyptian River Nile and Lake Nasser Research Project,** Athens, Georgia : U.S. EPA, p. iv.

32 — We quote here Professor Schnaiberg's definition of 'ecosystem' which means an integration or/and interrelation of a community of living species with its nonliving physical elements. The major types of ecosystems are : the seas, estuaries, estuaries and seashores, fresh water systems, deserts, tundra, grasslands, and forests. Each of these represents a unique form of environmental organization. The entire complex of ecosystems constitutes the 'bioshere', the total life system of the plane earth. There are two societal sides of such environment. First, the environment as a home for mankind, which affect the physical, psychological, culture, and some social dimensions of human life. Second, the environment as a 'sustenance' base for society which represents the locus of all material of mankind. See, Allan Schnaiberg, **The Environment from Surplus to Scarcity,** New York : Oxford University Press, 1980 pp. 9-11.

34 — See, Letitia E. Obeng, ed., **Man-Made Lakes : The Accra Symposium,** Accra : Ghana Academy of Science, 1969, p. 17.

35 — There is an interesting analysis on the impacts of dams and man-made lakes on the local population. See William C. Ackermann et. al., eds., **Man-Made Lakes : Their Problems and Environmental Effects,** Washington, D.C. : American Geophysical Union, 1973, pp. 27-31.

36 — CSE, **India's Environment,** op. cit., p. 64.

37 — See, I. Paperna, "Snail Vector of Human Schistosomiasis in the Newly Formed Volta Lake", in Letitia E. Obeng, ed., **Man-Made Lakes : The Accra Symposium,** Accra : Ghana Academy of Science, 1969, pp. 328-329.

38 — CSE, **India's Environment,** op. cit., p. 63.

39 — See, Edward Montgomery, John W. Bennett, and Thayer Scudder, "The Impact of Human Activities on the Physical and Social Environments : New Directions in Anthropological Ecology", **Annual Review of Anthropology,** Vol 2 1973, p. 29.

Revelle, "On the Efficient Use of High Aswan Dam for Hydropower and Irrigation", **Management Science,** 12 : 8 (April, 1966), p. 296.

19 — See the analytical economic study of the maximization use of land and water of the project in Wyn F. Owen, Land & Water Use in the Egyptian High Dam Era", **Land Economics,** op. cit., p. 277.

20 — **Time Magazine,** June 25, 1956, p. 79.

21 — Details of the crisis of financing the High Dam to be found in Keith Wheelock, **Nasser's New Egypt : A Critical Analysis,** op. cit., pp. 186-194.

22 — Ibid., p. 187.

23 — The Egyptian pound at that time (1953/54) was equal to $2.86.

24 — Ragaei El-Mallakh, **Some Economic Aspects of the Aswan High Dam Project in Egypt,** op. cit., pp. 19-20.

25 — Charles Issawi, Egypt in Revolution : **An Economic Analysis,** London : Oxford University Press, 1965, p. 130.

26 — Keith Wheelock, **Nasser's New Egypt : A Critical Analysis,** op. cit., pp. 192-195.

27 — Ibid., p. 194.

28 — Ragaei El-Mallakh, **Some Economic Aspects of the Aswan High Dam Project in Egypt,** op. cit., p. 15.

29 — "Egypt's Hopes Rise With the Aswan Dam", **Fortune,** 75 : 1 (January 1967), p. 130.

30 — Hussein M. Fahim, **Dams, People and Development : The Aswan High Dam Case,** op. cit., p. 25.

31 — There is a pioneer survey on the environmental problems in India. See, Center for Science and Environment. **India's Environment,** New Delhi : 1982, pp. 63-69.

7 — Alan Richards, **Egypt's Agriculture Development, 1800-1980,** op. cit., pp. 20-21

8 — Wyn F. Owan, "Land and Water Use in the Egyptian High Dam Era", **Land Economics,** 40 :3 (August 1964), p. 278

9 — Taher Abu-Wafa, **The Social and Economic Consequences of the High Aswan Dam,** op. cit., pp. 259-260.

10 — Wyn, F. Owen. **Land and Water Use in the Egyptian High Dam Era,** op. cit., p. 280.

11 — Taher Abu-Wafa, **The Social and Economic Consequences of the High Aswan Dam,** op. cit., p. 260.

12 — See, Ragaei El-Mallakh, "Some Economic Aspects of the Aswan High Dam Project in Egypt", **Land Economics,** 35 : 1 (February 1959), p. 22.

13 — G. Guariso, et al., "Energy, Agriculture, and Water : A Multiobjective Programming Analysis of the Aswan High Dam", **Environment and Planning,** 12 : 4 (1980), p. 369.

14 — Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMS), **Population of the Arab Republic of Egypt in November 1981,** Cairo : 1982, p. 1.

15 — Eureal G. Jackson, **Economic-Geographic Philosophy Behind the Proposed Aswan Valley Project, in Egypt,** op. cit., p. 335.

16 — See Keith Wheelock, **Nasser's New Egypt : A Critical Analysis,** London : Atlantic Books, 1960, p. 180.

17 — Ragaei El-Mallakh, "Some Economic Aspects of the Aswan High Dam Project in Egypt", Land Economics, op. cit., p. 15.

18 — They conducted an interesting quantitative study on the effective management of irrigation and power generation of the Aswan project. See, Harold A. Thomas and Roger

NOTES

1 — Eureal G. Jackson, "Economic-Geographic Philosophy Behind the Proposed Aswan Valley Project in Egypt", **The Journal of Geography,** Vol. 56 (October 1957), p. 333.

2 — Taher Abu-Wafa, "The Social and Economic Consequences of the High Aswan Dam", **Impact of Science on Society,** 13 : 4 (1963), p. 229.

3 — John Waterbury, **Egypt : Burdens of the Past, Options for the Future,** Beloomington : Indiana University Press, 1978, p. 85.

4 — There is an interesting study analyzes the interaction of social classes, technical change, government policy, and the international and state systems have shaped Egypt's agricultural development. See : Alan Richards, **Egypt's Agricultural Development, 1800-1980,** Boulder, Colorado : Westview Press, 1982.

5 — Hussein M. Fahim, **Dams, People and Development :** The **Aswan High Dam Case,** New York : Pergamon Press, 1981, pp. 25-26.

6 — Since 1974 the Egyptian National Academy of Scientific Research and Technology, in conjunction with the School of Public Health at the University of Michigan, Ann Arbor, has been conducting an assessment study of the Aswan High Dam and its effects, now and in the future. International funding for this study which is still going on came mainly from the U.S. Environmental Protection Agency and the Ford Foundation. This project, labeled "Water Studies on the River Nile and Lake Nasser".

In addition, it has provided protection for the country from floods; it provides about half of the nation's electric power;[52] improved river navigation; created a vast potential for fishing in Lake Nasser, more than compensating the losses of sardine along the Mediterranean coast; and enhanced the potential for tourism in the Aswan area. Thus, with this background in mind, "the real question is not whether the Aswan High Dam should have been built, but rather what steps should have been taken to reduce the deleterious environmental impacts to a minimum"[53].

debits"[46]. Paul R. and Anne H. Echrlich stated that, "Parasitologists expect the Aswan Dam to be the ultimate cause for an explosive outbreak of this disease (bilharzia)", Worst yet, they added, "the construction of the Aswan Dam may well prove to be the ultimate disaster for Egypt"[47]. H.V.D. Schalie said that, "a tremendous increase in bilharziasis was predicted. There was evidence that the bilharziasis in Egypt may well cancel out the benefits the construction of the dam may yield"[48].

Nevertheless, the results of a recent scientific field research project in Egypt[49] have denied totally all previous predictions about the increase of bilharzia after the establishment of the Aswan High Dam. The research findings are the outcome of a comprehensive ongoing project dedicated to the study of the River Nile and the impacts of the Aswan High Dam multipurpose river uses. A published report building upon these findings state that, "The Aswan High Dam has been under unprecedented attacks in the news media and the scientific literature. It has been blamed for causing serious ecological perturbation which, e.g., resulting in markedly increasing schistosomiasis in Egypt. In contrast to the above claims, the study indicated a marked decline in schistosomiasis prevalence in rural Egypt over the past forty years"[50].

V. Conclusion :

In fact, such controversies over the prevalence of schistosomiasis is but one example of the many controversies concerning the impacts of the Aswan High Dam on the entire ecosystem of Egypt. However, the discussion of the above environmental effects of the Dam is not meant to be a total condemnation of its structure, nor does it imply that it should never have been built. The benefits of the dam are many, and as in any other project, the benefits and costs should be compared. Increase in population and loss of productive soil has steadily decreased per capita cultivated land in Egypt from 0.41 acres in 1930 to 0.18 acres in 1975[51]. The population of Egypt has increased from 20 million in 1952 to 44 million in 1982 and is expected to reach more than 70 million by the year 2000. Without the Aswan High Dam, the situation would have been far worse.

Hydrologists claim that the project will deposit the silt behind the dam, so depriving the arable land of its rich red mud as a natural fertilizer. The Dam may form a huge silt-trap, diminishing the annual replenishment of Nile mud in Lower Egypt, clogging the reservoir and reducing the volume of water that can be stored. Two further disadvantages are claimed. The first is the increasing loss of water through evaporation as the surface area of the reservoir increases. The second is the seepage loss caused by the tremndous pressure forcing water through the river bed and into the ground[43].

Moreover, there is the problem of the loss of sardine fisheries in the eastern Mediterranean, and the need for additional fertilizers for soils no longer enriched by the Nile flood, as we mentioned. There is also the erosion of the shores of the Delta since sediments are no longer deposited by the annual floods[44].

We could also add, depending upon our observations, another side effect, man-made erosion. We mean that, substantial amounts of the deposited silt was used by an expanding brick industry. However, with the establishement of the Dam, the silt has been withheld behind the Dam's body. To overcome the resultant shortage in silt, brick manufactures resorted to new means that would erode enormously the soil fertility of the small plots : they pay the owners of these plots in order to allow them to dig their lands one to three feet deep to collect the clay needed in brick production, introducing thereby a man-made erosion. From the perspective of brick manufactures, the alternative to silt would be to resort to mountaineous material which was both inaccessible and expensive to extract. In a sense, silt shortage contributed to one of Egypt's most chronic problems — namely, the housing problem.

Perhaps an ever more important consideration centers of the impact of the project is the claim of the substantial increase of schistosomiasis, or bilharziasis in Egypt since the completion of the Aswan High Dam[45]. J.W. Bennett said that, "schistosomiasis has been particularly prevalent in the Aswan High Dam project. 'Egypt 10', a schistosomiasis research and control project sponsored by the WHO, suggests that many of the irrigation advantages of the dam may be neglected by the health

From the social demographical point of view the population, who used to live on the site of the new lakes which were created by these dams, can be divided into four general categories, of which the first two pose the most pressing problems. These categories are (1) those who must relocate because their homes and fields will be partially or totally inundated by the reservoir (the relocatees), (2) those among whom most of the relocatees must be resettled (the hosts), (3) those lake basin inhabitants who are neither relocatees nor hosts, and (4) immigrants who move into the lake basin and seek new opportunities that accompany dam construction and reservoir creation. Throughout the world, most relocatees desire to remain as close as possible to their original homes[35].

Another harmful impact of dam building on the people is the increase in the incidence of some diseases. The construction of large reservoirs can elevate the sub-soil water in the vicinity with consequent changes in the levels of fluorosis, a crippling bone disease, in areas where it is already prevalent[36]. Schistosoma haematobium are also widely prevalent among fishermen who live along the new lakes of these dams[37]. In addition, one of the most important of these effects is the degradation of the soil in the command areas of irrigation projects due to increases in soil salinity and water-logging[38]. In brief, the effects of dams, as one of the major man's interventions, involve the entire ecosystem : Natural, human, biological, and sociocultural phenomena[39].

The Aswan High Dam has not been an exceptional case. There are definitely some adverse effects that have occurred in the ecosystems of Egypt over the last two decades mainly as a result of the construction of the Aswan High Dam. Egyptologists throughout the world announced that the project has destroyed the antiquities and monuments of Nubia[40]. The archaeologists stated that the dam has buried a history and culture of an entire region they know so little about. Historians argued that it has eliminated the great historical importance of this site, perhaps that would drastically change their conception of the character and power of ancient Egypt[41]. Sociologists and anthropologists claim that the Aswan High Dam has destroyed social institutions, deeply interrupted the total traditional culture of Nubia, and displaced some 100,000 Nubians[42].

the Canal Company would finance the construction of the High Dam. The Soviet Union offered a loan of 400 million rubles at 2½ percent interest to assist in constructing the project[28]. However, work under Russian supervision was not without obstacles, A Fortune Magazine profile about Egypt puts it, "In fact the Russian trucks, drills and excavators broke down constantly at Aswan. Slowed down by cumbersome organizations and mistrust, the work in 1962 was founrteen months behind schedule. The violent overhaul that the project needed was led by an Egyptian contractor, O.A. Osman. Over the objections of the Russians, he supplemented their faulty equipment with better British and Swedish gear. The labor force was increased eventually to 35,000 men, working overlapping shifts around the clock. Russians and Egyptians began working effectively together, as they have ever since. Like the unexpectedly successful way the Egyptians have operated the Suez Canal, the dam makes all Egyptians proud"[29]. In brief, the Aswan High Dam seems to have made political history and has become a vital economic milestone in national development plans and aspirations[30].

IV. The Impacts of the Aswan High Dam on the Ecosystems of Egypt :

Big dams, especially in the Third World, have had several adverse effects on the environment and people. The design and construction of these dams, in most cases, have been conducted as a civil engineering task neglecting their harmful ecological impacts[13]. Destruction of ecosystems[32] in such cases is the prime concern of social scientists. Some of them argue that, "Engineers concentrate on providing the intendent benefits to downstream areas. Consequently the environment of the catchment regions upstream has been neglected or wantonly exploited in most cases. Although this ecological ruin has grave long-range economic consequences for the nation, its immediate victims are tribals, the peasants in the river valleys and the hillfolk, whose lives depend on the resources provided by their immediate environment"[33]. Others state that the social secientists arrive on the scene independently after a dam has been constructed; invariably they arrive after the 'damage' has been done[34].

of the British agreement to withdraw from the Suez Canal Zone, the United States considered the possibility of contributing to the financing of the High Dam project. The World Bank, in its own right, also agreed to investigate the possibilities of an investment in the scheme[22].

Among the many estimates being made on the ultimate cost of the project, at that time (1953/54), is that based on International Bank figures : 465 million Egyptian pounds (about $1,330 million)[23]. According to that estimate, about 30 percent of the total (or about $400 million) would be required in foreign exchange to supply equipment and machinery from abroad[24]. However, "the U.S. offer was $56 million and was accompanied by a UK loan of $14 million and one from the IBRD for the $200 million"[25].

The Aswan High Dam came into the news prominently in the summer of 1956 when the U.S. Secretary of State, John Foster Dulles, withdrew the American offer to aid substantially its building. K. Wheelock stated that, "American opposition to the High Dam project grew on a number of grounds. There was general annoyance at Nasser's game of 'economic neutralism' which pitted Western offers against those of the East; Congress never was keen on supporting the High Dam; the pro-Zionist lobby vigorously opposed such a move; and a Southern group feared that the scheme would increase Egyptian cotton production. The Senate Appropriations Committee went so far as to order the Administration to spend no Mutual Security funds on the High Dam". Wheelock adds that, "Egypt's recognition of Communist China was considered by Dulles as proof of the anti-Western direction of Nasser's policies. Moreover, the prospect of financial assistance for Nasser had drawn strong protests from America's staunch allies especially Turkey, Pakistan, Iran, and Ethiopia. Dulles firmly believed that the Soviet Union was not in a position to make good her alleged economic offers to Egypt"[26].

The political events, after this American position, developed fast. The British and the IBRD withdrew their offers together on the following day the U.S. withdrew the offer to aid in the project[27]. Those acts were followed shortly by the nationalization of the Suez Canal. Nasser announced that revenues from

of designs by a West German firm. These designs were approved by an international committee of consultants[16] which, in turn, advised that Professor K. Terzaghi of Harvard University be consulted. The Egyptian Government sent a mission to the U.S. to meet with Professor Terzaghi, who gave his technical recommendations. The U.S. Operation Mission (International Cooperation Administration) in Egypt also assisted by providing aerial and ground surveys and mapping of the proposed reservoir[17].

Since its inception the Aswan High Dam was known in the U.S. academic circles, e.g., Professors Harold A. Thomas and Roger Revelle of Harvard University said, "With the completion of the High Aswan Dam it will be possible to use the water of the Nile River in many different ways for different beneficial purposes"[18]. Wyn F. Owen, Professor of Economics at University of Colorado, said : The High Dam which is under construction on the River Nile in southern Egypt, clearly is one of the most impressive single projects of this decade in the sphere of economic development. It is spectacular from an engineering viewpoint : designed to store 100 million acre feet of water, it will have more than threefold the capacity of the Hoover Dam and more than four times the capacity of the world's next largest earthfill dam — the Garrison. The installation will produce over two million kilowatts of hydroelectric power; more power than the Grand Coulee installation. The dam will also create the largest artificial lake in the world, a body contained water over 300 miles long and up to seven or eight miles across"[19]. Time Magazine stated that, "The most important single development project in the world today is the proposed high dam spanning the Nile at Aswan"[20].

Nevertheless, foreign assistance to finance the Aswan High Dam was a formidable problem. Vigorous efforts were made to draw the interest of Western business concerns. A West German banking mission arrived in Cairo in December 1953, to discuss arrangements for financing, and in June, 1954 a mission of French bankers visited the country. Toward the end of 1954, it appeared that a British-French-West German consortium was interested in participating in the project[21]. Instead, "the emphasis shifted to direct participation by Western governments and the World Bank. During 1954, especially after the initialling

added a further 2.5 million cubic meters. This total storage consisted of only 9 percent of the average annual flow of the Nile at Aswan. However, these works provided a considerable step toward the correction of the natural perversity of the Nile. The impact upon Egyptian agriculture was considerable[10]. The land under perennial irrigation increased from 3.6 million to 5.4 million acres[11].

For Nasser's new and revolutionary regime, the construction of the Aswan High Dam, was considered as a "one shot" cure, not only for all the troubles of the irrigation system but for all of Egypt's economic and social problems[12]. Its most important objectives were to provide over-year storage to satisfy and expand agriculture water supply, to protect the Nile Valley from high floods, and to generate hydropower for Egyptian industry. The primary difference between the Aswan High Dam and other water control systems is the extraordinary importance of this single project for an entire country and its growing population[13] which has exceeded 44 million in 1982[14]. According to the official estimates in 1955, the project could add more than a million acres of arable land to Egypt's total and turn about 700,000 acres of sometimes irrigated soil to perennially irrigated land for farming. The country's agricultural production could be increased by more than one-third. Also, it would protect the entire country from high floods of the Nile. On the other hand, the Dam would permit generation of a constant electric power of 2,000,000 Kilowatts, which in turn would make possible the manufacture of 2,000,000 tons of fertilizers and 500,000 tons of steel per year[15].

III. The Politics of the Aswan High Dam :

Although the Aswan High Dam project had been discussed since the original plans were suggested in 1947, the decision to construct it was taken in 1954. This was done after many preliminary studies on the project as well as on alternative proposals for a series of other projects including a third rasing of the original Aswan Dam and the diversion of water into the Wadi al-Rayan depression. It became clear that the High Dam was more feasible. Background work included the drawing up

of scrutiny and major issue in political analyses[5]. The debates over the Aswan High Dam come up with two conclusions. First, there are actual economic and social advantages of the Dam. Second, in contrast, there are certain negative impacts on the ecosystem of Egypt. There are ongoing several research projects dedicated to investigate such impacts[6]. In this paper we are going to discuss three issues. First, the development of the irrigation system and the Aswan High Dam in modern Egypt; second, the politics of the project; and third, the impact of the Dam on the ecosystem of Egypt. A special reference to the historical development in modern era will be emphasized.

II. Irrigation and the Aswan High Dam :

Muhammed Ali's regime (1805-1849) constructed a wide irrigation system and introduced radical changes in agriculture in order to integrate Egypt with the world economy as a supplier of agricultural goods, especially cotton. As a part of this process, he introduced the cultivation of long-staple cotton into the country and began the transformation of the Delta region from basin to perennial irrigation. Consequently, Muhammed Ali embarked upon a large-scale program of public works to supply the necessary water for cotton and sugar-cane[7]. The provision of adequate irrigation water in summer for the successful growth of these crops was the problem of that day. In 1820, many canals were dug. In 1861, the Delta Barrage was constructed. By the end of the nineteenth century, the area of the land under perennial irrigation had reached about 3.6 million acres. Prior to the introduction of perennial irrigation during the summer season this land was entirely dependent on the natural flow of the Nile[8] and, in certain years, the supply was far below the irrigation requirements, with consequent disaster to crops. For this reason, as well as for the purpose of converting new basin lands to perennial irrigation, the original Aswan Dam was built in 1902[9].

This Dam was heightened twice, in 1912 and 1933. With this final height in 1933, the original Aswan Dam provided storage of five billion cubic meters of water, and the Gabal El-Awliya Dam, constructed by Egypt in the Sudan in 1938

THE POLITICAL ECONOMY AND ENVIRONMENTAL IMPACTS OF THE ASWAN HIGH DAM

By

Dr. M. SALAH BASSIOUNI*

Department of Sociology, Faculty of Arts

Ani-Shams University, Cairo, Egypt

I. Introduction :

History tells us that nowhere in the world do its people depend for their very existence on a river as the people of the Nile basin depend upon the Nile. No country in the world is so indebted for the fertility of its soil to a river as Egypt is indebted to the Nile. Egypt owes its life and existence to this river[1]. Egyptians have tried, in continuing attempts, to construct projects for controlling the Nile. Five thousand years ago Egypt claims to have had the world's oldest dam near Cairo, built to store water for drinking and irrigation[2]. Thus, such projects to conserve the balance of people, land and water have been representing the core of the ruling elite's policies since the Pharaohs[3]. In her modern history Egypt has witnessed with every irrigation project a socio-economic transformation, a new class formation, and a new economic accumulation[4].

The Aswan High Dam is a new chapter in this long story between Egyptians and the Nile. Despite the fact that its original plans were suggested in 1947, the decision to transfer blueprints into action was taken in 1954. Since then, the controversies over the Dam have continued. It has been the subject

---

* The author is grateful to Professor Allan Schnaiberg, Department of Sociology, Northmestern University, Evanston, ILL., U.S.A., for his discussion and comments on the first draft of this paper.

Footnotes

1 — see for example

Behrman, J., "sectoral elasticities of substitution between capital and labor in developing economy : time series analysis in the case of postwar Chile", **Econometrica,** vol. 40 #2 (March 1972) Katz, J., **Production functions, foreign investment and growth : A study based on the Argentine manufacturing sector 1946-1961,** (Amesterdam : North Holland Publishing Company, 1969).

2 — Aly, H. and Grabowski, R., "Technological change and surplus labour in Egyptian Agriculture 1952-1972", **Journal of Ag. Economics,** Vol. xxxv, #1, January 1984. p. (110).

3 — Hansen, B. and Radwan, S., **Employment opportunities and equity in Egypt,** (Geneva, I.L.O., 1982) p. (38).

4 — Eckans., R., "Review of employment opportunities and equity in Egypt", **Population and Development Review,** vol. 9# 4 (Dec. 1983) pp. (71-724).

5 — Hansen, B. and Radwan, op. cit.

6 — Ibid, p. (154-156).

7 — Data for (L) and (W) were drawn from R. Grabowski and D. Sivan, "The Supply of labor in agriculture and food prices : The Cases of Japan and Egypt". **Southern Illinois University, Economic Dept. 1983.**

(Q) data for (52-72) was drawn from H. Deraz, **Modification of Agricultural Tax as the basis for Egypt's Economic Development, (Alexandria :** Moassat Shabab, El Jama 1976).

(Q) data for (73-78) was drawn from **CAPMAS, Egypt statistical indicators.** Various issues.

8 — Aly, H. and Grabowski, R., op. cit.. p. 114.

1V. The results from estimating equation (7) are presented in Table one.

Table (1)

Parameter	Estimate	Std. Error	T. Ratio
a_1	6.23027**	.349648	17.8187
σ	.20831**	.075554	2.75722
C	.011511**	.002419	6.24562
λ	.0145		
$R^2 = .872$		$\bar{R}^2 = .8622$	
$F(2,24) = 82.335$			

** denote significant using 99% confidence interval

As can be seen all the parameters estimates are highly significant and positive, the size of (σ), which is the matter of major interest for the purpose of this study is quite low. This is in contrast with what is expected if the agricultural sector is really an "employment reservoir". This casts some doubt on the capability of that sector to absorb more labor and this is a matter that needs to be taken into consideration where future man power planning is concerned. Thus more attention should be given to creation of employment opportunities outside the agricultural sector.

The parameter estimate of the rate of technological change (λ) is positive, indicating that there has been positive technological change in the agricultural sector during the time interval (1952-1978). However, the size of λ (= .014) is indicative of a relatively slow rate of technological change. It might be relevent here to mention that a previous study of technological change in Egypt's agricultural sector using different types of production function has produced almost identical results for (λ)[8].

Since $(-\frac{1}{1+\beta}\log\frac{(1-\alpha)}{A^{\beta}}) = a$ is a constant and since $\sigma = \frac{1}{1+\beta}$ (4) can be written as

$$\log \frac{Q}{L} = a + \sigma \log w \qquad (5)$$

This will serve as the basic estimable function.

Equation (5) does not incorporate any term to allow for any possibility of technological change that may occur. This can be accounted for by redefining the (A) parameter (1 as

$$A = e^{\lambda t} \qquad (6)$$

where λ indicates the rate of Hicks-neutral technological change. Substituting (6) in (1) and repeating the previous steps, the following form is obtained :

$$\text{Log} \frac{Q}{L} = a_1 + \sigma \log w + Ct + u, \qquad (7)$$

where $a_1 = -\sigma \log [1-\sigma] + \beta/(1+\beta)\lambda t$ is a constant, σ is the time series estimate of the elasticity of substitution between labor and capital, and $C = = \lambda\beta(1+\beta)$. This last expression gives an estimate of $\lambda = C/(1-\sigma)$, the annual rate of technological change. Finally, U is the error term under the standard assumptions.

The functional form (7) is the one to be estimated for the time period (1952-1978). Time series data for the following variables (7) will be used :

Q = Real value of agriculture production measured in million of Egyptian pounds, using constant (1954) prices;

L = labor in agriculture measured in million of man days;

W = Real daily wage rate measured in Egyptian piasters using constant 1938 prices;

t = time period from 1952-1978.

exogenous factors, such as migrant remittances, Suez Canal revenue, and to some extent tourism and foreign capital inflow[5].

In the event of any disruption of these stimulating factors, which is highly correlated with the political and economic stability of the region, a negative impact on the Egyptian economy would be the ultimate result and unemployment problems could be wide-spread. It is commonly thought that the agricultural sector acts like an "employment reservoir"[6] capable of absorbing unemployed workers as well as the natural increase in population, meaning that the elasticity of substitution is quite high in that sector. It is a matter of interest for manpower planners and policy makers to initially examine this belief. Thus, the estimation of the elasticity of substitution between capital and labor and also the rate of technological change in the agricultural sector will help in understanding and examining this notion.

III. The elasticity of substitution (σ) will be determined by estimating the well known CES production function form which can be written as where Q, K, L represent output, capital

$$Q = A\ [\alpha K^{-\beta} + (1-\alpha)L^{-\beta}\ ]^{-\frac{1}{\beta}} \qquad (1)$$

and labor respectively, and A, α and β are parameters. The function assumed to be homogenous of degree one and the elasticity of substitution can be written as $\sigma = \frac{1}{1+\beta}$

Deriving the marginal product of labor from (1) will produce

$$\frac{\partial Q}{\partial L} = (1-\alpha)\ A[\alpha K^{-\beta} + (1-\alpha)L^{-\beta}]^{-(\frac{1+\beta}{\beta})}\ L^{-(1+\beta)} \qquad (2)$$

Assuming the competitive condition and manipulating equation two gives

$$W = \frac{(1-\alpha)}{A^{\beta}}\left(\frac{Q}{L}\right)^{1+\beta} \qquad (3)$$

Rearranging terms and taking the logarithm of (3) will result in

$$\log \frac{Q}{L} = -\frac{1}{1+\beta}\ \log\left(\frac{1-\alpha}{A^{\beta}}\right) + \frac{1}{1+\beta}\log w \qquad (4$$

tion of these results will be presented as well as concluding remarks concerning policy implications.

II. Egypt has been referred to in the economic literature for some time as a conventional example of a traditional, stagnant, labor-surplus, Malthusian economy where a dense population lives on a narrow strip of arable land and where disguised unemployment and underemployment is a wide scale phenomenon This seems to be especially true in the agricultural sector where almost 50 percent of the population reside and 25 percent of the gross national product is produced.

The structure of the agricultural sector in Egypt changed in 1952, the beginning date of this study, as a result of the implementation of land reform. This reform put a ceiling on the individual ownership of land followed by two other laws in 1961 and 1969 that reduced that ceiling to 50 feddans. (feddan = 1.038 acres) Consequently, the operational size of the farm declined from 23% of the land divided into small plots (5 feddans or less) in 1950 to almost 65% in 1975[2].

Recently, however, a major change has occurred in the Egyptian labor market, manifesting itself in large scale worker migration to neighbouring oil countries. This migration started slowly in 1970 and accelerated in 1974, after the boom in those countries development programs (due to the 1973 increase in oil revenue). As a result and "in stark contrast to the earlier situation with abundancy and possibly local surplus, the labor market of 1980 appears to be characterized by widespread labor short ages"[3].

These developments led to the agricultural sector losing one-tenth (1/10) of its labor force between (1970-1979), in spite of a rapid rate of population growth (2.31%) during the same period. In addition, this resulted in an increase in the agricultural wage rate of 235% between (1970-1979). Consequently, the degree of mechanization has increased substantially[4].

The overall performance of the Egyptian economy during late 1970's and 1980's was quite respectable. The average annual growth rate of G.D.P. from 1970-1975 was 5.5% and rose to 9.3% for the period 1976-1980. However, there is a great deal of uncertainty concerning the continuity of this trend due to the fact of most of this growth has been stimulated by

CAPITAL-LABOR SUBSTITUTION AND TECHNOLOGICAL CHANGE IN EGYPTIAN AGRICULTURE : (1952-1978)

By
HASSAN Y. ALY*

1. Introduction :

There is an increasing interest among economists in the notion of the elasticity of substitution between factors of production, commonly denoted by (σ) for different sectors in a developing economy[1]. This interest might be attributed to the policy implications that can be deduced based on information concerning the size of (σ) in each sector. One implication concerns the extent to which labor or capital could be absorbed by a particular sector in the event of an external disturbance possibly stemming from changes in international markets. An example of such a change could be the sudden return of migrant workers to the country of origin or an autonomous inflow of foreign capital.

Egypt as a developing country has exeperienced such changes and is apt to experience more in the future. This paper is intended to estimate the elasticity of substitution between labor and capital in the agricultural sector in Egypt as well as to investigate if technological change had occurred in that sector during the time period (1952-1978). This will be accomplished within the framework of CES production function.

In the following section a brief discussion of the Egyptian economy's characteristics and the agricultural sector in particular will be presented. The main purpose will be to explain why the size of (σ) would be of interest for policy. In section III the theoretical framework of the CES, its implications and the estimable function form will be discussed. Finally, in Section IV the results of the estimation procedure and an interpreta-

* Assistant Lecturer, Alexandria University, Egypt and currently associated with Southern Illinois University at Carbondale. The author wishes to gratefully acknowledge helpful comments by R. Grabowski and M Shieds.

SOMMAIRE

Page

Dr. HASSAN ALY : Capital-labor substitution and technological change in Egyptian agriculture : (1952-1978) 105

Dr. M. SALAH BASSIOUNI : The political economy and environmental impacts of the Aswan High Dam 111

Dr. NABIL S. MOHAREB : Policy measures for money and capital markets development 135

Dr. AHMED RIFAAT KHAFAGUI : Le Procureur Général Socialiste 169

Dr. AHMED EL-SAFTI : La récolte des ahnées et le nouveau procédé de développement **(en arabe)** 163

Dr. KARIMA KORAYEM : L'impact économique de l'immigration de la main d'œuvre sur le secteur rural égyptien **(en arabe)** 181

Dr. ABDEL MO'TI EL SAYED EL-BAHWACHI : Les facteurs de la fraude des impôts sur les revenus **(en arabe)** 199

Dr. ABDEL-MOTELEB ALI ABDEL-MOTELEB : Tendances du développement industriel en Egypte pendant les années 70. **(en arabe)** 221

Dr. NAZLI MOUAWAD AHMED : La guerre de l'espace et le problème de la non-prolifération des armes nucléaires **(en arabe)** 229

Dr. ABRAHIM SOBHI ALI IBRAHIM SOBHI : Etude analytique des relations entre les niveaux d'alimentation en protéine animale et les matières de fourrage dans l'agriculture égyptienne **(en arabe)** 295

MEMBRES DE LA SOCIETE

Les membres de la Société sont de quatre catégories : les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.E. et 100 Shillings ou $ 20.00 pour tous les pays. faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre payement du prix.

Le prix du fascicule est de P.T. 100 pour la R.A.E. et 35 shillings ou $ 5.00 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 750797

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

LXXVIIème ANNEE, AVRIL 1986 — No. 404

Rédacteur en Chef : Conseiller MAHMOUD HAFEZ GHANEM
Secrétaire - Général
de la Société

AVRIL 1986
LXXVIIème ANNEE
No. 404
LE CAIRE

Prix : P.T. 200